سياسة

الاسلحة النووية والاستراتيجية في العلاقات الامريكية- السوفييتية (1969-1972)

الاستاذ الدكتور علاء رزاك فاضل النجار





الاسلحة النووية والاستراتيجية

في العلاقات الامريكية – السوفييتية

(1972-1969)

المملكة الاردنية الهاشمية

رقم الايداع لدى المكتبة الوطنية

(2025/3/1740)

النجار، علاء رزاك فاضل

الاسلحة النووية والاستراتيجية في العلاقات الامريكية – السوفييتية (1969-1972)/ النجار، علاء رزاك فاضل، عمان ، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2025.

ر.أ. (2025/3/1740)

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية او أي جهة حكومية اخرى.

ISBN 978-9922-21-955-4



دار غيداء للنشر والتوزيع

تلاع العلي شارع الملكة رانيا العبد الله

مجمع العساف التجاري - الطابق الأول

تلفاكس: 009625359652

خلوي: 00962795667143

www.darghidaa.com

E-mail.darghidaa@gmail.com

الاسلحة النووية والاستراتيجية في العلاقات الامريكية - السوفييتية (1969-1972)

تأليف

الاستاذ الدكتور علاء رزاك فاضل النجار

مركز دراسات البصرة والخليج العربي – جامعة البصرة

Alaa.ALNajjar@uobasrah.edu.iq

الطبعة الاولى 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا الْأَلْبَابِ﴾

صدق الله العظيم

﴿سورة الزمر / الآية 9﴾

الاهداء

الى الذين وهبوا ارواحهم فداءً للوطن..

بواسل قواتنا المسلحة بأشكالها وصنوفها كافة.

الرموز والمختصرات المستخدمة في هوامش الدراسة

بالللغة الإنكليزية	
الرمز	التفصيلات
F.R.U.S.	Foreign Relations of the United State
N.D.	No Date
باللغة الروسية	
الرمز	الترجمة
Том	جزء
No	عدد
Там же	المصدر السابق
Б.Год	بدون تاريخ
C	الصفحة

❖ المقدمة

قسم العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945، إلى مناطق نفوذ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وخُلقت حالة من المنافسة والصراع بين الجانبين للظفر بعوامل القوى والقدرات على الحاق الهزيمة بالجانب الاخر. ولم يكن الامر متعلقاً بمحاولات امتلاك الاسلحة التقليدية التي مثلت احد المقاييس الهامة في تحقيق التكافؤ النسبي بين الدول سابقاً، بل ان التنافس هذه المرة كان من اجل حيازة الاسلحة الفتاكة الاكثر تطوراً. اذ سمحت التكنولوجيا بتطوير الأسلحة النووية والاستراتيجية، التي اثرت بشكل كبير على التوازن الاستراتيجي، وزادت من قدرة الدول على إحداث دمار على مستوى لم يسبق له مثيل من قبل. ولم يتوقف الامر عند هذا الحد، بل ان السياسات والاستراتيجيات التي تم اعتمادها من قبل بعض الدول ساهمت كثيراً في ايجاد مبررات ودوافع لزيادة سباق التسلح عندما صاغ البعض نظريات هدفت الى تطوير قدرات الضربة النووية الثانية حتى بعد تلقي الضربة الاولى.

لذا، مثلت مفاوضات الحد من الاسلحة النووية والاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، واحدة من اهم القضايا التي شغلت اهتمام العالم اجمع. ففي ظل الظروف والاوضاع التي كانت سائدة آنذاك، لم يكن من المستبعد في حال اندلاع حرب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ان يلجأ احد الطرفين الى استخدام اسلحته النووية والاستراتيجية. ومما زاد من حراجة الوضع ان حدوث ذلك الامر لم تنحصر مساوئه على امن وحياة الشعوب في كلا البلدين، بل تجاوزه نتيجة القطبية الثنائية التي تشكلت بحكم قيادة الولايات المتحدة للمعسكر الغربي، مقابل زعامة الاتحاد السوفييتي للمعسكر الشرقي. وهو ما توجب على صناع القرار السياسي والعسكري في كلا البلدين، ان يأخذوا في الاعتبار مدى الدمار والاثار المترتبة على استخدام تلك الاسلحة.

بيد ان التفاوض على مثل هذه الاتفاقيات الطموحة والمعقدة كان بمثابة استنزاف لقدرات الحكومتين، الا ان الطابع اللامركزي نسبياً لتشكيلات الحكومة الأميركية كان يمثل تحديات

إضافية كبيرة. وكان التفاوض بكفاءة يتطلب التوفيق علناً بين مسائل صعبة تتعلق بالاستراتيجية النووية وبين الإيديولوجية المختلفة للجانبين. وكانت هذه الأحداث، عندما ينظر إليها من المنظور المناسب، بمثابة نقاط تحول حاسمة في صراع الحرب الباردة، لأنها مكنت الجانبين من الجلوس على طاولة المفاوضات لبحث اهم واخطر مسألة مقترنة بتكوين واستمرارها زعامتهما.

ومن هنا جاءت اهمية بحث موضوع الاسلحة النووية والاستراتيجية في العلاقات الامريكية – السوفييتية في المدة (1969–1972)، وتحديد اهم المسارات التي مرت بها والمعوقات التي صاحبتها. اذ لم يكن مستغرباً ان تشهد محادثات الأسلحة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي معوقات وصعوبات جمة، لاسيما وانها مثلت اول محادثات رسمية بين الجانبين لمثل هذه الانواع من الاسلحة. لذا حاول كل طرف منهما ضمان امنه وامن حلفاءه والحفاظ على المميزات الاستراتيجية التي يتمتع بها، وفي الوقت نفسه السعي الى تقليص الامكانيات الهجومية والدفاعية التي تتوفر في ترسانة الطرف الاخر.

قسمت الدراسة على وفق التسلسل الزمني للأحداث، الى مقدمة، واربعة فصول، وخاتمة. تضمنت المقدمة اهمية الموضوع ودوافع اختياره، والتصدي لأحداثه المتشعبة، والتعريف بفصوله، واهم القضايا التي استوجب الوقوف عندها في بدايات التطرق للموضوع.

كرس الفصل الاول لتوضيح تداعيات انتشار الاسلحة النووية على العلاقات الامريكية – السوفييتية في المدة (1939–1968). اذ دفعت طبيعة العلاقات بين الجانبين الى محاولة كل طرف منهما امتلاك اكبر قدر ممكن من الاسلحة النووية والاستراتيجية، على الرغم من ان تلك المدة شهدت جهود دولية حاولت بشتى السبل الحد من التسلح النووي، الا ان معظمها لم يكتب لها النجاح، لأنها اصطدمت بتحديات الامن القومي للدولتين.

اهتم الفصل الثاني بانعكاسات تولي الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون على مفاوضات الحد من الاسلحة النووية والاستراتيجية مع السوفييت بين عامي (1969–1970). اذ اختلف

موقف الرئيس نيكسون كثيراً عن الادارة الامريكية السابقة، في كونه وضع شروطاً مسبقة للجلوس على طاولة المفاوضات مع السوفييت بخصوص الحد من الاسلحة الاستراتيجية. الامر الذي اخر من انطلاق المفاوضات التي بدأت جولتها الافتتاحية في هلسنكي في تشرين الثاني 1970. كما استمر هذا الفصل في تبيان القضايا التي جرت مناقشتها بين الجانبين والعقبات التي رافقتها.

خصص الفصل الثالث لتوضيح الجهود الامريكية والسوفييتية لحل ابرز الخلافات بينهما في قضايا التسلح (1970 – 1971). اذ نتج عن المراحل الاولى من المفاوضات بروز قضايا شائكة عدة، توجبت من صناع القرار السياسي والعسكري في كلا البلدين ابداء الآراء واجراء المشاورات وفي بعض الاحيان اعطاء التنازلات من اجل الوصول الى تفاهمات مع الطرف الاخر، الامر الذي ساهم في استمرار المفاوضات على الرغم من اعتقادات البعض انها وصلت الى طريق مسدود، وبات من الاولى توقفها، واكمال المشاريع العسكرية المخطط لها لتدعيم القوات الهجومية والدفاعية على حدٍ سواء.

تصدى الفصل الرابع الى بحث موضوع التوافق الامريكي – السوفييتي في قضايا التسليح ابان المدة (1971–1972). اذ لم يدخر المفاوضون الامريكان ونظرائهم السوفييت جهداً في سبيل حصر القضايا والامور الخلافية بينهما، الا ان بعض المسائل ابت ان تحل على وفق التعليمات والاوامر التي كان يتلقاها اولئك المفاوضون من رؤسائهم. لذا كان لا بد من تدخل اعلى السلطات في البلدين لحلحلت وتذليل العقبات المتبقية، وهو ما تحقق بفضل الجهود الاستثنائية وترجيح لغة العقل والمنطق من القيادة الامريكية ونظيرتها السوفييتية. الامر الذي نتج عنه التوصل الى تفاهمات واتفاقات مثلت واحدة من ابرز ملامح ومحطات العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

اما الخاتمة فقد تضمنت اهم الاستنتاجات التي حددت مدى خطورة مباحثات الحد من الاسلحة النووية والاستراتيجية بين الامريكية – السوفييتية، وتأثيرها على مسار العلاقات الشاملة بين البلدين، لا سيما وان لكلا الجانبين حلفاء زادوا من صعوبات تلك المباحثات.

تطلبت الدراسة بذل جهوداً علمية استثنائية من اجل الحصول على كل مادة علمية لها نوع من الارتباط والصلة بموضوع الدراسة، وهو ما دفع الباحث الى الاعتماد بشكل رئيس على المادة التي وفرتها وثائق وزارة الخارجية الامريكية والسوفييتية على حدٍ سواء، ولاسيما غير المنشورة منها في تغطية الاحداث وتطوراتها التي لم يكن مسموحاً بنشرها لخطورتها على مسار العلاقات بين الجانبين، فضلاً عن المشكلات الداخلية التي كان من الممكن ان تتسبب بها تلك الوثائق في حال تم معرفة تفاصيلها. كما عالجت المصادر الاخرى بما فيها الكتب والبحوث والرسائل والاطاريح العلمية والموسوعات والتي كانت بلغات مختلفة جوانب هامة من الموضوعات التي وردت في متن الدراسة، وغطت معظم فصولها. ولا يفوتني اخيراً ان اشكر فضل الله ومنته وعونه في انجاز هذه الدراسة، التي اتمنى ان تمثل اضافة ولو متواضعة في طريق المعرفة العلمية، وان تعالج جزءً من الحاجة الاساسية لها، والله ولي التوفيق.

الفصل الاول

تداعيات انتشار الاسلحة النووية على العلاقات

الامريكية – السوفييتية (1939–1968).

المبحث الاول: التنافس الامريكي – السوفييتي على حيازة الاسلحة النووية (1939 – 1968).

المبحث الثاني: الجهود الدولية للحد من التسلح النووي (1945 – 1968).

❖الفصل الاول: تداعيات انتشار الاسلحة النووية على العلاقات الامريكية – السوفييتية (1939-1968).

❖ المبحث الاول: التنافس الامريكي – السوفييتي على حيازة الاسلحة النووية (1939 – 1968).

على الرغم من ان الأبحاث السوفييتية اثبتت امكانية التوصل الى الانشطار النووي منذ عام 1939[1]. الا ان الحكومة السوفييتية لم تولِ تلك المسألة اهمية بسبب انشغالها بالحرب مع المانيا ابان الحرب العالمية الثانية (1939-1945). علاوة على ذلك، كان كل من قيادات الحزب الشيوعي السوفييتي والعلماء السوفييت في البداية متشككين نسبياً في إمكانية التطبيقات الذرية العسكرية، لا سيما وان اللجنة التي شكلتها أكاديمية العلوم الحكومية لبحث امكانية استخدام اليورانيوم في الاسلحة العسكرية، شككت في ذلك ايضاً، في وقت كانت فيه السلطات السوفييتية تحاول توظيف جهود العلماء الروس في مجالات اخرى تدعم المجهود الحربي، فضلاً عن إخلاء الجزء الغربي من البلاد بسبب ظروف الحرب[2].

بيد ان الامر كان مختلفاً مع الادارة الامريكية، فبعد ان صاغ العالم ألبرت أينشتاين Albert Einstein، بمساعدة العالم المجري ليو زيلارد Leó Szilárd، رسالة الى الرئيس الامريكي فرانكلين روزفلت[3] Franklin D. Roosevelt ، في 2 اب 1939، والتي اوضحت

---

(1)Educational Foundation for Nuclear Science, Bulletin of the Atomic Scientists, VOL. XXIII, Chicago, December 1967, P.8.

(2)Tijmen Frederik Lamers, Domestic Political System and Nuclear Proliferation: The Case of the United States, the Soviet Union and Iran, the Master's Thesis, Universität Wien, Vienna, 2019, P.39.

(3)فرانكلين روزفلت: الرئيس الثاني والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية، ولِدَ في نيويورك عام 1882. عمل محامياً بعد أن درس القانون في جامعة كولومبيا، وأصبح عضواً في مجلس الشيوخ الأمريكي عن ولاية نيويورك في عام 1910، ثم نائباً لوزير البحرية في عام 1913. أُصيب بالشلل في عام 1920، والذي أقعده ثلاث سنوات، عاد بعدها إلى الحياة السياسية، وانتُخِبَ حاكماً لولاية نيويورك في عام 1928، وأُعيدَ انتخابه في عام 1930. رشحه الحزب الديمقراطي لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1932، وتولى الحكم في عام 1933، وأُعيدَ انتخابه أربع مرات=

أن الأبحاث الحديثة جعلت من المحتمل إنشاء تفاعل نووي للحصول على كميات كبيرة وهائلة من الطاقة، الامر الذي يمكن الاستفادة منه في صناعة المتفجرات[1]، أوصى روزفلت اللجنة الاستشارية لليورانيوم التابعة للمعهد الوطني للمعايير والتقنية بإجراء مزيداً من البحث حول المعلومات التي ذكرها أينشتاين[2]. وفي 19 تشرين الاول 1939، كتب روزفلت إلى أينشتاين لإبلاغه بأنه أنشأ لجنة استكشافية مكونة من ممثلين عن الجيش والبحرية لدراسة اليورانيوم. وقد جاءت موافقة روزفلت على أبحاث اليورانيوم بناءً على اعتقاده بأن حكومة الولايات المتحدة لا يمكنها المخاطرة بالسماح لألمانيا بالحصول على حيازة "**قنابل قوية للغاية**"[3].

لم تلبِ ابحاث الاستخدامات العسكرية لليورانيوم طموحات روزفلت، لذا أمر في تشرين الثاني 1941، فتح قنوات للتعاون من بريطانيا لبحث امكانية صناعة اسلحة نووية، اذ كانت الاخيرة متفوقة في علومها النووية على الولايات المتحدة. وفي حزيران 1942، بدأ المشروع النووي الامريكي مانهاتن (Manhattan)، والذي كان محاطاً بالسرية التامة خشية ان تؤدي التسريبات إلى قيام الألمان بتسريع عملهم في المجال ذاته[4].

دقت السرية التامة لأبحاث اليورانيوم في الولايات المتحدة وبريطانيا، ناقوس الخطر لدى الفيزيائي السوفييتي جورجي فليروف Georgy Flerov، الذي لاحظ أن جميع كبار العلماء

=توفي عام 1945. للمزيد من التفاصيل يراجع:

The White House, Cited in : http://www.whitehouse. gov/1600/presidents /franklindroosevelt ; The New Encyclopedia Britannica, Vol. 10, 15th Edition, U.S.A., 1989, PP. 172-173 ;

أحمد خضر، فرانكلين روزفلت، إلى القمة على كرسي متحرك، القاهرة، 1992.

(1)Sangar Sangar Ahmad ALZangana, Cold War and nuclear weapons stratege competition between the United States and the Soviet Union (1945-1963), Yüksek Lisans tezi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, İstanbul Üniversitesi, İstanbul, 2018, PP. 17-18.

(2)Tijmen Frederik Lamers, Op.Cit., P. 30.

(3)Joseph M. Siracusa, Nuclear Weapons: A Very Short Introduction, New York, 2008, P.13.

(4)Samuel R. Shearer, U.S. and Russian cooperation Against Nuclear proliferation, PhD Thesis, Naval Postgraduate School, Monterey, California, September 2004, PP. 10 – 11.

الأمريكيين والبريطانيين في مجال الفيزياء النووية توقفوا عن نشر اعمالهم في عام 1942، الامر الذي كانت له دلالاته عند فليروف، واعتقد ان ذلك يمكن ان يكون له علاقة باكتشافات نووية جديدة في الولايات المتحدة وبريطانيا. لذا ارسل فليروف رسالة الى رئيس الاتحاد السوفييتي جوزيف ستالين[1] Joseph Stalin، حذر فيها من العواقب الوخيمة للفشل في تطوير قنبلة نووية في حال تمكنت احد الدول من القيام بذلك. وفي الوقت نفسه، أصبحت القيادة السوفييتية على دراية بحجم الجهود الأمريكية والبريطانية الرامية إلى تصنيع الأسلحة النووية من خلال جهود التجسس، وقد تزامنت هذه التطورات مع تحول في حظوظ الحرب بالنسبة للسوفييت، الذين تمكنوا من كسر حصار ستالينغراد، وهو ما سمح للحكومة السوفييتية انشاء برنامجاً نووياً تحت اشرافها[2].

واصلت الولايات المتحدة جهودها النووية، اذ أصبح مشروع مانهاتن عملية هائلة على مدار الحرب، وبعد التطوير والبحث المكثف أجرت الحكومة الامريكية أول تجربة نووية ناجحة في العالم في موقع ترينيتي Trinity بولاية نيو مكسيكو في 16 تموز 1945[3]. ولم يمضِ وقت طويل على هذا الحدث، حتى قامت الولايات المتحدة بتفجير قنبلتين ذريتين فوق مدينتي هيروشيما وناجازاكي اليابانيتين في 6 و 9 اب 1945، على التوالي، مما ادى الى قتل ما بين (129 – 266) الف شخص معظمهم من المدنيين[4].

---

(1) جوزيف ستالين: هو يوسيف فيساريونوفيتش Joseph Fessaryonovic، والذي اشتهر فيما بعد باسم جوزيف ستالين، ومعناه الرجل الفولاذي. ولِدَ في مدينة غوري بجمهورية جورجيا عام 1879، من أسرة فقيرة، ولرغبة أمه في أن يصبح ولدها كاهناً، فقد ألحقته بمعهد تفليس الديني، ولكنه سرعان ما طُرِد منه بسبب آرائه ونشاطاته الثورية. أصبح عشية ثورة تشرين الأول عام 1917 عضواً للمكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفييتي، وفي عام 1922 أصبح الأمين العام للجنة المركزية للحزب المذكور. حكم الاتحاد السوفييتي خلال الأعوام (1928 – 1953)، وقاد بلاده نحو الانتصار في الحرب العالمية الثانية، ليتقاسم مع الولايات المتحدة الأمريكية مناطق النفوذ في العالم، محوّلاً الاتحاد السوفييتي إلى واحدة من القوتين العظمتين في العالم. توفي عام 1953. للمزيد من التفاصيل يراجع : عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج 3، ط 2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990، ص137–139.

(2)Tijmen Frederik Lamers, Op.Cit., P. 39.

(3)United States Army, White Sands Missile Range, Aerial Cable Test Capability, (ACTC): Environmental Impact Statement, July 1991, P. 104.

(4)Jeffrey Haynes، Peter Hough ،Bruce Pilbeam, World Politics: International Relations and Globalisation in the 21st Century, Third edition, UK, 2023, P. 50.

وعلى الرغم من أن السلاح النووي الامريكي لم يكن موجهاً ضد الاتحاد السوفييتي، إلا أن القادة السوفييت ادركوا خطورة احتكار الولايات المتحدة لتلك الاسلحة، لذا أمر ستالين بتكثيف جهود البحث والتطوير في مجال صناعة الاسلحة النووية[1]. وبدأ تشغيل أول مفاعل سوفييتي في عام 1946، ومما ساعد موسكو على المضي قدماً في هذا الاتجاه والتحرك سريعاً، هو تحسين القدرات السوفييتية للوصول إلى رواسب البلوتونيوم اللازمة للانتشار، وتوفير موارد عدة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية[2].

استمرت الحكومة الامريكية في تصنيع الأسلحة النووية، الا ان تلك العمليات كانت تتسم بالبطء الشديد. ففي الوقت الذي أعلن فيه الرئيس الامريكي هاري ترومان[3] Harry Truman، عن مبدأ ترومان في اذار 1947، كان لدى الولايات المتحد أربعة عشر قنبلة نووية فقط، الا انه مع تدهور العلاقات مع الاتحاد السوفييتي، أيد الرئيس ترومان تقرير مجلس الأمن القومي National Security Council (NSC)، رقم (30) الصادر في ايلول 1948، والذي أوضح أن الولايات المتحدة يجب أن تكون مستعدة لاستخدام جميع الوسائل المناسبة التي يمكن الوصول إليها بسرعة وفعالية بما في ذلك الأسلحة النووية لصالح الأمن القومي الامريكي[4]. الامر الذي كان يعني زيادة مخزون الاسلحة النووية، تحسباً لاندلاع الحرب مع الاتحاد السوفييتي.

لم يستمر الاحتكار الامريكي للأسلحة النووية طويلاً، ففي 29 اب 1949، نجح الاتحاد السوفييتي في تفجير قنبلته الذرية الأولى، وهو ما مثل "**صدمة عميقة للجمهور الغربي**"[5]. كما

---

(1)Sangar Sangar Ahmad ALZangana, Op.Cit., P. 57.

(2)Tijmen Frederik Lamers, Op.Cit., P. 40.

(3) هاري ترومان (1884-1972) الرئيس الثالث والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية، تولى الرئاسة للمدة (1945-1953)، والذي سمح باستعمال القنبلة الذرية ضد اليابان 1945م. طبق مشروع مارشال لإنعاش أوربا بعد الحرب العالمية الثانية، وصاحب مبدأ ترومان الذي اقترن بسياسة الاحتواء ضد الشيوعية في العالم وتقديم الدعم للحكومات الموالية في العالم الثالث لوقف التغلغل الشيوعي فيها. لمزيد من التفاصيل يراجع: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج1، ط2، ص724.

(4)Sangar Sangar Ahmad ALZangana, Op.Cit., PP. 30, 31.

(5)Jefferson Adams, Strategic Intelligence in the Cold War and Beyond, New York, 2015, P.32.

أدركت واشنطن أن احتكارها النووي وقدرتها على الضغط على موسكو قد انتهى، وان السرية التي اتبعتها في صناعة الاسلحة النووية لم تعد نافعة وبات من الممكن ان تكون القدرات النووية في متناول بقية الدول. لذا رأت الادارة الامريكية أنها بحاجة إلى التعاون مع حلفائها لمنع انتشار الأسلحة النووية والتحقق من التقدم النووي السوفييتي[1].

وفي اطار التنافس النووي بين واشنطن وموسكو، أعلن الرئيس ترومان في 31 كانون الثاني 1950، أن الولايات المتحدة "**ستواصل العمل على جميع أشكال الأسلحة بما في ذلك ما يسمى بالقنبلة الهيدروجين العملاقة**"[2]. وبالفعل نجحت الولايات المتحدة في اختبار مايك (Mike) في 1 تشرين الثاني 1952، والذي فجرت فيه اول قنبلة هيدروجينية، وكانت اقوى بـ (500) مرة من القنابل التي اطلقت على اليابان[3]. من جانبه اجرى الاتحاد السوفييتي اول اختباراته للقنابل الهيدروجينية في اب 1953. كما واصل السوفييت العمل على تطوير قاذفات قنابل طويلة ومتوسطة المدى مماثلة للطائرات الامريكية من طراز (B-47) و(B-52)، فضلاً عن تطوير الصواريخ الباليستية متوسطة المدى[4]. وفي الشهر نفسه، كتب رئيس الأركان السوفييتية العامة وسبعة من قادة الاتحاد السوفييتي إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي يطلبون منها النظر في تصنيع أسلحة مضادة للصواريخ الباليستية[5]. اي ان السوفييت حاولوا تصنيع اسلحة الدفاع الاستراتيجية، من اجل موازنة قوتهم العسكرية مع الولايات المتحدة التي

(1)Samuel R. Shearer, Op.Cit., P. 14.

(2)United States. Congress. House. Committee on Appropriations. Subcommittee on Military Construction Appropriations, Military Construction Appropriations for 1976: Hearings Before a Subcommittee of the Committee on Appropriations, House of Representatives, Ninety-fourth Congress, First Session, Part 2, U.S. Government Printing Office, Washington, 1975, P. 859.

(3)Tamra B. Orr, The Hydrogen Bomb: Unleashing the Nuclear Age and Arms Race, New York, 2005, P.30.

(4)J. Michael Legge, Theater Nuclear Weapons and the NATO Strategy of Flexible Response, U.S., 1983, P. 5.

(5)Jack Mendelsohn, David Grahame, Arms Control Chronology, Center for Defense Information, Washington, 2002, P. 83.

كانت تتفوق في مجال الاسلحة الهجومية غير التقليدية.

جاء تقرير مجلس الأمن القومي الصادر في 8 اب 1953، ليغير من استراتيجيات الولايات المتحدة في تنافسها مع الاتحاد السوفييتي، اذ اوضح التقرير أن الاسلحة النووية للجيش الأمريكي تكلف الميزانية أقل من الاسلحة التقليدية. وأدى هذا إلى استنتاج مفاده أن الولايات المتحدة لم تكن بحاجة إلى تحقيق التكافؤ مع الاتحاد السوفييتي في الأسلحة التقليدية. ونتيجة لذلك، تبنى الرئيس الامريكي دوايت دافيد إيزنهاور [1] Dwight David Eisenhower ، استراتيجية جديدة اطلق عليها "**النظرة الجديدة**"[2]، والتي دعت الى اتباع نهج جديد يستند على التفوق الامريكي في مجال الاسلحة النووية مع خفض تكاليف الاسلحة التقليدية[3]. كما وافق إيزنهاور في 30 تشرين الاول 1953، على قرار مجلس الامن القومي رقم (NSC 162/2)، الذي اكد فيه على ضرورة اعتماد الولايات المتحدة سياسة ردع جديدة تُعرف باسم "**الانتقام الشامل**"، اذ اشار القرار الى انه "**في حال وقوع أعمال عدائية، ستعدّ الولايات المتحدة أن**

(1)دوايت دافيد إيزنهاور: الرئيس الرابع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية. ولِدَ في ولاية تكساس عام 1890. تلقى تعليمه العسكري في الكلية الحربية خلال عامي (1928 – 1929)، وفي عام 1936 تمت ترقيته إلى رتبة عقيد، وفي غضون الحرب العالمية الثانية تقدم في سلك الخدمة العسكرية بسرعة حتى وصل إلى رتبة جنرال، وفي عام 1943 عين القائد العام لقوات الحلفاء في أوربا، وكان هو المسؤول عن عملية احتلال أفريقيا الشمالية عام 1943، واحتلال مقاطعة نورماندي في شمال فرنسا عام 1944، وفي عام 1950 أصبح القائد الأعلى لقوات حلف الناتو. حكم الولايات المتحدة الأمريكية لدورتين متتاليتين من (1953 – 1961)، بوصفه مرشحاً عن الحزب الجمهوري، واستطاع أن يتوصل إلى حل لحرب كوريا، وبعد موافقة الكونغرس الأمريكي اعلن مبدأ إيزنهاور في 5 كانون الثاني 1957، والذي تضمن : حماية القوات الأمريكية لأي دولة تتعرض لهجوم من أي دولة تابعة لنفوذ الشيوعية الدولية، ومنح مساعدات اقتصادية للدول المتحالفة مع الولايات المتحدة، ومنح مساعدات عسكرية أمريكية للدول التي تطلب ذلك. توفي عام 1969. للمزيد من التفاصيل يراجع:

The White House, Cited in: https://www.whitehouse.gov/about-the-white-house/presidents/dwight-d-eisenhower; Burton I. Kaufman, Diane Kaufman, Historical Dictionary of the Eisenhower Era, UK, 2009, pp. 82 -84.

(2)А. В. Фененко, Эволюция теории ядерного сдерживания в США в годы холодной войны, Вестник СПбГУ. Международные отношения. Т. 13. Вып. 1, 2020, С. 117.

(3)William Duiker, U. S. Containment Policy and the Conflict in Indochina, California, 1994, P. 132.

الأسلحة النووية متاحة للاستخدام كذخائر أخرى"[1]. بمعنى ان القرار رفع كل القيود عن استخدام الاسلحة النووية، وباتت الادارة الامريكية مخولة باستخدامها كغيرها من انواع الاسلحة الاخرى.

وتأكيداً للسياسة الامريكية الجديدة اعلن وزير الخارجية الامريكي جون فوستر دالاس [2] John Foster Dulles، في 12 كانون الثاني 1954، رسمياً في خطابه أمام لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الامريكي عن مبدأ الانتقام الشامل، عندما أوضح أن الولايات المتحدة ستتبع في المستقبل سياسة الردع النووي، وستسعى إلى ردع العدوان السوفييتي من خلال امتلاك قدرة كبيرة على الانتقام الفوري، بالوسائل والأماكن التي تختارها[3].

ولضمان تفعيل مفهومي الانتقام الشامل والنظرة الجديدة، ميزت إدارة إيزنهاور بين الأسلحة النووية الاستراتيجية والتكتيكية. اذ صنفت الأولى على أنها الاسلحة التي تستخدم لمنع العدوان عبر الردع، والتي تشمل الصواريخ الباليستية العابرة للقارات intercontinental ballistic missile (ICBM)، والصواريخ الباليستية التي تطلق من الغواصات submarine – launched ballistic missile (SLBM)، والقاذفات الاستراتيجية الثقيلة. اما الثانية فهي الاسلحة التي تستخدم على خط المواجهة في حالة نشوب صراع، وتشمل القنابل الجوية التي تطلقها الطائرات في الخطوط الأمامية والصواريخ قصيرة المدى والمدفعية النووية[4].

---

(1)Buse Yılmaz, The Making, Working and Ending of the INF Treaty, A thesis of Master of Science of International Relations, the Graduate School of Social Sciences of Middle East Technical University, 2021, P. 29.

(2)جون فوستر دالاس: ولِدَ في واشنطن عام 1888، وكان جده لأمه جون واتسون فوستر، وزيراً للخارجية في عهد الرئيس بنيامين هاريسون (1889 – 1893)، في حين كان والد زوجة دالاس وزيراً للخارجية في حكومة الرئيس وودرو ويلسون (1913 – 1921). أكمل دالاس تعليمه في جامعة جورج واشنطن وتخصص في القانون الدولي، وفي عهد الرئيس وودرو ويلسون، رافق دالاس الوفد الأمريكي كمستشار قانوني إلى مؤتمر فرساي للسلام عام 1919. أصبح وزيراً للخارجية الأمريكية بين عامي (1953–1959). ويعد دالاس مهندس السياسة الخارجية الأمريكية في الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتي. توفي في واشنطن عام 1959. للمزيد من التفاصيل يراجع:

The New Encyclopedia Britannica, Vol. 4, Op.Cit., PP. 265 – 266.

(3)J. Michael Legge, Op.Cit., P. 4.

(4)А. В. Фененко, Там же, С. 118.

حمل عام 1954، تحديات جديدة في التنافس النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، ففي ذلك العام تمكنت الولايات المتحدة من نشر أول غواصة نووية تحمل صواريخ نووية، الامر الذي كان له أهمية استراتيجية كبيرة لواشنطن، لأنه عزز من اسلحتها الهجومية النووية بشكل كبير[1]. كما اجرت الولايات المتحدة في العام نفسه سلسلة من الاختبارات النووية الحرارية في جنوب المحيط الهادئ، كان تأثيرها أكثر من (1000) مرة من القنبلة التي ضربت هيروشيما. من جانبه اجرى الاتحاد السوفييتي في تشرين الثاني 1955، اختباراً أثبت أن بإمكانه تصنيع القنابل الخارقة[2].

وعلى الرغم من ان الانظمة الهجومية لدى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي كانت تشهد تطوراً ملحوظاً، الا ان الجانبين تكبدا اخفاقات كبيرة في مجال الانظمة الدفاعية المضادة للأسلحة النووية. لذا حاولت وزارة الدفاع الامريكية في عام 1955، الحصول على نظام دفاعي متطور، وسعت الى تطوير برامج الدفاع الجوي نايك هرقل (Nike–Hercules) الى نسخة اكثر حداثة تستطيع من خلالها استهداف وتدمير الصواريخ النووية الباليستية السوفييتية. وكان البديل الجديد يسمى نظام نايك زيوس (Nike–Zeus)، والذي عدَّ أول محاولة حقيقية لإنشاء نظام دفاع صاروخي ضد الصواريخ الباليستية. ومما زاد من الحاح الجانب الامريكي لإيجاد نظام دفاعي متطور، هو ان طائرات التجسس الامريكية (يو–2) (U–2) كشفت في عام 1957، أن الاتحاد السوفييتي قد زاد من قدراته العسكرية، من خلال تطوير الصواريخ الباليستية العابرة للقارات في موقعين هما: تيوراتام (Tyuratam)، وبليسيتسك (Plesetsk). وهو ما كان يعني أن الاسلحة السوفييتية كانت قادرة على الوصول الى أهداف في جميع أنحاء العالم[3]. اي ان جميع الاهداف الامريكية لم تعد بمأمن من اسلحة السوفييت.

---

(1)Donald B. McDaniel, An analysis on the impact of the 1972 ABM Treaty and its affect on the procurement of a National Missile Defense System, Master of Science in Management, Naval Postgraduate School, Monterey, California, 2002, P.9.

(2)Sangar Sangar Ahmad ALZangana, Op.Cit., P. 26.

(3)Donald B. McDaniel, Op.Cit., PP.9, 13.

وعلى الرغم من أن الصواريخ الباليستية العابرة للقارات المبكرة كانت غير دقيقة نسبياً، ومن ثم فان استخدامها كان صعباً للغاية ضد الاهداف الصغيرة المحمية مثل مواقع صواريخ العدو، إلا أنها يمكن أن تكون فعالة جداً ضد أهداف أكبر، مثل قواعد القوات الجوية. ومما زاد من حراجة الوضع بالنسبة لواشنطن، ان الاتحاد السوفييتي أطلق أول قمر صناعي في العالم في تشرين الاول 1957، سمي (سبوتنيك 1) (Sputnik 1)، والذي على حد تعبير عالم الدفاع البريطاني لورانس فريدمان Lawrence Freedman، "**أثبت أن الاتحاد السوفييتي يمكن أن يعمل كقوة صناعية حديثة من خلال قدرته على تعبئة واستغلال المواهب العلمية والهندسية. ولهذا السبب فهي بمثابة نقطة تحول في المواقف الأمريكية بشأن التكنولوجيا والتوازن الاستراتيجي**"[1].

دفع التطور الهائل في القدرات التقنية للاتحاد السوفييتي، الى ادراك الادارة الامريكية اهمية زيادة التعاون العسكري مع دول اوروبا الغربية، وان الوقت قد حان لكي تصبح أوروبا "**قوى عظمى ثالثة**" وتتحمل مسؤولية الدفاع عن نفسها ضد الاتحاد السوفييتي، لاسيما وان الولايات المتحدة قد خفضت وجود قواتها الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، واعتمدت على احتكارها النووي لردع الاتحاد السوفييتي. الا انه مع تطور القوات النووية السوفييتية تيقنت القيادة الأمريكية أن مواجهة الاتحاد السوفييتي في اوروبا سيكون "**مستحيلاً**" في ظل تسليحه النووي وقواته العسكرية المتراكمة هناك. لذا اعتقدت الادارة الامريكية ان عليها اما نشر الأسلحة النووية في أوروبا، او السماح لألمانيا الغربية بإعادة التسلح للمساهمة بقواتها في الدفاع عن أوروبا[2]. وقد حصلت الولايات المتحدة على مبتغاها بعد ان أذن مجلس حلف شمالي الأطلسي[3] (الناتو)، The North Atlantic Treaty Organization (NATO)، في

(1)Ruud van Dijk, William Glenn Gray, Svetlana Savranskaya, Jeremi Suri, Qiang Zhai, Encyclopedia of the Cold War, Vol. 1, New York, 2008, P.38.

(2)Samuel R. Shearer, Op.Cit., PP. 14 – 16.

(3)حلف شمالي الأطلسي: حلف عسكري سياسي، أُنشيء بمبادرة أوربية وبالخصوص من قبل فرنسا وبريطانيا، ثم تزعمته الولايات المتحدة الأمريكية، اذ تم عقد معاهدته في واشنطن في نيسان 1949، وتكوّن من الولايات المتحدة=

كانون الأول 1957، بنشر الأسلحة النووية التكتيكية الأمريكية في أوروبا[1].

وبدوره وثق الاتحاد السوفييتي علاقاته كثيراً مع الصين، اذ وقع الجانبان اتفاقية دفاعية في عام 1957، حصلت الصين بموجبها على البيانات الفنية السوفييتية لتصنيع قنبلة ذرية، ونموذجاً أولياً للدراسة. وفي هذا الصدد ذكر رئيس الاتحاد السوفييتي نيكيتا خروتشوف[2] Nikita Khroushtchev : "**لقد قدمنا للصينيين كل ما طلبوه تقريباً. ولم نحتفظ بأي أسرار عنهم**". الا انه سرعان ما تدهورت العلاقات بين بكين وموسكو عندما تصرفت الصين بعدوانية مفرطة في التعامل مع الولايات المتحدة. لذا حدث الانقسام في المعاهدة الصينية – السوفييتية في عام 1958، أثناء أزمة مضيق تايوان، وعندها أدرك الاتحاد السوفييتي "**حماقة**" تبادل

=وبريطانيا وفرنسا وهولندا ولوكسمبرج والدنمارك وإيرلندا وإيطاليا والنرويج وكندا، ثم انضمت إليه تركيا واليونان في عام 1952 وألمانيا الغربية في عام 1955. للمزيد من التفاصيل يراجع: سليم الحسني، مبادئ الرؤساء الأمريكان، ط2، لندن، 1993، ص 42 – 49 ؛

The NATO Alliance 1949, Cited in : Edward H. Judge, John W. Langdon , The Cold War : A History Through Documents, New Jersey, 1999, PP. 49 – 52 ; The North Atlantic Treaty, Singed at Washington, April 4, 1949, Cite in: United States: Department of State, Document on Germany, 1944-1985, Government Printing Office, Washington, N.D., PP.209 – 212.

(1)А. В. Фененко, Там же, С. 118.

(2) نيكيتا خروتشوف: ولِدَ في كالينوفكا بمقاطعة كورسك الواقعة على الحدود الفاصلة بين روسيا وأوكرانيا عام 1894. انضم إلى الحزب الشيوعي عام 1918، وفي عام 1922 انتسب إلى الجامعة العمالية وأصبح أميناً لسر الخلية الشيوعية فيها. تدرج في المناصب الحزبية حتى أصبح عضواً في مجلس السوفييت الأعلى عام 1937، ثم السكرتير الأول للحزب الشيوعي الأوكراني وعضواً مرشحاً للمكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفييتي عام 1938، ثم أصبح عضواً في المكتب السياسي في الحزب الأخير عام 1939، واثناء الحرب العالمية الثانية قاتل ضمن صفوف الجيش السوفييتي ومنح رتبة فريق عام 1943، وفي عام 1949 انتقل إلى موسكو وأصبح أحد سكرتيري اللجنة المركزية للحزب، وفي عام 1952 انتخب عضواً في المجلس الرئاسي للجنة المركزية ولأمانة سر اللجان، وبعد وفاة ستالين عام 1953 أصبح السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفييتي، وتصدى لحل بعض المشكلات التي كانت مفتاح شعبيته كتحسين الأوضاع المادية، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وتطوير الاقتصاد الزراعي، غير أن ضربته الكبرى أتت في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي عام 1956، الذي أعلن فيه الحرب على الستالينية. ومنذ عام 1958 أصبح رئيساً لوزراء الاتحاد السوفييتي، وفي عام 1964 نُحي خروتشوف عن جميع مناصبه. توفي عام 1971. للمزيد من التفاصيل يراجع:

James R. Millar and Others, Encyclopedia of Russian History, USA, 2004, PP.745-749.

الأسرار الذرية، وانه إذا استمر في تقاسم التكنولوجيا النووية، فقد يأتي الوقت الذي قد يضطره فيه أحد حلفائه الذين يحصلون على المساعدة النووية إلى حرب نووية مع الولايات المتحدة. لذا أوقف الاتحاد السوفييتي مشاركته في مبادرة الذرة من أجل السلام، وانسحب من المعاهدة مع الصين، وتراجع عن إرسال نموذج السلاح الذري إلى الاخيرة[1].

مثلت القضية الالمانية واحدة من اخطر مراحل الصراع في الحرب الباردة، اذ أعلن الزعيم السوفييتي خروتشوف في تشرين الثاني 1958، أن حكومته ستوقع معاهدة سلام مع ألمانيا الشرقية، وإنه عندما يحدث ذلك، فإن الحقوق الغربية في برلين ستنتهي، وسيمنح القوى الغربية ستة أشهر للتفاوض على تسوية من شأنها تحويل برلين الغربية إلى "**مدينة حرة**"، وإذا رفضت الدول الغربية التوصل إلى تسوية على هذا الأساس، وسعت بدلاً من ذلك إلى الحفاظ على موقفها من خلال القوة العسكرية، فإن الاتحاد السوفييتي سوف "**ينهض دفاعاً**" عن حليفته ألمانيا الشرقية[2]. الا ان إيزنهاور لم يستجب للمطالب السوفييتية ورفض إنهاء خيار تقاسم الأسلحة النووية مع ألمانيا الغربية[3].

كانت الادارة الامريكية تنظر إلى الحرب النووية آنذاك على أنها امراً وارداً. اذ كان إيزنهاور يعتقد أنه في حال اندلاع حرب مع الاتحاد السوفييتي بسبب هجوم الاخير على أوروبا الغربية، فإن الجانبين لن يمتنعا عن استخدام الأسلحة النووية خوفاً من الانتقام، وذكر: "**كان من السخافة الاعتقاد بأن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي سوف يخوضان صراع حياة أو موت دون استخدام مثل هذه الأسلحة**". كما كانت الادارة الامريكية تعتقد بانه إذا تم استخدام الأسلحة النووية، فإنها تحتاج إلى التأكد من أن الاتحاد السوفييتي لا يستطيع إلحاق أضرار جسيمة بالولايات المتحدة، وهذا يعني أن القوات الامريكية يجب أن تكون قادرة على تدمير الاسلحة النووية للاتحاد السوفييتي قبل الشروع في استخدامها. كما ادركت الادارة

(1)Samuel R. Shearer, Op.Cit., PP. 17-18.

(2)Marc Trachtenberg, A Constructed Peace: The Making of the European Settlement, 1945-1963, New Jersey, 1999, P. 251.

(3)Samuel R. Shearer, Op.Cit., P. 24 - 25.

الامريكية ان الاتحاد السوفييتي كان قادراً فعلياً على شن هجوم نووي على الولايات المتحدة، ويمكنه تفادي أي هجوم أمريكي مباغت، بغض النظر عن مدى ضخامته وتركيزه وسرعته، ومن ثم إلحاق ضرر وخسائر غير مقبولة في الولايات المتحدة[1].

اكتسبت الولايات المتحدة بسرعة القدرة على إطلاق الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، والتي كانت قادرة على إيصال قنابل نووية، اذ أصبح صاروخ الجيل الأول من مشروع أطلس (Atlas)، جاهزاً للعمل في عام 1958، وكان هناك صواريخ باليستية عابرة للقارات أكثر تطوراً من طراز تيتان (Titan) ومينتمان (Minuteman) قيد التطوير[2]. وفي العام التالي بدأت الولايات المتحدة العمل فعلياً بنشر صواريخ اطلس في قواعد جوية مختلفة تمتد من ولاية نيويورك وصولاً إلى ولاية نيو مكسيكو. وتم تخزين غالبية صواريخ أطلس بشكل عمودي في قاذفات فوق الأرض[3].

سمح إيزنهاور بنشر أول نظام للدفاع الصاروخي الباليستي في اب 1959، وهو نظام نايك زيوس المزود برأس نووي. وكان الدافع وراء هذا القرار جزئياً هو ادعاءات الرئيس السوفييتي خروتشوف "**بأن نظام الدفاع الصاروخي الباليستي الخاص به يمكن أن يضرب ذبابة في الفضاء الخارجي**"، فضلاً عن المخاوف بشأن قوة موسكو المتنامية من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات[4]. يتضح مما تقدم ان التنافس الامريكي – السوفييتي على حيازة

---

(1)Marc Trachtenberg, The United States and Strategic Arms Limitation during the Nixon–Kissinger Period: Building a Stable International System?, Journal of Cold War Studies, Volume 24, Issue 4, Cambridge, 2022, P. 161.

(2)Ruud van Dijk, William Glenn Gray, Svetlana Savranskaya, Jeremi Suri, Qiang Zhai, Op.Cit., P.38.

(3)The office of the Deputy Assistant Secretary of Defense for Nuclear Matters, Nuclear Matters Handbook 2020, US, 2020, P. 27.

(4) أدت المعارضة العامة لاستضافة صواريخ ذات رؤوس نووية بالقرب من المراكز السكانية الحضرية إلى إلغاء نايك زيوس في عام 1961.

Reuben Steff, Strategic Thinking, Deterrence and the US Ballistic Missile Defense Project From Truman to Obama, USA, 2013, PP. 38-39.

الاسلحة النووية والاستراتيجية كان على اشده، لدرجة ان الجانبين كانا يتباهيان بما يمتلكانه من تلك الاسلحة الفتاكة.

واجهت استراتيجية الانتقام الشامل انتقادات حادة داخل الولايات المتحدة نفسها، فخلال حملته الرئاسية عام 1960، شن المرشح الديمقراطي جون كينيدي[1] John Kennedy، هجوماً متواصلاً على سياسات الأمن القومي لإدارة إيزنهاور، اذ ذكر كينيدي في حملته الانتخابية: "**لقد دفعنا أنفسنا إلى زاوية حيث الخيار الوحيد هو كل شيء أو لا شيء على الإطلاق، إما الدمار العالمي أو الاستسلام**". كما خلص كينيدي إلى أن تركيز إيزنهاور على الأسلحة النووية يفتقر إلى المصداقية، ويقيد الخيارات العسكرية المتاحة أثناء الأزمات، ويزيد من خطر نشوب حرب نووية عرضية[2].

ونتيجة لذلك، فما ان اصبح كينيدي رئيساً للولايات المتحدة عام 1961، حتى استبدل استراتيجية الانتقام الشامل بأخرى جديدة عرفت بـ "**الاستجابة المرنة**"، والتي استندت إلى مبدأ تناسب الرد العسكري الأمريكي مع طبيعة التهديد. اذ كان مفهوم الاستجابة المرنة يشير إلى أنه في البداية يمكن شن صراع بالاعتماد على الأسلحة التقليدية، وبعدها يتم استخدام الأسلحة النووية التكتيكية، ومن ثم الأسلحة النووية الاستراتيجية. وعلى هذا فإن مفهوم الرد المرن نص

---

(1)جون كينيدي: الرئيس الخامس والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية. ولِدَ في ولاية ماساتشوستس Massachusetts عام 1917. تخرج من جامعة هارفارد وخدم في البحرية الأمريكية، وشارك في الحرب العالمية الثانية وعرف بشجاعته. انتخب عضواً في مجلس النواب الأمريكي عن الحزب الديمقراطي عام 1946، وانتخب عضواً في مجلس الشيوخ عن ولاية ماساتشوستس عام 1952، وانتخب رئيساً لبلاده عام 1960، وهو ما يزال في الثالثة والأربعين من عمره فكان بذلك أصغر رئيس أمريكي سناً وأول كاثوليكي يتولى هذا المنصب. حاول ممارسة لون جديد في أسلوب الحكم، فأدخل عدداً من الأكاديميين والمثقفين في الجهاز السياسي والدبلوماسي الأمريكي، ووقعت في عهده أحداث مثيرة خلال مرحلة الحرب الباردة، منها عملية غزو خليج الخنازير وأزمة الصواريخ الكوبية وبناء جدار برلين وتصاعد وتيرة الحرب الفيتنامية – الأمريكية. اغتيل في تشرين الثاني عام 1963. للمزيد من التفاصيل يراجع:

The White House, Cited in : http://www.whitehouse.gov/1600/presidents/johnfkennedy ; The New Encyclopedia Britannica, Vol. 6, Op.Cit., PP. 798 – 800.

(2)Robert J. McMahon, Thomas W. Zeiler, Guide to U.S. Foreign Policy: A Diplomatic History, Vol. I, Washington, 2012, P. 304.

على ثلاثة خيارات للتحرك الأميركي في حالة نشوب صراع نووي افتراضي: الاول الدفاع المباشر، اي ردع الهجوم السوفييتي باستخدام الأسلحة التقليدية فقط. والثاني التصعيد المخطط له، والذي يكون باستخدام الأسلحة النووية التكتيكية في حال عجزت قوات حلف شمال الأطلسي التقليدية عن صد الهجوم السوفييتي. اما الثالث فهو الرد النووي العام، اي توجيه ضربة نووية شاملة على الأهداف العسكرية السوفييتية أولاً، ومن ثم على الأهداف المدنية إذا لم يؤدِ استخدام الأسلحة النووية التكتيكية إلى تهدئة الصراع(1).

واصل خروتشوف الضغط على كينيدي بشأن المسألة الألمانية، ووعد مرة أخرى بقطع حقوق الغرب في برلين الغربية. لذا عرض كينيدي مقترحاً على خروتشوف في حزيران 1961، مفاده بقاء الوضع الراهن في أوروبا على ما هو عليه، واحتفاظ الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بمناطق نفوذهما، وعدم السماح لألمانيا الغربية بتهديد الاتحاد السوفييتي. الا ان السوفييت رفضوا المقترح(2)، وقاموا بفصل برلين الشرقية عن برلين الغربية، من خلال بناء جدار برلين في 13 من الشهر نفسه(3).

اشارت تقارير وكالة الاستخبارات المركزية Central Intelligence Agency (CIA)، الى الرئيس كينيدي في 31 تموز 1961، ان الاتحاد السوفييتي اجرى اختبارات في كازاخستان تضمنت اختبار الجيل الأول من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات من نوع (SS-6)، واثنين من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات الجديدة. ومع ذلك، لم تتمكن وكالة الاستخبارات الأمريكية من تحديد تكوين الصواريخ الجديدة أو دفعها أو توجيهها أو مداها أو حمولتها(4). وبحسب تقرير اخر للوكالة في ايلول 1961، فان موسكو تمتلك ما بين (250 – 300) صاروخاً باليستياً متوسط المدى، وبحد أقصى (25) صاروخاً باليستياً عابراً للقارات. وفي

---

(1)А. В. Фененко, Там же, С. 120.

(2)Samuel R. Shearer, Op.Cit., P. 25.

(3)Рафаил Гругман, Советский квадрат: Сталин, Хрущев, Берия, Горбачев, Москва, 2011, P.289.

(4)President's Intelligence Check List, Jul 31, 1961.

تشرين الاول 1961، أعلن نائب وزير الدفاع الامريكي روزويل جيلباتريك Roswell Gilpatric، أنه في حالة وقوع هجوم مفاجئ من الاتحاد السوفييتي، ستبقى الولايات المتحدة قادرة على الرد بقوة نووية مكافئة أو أكبر[1]. وفي 7 من الشهر نفسه كشفت تقارير وكالة الاستخبارات الامريكية ان الاتحاد السوفييتي يمتلك أربعة مجمعات للصواريخ الباليستية العابرة للقارات، وما بين (10-25) منصة إطلاق للصواريخ الباليستية العابرة للقارات، في وقت كان لدى الولايات المتحدة (63) صاروخاً باليستياً عابراً للقارات[2]. وفي 16 اذار 1962، أعلن رئيس الوزراء السوفييتي خروتشوف أن العلماء السوفييت طوروا "**صاروخاً عالمياً لا يمكن اعتراضه من الأسلحة المضادة للصواريخ، مما جعل نظام الإنذار المبكر للولايات المتحدة عفا عليه الزمن**"[3].

وبحلول منتصف عام 1962، كان لدى الاتحاد السوفييتي حوالي (40) غواصة، باستطاعة كل واحدة منها حمل (3) صواريخ من طراز (SS-N-4)، والتي يبلغ مداها (400) ميل، وكان على تلك الغواصات الصعود إلى السطح لإطلاق صواريخها. فضلاً عن ذلك، كان لدى الاتحاد السوفييتي أيضاً ما يقرب من (15) غواصة تحمل صواريخ كروز ذات الرؤوس النووية (SS-N-3) بمدى يصل إلى (350) ميلاً، وكانت هذه الغواصات ايضاً لا يمكنها اطلاق صواريخها الا عند طفوها على سطح الماء[4].

تجلى الصراع الامريكي – السوفييتي بشكل واضح خلال أزمة الصواريخ الكوبية في تشرين الاول 1962. وكان السبب المباشر للأزمة هو قرار القيادة السوفييتية بنشر صواريخ متوسط المدى من طراز (SS-4) و(SS-5) في كوبا، والتي كانت قادرة على تهديد جزءاً كبيراً من الأراضي الأمريكية. وبعد اكتشاف نشر هذه الصواريخ، فرضت الولايات المتحدة حصاراً بحرياً

(1)Ruud van Dijk, William Glenn Gray, Svetlana Savranskaya, Jeremi Suri, Qiang Zhai, Op.Cit., P.38.

(2)President's Intelligence Check List, Oct 7, 1961.

(3)Seymour Topping, Khrushchev Cautions U.S global rockets render warning systems useless, The New York Times, March 17, 1962, P.1.

(4)President's Intelligence Check List, May 26, 1962.

على كوبا، وطالبت بسحب الصواريخ السوفييتية الموجودة على الاراضي الكوبية. وفي نهاية المطاف اضطر الاتحاد السوفييتي إلى الاذعان لمطالب الولايات المتحدة، وسحب صواريخه وتعهد بعدم نشر أسلحة نووية في كوبا. ورداً على ذلك، تعهدت الولايات المتحدة بعدم القيام بمهاجمة كوبا، وإزالة الصواريخ الامريكية متوسطة المدى التي نشرتها في تركيا[1].

بدأت الولايات المتحدة نشر صواريخ مينتمان 1 (Minuteman 1) في عام 1962، والذي كان أول صاروخ باليستي عابر للقارات يعمل بالوقود الصلب يتم نشره على الإطلاق، وقد أحدثت هذه التكنولوجيا ثورة هائلة في تطوير الصواريخ الباليستية[2]. وفي العام نفسه، حاولت وزارة الدفاع الامريكية الحصول على موافقة الرئيس كينيدي على برنامج الحماية المطور نايك زيوس، اذ اجرت وزارة الدفاع اختبارات ناجحة على النظام في المحيط الهادئ. ومع ذلك، فشلت إدارة كينيدي في دعم البرنامج، اذ كانت المشكلة في هذا النظام أنه يستخدم صاروخاً بطيئاً وراداراً يعمل ميكانيكياً. وكان قلق الادارة الامريكية من تمكن الصواريخ الباليستية للاتحاد السوفييتي من اختراق نظام نايك زيوس، لذا اعتقدت كينيدي أن إنفاق مبالغ مالية كبيرة على نظام دفاعي بطيء كان بمثابة إهداراً للأموال لأنه سيكون عديم الفائدة تقريباً ضد الضربة السوفييتية الأولى واسعة النطاق[3].

بعد أن أدركت وزارة الدفاع الامريكية أن برنامج نايك زيوس لا يحظى بدعم الادارة الامريكية، تبنت برنامجاً جديداً في عام 1963 اطلق عليه نايك اكس (Nike-X). اذ تم منح مطوري هذا النظام هدفاً جديداً، تمثل بإنشاء نظام مضاد للصواريخ لا يحمي الاهداف المحتملة فحسب، بل يوفر الحماية للمنطقة بأكملها. ودعم هذا النظام بمحطات رادارات جديدة متعددة الوظائف[4]، كما كان باستطاعته التمييز بين الاطلاقات الوهمية والرؤوس الحربية الفعلية. ومع

(1)П. Л. Подвига, СТРАТЕГИЧЕСКОЕ ЯДЕРНОЕ ВООРУЖЕНИЕ РОССИИ, Москва ИздА, 1998, P. 6.

(2)The office of the Deputy Assistant Secretary of Defense for Nuclear Matters, Op.Cit., P.27.

(3)Donald B. McDaniel, Op.Cit., PP.. 14-15.

(4)Антонов Анатолий Иванович, Контроль над вооружениями: история, состояние, перспективы, Москва, 2012, С. 82-83.

ذلك، فقد رأت الادارة الامريكية ان الصواريخ السوفييتية بإمكانها اختراق هذا النظام ايضاً، والتسبب في نتائج مدمرة داخل الاراضي الامريكية[1]. يتضح مما تقدم مدى القلق الذي كان يشعر به صناع القرار السياسي والعسكري في واشنطن بسبب تطور الاسلحة النووية السوفييتية.

بدى واضحاً ان الولايات المتحدة كانت بحاجة ماسة الى نظام دفاعي متطور، لاسيما بعد ان أبلغت احد اللجان الفرعية التابعة لمجلس الأمن القومي – والتي اوكلت لها مهمة تقييم الأضرار التي قد تنجم عن حرب نووية – الرئيس كينيدي في أيلول 1963، أن "**المأزق النووي**" الذي طال انتظاره قد وصل أخيراً، وحتى لو قامت الولايات المتحدة بالهجوم أولاً، فان الاتحاد السوفييتي لديه القدرة على إحداث خسارة غير مقبولة في الولايات المتحدة. وهذا يعني، كما أشار كينيدي نفسه "**أن الضربة الاستباقية لم تعد خياراً قابلاً للتطبيق**"[2].

كان الاتحاد السوفييتي خلال عامي (1962–1963)، يعمل على تطوير نظام دفاعي مضاد للصواريخ الباليستية. وفي عام 1964، عرض السوفييت لأول مرة نظاماً دفاعياً لحماية موسكو اطلق عليه جالوش (Galosh)، والذي كان قادراً على اعتراض الصواريخ الباليستية العابرة للقارات. وقد اعتمد هذا النظام على رادار (Dog House) بعيد المدى. ومنذ ذلك الوقت، كان الاتحاد السوفييتي يخطط لبناء ثمانية مجمعات مضادة للصواريخ الباليستية في موسكو، يحتوي كل منها على (16) قاذفة اعتراضية. وكانت توقعت وكالة الاستخبارات الأمريكية انه بمرور الوقت سيتم نشر الآلاف من صواريخ جالوش في جميع أنحاء الاتحاد السوفييتي[3].

اثار كشف السوفييت عن نظام جالوش المصمم لإطلاق صاروخ دقيق للغاية مزود برأس نووي في الغلاف الجوي العلوي لإبادة اي سلاح نووي معاد، امتعاض الادارة الامريكية، ولاسيما بعد ان علمت انه من المقرر نشر هذا النظام حول موسكو. اذ ان استراتيجية الردع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي كانت قائمة على اساس ضعف حماية المدن للطرفين.

(1)Donald B. McDaniel, Op.Cit., P.15.
(2)Marc Trachtenberg, The United States and Strategic Arms..., PP. 161-162.
(3)The Arms Control Association, Foundation for the Future: The ABM Treaty and National Security, Washington, 1990, PP. 49-50.

وإن حماية المدن من الهجمات النووية تقلل من القيمة الرادعة لأسلحة الخصم، الأمر الذي يؤدي إلى خلق حالة من عدم الاستقرار. بمعنى اخر إن حماية العاصمة موسكو كان يشير نظرياً إلى استعداد الاتحاد السوفييتي لتوجيه الضربة الأولى، ومن ثم فأن نظام جالوش يمكنه إحباط الضربة الثانية الانتقامية(1).

في غضون ذلك، كان الاتحاد السوفييتي قد بدأ في اجراء اختبارات على صواريخ جديدة عابرة للقارات، والتي تم نشرها على نطاق واسع من البلاد منذ اوائل عام 1964، اذ كانت تلك الصواريخ من طراز (SS-9)، والتي كانت عبارة عن صواريخ باليستية عابر للقارات أكبر وأكثر دقة، وتحمل رؤوساً حربية كبيرة جداً. اذا كانت هذه الصواريخ هي الوحيدة القادرة على تدمير الصواريخ الباليستية العابرة للقارات الأمريكية المنتشرة في الصوامع(2).

رداً على الجانب السوفييتي، بدأت الولايات المتحدة منذ عام 1964، اجراء اختبارات على الناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجه Multiple Independently-targetable Reentry Vehicles (MIRV)، والتي كانت وسيلة فعالة من حيث التكلفة لتحسين القدرة التدميرية للصواريخ الموجودة، ومحاولة هزيمة أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية (Anti-ballistic missile (ABM، التي يمتلكها الاتحاد السوفييتي(3). اذ كان بإمكان هذه الناقلات حمل رؤوس حربية عدة، واثناء المرحلة المتوسطة من طيران القذيفة تنفصل مركبة التعزيز اللاحق المدفوعة بالصاروخ عن باقي القذيفة وتطلق كل رأس من الرؤوس الحربية إلى نقاط محددة مسبقاً وفقا لطريق طيران تم تخطيطه مسبقاً. ومن ثم توجه قوة الجذب والدفع بالقوة الهوائية، الرؤوس الحربية إلى أهدافها. وبما أنه يمكن دفع كل رأس حربي إلى اتجاه مختلف يتم تحديده بموجب نقطة الانطلاق، فيمكن في الوقت ذاته توجيه الصاروخ

---

(1)Matthew John Ambrose, The Limits of Control: A History of the SALT Process, 1969-1983, Dissertation Presented in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree Doctor of Philosophy in the Graduate School of The Ohio State University, 2014, P. 23.

(2)President's Intelligence Review, Aug 12, 1964.

(3)Matthew John Ambrose, Op.Cit., P. 24.

إلى أهداف متعددة[1]، مما يؤدي إلى توزيع الخسارة الإجمالية للقدرة التدميرية إذا فشل صاروخ في مهمته أو تم تدميره بواسطة صاروخ مضاد. وعلى الرغم من ان دمج عدد متزايد من الرؤوس الحربية في عدد أقل من الصواريخ، كان من المحتمل ان يؤدي ايضاً إلى زعزعة الاستقرار من خلال تدمير عدد اكبر من الاهداف لأي خصم مهتم بتوجيه الضربة الأولى، لاسيما وان الولايات المتحدة كانت متقدمة بخمس سنوات على الأقل على الاتحاد السوفييتي في تطوير هذه التقنية، الا انه كان هناك عدد قليل من المخططين العسكريين الامريكيين الذين عدوا أن تلك الناقلات تمثل مشكلة خطيرة، اذ كان معظم الخبراء العسكريين على استعداد لقبول المخاطر المحتملة لزعزعة الاستقرار لأن هذه الناقلات توفر تكلفة أقل بكثير لهزيمة أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية السوفييتية، وتمكن الولايات المتحدة من تتجنب سباقاً باهظ الثمن مع الحفاظ على هيمنتها الاستراتيجية[2].

واثناء الاجتماع مع كبار المسؤولين الأمنيين الكنديين في 25 حزيران 1964، استعرض وزير الدفاع الامريكي روبرت ماكنمارا Robert S. McNamara، السياسة النووية الأمريكية. اذ رفض استخدام القوة النووية في الضربة الأولى، وتوقع أن يظل موقف الردع النووي الأمريكي قائماً على أساس "**التدمير المؤكد**"، الذي من شأنه أن يوفر القدر الكافي من القوات لتدمير الحكومة السوفييتية ونسبة كبيرة من السكان رداً على أي هجوم سوفييتي مفاجئ. كما اعرب ماكنمارا عن اعتقاده بانه نظراً للقدرات التدميرية التي يمتلكها كل جانب، فإن أي شخص "**عاقل**" لن يشن حرباً نووية، ولكن لا بد من اتخاذ الاحتياطات اللازمة للتعويض عن مخاطر "**اللاعقلانية**" والحرب العرضية. وقدر ماكنمارا أن الولايات المتحدة يمكن أن تبقى في صدارة الصواريخ الباليستية العابرة للقارات بميزة (3 أو 4 – 1) مع السوفييت في السنوات المقبلة. كما اوضح ماكنمارا بانه حتى لو تمكن السوفييت من اللحاق بالولايات المتحدة، فإن الوضع سيبقى مستقراً نسبياً ما دامت الاخيرة تمتلك قوات "**التدمير المؤكد**". واكد بانه سيكون "**من المرغوب**

---

(1) ستيف توليو، توماس شمالبرغر، نحو الاتفاق على مفاهيم الامن: قاموس مصطلحات تحديد الاسلحة ونزع السلاح وبناء الثقة، معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح، جنيف، 2003، ص 143.

(2)Matthew John Ambrose, Op.Cit., P. 24.

فيه للغاية" نشر صواريخ مضادة للصواريخ الباليستية بإمكانها تدمير الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، وان ذلك يجب ان يكون من خلال تطبيق برنامج دفاعي واسع النطاق، الا ان الكونغرس الامريكي لم يوافق بعد على أي إنفاق من هذا القبيل[1].

ولمجاراة السوفييت، ولملء الفجوة في صواريخ نايك اكس، طور الجيش الامريكي صاروخ سبارتان (Spartan) الاعتراضي في عام 1965. والذي كان مداه يصل إلى (25) ميلاً، ويمكن استخدامه ضد الأهداف الجوية. وعلى الرغم من ان صواريخ سبارتان ونايك اكس وفرت للولايات المتحدة نظاماً عملياً لاعتراض الصواريخ الباليستية النووية، الا انه لم يكن هناك اتفاق داخل الادارة الامريكية فيما اذا كان يتوجب نشر هذه الصواريخ ام لا. اذ كان هناك رأيين فيما يتعلق بالأساس المنطقي لنشر نظام الدفاع الصاروخي. فبعد ان كان وزير الدفاع الامريكي روبرت ماكنمارا مؤيداً لنشر هذه الصواريخ، قاد هذه المرة الرأي المعارض لنشرها، اذ اوضح وجهة نظره امام الكونغرس بالعبارات الاتية: "**لدى السوفييت في حدود قدراتهم الفنية والاقتصادية تعويض أي ضرر آخر قد يحد من التدابير التي قد نتخذها، بشرط أن يكونوا مصممين على الحفاظ على قوة الردع ضدنا. ومن شبه المؤكد أن السوفييت سيتحركون للحفاظ على قوة الردع لديهم، الأمر الذي يلقي بظلال من الشك الخطير على مدى استصواب نشر نظام نايك اكس لحماية مدننا ضد هذا النوع من الهجوم الصاروخي الثقيل والمتطور الذي كان من الممكن أن يشنوه في السبعينيات.. في جميع الاحتمالات، كل ما سنحققه هو زيادة كبيرة في نفقاتهم الدفاعية ونفقاتنا الدفاعية دون أي مكاسب في الأمن الحقيقي لأي من الجانبين**". على حين اختلف رؤساء الأركان المشتركة بشدة مع وجهة نظر ماكنمارا، اذ اعتقدوا أن نظام نايك اكس كان الخطوة الأولى للدفاع عن المدن الأمريكية من هجوم نووي سوفيتي. وكان في أذهان رؤساء الأركان المشتركة، ان الولايات المتحدة تُركت عرضة للهجوم ولم يكن لديها أي وسيلة للدفاع عن نفسها. وإذا شن السوفييت ضربة أولى، فسيتعين على الولايات المتحدة أن تعاني من آثار هجوم صاروخي باليستي دون إحباط أي منه، ما لـم يتم

(1)Canada–United States Ministerial Committee on Joint Defense, Washington, June 25, 1964.

نشر نظام دفاع صاروخي[1].

بحلول نهاية عام 1965، كانت القوات الاستراتيجية الأمريكية تضم (800) صاروخ باليستي أرضي عابر للقارات من طراز مينتمان 1 (Minuteman I)، ونحو (800) قاذفة قنابل استراتيجية، و(41) غواصة نووية مجهزة بصواريخ باليستية تُطلق من البحر من طراز بولاريس (Polaris). عــلاوة على ذلك، بــدأت عملية نشر صواريخ مينتمان 2 (Minuteman II)، الأكثر تقدماً. وتم التخطيط لزيادة عدد الصواريخ المنشورة من هذه الفئة إلى (1000) صاروخ. وفي الوقت نفسه، كان الاتحاد السوفييتي قد نشر حوالي (200) صاروخ باليستي عابر للقارات[2].

اعلن وزير الدفاع الأمريكي ماكنمارا في 10 تشرين الثاني 1966، أن الاتحاد السوفييتي ينشر بالقرب من موسكو نظام جالوش المضاد للصواريخ الباليستية[3]. واثناء اجتماع قمة جلاسبورو الذي عقد في نيوجيرسي في 23 حزيران 1967، ناقش الرئيس الأمريكي ليندون جونسون[4] Lyndon Johnson، ووزير الدفاع الأمريكي ماكنمارا مع رئيس الوزراء السوفييتي

---

(1)Donald B. McDaniel, Op.Cit., PP.15-16.

(2)ПОДВИГ Павел Леонардович, Противоракетная оборона как фактор стратегических взаимоотношений СССР/России и США в 1945-2003 гг, Диссертаия на соискание ученой степени кандидата политических наук, Москва, 2004, C 101; Олег Викторович Матвеев, Андрей Николаевич Поневенкин, От конфронтации в советско- американских отношениях к ядерному разоружению (1972–1991 гг.): история и политика, Матвеев Олег Викторович, 2017, С. 17;

(3)Edmund Jan Osmańczyk, The Encyclopedia of The United Nations and International Agreements, second edition, London, 1990, P. 779.

(4) ليندون جونسون: ولِدَ في ولاية تكساس في 27 آب 1908. تخرج من كلية المعلمين في تكساس عام 1930، وهو أحد الأعضاء البارزين في الحزب الديمقراطي الأمريكي. اصبح عضواً في الكونغرس خلال المدة (1946-1961)، ثم نائباً للرئيس كينيدي للمدة (1961-1963) وبعد اغتيال الأخير، أصبح جونسون الرئيس السادس والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية (1963- 1968)، وفي عهده تم تصعيد الحرب ضد فيتنام الشمالية. توفي بنوبة قلبية في مزرعته بتكساس في الثاني والعشرين من كانون الثاني عام 1973. للمزيد من التفاصيل يراجع:
The White House, Cited in : http://www.whitehouse.gov/1600/presidents/lyndonbjohnson ; Richard Dean Burns, Joseph M. Siracusa, Historical Dictionary of the Kennedy – Johnson Era, UK, 2007, pp. 172 – 176.

أليكسي كوسيغين [1] Alexei Kosygin، العلاقات بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، واقترح الجانب الامريكي اعتماد قيود صارمة على أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، الا ان كوسيغين رفض الاقتراح[2]. عندئذ اوضح ماكنمارا الى الاخير : "**قد تعتقد كما يعتقد الكونغرس على ما يبدو، أن الرد المناسب على الدفاع السوفييتي هو دفاع أمريكي، لكني أقول لكم إن الرد المناسب هو توسيع قوتنا الهجومية**"[3].

نتيجة لإدراك الادارة الامريكية ان السوفييت كانوا مصممين على نشر نظام جالوش، خلص الرئيس جونسون إلى أنه سيتعين على الولايات المتحدة أن تعلن قرارها بنشر نظام صاروخي مضاد للصواريخ الباليستية، لإثارة المزيد من الاهتمام السوفييتي بمحادثات الحد من الأسلحة. لذا طلب جونسون من الكونغرس في ايلول عام 1967، تخصيص (1.2) مليار دولار لبدء إنتاج ونشر صواريخ سنتينل (Sentinel). كما شمل الطلب أيضاً تمويل تطوير الناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجه، واستخدامها لنقل صواريخ مينتمان وبوسيدون (Poseidon). وعلى عكس هيئة الأركان المشتركة، لم يضع الرئيس جونسون العبء على برنامج سنتينل الجديد للدفاع عن الولايات المتحدة ضد أي هجوم سوفييتي شامل. بل توقع مهمة أكثر واقعية له. وأعرب عن اعتقاده أنه سيكون من المفيد حماية الولايات المتحدة من هجوم نووي محدود في المستقبل من الصينيين أو ضد ضربة عرضية[4].

---

(1)أليكسي كوسيغين: ولد في سان بطرسبورغ في عام 1904. التحق بالجيش الاحمر وهو لم يتجاوز الخامسة عشرة. وبعد انتهاء الحرب الأهلية التحق بمدرسة فنية في لينينغراد. انتمى الى الحزب الشيوعي عام 1927. اصبح عمدة لينينغراد في عام ١٩٣٨، وفي العام التالي شغل منصب وزير الصناعة النسيجية. ولم يغادر الحكومة السوفييتية منذ ذلك التاريخ، فمن وزارة الصناعة النسيجية انتقل الى وزارة المال، ثم الى وزارة الصناعة الخفيفة، فالصناعة الغذائية. انتخب عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي عام ١٩٤٠، ثم عضواً في المكتب السياسي، ورقي الى منصب نائب رئيس مجلس مفوضي الشعب. وفي عام ١٩٦٠، عين نائباً اول لرئيس الحكومة، ثم شغل منصب رئيس الحكومة (1964–1980). توفي في عام 1980. للمزيد من التفاصيل يراجع: عبد الوهاب الكيالي واخرون، المصدر السابق، ج5، ط 2، ص234–235.

(2)Jack Mendelsohn, David Grahame, Op.Cit., P. 84.

(3) Reuben Steff, Op.Cit., PP. 42–43.

(4)Donald B. McDaniel, Op.Cit., P.17, 21.

ألقى وزير الدفاع الأمريكي روبرت ماكنمارا خطاباً في سان فرانسيسكو في أيلول 1967، اشار فيه الى إن التقدم التكنولوجي بدأ يؤدي دوراً رائداً في تشكيل سياسة الحكومة، وإن تطوير أي أسلحة نووية يتسم بنوع من "**الجنون**"، وانه إذا نجح نظام الأسلحة وعمل بفعالية، فستكون هناك ضغوط من جهات عدة لإنتاج ونشر مثل هذه الأسلحة بكميات تتجاوز كل الحدود المعقولة[1]. كما بين ماكنمارا، إن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي اكتسبا القدرة على إلحاق أضرار غير مقبولة بالمعتدي، حتى بعد تلقي الضربة الأولى. وأكد في الوقت نفسه: "**لا نريد سباق تسلح مع الاتحاد السوفييتي، ويرجع ذلك أساساً إلى أن ظاهرة الفعل ورد الفعل تجعله غبياً وبلا معنى. سيستفيد بلدينا من اتفاقيات الحد من الاسلحة أولاً ثم خفض قواتنا النووية الهجومية والدفاعية**"[2]. كذلك اعلن ماكنمارا أن الولايات المتحدة ستنشر نظام دفاع صاروخي "**محدود**" لحماية أكبر المراكز السكانية في البلاد ضد الصواريخ الصينية المتقدمة. ومن الجدير بالذكر، ان تصريح ماكنمارا لم يكن مفاجأة سارة لمعارضي الدفاع الصاروخي، نظرا لحقيقة أن الوزير كان متعاطفاً مع حججهم خلال المناقشات السابقة[3].

واصل السوفييت العمل على نظام جالوش، الذي كان من المقرر أن يتم تشغيله بكامل طاقته بحلول أوائل السبعينيات. اذ تم نشر رادارين للإنذار المبكر من طراز (Hen House) في شمال غرب موسكو، كما تم نشر رادار من طراز (Dog House) في جنوب غرب موسكو. وتم إعداد الرادارات في ثمانية مجمعات لصواريخ جالوش. ومع ذلك، بحلول عام 1968، كانت أربعة فقط من هذه المجمعات جاهزة للعمل[4]، وتحتوي على (64) قاذفة صواريخ، وكان ذلك بسبب الصعوبات التقنية في نظام جالوش. من جانبها وافقت ادارة الرئيس

(1)Алексей Арбатов, Стивен Миллер, Ядерные опасности новой эры: Перспективы ядерного выбора России и США, Издательство Весь Мир, Москва, 2021, С. 7.

(2)А.Г. Арбатов, КОНТРОЛЬ НАД ВООРУЖЕНИЯМИ В НОВЫХ ВОЕННО-ПОЛИТИЧЕСКИХ И ТЕХНОЛОГИЧЕСКИХ УСЛОВИЯХ, Москва, 2020, С. 9; Арбатов Алексей Георгиевич, Новые технологические факторы и будущее системы контроля над вооружениями, МИРОВАЯ ЭКОНОМИКА И МЕЖДУНАРОДНЫЕ ОТНОШЕНИЯ,том 64 № 6, Москва, 2020, С. 11.

(3)А.Г. Савельев, СТРАТЕГИЧЕСКАЯ СТАБИЛЬНОСТЬ И ЯДЕРНОЕ СДЕРЖИВАНИЕ: УРОКИ ИСТОРИИ, Международные отношения и мировая политика, NO. 3, Моск, 2015, С. 70.

(4)Donald B. McDaniel, Op.Cit., P. 18.

جونسون في اب 1968، على بدء اختبارات الناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجه[1]. يتضح مما تقدم ان سباق التسلح النووي كان على اشده بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، الامر الذي لم تكن خطورته على كلا البلدين فحسب، بل كان بمثابة تهديد للعالم باسره.

(1)The Arms Control Association, Op.Cit., P. 14, 50.

❖ المبحث الثاني: الجهود الدولية للحد من التسلح النووي (1945 – 1968)

وضع إسقاط القنابل الذرية الأولى على اليابان في اب 1945، أمام الأمم المتحدة مهمة عاجلة تتمثل في فرض السيطرة على الطاقة الذرية، وحظر إنتاج واستخدام الأسلحة الذرية. وعندما دخل ميثاق الامم المتحدة حيز التنفيذ في 24 تشرين الأول 1945، كانت مسألة نزع السلاح قد أصبحت مشكلة خطيرة بالفعل[1]. وفي اجتماع وزراء خارجية الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وبريطانيا في موسكو في كانون الاول 1945، تقرر طرح مقترح في الدورة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة لإنشاء لجنة الطاقة الذرية. وعلى الرغم من أن الوزراء الثلاثة ايدوا بالإجماع إنشاء هذه الجنة، الا ان ذلك لم يكن معناه انهم كانوا متفقين في اختيار طرق حل مشكلة الطاقة الذرية، اذ كان للأطراف الثلاثة مصالح مختلفة. ففي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة وبريطانيا ترغبان باستمرار هذا الوضع لأطول مدة ممكنة، بوصف واشنطن ولندن مشتركتان في تطوير الأسلحة النووية، وكانت الولايات المتحدة مالكة لاحتكارها. كان موقف الاتحاد السوفييتي الرسمي ضد إنتاج واستخدام الأسلحة النووية، لكنه أراد أن يقف على نفس الخط مع حلفائه السابقين فيما يتعلق بتطويرها واختبارها[2]. وهو ما مثل حقاً مشروعاً للسوفييت، فيما اذا ارادوا حماية مصالحهم الدولية، فضلاً عن سيادتهم.

ونتيجة لما سبق، تم إنشاء هيئة الطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة The United Nations Atomic Energy Commission (UNAEC)، في 24 كانون الثاني 1946، والتي ضمت ستة أعضاء دائمين هم: الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفييتي والصين وكندا، وستة أعضاء متناوبين[3]. وفي حزيران من العام نفسه قدم مندوب الولايات المتحدة لدى هيئة الطاقة الذرية برنارد باروخ Bernard M. Baruch، خطة تضمنت موافقة

---

(1)Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI Year book of World Armaments and Disarmament 1968/69, New York, 1969, P. 151.

(2)Антонов Анатолий Иванович, Там же, С. 14.

(3)The Acheson-Lilienthal & Baruch Plans, 1946, Cited In; https://2001-2009.state.gov/r/pa/ho/time/cwr/88100.htm.

الولايات المتحدة على وضع أسرار قنبلتها الذرية ضمن سلطة الهيئة، بشرط أن تتمكن القوى العظمى من إنشاء نظام دولي مناسب للرقابة والتفتيش، ووقف تصنيع الأسلحة النووية وتدمير جميع القنابل الموجودة، وحظر الحيازة غير القانونية للقنبلة الذرية، والاستيلاء على المنشآت التي تديرها هيئة الطاقة الذرية، ومعاقبة المخالفين الذين يتدخلون في عمليات التفتيش، ولن تكون هيئة الطاقة الذرية مسؤولة إلا أمام مجلس الأمن، الذي كان مكلفاً بمعاقبة الدول التي تنتهك شروط الخطة من خلال فرض العقوبات. والأهم من ذلك، أن خطة باروخ كانت ستجرد جميع أعضاء مجلس الأمن من حق النقض فيما يتعلق بمسألة عقوبات الأمم المتحدة ضد الدول التي تشارك في أنشطة محظورة. وبمجرد تنفيذ الخطة بالكامل، كان على الولايات المتحدة أن تبدأ عملية تدمير ترسانتها النووية. الا ان الاتحاد السوفييتي عارض بشدة أي خطة تسمح للولايات المتحدة بالاحتفاظ باحتكارها النووي، ورفض اجراء عمليات التفتيش الدولية على المنشآت النووية السوفييتية، كما رفض كذلك فكرة التنازل عن حق النقض في مجلس الأمن بشأن أي قضية(1).

ورداً على الولايات المتحدة، قدم ممثل الاتحاد السوفييتي لدى الأمم المتحدة أندريه جروميكو(2) Andrei Gromiko، في 19 حزيران 1946، خطة تجاهلت مقترحات باروخ تقريباً. اذ دعت الخطة السوفييتية الى عقد اتفاقية دولية مفتوحة لجميع الدول وغير محدودة

---

(1) Robert Chadwell Williams ،Philip Louis Cantelon, The American Atom: A Documentary History of Nuclear Policies from the Discovery of Fission to the Present, 1939-1984, US, 1984, P. 72.

(2)أندريه جروميكو: ولِدَ في روسيا البيضاء عام 1909. درس الاقتصاد والهندسة الزراعية بجامعة مينسك عام 1926، وانضم خلال دراسته إلى الحزب الشيوعي السوفييتي. عمل خلال الأعوام (1936 – 1939) باحثاً في معهد الاقتصاد التابع إلى المجمع العلمي السوفييتي، وفي عام 1939 التحق بالسلك الدبلوماسي في وزارة الخارجية السوفييتية، إذ عين مسؤولاً لقسم الأمريكيتين، ثم عين مستشاراً في السفارة السوفييتية في واشنطن، بعدها أصبح سفيراً لبلاده هناك خلال الأعوام (1943 – 1946)، وفي عام 1957 شغل منصب وزيراً للخارجية السوفييتية حتى عام 1985، وفي ذلك العام أصبح رئيساً لمجلس السوفييت الأعلى حتى عام 1988. توفي عام 1989. للمزيد من التفاصيل يراجع :

James R. Millar and Others, Op.Cit., PP. 611 – 612; Андрей Громыко, Памятное. Новые горизонты, Книга 1, 2015, C 3-42.

المدة، وتطبيق الحظر المطلق لاستخدام وإنتاج الأسلحة الذرية، وتدمير الأسلحة النووية الموجودة في غضون ثلاثة أشهر من التصديق على الاتفاقية، قبل إنشاء هيئة تفتيش دولية، وعدم الغاء حق النقض في مجلس الأمن(1).

دفع اعتقاد باروخ أن انتهاء عام 1946، دون اجراء تصويت رسمي على خطته سيضعف فرص الموافقة عليها في العام لتالي، لذا تم إجراء التصويت على خطة باروخ في 30 كانون الاول 1946، بموافقة (10) من أعضاء اللجنة، بينما امتنع العضوان الآخران الاتحاد السوفييتي وبولندا عن التصويت. ولما كان التصويت يتطلب الإجماع، فقد فشلت الخطة الامريكية في الحصول على الموافقة(2). وبذلك فقد انتهى المشروع الامريكي للسيطرة على انتاج الاسلحة النووية آنذاك.

عدل الاتحاد السوفييتي من موقفه السابق، اذ اقترح في تشرين الأول 1948، وضع اتفاقيات حظر الأسلحة الذرية وإنشاء رقابة دولية على الطاقة الذرية موضع التنفيذ في وقت واحد. كما اقترحت موسكو ايضاً نزع السلاح التقليدي والنووي معاً، وتخفيض القوات العسكرية الموجودة بمقدار الثلث. الا ان الولايات المتحدة رفضت المقترحات السوفييتية (3)، ففي ذلك الوقت، كانت الولايات المتحدة تحتكر السلاح النووي، وكان من المفترض أن يكون الاتحاد السوفييتي متفوقاً في الأسلحة التقليدية، لذا قدم كل من الجانبين مقترحات ساعدته في الحفاظ على موقفه، مع محاولة تقليص تفوق الطرف الآخر(4). وبما ان المقترحات كانت تتعلق بسباق التسلح فمن الطبيعي ان يضمن كل طرف تفوقه وامتيازاته.

انشأت الامم المتحدة لجنة جديدة لنزع السلاح في عام 1952. كانت مهمتها إعداد مقترحات من أجل تنظيم جميع القوات المسلحة وجميع الأسلحة وتقييدها وتخفيضها بشكل

---

(1)Buse Yılmaz, Op.Cit., PP. 19-20.

(2)The Acheson-Lilienthal & Baruch Plans, 1946, Cited In; https://2001-2009. state.gov/r/pa/ho/time/cwr/88100.htm.

(3)Stockholm International Peace Research Institute, Op.Cit., P. 151.

(4)Buse Yılmaz, Op.Cit., P. 20.

متوازن، والقضاء على جميع الأسلحة الرئيسة للدمار الشامل، وايجاد رقابة دولية فعالة للطاقة الذرية لضمان حظر الأسلحة الذرية، واستخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية فقط[1].

اعتقد إيزنهاور أن بإمكانه استخدام الطاقة الذرية سياسياً وعسكرياً لتحسين أمن الولايات المتحدة وعلاقاتها مع حلفائها، ودعا إلى اتباع نهج ذي شقين للمشاركة النووية، كان الأول يتلخص في "**برنامج الذرة من أجل السلام**" الذي قدمه أمام الأمم المتحدة في كانون الأول عام 1953، وتضمن تقديم المساعدة النووية للأغراض السلمية بعد أن تتخلى البلدان عن نواياها في السعي إلى الحصول على الأسلحة النووية. أما الشق الثاني فتمثل بالسماح بمشاركة خصوصية الأسلحة النووية الأمريكية المنتشرة في أوروبا. اذ اعتقد إيزنهاور أن تزويد حلفاء الناتو بهذه المعلومات من شأنه أن يحد من تطلعاهم لتطوير قوتهم النووية الوطنية المستقلة[2]. الا ان ذلك لم يكن منطقياً، في ظل الصراعات والازمات الدولية، لا سيما وان العالم كان قد شهد حربين عالميتين اوجدت الكثير من الحلفاء والاعداء، ونتج عنها انهيار دول وزعامات وظهور اخرى، وبات المتحكم الرئيس في العلاقات الدولية آنذاك هي المصالح والنفوذ ومنطق القوة.

وافق الاتحاد السوفييتي على المشاركة في برنامج الذرة من أجل السلام في تموز 1954. وذهبت موسكو إلى ما هو أبعد من نطاق البرنامج الأمريكي من خلال تقديم مساعداتها لجميع البلدان داخل الكتلة السوفييتية وخارجها دون الحاجة إلى قيود عسكرية أو سياسية. كما مكنت المشاركة السوفييتية في مبادرة الذرة من أجل السلام من تقاسم الأسرار النووية مع حليفتها الصين، دون ان يكون باستطاعة الولايات المتحدة ادانتها. وأنشأ الاتحاد السوفييتي والصين لجنة العلوم والتكنولوجيا السوفييتية – الصينية في عام 1954[3].

تم نقل مناقشات الحد من الاسلحة داخل الامم المتحدة الى لجان فرعية في عام 1954، تألفت من كندا وفرنسا والمملكة المتحدة والاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، اذ تم طرح خطط

(1)Stockholm International Peace Research Institute, Op.Cit., P. 152.

(2)Samuel R. Shearer, Op.Cit., P. 15.

(3)Ibid, P. 17

عدة لنزع السلاح تتكون من مراحل مختلفة من كل جانب. وبحلول عام 1955، بدى أن هناك درجة كبيرة من التقارب، اذ كان هناك اتفاقاً على سبيل المثال، على تخفيض القوات المسلحة الى 75 %، وحظر كامل للأسلحة النووية، وانشاء مراكز للمراقبة الدائمة للإشراف على التفتيش. الا انه تحول الاهتمام بعد ذلك، إلى مقترحات بشأن تدابير محدودة مثل ترتيبات التفتيش الأرضي والجوي، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أوروبا، وإجراءات ضد الهجوم المفاجئ، علاوة على اجراء مفاوضات لوقف تجارب الأسلحة النووية(1).

انطلقت مفاوضات حظر التجارب النووية عام 1955، عندما قدم الاتحاد السوفييتي خطة تدعو إلى إزالة الأسلحة النووية وفرض حظر شامل على تجاربها. وبعد ان أصرت الولايات المتحدة على أن المراقبة الدولية في الموقع ضرورية للتحقق من الاختبار الشامل والحظر، رفضت موسكو ذلك، بداعي ان المراقبة الدولية تعد انتهاكاً لسيادتها، بينما كان الرأي الأمريكي هو أنها ستكون الطريقة الوحيدة للتحقق من الحظر والتمييز بين مدى قوة الانفجارات(2).

كانت قضية الحد من الاسلحة حاضرة في قمة جنيف التي عقدت في 18 تموز 1955، وحضرها الرئيس الأمريكي إيزنهاور، ورئيس الوزراء البريطاني أنتوني إيدن(3) Anthony Eden، ورئيس الوزراء السوفييتي نيكولاي بولجانين(4) Nikolai A. Bulganin، ورئيس وزراء

(1)Stockholm International Peace Research Institute, Op.Cit., P. 152.

(2)Samuel R. Shearer, Op.Cit., P. 26.

(3)أنتوني إيدن: ولِدَ في بلدة درهام في بريطانيا عام 1897، درس اللغات الشرقية في أحدى الكنائس في أكسفورد، وانتخب عضواً في مجلس العموم البريطاني في عام 1923، وعين نائباً لوزير الخارجية في عام 1931، ثم سفيراً لبلاده في عصبة الأمم في عام 1935، وفي العام نفسه اصبح وزيراً للخارجية حتى استقالته في عام 1938 بسبب خلافاته مع رئيس الوزراء البريطاني تشمبرلن. عين وزيراً للحرب في عام 1940، ثم اصبح وزيراً للخارجية البريطانية للمدة (1940–1945) وللمدة (1951–1955)، ثم انتخب رئيساً لوزراء بريطانيا في عام 1955، واستقال من منصبه في عام 1957. توفي عام 1977. للمزيد من التفصيل يراجع:

The New Encyclopedia Britannica, Vol. 4, Op.Cit., P. 366.

(4) نيكولاي بولجانين: ولِدَ في نيجني نوفغورود إحدى المدن الروسية عام 1885. انضم إلى الحزب الشيوعي عام 1917. أصبح في عام 1922 عضواً في المجلس الاقتصادي السوفييتي، ثم شغل منصب رئيس بلدية موسكو عام=

فرنسا إدغار فور Edgar Faure، فضلاً عن وزير الخارجية الامريكي جون فوستر دالاس، ووزير الخارجية البريطانية هارولد ماكميلان Harold Macmillan، ووزير خارجية الاتحاد السوفييتي فياتشيسلاف مولوتوف[1] Vyacheslav Molotov، ووزير خارجية فرنسا أنطوان بيناي Antoine Pinay، وكان حاضراً أيضاً نيكيتا خروتشوف. اذ كان الهدف من الاجتماع هو جمع قادة العالم لبدء المناقشات حول السلام. فعلى الرغم من أن تلك المناقشات تضمنت مسائل مختلفة بما فيها مفاوضات الأسلحة، والحواجز التجارية، والدبلوماسية، والحرب النووية، وما إلى ذلك، إلا أن المحادثات تأثرت بالهدف المشترك المتمثل في السلام، وزيادة الأمن العالمي[2].

بذل الرئيس إيزنهاور اثناء الاجتماع جهداً خاصاً للتأثير على الوفود المشاركة في القمة لتوضيح "**التكاليف الرهيبة للحرب النووية**"، واشار الى ان اندلاع حرب نووية ستدمر النصف

=1931، وفي عام 1934 انتخب عضواً للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي، ثم أصبح وزيراً للدفاع السوفييتي خلال الأعوام (1953 – 1955)، بعدها شغل منصب رئيس مجلس الوزراء السوفييتي بين عامي (1955 – 1958). توفي عام 1975. للمزيد من التفاصيل يراجع:

Paula K. Byers and Others, Encyclopedia of World Biography, Vol.3, Second Edition, United States of America, 1998, PP. 118– 119.

(1)فياتشيسلاف مولوتوف: ولِدَ في مدينة كوكارا عام 1890. انضم إلى الحزب الشيوعي عام 1906، وأُلقي القبض عليه مرتين الأولى عام 1909، والثانية عام 1915، بسبب أنشطته الثورية. وفي عام 1921 أصبح عضواً وسكرتيراً للجنة المركزية للحزب الشيوعي، وعضواً مرشحاً للمكتب السياسي للحزب، وفي عام 1926 تمت ترقيته إلى العضوية الكاملة للمكتب السياسي للحزب. أصبح رئيساً للوزراء منذ عام 1930 حتى 1941، ووزيراً للخارجية منذ عام 1939، وفي عام 1941 عندما تولى ستالين نفسه منصب رئيس مجلس الوزراء، أصبح مولوتوف النائب الأول له، فضلاً عن احتفاظه بمنصب وزير الخارجية. حضر مؤتمرات الحلفاء في طهران 1943، وبالطا 1945، وبوتسدام 1945، وكذلك مؤتمر سان فرانسيسكو 1945، وفي عام 1949 استقال من منصبه كوزير للخارجية، إلا أنّه عاد إليه بعد وفاة ستالين عام 1953 وبقي كذلك حتى عزله خروتشوف عام 1956. خدم في وقت لاحق سفيراً لبلاده في منغوليا، والمندوب السوفييتي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا (1960–1961). وفي عام 1962 وبعد مزيد من الانتقادات لخروتشوف، تم طرده من الحزب الشيوعي. توفي في موسكو عام 1986. للمزيد من التفاصيل يراجع:

The New Encyclopedia Britannica, Vol. 8, Op.Cit., P. 237.

(2)Gerhard Besier, 'Intimately Associated for Many Years': George K. A. Bell's and Willem A. Visser 't Hooft's Common Life–Work in the Service of the Church Universal – Mirrored in their Correspondence (Part Two 1950–1958), Cambridge, 2015, P. 1001.

الشمالي من الكرة الأرضية. ومع ذلك لم تسفر قمة جنيف عن أي تفاهمات حقيقية، بل عاد إيزنهاور إلى واشنطن معتقداً أن هناك إدراكاً متزايداً لدى الجميع بأن الحرب النووية، إذا استمرت حتى النهاية، "**يمكن أن تكون عملياً انتحاراً عرقياً**"[1]. بينما ذكر خروتشوف في مذكراته "**عدنا إلى موسكو من جنيف ونحن نعلم أننا لم نحقق أي نتائج ملموسة. لكننا تشجعنا، إذ أدركنا الآن أن أعداءنا ربما كانوا يخشوننا بقدر ما كنا نخشاهم**"[2].

اتخذ اعضاء منظمة الامم المتحدة بالإجماع في حزيران 1957، قرار انشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية International Atomic Energy Agency، بهدف مساعدة الدول الاعضاء على البحث والتطوير والتطبيق العملي للطاقة الذرية للاستخدامات السلمية[3]، وتعزيز تبادل المعلومات العلمية والتقنية بين مختلف دول العالم، وانشاء وادارة ضمانات تكفل عدم تحويل أي مواد او معدات نووية تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية او بموجب مستلزماتها لاستخدامها بطريقة تعزز أي غرض عسكري، وتشجيع ومساعدة تبادل وتدريب العلماء في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية[4].

واصلت الولايات المتحدة جهودها للحد من التسلح، اذ أعلن الرئيس إيزنهاور في 21 أب 1957، أن الادارة الامريكية ستكون مستعدة، كجزء من اتفاق الخطوة الأولى لنزع السلاح، تعليق تجارب الأسلحة النووية لمدة تصل إلى عامين في ظل شروط وضمانات معينة، تشمل قبول السوفييت لدعوة الولايات المتحدة بالوقف الدائم لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع

---

(1)Sangar Sangar Ahmad ALZangana, Op.Cit., P. 27.

(2)Nikita Khrushchev, Edward Crankshaw, Strobe Talbott, Khrushchev Remembers, New York, 1971, P.438.

(3) عبد الوالي العجلوني، الإشعاع والطاقة النووية: حقائق العلم في مواجهة الوهم، ط1، عمان، 2011، ص134.

(4)United States. Congress. Senate. Committee on Appropriations, Foreign Assistance and Related Agencies Appropriations for 1962: Hearings Before the Committee on Appropriations, United States Senate, Eighty-seventh Congress, First Session on H.R. 9033, an Act Making Appropriations for Foreign Assistance and Related Agencies for the Fiscal Year Ending June 30, 1962, and for Other Purposes, U.S. Government Printing Office, Washington, 1961, P.513.

الأسلحة، وانشاء نظام للتفتيش لضمان الامتثال[1]. من جانبه أعلن الاتحاد السوفييتي في 31 اذار 1958، أنه سيوقف جميع التجارب النووية، بشرط أن توقف الدول الغربية تجاربها أيضاً[2].

وبناءً على المقترح الذي قدمه الرئيس إيزنهاور لعقد مؤتمر للخبراء لدراسة القضايا المتعلقة بالتحقق من حظر التجارب النووية في 8 نيسان 1958، انعقد المؤتمر في جنيف في 1 تموز من العام نفسه، بمشاركة علماء من الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفييتي وفرنسا وكندا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وبولندا. وفي 21 اب 1958، أصدر المؤتمر تقريراً يشير إلى أنه يمكن التحقق من الحظر الشامل للتجارب النووية من خلال شبكة مكونة من (160 – 170) محطة مراقبة، وأنه يمكن التحقق من التجارب النووية في الفضاء على مسافة تصل إلى (50) كيلومتراً، الا ان التكنولوجيا الحالية لا يمكنها اكتشاف الاختبارات في الفضاء. وفي اليوم التالي أعلن إيزنهاور أن الولايات المتحدة مستعدة للتفاوض على اتفاق مع الدول الأخرى التي قامت باختبارات على الأسلحة النووية، يتضمن تعليق تجارب الأسلحة النووية، وإنشاء نظام مراقبة دولي[3]. واثناء انعقاد مؤتمر جنيف في 31 تشرين الاول 1958، اعلن الرئيس إيزنهاور وقف الولايات المتحدة تجارب الأسلحة النووية. وفي غضون أيام قليلة انضم الاتحاد السوفييتي إلى الولايات المتحدة وبريطانيا في وقف التجارب لمدة عام واحد[4].

اقتراح الرئيس إيزنهاور في رسالته إلى رئيس الوزراء السوفييتي نيكيتا خروتشوف في 13 نيسان 1959، نهجاً بديلاً لحظر التجارب النووية، اذ اشارت الرسالة الى انه إذا أصر الاتحاد السوفييتي على استخدام حق النقض على نظام التحقق في المواقع لرصد التفجيرات تحت

---

(1)Jack Mendelsohn, David Grahame, Op.Cit., P. 7.

(2)Jozef Goldblat, David Cox, Nuclear Weapon Tests: Prohibition Or Limitation?, Stockholm International Peace Research Institute ،Canadian Institute for International Peace and Security, New York, 1988, P. 96.

(3)Jack Mendelsohn, David Grahame, Op.Cit., P. 7.

(4)A History of International Efforts in Arms Control, U. S. foreign policy Agenda Usia Electronic Journals, Vol. 2 • Number 3 • August 1997, P. 24.

الأرض، فيمكن للجانبين تنفيذ حظر التجارب على مراحل، بدءاً بحظر تجارب الأسلحة النووية في الغلاف الجوي حتى مسافة (50) كيلو متر. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تستمر المفاوضات لحل المشكلات السياسية والتقنية المرتبطة بمراقبة التجارب تحت الأرض وفي الفضاء الخارجي[1]. الا ان خروتشوف رفض الاقتراح، وطرح مقترحاً بديلاً تضمن عقد معاهدة للحظر الشامل على التجارب النووية، مع عدد محدد مسبقاً من عمليات التفتيش الموقعي[2].

بعث إيزنهاور رسالة ثانية إلى خروتشوف في 5 ايار 1959، حثت على إجراء مناقشات فنية حول إمكانية حظر التجارب النووية على ارتفاع جوي أكبر من الرقم المذكور في رسالته المؤرخة في 13 نيسان الماضي. كما حث إيزنهاور مرة أخرى الاتحاد السوفييتي على قبول إما تدابير الرقابة التي من شأنها أن تجعل من الممكن فرض حظر كامل على تجارب الأسلحة النووية، أو الموافقة على الاقتراح الأمريكي بفرض حظر جزئي. كما اوضح ايزنهاور أن الولايات المتحدة مستعدة لدراسة اقتراح خروتشوف بشأن عدد محدد سلفاً من عمليات التفتيش في أراضي الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفياتي، الا أنه ينبغي ان يكون العدد مستنداً على الحقائق العلمية وقدرات الكشف[3].

اعلن الرئيس إيزنهاور في 26 اب 1959، ان تمديد وقف التجارب الأمريكية الطوعي لتجارب الأسلحة النووية من قبل الولايات المتحدة سيستمر حتى 31 كانون الاول من العام نفسه. وفي 28 اب 1959، اعلن الاتحاد السوفييتي بأنه لن يستأنف التجارب النووية بشرط أن تستمر القوى الغربية في الالتزام بالوقف الاختياري[4]. ونتيجة للجهود لدولية للحد من التسلح وقعت اثنتا عشرة دولة، بما في ذلك الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا في واشنطن في 1 كانون الاول 1959، على معاهدة أنتاركتيكا [5] (Antarctic Treaty)، التي

(1)Satyabrata Rai Chowdhuri, Nuclear Politics: Towards a Safer World, India, 2005, P.561.

(2)Jack Mendelsohn, David Grahame, Op.Cit., P. 8.

(3)Satyabrata Rai Chowdhuri, Op.Cit., P. 561.

(4)Jack Mendelsohn, David Grahame, Op.Cit., P. 8.

(5)Fabio Florindo, Martin Siegert, Laura De Santis, Tim Naish, Antarctic Climate Evolution, India, 2022, P.11.

اكدت على أن الأنشطة النووية ذات الأغراض السلمية فقط هي التي تتم في القارة القطبية الجنوبية. وكذلك السعي إلى تعزيز البحث العلمي والتعاون بين جميع الأطراف الموقعة على المعاهدة، كما حظرت المعاهدة التفجيرات النووية والتخلص من النفايات المشعة في القطب الجنوبي[1].

رغب الرئيس كينيدي التوصل إلى معاهدة حظر شامل للتجارب النووية، في السنة الاولى لتبوئه المنصب عام 1961، لأنه كان يعتقد أن الانتشار النووي يمثل مشكلة أمنية خطيرة بالنسبة للولايات المتحدة، وان المعاهدة ستكون خطوة أولى مهمة نحو نزع السلاح والاتفاقيات الأخرى مع الاتحاد السوفييتي. فضلاً عن ذلك، كان كينيدي منزعجاً من التطورات النووية في الصين، واعتقد بانه إذا امتلكت الاخيرة أسلحة نووية فإن أمن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي سيكونان عرضة للتهديد، لذا اعتقد كينيدي أن الحظر الشامل للتجارب النووية قد يكون السبيل الوحيد لإبطاء وتيرة الصين[2].

لذا جرت مفاوضات من اجل الحظر الشامل للتجارب النووية بين الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفييتي من جديد في جنيف في 21 اذار 1961. ورغم أن جميع الاطراف كانوا متقاربين في نقاط عدة، الا ان اصرار الولايات المتحدة وبريطانيا على ان يكون هناك (20) عملية تفتيش للموقع سنوياً، جوبه بالرفض من الاتحاد السوفييتي، الذي اقترح بدلاً من ذلك اجراء ثلاث عمليات تفتيش فقط. وفي 18 نيسان من العام نفسه، قدمت الولايات المتحدة وبريطانيا في مفاوضات جنيف مقترحاً يدعو الى فرض حظر على جميع التجارب النووية لمدة ثلاث سنوات باستثناء التفجيرات تحت الأرض التي يبلغ قياسها أقل من (4.75) على مقياس ريختر، على ان تستمر الأبحاث حول تقنيات التحقق. الا ان الاتحاد السوفييتي رفض هذا المقترح ايضاً. وفي 1 ايلول 1961، اعلن الاتحاد السوفييتي استئناف التجارب النووية في الغلاف الجوي بحجة أن التوترات الدولية المتزايدة وبرنامج التجارب النووية الفرنسي

(1)Philippe Sands ،Paolo Galizzi, Documents in International Environmental Law, UK, 2004, P. 1305.

(2)Samuel R. Shearer, Op.Cit., P. 27.

قد خلقا بيئة أمنية مضطربة. وعلى الرغم من ان كينيدي وماكميلان حثا في 3 من الشهر نفسه، الاتحاد السوفييتي على الموافقة على حظر التجارب الجوية. الا ان رئيس الوزراء خروتشوف رفض ذلك. عندها استأنفت الولايات المتحدة تجاربها النووية تحت الأرض في 15 أيلول 1961. من جانبه أجرى الاتحاد السوفييتي أكبر تفجير تجريبي نووي على الإطلاق بلغت قوته (50) ميغا طن تقريباً في 30 تشرين الاول 1961[1].

لم يحُل استئناف الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي التجارب النووية عن مواصلة الجهود الدولية للحد من التسلح النووي، اذ وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع في 4 كانون الاول 1961، على القرار رقم (1665)، والذي استند إلى مشروع القرار الايرلندي، الذي دعا إلى إجراء مفاوضات لمنع انتشار الأسلحة النووية إلى دول إضافية، وتعهد الدول التي تمتلك بالفعل أسلحة نووية بالامتناع عن التخلي عن السيطرة عليها للآخرين، والامتناع كذلك عن نقل المعلومات الخاصة بتصنيعها إلى الدول التي لا تمتلكها، وتعهد الدول التي لا تمتلك أسلحة نووية عدم استلامها أو تصنيعها لأي سلاح نووي[2].

اعلن الرئيس كينيدي في 2 اذار 1962، أن الولايات المتحدة ستستأنف اختبارات الغلاف الجوي ما لم يوافق الاتحاد السوفييتي على الاقتراح الأمريكي – البريطاني بحظر التجارب الجوية بحلول أواخر نيسان المقبل[3]. وفي 4 اذار 1962، أرسلت الحكومة السوفييتية رسالة إلى الولايات المتحدة تضمنت موافقتها على الحضور الى مؤتمر جنيف، الذي عقد في 14 اذار من العام نفسه، وبحضور (17) دولة، اذ تغيبت فرنسا فقط. وفي اليوم التالي، أشارت الولايات المتحدة بوضوح اثناء المؤتمر إلى استعدادها لعقد معاهدة يتم بموجبها حظر جميع التجارب في الجو والفضاء الخارجي وتحت الأرض وفي المحيطات. الا ان الاتحاد السوفييتي رفض المقترح[4].

---

(1)Jack Mendelsohn, David Grahame, Op.Cit., PP. 9 – 10.

(2)A/RES/1665 (XVI), Prevention of the wider dissemination of nuclear weapons, 1070th plenary meeting, 4 December 1961, PP. 5-6.

(3)Jack Mendelsohn, David Grahame, Op.Cit., P. 10.

(4)United States. Congress. Joint Committee on Atomic Energy, Nonproliferation of Nuclear Weapons: Hearings Before The Joint Committee on Atomic Energy Congress of the United States, Eighty-ninth Congress, Second Session, on S. Res. 179, February 23, and March 1 and 7, 1966, U.S. Government Printing Office, Washington, 1966, P. 155.

تواصلت الجهود الدولية للحد من الاسلحة النووية والتقليدية، اذ أضيفت ثماني دول من عدم الانحياز إلى لجنة نزع الاسلحة التابعة للأمم المتحدة في اذار 1962، والتي سميت فيما بعد بلجنة نزع السلاح الثمانية عشر. وقدم الاتحاد السوفييتي الى هذه اللجنة مشروع معاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة، كما نص المشروع على استكمال عملية نزع السلاح خلال مدة زمنية قصيرة ومحددة، وإلغاء مركبات إيصال الأسلحة النووية بالكامل بحلول نهاية المرحلة الأولى من عملية نزع الاسلحة. الا ان السوفييت اجروا تعديلاً على مقترحهم فيما بعد، اذ سمح التعديل للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بالاحتفاظ على أراضيهما بعدد محدود من الصواريخ العابرة للقارات، والصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية والصواريخ المضادة للطائرات حتى المرحلة الأخيرة من العملية. على حين قدمت الولايات المتحدة الى اللجنة ذاتها مخططاً للأحكام الأساسية لمعاهدة نزع السلاح العام الكامل، تضمن نزع السلاح تدريجياً بدءاً بتجميده، والحفاظ على المواقف العسكرية طوال العملية مماثلة لما كانت عليه في بداية التنفيذ. الا انه لم يتم إحراز تقدم يذكر في هذه المفاوضات[1].

أصدر البيت الأبيض بياناً مشتركاً بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفي 10 نيسان 1962، بشأن التجارب النووية، ناشد فيه الاتحاد السوفييتي الموافقة على حظر التجارب النووية مع ضمانات كافية بما في ذلك مبدأ التحقق الدولي. وأشار البيان إلى أنه إذا لم ينجح مثل هذا الاتفاق، فسيتم المضي قدماً في سلسلة الاختبارات التي حددتها الولايات المتحدة في نهاية شهر نيسان. وفي اليوم نفسه بعث رئيس الوزراء ماكميلان رسالة شخصية إلى رئيس الوزراء خروتشوف طلب فيها قبول إجراءات التفتيش "**وملء جميع شعوب العالم بإحساس جديد بالأمل**". الا ان خروتشوف رفض في 12 من الشهر نفسه، الموافقة على بيان كينيدي-ماكميلان المشترك. لذا استأنفت الولايات المتحدة اختباراتها النووية في الغلاف الجوي في 25 نيسان 1962[2].

(1)Stockholm International Peace Research Institute, Op.Cit., P. 153.

(2)United States. Congress. Joint Committee on Atomic Energy, Op. Cit., P. 155.

وبعد إجراء الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي المزيد من التجارب النووية، أعلنت الادارة الامريكية مطلع عام 1963، وقفاً اختيارياً للتجارب الجوية من أجل المساعدة في التوصل إلى معاهدة[1]. كما سعت الولايات المتحدة وبريطانيا في مراسلات رفيعة المستوى مع الاتحاد السوفييتي، إلى ترتيب محادثات بين القوى الثلاث. وأخيراً، أعلن الرئيس كينيدي في 10 حزيران 1963، بأنه تم التوصل الى اتفاقاً لعقد اجتماعات في موسكو بين واشنطن وموسكو ولندن بشأن حظر التجارب النووية. وفي 15 تموز 1963، بدأت اجتماعات القوى الثلاث. وكانت السنوات الطويلة من المناقشة سبباً في توضيح وجهات النظر وتقليص مجالات الخلاف إلى حدٍ كبير، اذ تم التفاوض على المعاهدة في غضون عدة أيام[2].

لذا، وقع ممثلو الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وبريطانيا في موسكو في 5 اب 1963، على معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الغلاف الجوي وفي الفضاء الخارجي وتحت الماء، كما صاغت المعاهدة أحكاماً بشأن رغبة الأطراف في الوقف الكامل للتجارب النووية في أي بيئة، بما في ذلك تحت الأرض. كما اشارت ديباجة المعاهدة الى نية المشاركين فيها للتوصل إلى وقف دائم لجميع التفجيرات التجريبية[3].

وفي رسالته إلى المؤتمر الثامن عشر لنزع السلاح في بداية عام 1964، اشار الرئيس جونسون الى ان مواصلة الجهود الدافعة باتجاه نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة، يتطلب السعي لإيقاف فوري لإنتاج الاسلحة الاستراتيجية. كما يجب على الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وحلفاءهما أن يتفقوا على استكشاف تجميد للأسلحة يمكن التحقق منه لعدد وخصائص الصواريخ النووية الاستراتيجية الهجومية والدفاعية[4]. بعدها

---

(1)Memorandum from K. Wayne Smith and Helmut Sonnenfeldt, National Security Council Staff, to Henry Kissinger, "SALT – Vienna Phase IV," 12 January 1971.

(2)https://2009-2017.state.gov/t/avc/trty/199116.htm.

(3)Юрид. литра, Октябрь и социалистическое государство, Москва, 1967, С.284; Ronald J. Terchek, The Making of the Test Ban Treaty, Holland, 2013, P. 200-202.

(4)United States Arms Control and Disarmament Agency, Documents on Disarmament, U.S. Government Printing Office, Washington, 1966, P. 108.

اقترحــت الولايات المتحدة على المؤتمر انف الذكر في نيسان من العام نفسه، تجميد الاسلحة الاتية[1]:

(أ) صواريخ أرض–أرض التي يصل مداها الى ما يزيد عن (1000) كيلومتر، وصواريخ ارض–أرض التي تطلق من البحر، ويصل مداها إلى (100) كيلومتر أو أكثر، فضلاً عن منصات الإطلاق المرتبطة بها.

(ب) الانظمة المضادة للصواريخ الاستراتيجية، إلى جانب منصات الإطلاق المرتبطة بها.

(ج) القاذفات الاستراتيجية التي يبلغ وزنها الفارغ (25000) كيلوغرام وما فوق، ويصل مدى الصواريخ المرتبطة بها إلى (100) كيلومتر أو أكثر.

رفض الاتحاد السوفييتي المقترحات الامريكية، اذ قال وزير الخارجية جروميكو: "**إن الاقتراح الأخير للولايات المتحدة ليس في الحقيقة اقتراحاً لنزع السلاح على الإطلاق. إنه خطة للحفاظ على مجموعة كاملة من جميع مركبات الأسلحة النووية المتاحة الآن للدول. في الواقع إنه يعزز، إذا جاز التعبير، المستوى الحالي لمركبات الأسلحة النووية، بل ومستوى جميع أنواع الأسلحة**". وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة طورت من مقترحها، وعرضت في عام 1965، فكرة مفادها أن تجميد الأسلحة الاستراتيجية يمكن أن يتبعه تخفيض فــي اعـدادها. الا ان هذا لــم العرض لم يجعل الاقتراح أكثر قبولاً بالنسبة للاتحاد السوفياتي[2].

ارسل الرئيس الأمريكي جونسون في كانون الثاني 1967، مذكرة إلى حكومة الاتحاد السوفييتي يقترح فيها تعليق انتاج أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية[3]. من جانب اخر، ونتيجة للجهود الدولية للحد من التسلح، وقعت موسكو وواشنطن ولندن على معاهدة

---

(1)Stockholm International Peace Research Institute, Op.Cit., P. 188.

(2)Ibid, P. 189.

(3) Edmund Jan Osmańczyk, Op.Cit., P. 779.

الفضاء الخارجي في 27 كانون الثاني 1967[1]، والتي حظرت نشر الأسلحة النووية في الفضاء أو على أي جرم سماوي. كما حظرت المناورات العسكرية أو إنشاء قواعد عسكرية في الفضاء أو على أي جرم سماوي[2]. وتكمن اهمية معاهدة الفضاء الخارجي في أنها نظمت لأول مرة أنشطة الدول في مجال الاستكشاف والاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، واسست فرعاً جديداً من القانون الدولي للفضاء. اذ استندت أحكام المعاهدة إلى المبادئ المعترف بها عموماً، والمتمثلة في المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والمساعدة المتبادلة، والتعايش السلمي[3].

واصلت دول عدة مساعيها للحد من الاسلحة النووية، اذ تم التوقيع على معاهدة تلاتيلولكو (Treaty of Tlatelolco) لحظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية في 14 شباط 1967، اذ وقعت جميع دول منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي البالغ عددها 33 دولة على المعاهدة، التي اشارت الى ان جميع الاطراف تتفق على عدم تصنيع أو تجربة أو الحصول على أسلحة نووية، أو قبول نشر أسلحة نووية على أراضيها من قبل الآخرين، وانشاء منظمة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لضمان الوفاء بالتزاماتها. كما تطلب البروتوكول الأول من المعاهدة من الدول التي لديها أقاليم في المنطقة احترام شروط الاتفاقية، على حين اشترط البروتوكول الثاني ألا تهدد الدول الحائزة للأسلحة النووية باستخدام ترساناتها النووية ضد الأطراف في المعاهدة. وكان من بين الدول التي وقعت على المعاهدة بريطانيا وهولندا وفرنسا والولايات المتحدة والصين والاتحاد السوفييتي[4].

---

(1)Ю.М. Колосов, Борьба за мирный космос, 2-е изд. здательство Статут, 2014, С.32.

(2)Daniel G. Rathbun, SALT II: A Study, A Thesis of Master of Arts Department of Political Science Western Michigan University Kalamazoo, Michigan, 1989, P.6; Raymond L. Garthoff, The Great Transition American-Soviet Relations and the End of the Cold War, Washington, 1994, PP. 178-179.

(3)Ю.М. Колосов, Там же, С. 32.

(4)Jack Mendelsohn, David Grahame, Op.Cit., PP. 62-63.

ردت الحكومة السوفييتية في 2 اذار 1967، على مذكرة جونسون انفة الذكر بخصوص تعليق نتاج أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية. اذ وافقت حكومة الاتحاد السوفييتي على بدء محادثات للحد من بناء أنظمة الصواريخ الهجومية والدفاعية على حد سواء[1]. ومع ذلك، فان محادثات الحد من الاسلحة التي جرت في نيوجيرسي في حزيران من عام 1967، بين الرئيس جونسون وروبرت ماكنمارا ورئيس الوزراء السوفييتي أليكسي كوسيغين، لم تسفر عن اي نتائج ايجابية[2].

ربطت رسالة من جونسون إلى كوسيغين في ايار 1968، بشكل واضح بين مناقشة معاهدة حظر الانتشار النووي في الجمعية العامة للأمم المتحدة، والحد من الاسلحة النووية، اذ اقترح جونسون أن تعلن الحكومتان السوفييتية والامريكية في وقت مبكر من المناقشات المقبلة للجمعية العامة أنهما اتفقتا على بدء مفاوضات ثنائية حول الحد من الصواريخ الهجومية والدفاعية الاستراتيجية[3]. وفي الشهر نفسه، وافقت الحكومة السوفييتية على المقترح الامريكي[4]. وكان من المفترض أن يتم الإعلان الرسمي عن نية بدء مفاوضات الحد من الاسلحة الاستراتيجية والجلسة الرسمية الافتتاحية للمحادثات الجديدة في اب 1968، أثناء زيارة الرئيس جونسون الى الاتحاد السوفييتي[5].

تكللت الجهود الدولية بالتوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في 1 تموز 1968، من قبل ممثلي الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وبريطانيا، وفي نفس اليوم فُتح باب التوقيع عليها من قبل الدول الأخرى. اذ الزمت المعاهدة الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم نقل هذه الأسلحة أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى إلى أي شخص، فضلا عن السيطرة عليها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وان لا تساعد بأي حال من الأحوال الدول غير

(1) Edmund Jan Osmańczyk, Op.Cit., P. 779.

(2)Donald B. McDaniel, Op.Cit., P.21.

(3)Nikolai Sokov, US-Soviet/Russian Cooperation on Article VI of the NPT, in book: End of an Era The United States, USA, 2021, P. 203.

(4)Daniel G. Rathbun, Op.Cit., P. 7.

(5)Nikolai Sokov, Op.Cit., P. 203.

الحائزة للأسلحة النووية أو تشجعها على إنتاج هذه الأسلحة أو حيازتها أو السيطرة عليها. كما تتعهد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم قبول عمليات نقل الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى من أي شخص، أو السيطرة عليها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وبعدم تصنيع أو حيازة أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى، وعدم التماس أو تلقي المساعدة من الخارج لتصنيع هذه الأجهزة. واعتماد نظام المراقبة والضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية لمنع تحويل الطاقة النووية من الاستخدام السلمي إلى إنتاج الأسلحة النووية. كما اكدت المعاهدة على حق المشاركين فيها غير القابل للتصرف في تطوير الأبحاث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وحق الدول التي لا تمتلك أسلحة نووية في التمتع بفوائد أي استخدام سلمي للتفجيرات النووية تحت إشراف دولي مناسب ومن خلال الوسائل المناسبة. كما الزمت المعاهدة المشاركين فيها بالتفاوض على إنهاء سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي، فضلاً عن نزع السلاح العام والكامل. وبحسب بنود المعاهدة فإنها ستدخل حيز التنفيذ بعد التصديق عليها من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وبريطانيا وأربعون دولة أخرى(1).

واثناء التوقيع على المعاهدة انفة الذكر اعلن الرئيس جونسون ان موسكو وافقت على محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية(2). الا ان الاحتلال السوفييتي لتشيكوسلوفاكيا في (20-21) اب 1968، ادى الى تأجيل المفاوضات إلى أجل غير مسمى(3). وبهذا فقد انتهت حقبة طويلة من الجهود الدولية للحد من الاسلحة النووية، دون ان يكون هناك اتفاقاً نهائياً

---

(1)بحلول نهاية عام 1969، صدقت 26 دولة فقط على المعاهدة، بما في ذلك جميع الدول الوديعة، اذ أكمل الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية التصديق على المعاهدة في 24 تشرين الثاني 1969، ومن ثم لم تدخل المعاهدة حيز التنفيذ الا في 5 اذار 1970. يراجع:

ВНЕШНЯЯ ПОЛИТИКА СОВЕТСКОГО СОЮЗА И МЕЖДУНАРОДНЫЕ ОТНОШЕНИЯ Сборник документов 1969 ГОД, Москва, 1970, С. 271.

(2)The Arms Control Association, Op.Cit., P. 14.

(3)К.А. Борисова, РЕАКЦИЯ ФРГ НА СОВЕТСКОАМЕРИКАНСКИЕ ПЕРЕГОВОРЫ 1968—1972 ГГ, Вестник РУДН, серия Международные отношения, сентябрь, том 15, NO. 3, Москва, 2015, С. 228.

بشأنها، لذا كان على الادارة الامريكية الجديدة بذل جهوداً اضافية للتوصل الى تفاهمات مع الاتحاد السوفييتي.

الفصل الثاني

انعكاسات تولي الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون على مفاوضات الحد من الاسلحة النووية والاستراتيجية مع السوفييت (1969-1970).

المبحث الاول: موقف ادارة نيكسون من مباحثات الحد من الاسلحة مع السوفييت

المبحث الثاني: جولة الافتتاح في هلسنكي (تشرين الثاني – كانون الاول 1970)

المبحث الثالث: الاستعدادات لمحادثات فيينا (كانون الثاني – نيسان 1970)

المبحث الرابع: جولة المباحثات الثانية في فيينا (نيسان – اب 1970)

❖ الفصل الثاني: انعكاسات تولي الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون على مفاوضات الحد من الاسلحة النووية والاستراتيجية مع السوفييت (1969–1970).

❖ المبحث الاول: موقف ادارة نيكسون من مباحثات الحد من الاسلحة مع السوفييت.

اثار انتخاب مرشح الحزب الجمهوري ريتشارد نيكسون[1] Richard Nixon، رئيساً للولايات المتحدة في تشرين الثاني 1968، قلق الاتحاد السوفييتي، اذ كان نيكسون معروفاً من خلال حياته السياسية السابقة ليس فقط بوصفه شخصية محافظة، بل مناضلاً مناهضاً للشيوعية. ومع ذلك، ففي اليوم الذي تولى فيه نيكسون منصبه في 20 كانون الثاني 1969، أعلن الاتحاد السوفييتي عن استعداده للجلوس على طاولة المفاوضات لبحث قضايا الاسلحة النووية الدفاعية والهجومية على حدٍ سواء، بمجرد أن تصبح الإدارة الأمريكية الجديدة جاهزة لتلك المباحثات[2].

كانت هدف الاتحاد السوفييتي من مفاوضات الاسلحة إنهاء حالة عدم اليقين في سباق التسلح المتسارع، وتحسين التوازن الاستراتيجي، والحفاظ على بعض المزايا التي اعتقدت القيادة السوفييتية أنها تمتلكها، وتم الحصول عليها في مناطق عسكرية معينة. اذ لم تكن حكومة الاتحاد السوفييتي مهتمة كثيراً بالمفاوضات، عندما كانت متأخرة في تطوير الأسلحة النووية الاستراتيجية. وبمجرد أن حققت شيئاً قريباً من التكافؤ، وشعرت بأنها اصبحت على قدم المساواة

---

(1)ريتشارد نيكسون: الرئيس السابع والثلاثون للولايات المتحدة (1969–1974). ولد بولاية كاليفورنيا في 9 كانون الثاني 1913. تخرج من كلية ويتير بكاليفورنيا عام 1934، ومن كلية الحقوق بجامعة ديوك في دورهام بولاية نورث كارولينا في عام 1937. تم انتخابه لعضوية مجلس النواب الأمريكي عام 1946. كما انتخب عضواً في مجلس الشيوخ الامريكي عام 1950. اصبح نائباً للرئيس الامريكي دوايت ايزنهاور (1953–1961). توفي في نيويورك يوم 22 نيسان 1994. للمزيد من التفاصيل يراجع:

Encyclopedia Britannica, Cited in: https://www.britannica.com/biography/Richard-Nixon.

(2)Георгий Корниенко, Холодная война, Свидетельство ее участника, Москва, 2001, С. 85-86.

مع الولايات المتحدة، أبدت استعدادها ورغبتها في التفاوض[1].

واثناء المؤتمر الصحفي الأول للرئيس ريتشارد نيكسون في 27 كانون الثاني 1969، سُئل عن إمكانية بدء محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفييتي. فأجاب الرئيس بانه سيكون هناك مباحثات في هذا الشأن في حال كان هناك تقدم في التسويات السياسية. وان محادثات الحد من تلك الاسلحة يجب ان تكون متوازية مع التقدم في حل المشكلات السياسية العالقة، والتي يمكن للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي العمل عليها سوياً بما يخدم السلام[2].

عدت الادارة الامريكية معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية إحدى الأدوات المحتملة في استراتيجية الانفراج، والتي كان من شأنها أن تحكم العلاقات الأمريكية مع الاتحاد السوفييتي. لذا حاولت الادارة الامريكية تطوير هذه الإستراتيجية قبل تحديد الدور المناسب للمفاوضات. ولذلك، لم يتم اتخاذ أي قرار حتى يتم الانتهاء من إجراء الدراسة الأولى المتعلقة بالمفاوضات. كما ان الرئيس نيكسون ومستشاروه المقربون كانوا يرغبون في تحديد متطلباتهم العسكرية وبرامجهم قبل اتخاذ قراراً بشأن الحد من الأسلحة. وكان هذا النهج معقولاً، اذ كان من الممكن أن يؤدي العكس إلى تقييد الإدارة بشكل غير حكيم أو إحراجها بلا داع، إذا اضطرت إلى تغيير برنامجها الدفاعي أو موقفها بشأن الحد من الأسلحة لجعلهما متوافقين. ونظراً للقيمة المنخفضة التي وضعها نيكسون ومستشار الامن القومي هنري كيسنجر[3] Henry A. Kissinger،

---

(1)Amy Joy Nelson, Improving the Efficacy of Arms Control: From Risk Reduction to Uncertainty Management, A dissertation submitted in partial satisfaction of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in Political Science in the Graduate Division of the University of California, 2013, P. 85.

(2)Editorial Note, NO. 1, Foreign Relations of the United States, 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, United States Government Printing Office, Washington, 2010, P1. (Hare after Will be Cited as : F.R.U.S,).

(3)هنري كيسنجر: ولد في المانيا يوم 27 ايار 1923. هاجرت عائلته إلى الولايات المتحدة عام 1938، هرباً من الاضطهاد النازي لليهود. أصبح مواطناً متجنساً عام 1943. خدم في الجيش الأمريكي خلال الحرب العالمية الثانية، وفي الحكومة العسكرية الأمريكية بعد الحرب في المانيا. وبعد تركه الخدمة، التحق بجامعة هارفارد، حيث حصل=

ووزير الدفاع ملفين ليرد[1] Melvin R. Laird، على مراقبة الأسلحة، فقد تم اتخاذ قرار بشأن برنامج الدفاع أولاً [2].

وهكذا نأى نيكسون عن الالتزام المبكر باتفاقية الحد من التسلح، مما أدى إلى تأخير بدايتها لأسباب تتعلق بالاستراتيجية والتكتيكات السياسية. وبينما توقع نيكسون بوضوح منذ البداية أن تكون هناك مفاوضات حول معاهدة الاسلحة في نهاية المطاف، الا انه لم يضع الكثير من الاهتمام بها، وكانت توقعاته متواضعة بشأن التوصل إلى اتفاق، أو بشأن ما يمكن أن يفعله الاتفاق في الحد من المنافسة على الأسلحة الاستراتيجية. وبدلاً من ذلك، نظر إلى اتفاقه مع السوفييت بذلك الخصوص بوصفه مشروعاً سياسياً يحمل مكاسب محلية ودولية محتملة إذا تمت السيطرة عليه بعناية. علاوة على ذلك، فسرت الادارة الامريكية الاهتمام السوفييتي الواضح والرغبة في اجراء المفاوضات، على أنها إشارة بأن الاتحاد السوفييتي يرغب بعقد معاهدة أكثر مما كانت ترغب به الولايات المتحدة. وكان ذلك يعني امكانية حصول الاخيرة على تنازلات سوفييتية في مجالات أخرى، وربما فك الارتباط الأمريكي المُرضي من

=على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية عام 1950، والدكتوراه عام 1954. اصبح مستشاراً لمجلس الأمن القومي بين عامي (1969–1975)، كما شغل منصب وزيراً للخارجية (1973 – 1977). حصل عام 1973 على جائزة نوبل للسلام بالاشتراك مع لو دوك ثو من شمال فيتنام لجهودهما في التفاوض على تسوية سلمية لحرب فيتنام. للمزيد من التفاصيل يراجع:

Encyclopedia Britannica, Cited in: https://www.britannica.com/biography/Henry-Kissinger.

(1)ملفين ليرد: سياسي أمريكي، ولد عام 1922. انتُخب عضواً في الكونجرس عن ولاية ويسكونسن في عام 1953. اكتسب سمعة بوصفه خبيراً في شؤون الدفاع بسبب خدمته الطويلة في اللجنة الفرعية للدفاع التابعة للجنة المخصصات في مجلس النواب. وفي عام 1969، تم تعيينه وزيرًا للدفاع في إدارة ريتشارد نيكسون. فضل ليرد الانسحاب العسكري الأمريكي السريع من حرب فيتنام. وبعد تركه للمنصب في عام 1972، انتقد ليرد علنًا سياسة الانفراج وخاصة معاهدات الحد من الأسلحة الاستراتيجية سالت 1 وسالت 2، والتي زعم أنها أعطت مزايا عدة للاتحاد السوفييتي. توفي عام 2016. للمزيد يراجع:

Joseph Smith ،Simon Davis ،Historical Dictionary of the Cold War, Second edition, Maryland, 2017, P.179.

(2)Raymond L. Garthoff, Détente and Confrontation American-Soviet Relations from Nixon to Reagan, Washington, 1985, PP.128.

حرب فيتنام[1].

ومهما كانت الفلسفة الكامنة وراء فكرة نيكسون في ربط مفاوضات الاسلحة مع السوفييت بالقضايا السياسية الاخرى في العالم، فلا بد أنها استندت ضمنياً على الأقل، إلى افتراض أن الاتحاد السوفييتي يمكن أن يمارس نفوذه في هذه المناطق وأنه يرغب بوقف سباق التسلح أكثر مما ترغب به الولايات المتحدة. وعلى الجانب السوفييتي، كانت هناك ردود فعل قوية جداً على نظرية الارتباط السياسي بعدما تم طرحها لأول مرة في أوائل عام 1969، اذ انتشرت نظرية "**تزعم**" أن الاتحاد السوفييتي كان مهتماً أكثر من الولايات المتحدة بوضع حد لسباق التسلح غير المنضبط، ومن ثم فانه يمكن انتزاع بعض التنازلات منه في مجالات أخرى أيضاً[2].

وتبعاً لذلك، كان الاتحاد السوفييتي حذراً وحساساً للغاية تجاه الربط الغامض للإدارة الامريكية الجديدة أو اشتراطها لعقد اتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية. اذ عد موقف نيكسون بمثابة تغيير كبير في الحماس والمثابرة اللذين اتبعتهما إدارة جونسون في متابعة هذا الملف. كما اعتقدت القيادة السوفييتية بان عدم تحقيقها تكافؤاً كاملاً في الاسلحة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، جعل من الاخيرة تحاول ممارسة الضغط عليها من موقع قوة[3]. ومما لا شك فيه ان اعتقادات القادة السوفييت كانت منطقية، وكان من حقها ان تشعر بالريبة من الربط الذي اشار اليه الرئيس نيكسون.

لم يكن يخفى على الجانبين، ان سباق التسلح النووي دخل في مرحلة جديدة وخطيرة منذ عام 1969، ففي السنوات السابقة كانت الهيمنة النووية في أغلب الأحيان ترتكز على الناحية الكمية، اذ كانت المنافسة قائمة على العدد الإجمالي للأسلحة النووية، ونتائجها المدمرة، وأي

---

(1)Raymond L. Garthoff, Détente and Confrontation American–Soviet Relations …, PP.127–128.

(2)Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI Year book of World Armaments and Disarmament, 1969/70, New York, 1970, P. 59.

(3)Raymond L. Garthoff, Détente and Confrontation American–Soviet Relations … PP.129–130.

من الجانبين لديه عدد أكبر من القاذفات أو أشكال أخرى من الأسلحة النووية. وكانت الأسلحة البدائية في ذلك الوقت مناسبة بشكل مثالي لسياسة الردع العامة. ولكن بحلول عام 1969، كانت التحسينات النوعية تقترب من العتبات المهمة التي يمكن أن تغير بشكل أساس غرض السلاح، وأصبحت التكنولوجيا الجديدة ممكنة من الناحية الفنية والتي يمكن أن تزعزع استقرار التوازن الاستراتيجي. وكانت هناك ثلاثة تغييرات أكثر أهمية لشكل سباق التسلح وتطوير الفكر الاستراتيجي: الاولى، تطوير أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية. والثانية، تطوير الناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجه. اما الثالثة فكانت تحسين دقة الصواريخ الباليستية العابرة للقارات. في وقت كانت فيه أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية تشكل التهديد الأكثر وضوحا للردع[1].

وما يمكن ملاحظته في تسارع سباق التسلح ونوعيته، ان الاتحاد السوفييتي قام منذ عام 1969، بتصنيع خمس فئات جديدة من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، وحدثها ثماني مرات. كما طور أربع فئات من الصواريخ الباليستية والغواصات، وصنع أكثر من (60) غواصة. وقد خلق هذا العامل المزعزع للاستقرار العالمي "**خطراً مميتاً**" على وجود الولايات المتحدة و"**الحرية والقيم الليبرالية**" في جميع أنحاء العالم[2].

كان نيكسون وكيسنجر منزعجين مما عدَّاه علامات حريصة بشكل متزايد على الاهتمام الإيجابي بالمضي قدماً في اتفاقية الحد من التسلح من قبل بعض أعضاء الإدارة الامريكية، ولا سيما وزير الخارجية الأمريكي وليام روجرز[3] William P. Rogers، ومدير وكالة الحد من

(1)Matthew John Ambrose, Op.Cit., P. 22.

(2)Крысенко Дмитрий Сергеевич, ЭВОЛЮЦИЯ ПОЛИТИКИ США ОТНОСИТЕЛЬНО СССР В ПЕРИОД АДМИНИСТРАЦИИ Р. РЕЙГАНА (1981–1989 гг.), ДИССЕРТАЦИЯ на соискание учёной степени доктора исторических наук, Донецк, 2017, С. 73.

(3) وليام روجرز: محامي وسياسي أمريكي. ولد في نيويورك في 23 حزيران 1913. اكمل دراسته بجامعة كولجيت وكلية الحقوق في كورنيل عام 1937. دخل البحرية الامريكية عام 1942 وخدم حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945. انتقل إلى واشنطن عام 1947 وعمل مع لجنة التحقيق في الحرب بمجلس الشيوخ. عمل بعدها في إدارة=

الأسلحة ونزع السلاح جيرارد سميث[1] Gerard C. Smith، وكبار موظفي وزارة الخارجية مثل السفير الامريكي لدى الاتحاد السوفييتي لويلين تومسون[2] Llewellyn E. Thompson. اذ كانت اهتمامات هؤلاء مدعومة بالضغوط العامة التي شجعتها مجموعة من المعلقين من الأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام. وكان يُنظر إلى هؤلاء المسؤولين على أنهم يخالفون سياسة الإدارة المعلنة بوضوح[3]. مما كان يضعف الادارة الامريكية، ويخلق حالة من عدم الاتزان والضبابية في قراراتها.

لذا ارسل نيكسون رسالة الى روجرز في 4 شباط 1969، اشار فيها الى ان المحادثات المقترحة حول الأسلحة الاستراتيجية، لا يعتمد حصرياً على مراجعة للقضايا العسكرية والفنية البحتة، على الرغم من أنها ذات أهمية أساسية، بل ينبغي اتخاذ هذا القرار أيضاً في ضوء السياق السياسي السائد، وعلى وجه الخصوص، في ضوء التقدم نحو تحقيق الاستقرار في

=الرئيس دوايت ايزنهاور نائباً للمدعي العام (1953-1957)، واصبح مدعياً عاماً (1957-1961). عاد إلى ممارسة القانون الخاص حتى تم تعيينه مندوباً للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة عام 1965. وعندما أصبح نيكسون رئيساً عين روجرز وزيراً للخارجية (1969- 1973). بعدها عاد روجرز إلى ممارسة المحاماة في واشنطن. توفي في بيثيسدا بولاية ماريلاند في 2 كانون الثاني 2001. للمزيد من التفاصيل براجع:

Mitchell K. Hall, Historical Dictionary of the Nixon-Ford Era, U.S.A., 2008, P. 175 .

(1)جيرارد سميث: دبلوماسي امريكي ولد عام 1914. عين مديراً لتخطيط السياسات في وزارة الخارجية الامريكية بين عامي (1957-1961). كما تم تكليفه بمنصب مساعد وزير الخارجية للتخطيط السياسي في عام 1958. اصبح مديراً لوكالة مراقبة الأسلحة ونزع السلاح الأمريكية (1969- 1973). شغل منصب السفير العام والممثل الخاص للولايات المتحدة لشؤون منع الانتشار وممثل الولايات المتحدة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا (1977-1980). توفي عام 1994. للمزيد من التفاصيل يراجع:

https://history.state.gov/departmenthistory/people/smith-gerard-coad

(2) لويلين تومسون: ولد في ولاية كولورادو عام 1904. حصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة كولورادو عام 1928، وفي عام 1929 انضم إلى وزارة الخارجية الأمريكية، وأصبح نائباً للقنصل الأمريكي في سريلانكا، ثم أصبح السفير الأمريكي في النمسا خلال الأعوام (1952 – 1957)، بعدها شغل منصب السفير الأمريكي في الاتحاد السوفييتي في المدة (1957 – 1962)، وخلال الأعوام (1967 – 1969) عاد ليشغل منصبه في موسكو. توفي في عام 1972 متأثراً بمرض السرطان. للمزيد من التفاصيل يراجع:

Wikipedia, The Free Encyclopedia, Cited in: http://de.wikipedia.org/wiki/Llewellyn_E._Thompson.

(3)Raymond L. Garthoff, Détente and Confrontation American-Soviet Relations ...P. 130.

منطقة الشرق الاوسط. وعبر عن اعتقاده بوجوب احتفاظه بالحرية الكاملة لضمان أن يكون توقيت المحادثات مع الاتحاد السوفييتي بشأن الأسلحة الاستراتيجية هو التوقيت الأمثل، إلى الحد الذي يجعل الولايات المتحدة تسيطر عليها. وبين ان ذلك يعني ان يبقى لديهم خيار "**عدم إجراء محادثات على الإطلاق**"[1].

من جانب اخر، طالب في اليوم نفسه السيناتور إدوارد كينيدي Edward Kennedy، وأعضاء آخرون في مجلس الشيوخ تأجيل الشروع في نشر صواريخ سنتينل، خشية بدء سباق تسلح جديد مع السوفييت. لذا امر وزير الدفاع ليرد في 6 من الشهر نفسه، بوقف جميع عمليات البناء والنشر في انتظار مراجعة لمدة شهر لنظام سنتينل. وفي مؤتمر صحفي عقد في اليوم نفسه، أشار الرئيس نيكسون إلى أن نظام سنتينل كان أكثر من مجرد دفاع ضد التهديد الصيني، بل كان يتمتع بقدرة كبيرة على الحد من اضرار الضربة النووية[2].

ارسل وزير الدفاع ليرد الى كيسنجر في 13 شباط 1969، ورقة معدة في وزارة الدفاع اوضحت ان الولايات المتحدة تمتلك (1054) صاروخاً باليستياً عابراً للقارات، و (656) صاروخاً باليستياً يطلق من الغواصات، و(576) قاذفة قنابل. كما بينت الورقة بانه تمت برمجة التحسينات التي تضمنت دمج الناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجه مع صواريخ مينتمان، وصواريخ بوسيدون، وسيتم نشرها بدءاً من عام 1970، مما سيؤدي إلى زيادة عدد الرؤوس الحربية للصواريخ الأمريكية بشكل كبير. وان نظام الدفاع الصاروخي تمت برمجته ليكون جاهزاً للعمل بدءاً من عام 1973، مع توفر (672) صاروخاً اعتراضياً بحلول عام 1975. كذلك فقد اشارت الورقة الى ان هناك زيادة كبيرة في عدد من الاسلحة التي يمتلكها الاتحاد السوفييتي، بما فيها الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، والصواريخ الباليستية

---

(1)Letter From President Nixon to Secretary of State Rogers, Washington, February 4, 1969, NO. 1, Cited in: US Department of State, Soviet – American Relations, The Détente Years, 1969–1972, United States Government Printing Office, Washington, 2007, PP.3–4.

(2)United States Army, History of Strategic Air and Ballistic Missile Defense, Volume II, 1956–1972, Washington, 2015, P. 215.

التي تُطلق من الغواصات، وأنظمة الدفاع (SA-5) [1].

التقى وزير الخارجية الامريكي روجرز بالسفير السوفييتي لدى الولايات المتحدة اناتولي دوبرينين[2] Anatoly Dobrynin ، بناءً على طلب الاخير في 13 شباط 1969. واثناء الاجتماع اوضح دوبرينين بان لديه تعليمات من حكومته لمقابلة الرئيس نيكسون للتعبير رسمياً عن آراء الحكومة السوفييتية بشأن علاقاتها مع الولايات المتحدة، ومعرفه وجهات نظر الاخير حول هذا الموضوع. كما عبر دوبرينين عن امله بأن يتم الترتيب للاجتماع في غضون اليومين المقبلين[3]. يبدو ان الاتحاد السوفييتي كان متحمساً جداً لمعرفة نوايا الادارة الجديدة تجاهه، وبحث وامكانية حل القضايا العالقة بين الجانبين.

كرر دوبرينين رغبته في مقابله نيكسون عند لقائه مع كيسنجر في اليوم التالي. اذ اوضح بان لديه رسالة الى نيكسون من القيادة السوفييتية العليا، ويفضل أن يسلمها له دون حضور أي دبلوماسيين اخرين، وانه سيحضر لوحده، وهو يرغب في إجراء محادثاته في واشنطن مع شخص يعينه نيكسون ويحظى بثقته، الا انه "**ليس جزءاً من المؤسسة**

---

(1)Paper Prepared in the Department of Defense, Washington, undated, NO. 2, Cited in: F.R.U.S, 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P.3.

(2) اناتولي دوبرينين: ولد في روسيا في 16 تشرين الثاني 1919. تخرج من معهد الطيران في موسكو عام 1942، وعمل مهندساً في مصنع للطائرات. درس في المدرسة الدبلوماسية العليا التابعة لوزارة الخارجية في المدة (1944-1946)، وأصبح عضواً في الحزب الشيوعي عام 1945، ثم خدم في وزارة الخارجية في موسكو حتى عام 1952، عندما أُرسل إلى واشنطن العاصمة بوصفه مستشاراً (1952-1955). بعدها عاد إلى موسكو وشارك في مؤتمرات دولية عدة، ومن ثم شغل مناصب في الأمانة العامة للأمم المتحدة في مدينة نيويورك عام 1960. تم تعيينه سفيراً للاتحاد السوفييتي لدى الولايات المتحدة من قبل نيكيتا خروتشوف في اذار 1962، ولأنه كان يتحدث الإنجليزية والفرنسية بطلاقة، ويتمتع بروح الدعابة وبموهبة فكرية، فقد أصبح له حضوراً بارزاً للغاية في واشنطن، وبقى يشغل ذلك المنصب حتى عام 1986، عندما استدعاه ميخائيل جورباتشوف إلى موسكو ليشغل منصب رئيس القسم الدولي في أمانة الحزب الشيوعي. تقاعد من هذا المنصب في عام 1988. توفي في موسكو في 6 نيسان 2010. للمزيد من التفاصيل يراجع:

Encyclopedia Britannica, Cited in: https://www.britannica.com/topic/ambassador.

(3)Editorial Note, NO. 12, Cited in: F.R.U.S, 1969–1976, Volume XII, Soviet Union, January 1969–October 1970, United States Government Printing Office, Washington, 2006, P. 30.

الدبلوماسية". وبين ان القادة السوفييت يرغبون بحسن نية اقامة علاقات طيبة مع واشنطن، على الرغم من انهم كانوا مترددين في قبول الشروط التي اعلن عنها نيكسون. واضاف دوبرينين بانه اذا اراد الجانبين تحقيق تقدم متزامن على جبهات عدة في وقت واحد، فان موسكو مستعدة للمضي قدماً على أساس المساواة(1). يتضح مما تقدم ان السوفييت كانوا حريصين فعلاً على عقد معاهدة الحد من التسلح اكثر من الامريكان، الا ان قبولهم بالشرط الذي اعلنه نيكسون عند تسلمه للمنصب، لم يكن على حساب مصالح السوفييت العليا.

من جانبه ذكر كيسنجر إن الرئيس نيكسون حدد يوم 17 شباط 1969، ليكوم موعداً لمقابلة دوبرينين، وان الادارة الامريكية تعلق أهمية كبيرة على إقامة اتصالات "**جيدة وسرية**" مع الحكومة السوفييتية. وعلى الرغم من ان كيسنجر اوضح ان جزءً كبيراً من العلاقات الرسمية ستكون من خلال وزارة الخارجية، الا انه ذكر ان وزارة الخارجية الامريكية لا يمكن الاعتماد عليها لان هناك تسريبات عرضية للمعلومات إلى الصحافة، وهو أمر يصعب السيطرة عليه، على عكس السرية المتوفرة لدى وزارة الخارجية السوفييتية. لذا اشار كيسنجر الى ان نيكسون ينوي مقابلة دوبرينين من وقت لآخر، فضلاً عن انشاء قناة بينه وبين الاخير. وفي هذا الصدد، أعرب كيسنجر عن استعداده للقاء دوبرينين في أي وقت وفي أي مكان. وشدد على رغبة نيكسون في إقامة علاقات عملية مع الحكومة السوفييتية وعلى فهم الرئيس لأهمية تلك العلاقات لكل من البلدين ولمصير العالم بأكمله. ودعا كيسنجر إلى تبادل صريح وصادق لوجهات النظر حول مختلف جوانب علاقات البلدين. وبين إن نيكسون لا ينوي طرح أي شروط مسبقة فيما يتعلق بمسألة بدء المفاوضات أو تبادل وجهات النظر بين موسكو وواشنطن حول مشكلة سياسية محددة، وسيكون على استعداد لبدء وإجراء محادثات مع الاتحاد السوفييتي حول مشكلات عدة مختلفة في وقت واحد. وفي الختام، ذكر كيسنجر إن الولايات المتحدة تدرك جيداً أن الاتحاد السوفييتي قوة عظمى، وأنه لا يمكن إجباره على القيام بشيء يعتقد أنه يتعارض مع

---

(1)Memorandum From Presidential Assistant Kissinger to President Nixon, Washington, February 15, 1969, NO. 2, Cited in: US Department of State, Soviet – American Relations..., P.4.

مصالحه. وهناك حاجة إلى الثقة ومراعاة مصالح بعضهم البعض[1].

وبناءً على طلب نيكسون اتصل مساعد الرئيس هاري هالدمان Harry Haldeman، بوزير الخارجية روجرز في 15 شباط 1969، واخبره باللقاء المرتقب بين الرئيس ودوبرينين، وانها سيكونان بمفردهما. الامر الذي اعترض عليه روجرز بشدة وبين بانه لا يجب ان يجتمع الرئيس مع سفير بمفردهما. وانه ينبغي ان يحضر الاجتماع احد موظفي وزارة الخارجية الامريكية. عندها ذكر هالدمان بانه سيحضر اللقاء، الامر الذي تقبله روجرز بشيء من السخرية. وبعدما علم كيسنجر عن ما ذكره الاخير ابدى انزعاجه، وذلك لاعتقاده ان نيكسون يجب أن يحصل على معلومات مباشرة عن النوايا السوفييتية حتى يتصرف بناءً عليها[2]. في ظل الاعتقاد السائد لدى كيسنجر بان وزارة الخارجية الامريكية تسرب المعلومات الى الصحافة.

وعن قرار استبعاد روجرز من اجتماع الرئيس الأول مع دوبرينين، ذكر كيسنجر في كتابه سنوات البيت الأبيض، بان نيكسون كان يرغب في تثبيت سيطرته على المفاوضات مع الاتحاد السوفييتي، وفي رأيه، كان هذا يتطلب استبعاد روجرز، الذي قد يكون قلقاً للغاية، وقد يزعم ان الفضل في أي تقدم يتم إحرازه بسبب ادارته للمفاوضات. ومن الناحية الجوهرية كان نيكسون يرغب في بدء مباحثاته مع السوفييت بالوتيرة التي تناسبه. وسعى إلى حل مشكلة روجرز بطريقته المعتادة عندما كلف مسؤولية ذلك لهالدمان، الذي أخبر روجرز أن أفضل ضمان لعدم رفع التوقعات هو غيابك عن الاجتماع. ويضيف كيسنجر، إن حضور روجرز للاجتماع كان من شأنه أن ينقل شعوراً بالإلحاح على النقيض من "**استراتيجيتنا**"، وقد يؤدي إلى شعور مفرط بالتفاؤل. وبالفعل تغيب روجر عن الحضور[3].

ان براغماتية نيكسون "**وجنون العظمة**" التي كان يعاني منها ورغبته في الحصول على السلطة الشخصية دفعه إلى الاعتماد بشكل متزايد على عدد قليل من الأشخاص الرئيسيين في

---

(1)Memorandum of Conversation (USSR), Washington, February 14, 1969, NO. 3, Cited in: US Department of State, Soviet – American Relations…, PP. 4-6.

(2)Editorial Note, NO. 12, Cited in: F.R.U.S, 1969–1976, Volume XII, Soviet Union, January 1969–October 1970, P. 30.

(3)Henry Kissinger, White House Years, Vol. One, Washington, 1979, 141.

صنع السياسات وعلى رأسهم كيسنجر. اذ كان نيكسون يكره فكرة السماح للبيروقراطية في عملية صنع القرار، ولم يثق بهم، وخاصة في وزارة الخارجية. ووفقاً لكيسنجر، "**عدَّ نيكسون عدم إلمام روجرز بالموضوع ميزة لأنه يضمن بقاء اتجاه السياسة في البيت الأبيض**"[1]. وليس في وزارة الخارجية الامريكية، التي كانت تمثل دوماً جزءً اساسياً في عملية صنع القرار الخارجي الامريكي.

اعد مجلس الامن القومي الامريكي ورقة في شباط 1969، اشار فيها الى ان الاهتمام بإجراء محادثات مع السوفييت للحد من الأسلحة الاستراتيجية لا يحركه فقط الوضع الحالي للتوازن الاستراتيجي فحسب، بل النتيجة المحتملة لمحاولات أي من الجانبين لزيادة قدراته العسكرية في غياب الاتفاق. اذ يمكن لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي شن هجوم مدمر بشكل كبير على الآخر. كما بينت الورقة بان التكاليف الحالية للقوات الإستراتيجية كبيرة جداً، وستزداد بشكل ملحوظ إذا لم يتم التحكم في البرامج العسكرية الإضافية. لذلك، يمكن أن يكون للتفاوض بشأن اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية ثلاثة أهداف على الأقل من حيث التوازن الاستراتيجي: الاول، الحد من التنافس على الأسلحة الاستراتيجية. والثاني الحصول على معلومات قيمة وفهم أفضل مع الاتحاد السوفييتي حول كيفية رؤية كل جانب للقوات النووية والاستراتيجية النووية. والثالث، تقليل تكاليف الاسلحة الإستراتيجية في حال تم التوصل إلى اتفاق[2].

اوضح الرئيس نيكسون عند أول لقاء له مع السفير السوفييتي دوبرينين في 17 شباط 1969، ان مسألة توقيت فتح محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفييتي،

---

(1)Peter Millard Olson, An Analysis of US/Soviet Arms Control: Adding a Subsystem Perspective, the thesis of F the Master of Arts in Political Science, Portland State University, 1989, P. 30.

(2)Paper Prepared by the National Security Council Staff, Washington, undated, NO. 6, Cited in: F.R.U.S,1969-1976, Volume XXXIV, National Security Policy, 1969-1972, Office of the Historian, Washington, 2011, PP. 14-15.

يجب أن يكون مشروطاً بتسوية قضايا سياسية أكبر، وان الهدف الرئيس لتلك المحادثات هو السلام، ولا يوجد ضمان بأن تجميد الأسلحة الاستراتيجية على المستوى الحالي وحده سيؤدي ذلك المفهوم. لذا اوضح نيكسون بانه يتعين على واشنطن وموسكو عند بدء تلك المباحثات أن يفعلا ما في وسعهما بطريقة موازية لفك فتيل المواقف السياسية الحرجة، ولاسيما تلك التي تشهدها بعض الاماكن مثل الشرق الأوسط وفيتنام. من جانبه اوضح دوبرينين بانه لم يكن يضغط على الرئيس نيكسون لتحديد الوقت المحدد لبدء محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية، وانه أراد ببساطة توضيح فهمه للعلاقة بين محادثات الأسلحة والتفاهم حول القضايا السياسية الاخرى. مشيراً الى ان حكومته مهتمة بالحصول على فكرة أكثر دقة حول موعد استعداد الرئيس لبدء تبادل وجهات النظر حول مسألة الاسلحة الاستراتيجية، حتى لو كانت أولية وعلى مستوى الخبراء[1].

كما سلم دوبرينين الى نيكسون مذكرة من القيادة السوفييتية، اوضحت اهتمام موسكو بتصريحات الاخير التي عرض فيها وجهات نظره بشأن قضايا السلام والتعاون الدولي، وان ذلك جاء منسجماً مع توجهات الاتحاد السوفييتي، الذي يرغب بتطوير علاقات التعاون السلمي مع جميع الدول التي تسعى لتحقيق الغاية نفسها. كما عبر السوفييت عن اعتقادهم بأنه إذا انطلق كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة في أفعالهما من هذا الأساس، فسيكون هناك اتفاق وتعاون بين الجانبين لحل المشكلات الدولية الملحة. كذلك بينت المذكرة بانه يجب بذل كل الجهود الممكنة لكي تدخل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز التنفيذ، وان هناك دول عدة لم توقع عليها بعد، الامر الذي يعزز من موقف معارضي المعاهدة، ويلقي شكوكاً حول إمكانية حل مشكلة عدم الانتشار. واكدت ان تزايد عدد الدول النووية يزيد من خطر نشوب صراعات جديدة مما يؤدي الى عواقب خطيرة على السلام العالمي. وان موسكو مستعدة لمواصلة المشاورات مع حكومة الولايات المتحدة للتوصل إلى تدابير منسقة لضمان توقيع أكبر

---

(1)Editorial Note, NO. 4, Cited in: F.R.U.S, 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P. 10.

عدد من الدول على المعاهدة ودخولها حيز التنفيذ[1].

كما اشارت المذكرة الى انه يجب ان تتفق الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على ان هدفهما المشترك هو عدم السعي الى التصادم بل القضاء على تهديد الحرب، ثم احتواء سباق التسلح وتقليصه، وقبل كل شيء سباق التسلح الصاروخي النووي. لاسيما وان الأسلحة النووية الموجودة بالفعل تحت تصرف الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، هي أكثر من كافية لإحداث كارثة على البشرية جمعاء، لذا فمن المهم توصل الجانبان الى اتفاقاً بشأن الحد من الأسلحة النووية الاستراتيجية، سواء الهجومية أو الدفاعية وخفضها لاحقاً. وان الأهداف العامة في هذا المجال يجب أن تكون في المقام الأول لتحقيق وصيانة ردع استراتيجي مستقر بين البلدين، من خلال الاتفاق لوضع قيود على نشر الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والدفاعية، وكذلك توفير الضمانات المتبادلة للحفاظ على امنهما، مع تجنب التوترات والشكوك وتكاليف الاستمرار غير المقيد في سباق التسلح الاستراتيجي. كما يجب الاتفاق على أن الحد من الأسلحة الاستراتيجية وتخفيضها لابد ان يشمل أنظمة إيصال الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والأنظمة الدفاعية ضد الصواريخ الباليستية، وأن تحديد هذه الأسلحة وتخفيضها يجب ان يكون متوازناً بحيث لا يتمكن أي من الطرفين من الحصول على ميزة عسكرية، ويتم ضمان الأمن المتساوي لكلا الجانبين. كما شددت المذكرة على استعداد الحكومة السوفييتية لمواصلة تبادل وجهات النظر مع حكومة الولايات المتحدة بشأن مسائل احتواء سباق التسلح الاستراتيجي[2].

واثناء انعقاد مجلس الامن القومي في 19 شباط 1969، سأل الرئيس نيكسون نائب وزير الدفاع الامريكي دايفيد باكارد David Packard، عن وضع القوة الاستراتيجية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، فأجاب الاخير ان الجانبين لا يمتلكان الهيمنة على الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، الا ان السوفييت ينشرون صواريخ إضافية منها وسيكونون متفوقين في عددها. بينما تتفوق الولايات المتحدة في عدد الصواريخ الباليستية التي

(1)Memorandum of Conversation (U.S.), Washington, February 17, 1969, NO. 5, Cited in: US Department of State, Soviet – American Relations…, PP. 11-12.
(2)Ibid, P. 13.

تُطلق من الغواصات، وان السوفييت يحاولون الحصول على التكافؤ فيها. وفيما يتعلق بقاذفات الصواريخ الكبيرة فان الولايات المتحدة لديها تفوق كبير في عددها. وعلى الرغم من تأكيد باكارد ان الولايات المتحدة تمتلك اعداد كبيرة من الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية لحمايتها من أي هجوم سوفييتي محتمل، الا انه اشار ايضاً الى عدم فاعلية تلك الصواريخ في حال كان الهجوم واسع النطاق. ومع ذلك، اوضح باكارد ان هناك امكانية جيدة إلى حد ما لتوجيه الضربة الثانية، لان الصواريخ الارضية الامريكية في مواقع محصنة، وان الصواريخ الباليستية التي تُطلق من الغواصات تمثل رادعاً ممتازاً. من جانبه اشار وزير الخارجية الأمريكي وليام روجرز الى اهمية الدخول في مفاوضات مع السوفييت للحد من الاسلحة الاستراتيجية، لاسيما وان المادة السادسة من معاهدة حظر الانتشار النووي اكدت على ذلك، وانه من الافضل الدخول في تلك المباحثات بحسن نية. على حين اوضح جيرارد سميث وجوب ان تقتصر المباحثات مع الجانب السوفييتي على الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، واعرب عن اعتقاده بان السوفييت يرغبون بان تكون المباحثات شاملة لكل من الصواريخ الهجومية والدفاعية. الا ان وزير الدفاع ليرد اختلف معه في ذلك، واكد ان السوفييت لا يريدون التفاوض بشأن القدرات الدفاعية[1].

لم تكن الخلافات على سباق التسلح مع السوفييت داخل الادارة الامريكية فحسب، بل ان الامر شمل الكونغرس الامريكي، الذي عارض عدد كبير من اعضاءه زيادة الإنفاق على إنتاج ونشر نظام الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية. ومن أجل استرضاء المعارضين وتثقيف نفسه بشأن هذه القضية، كلف نيكسون نائب وزير الدفاع ديفيد باكارد، لإجراء مراجعة للبرنامج الدفاعي. وعند الانتهاء من الدراسة، أوصى باكارد بمواصلة برنامج سنتينل، مع تعديل طفيف تضمن: أولاً، أن تكون بعض رادارات الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية متجهة نحو الشمال والبعض الآخر باتجاه المحيطات. وهذا من شأنه أن يوفر تحذيراً من هجمات الصواريخ الباليستية العابرة للقارات والغواصات. وثانياً، تخصيص المزيد من الصواريخ الاعتراضية للدفاع

(1)Minutes of a National Security Council Meeting, Washington, February 19, 1969, NO. 5, Cited in: F.R.U.S, 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 12–13.

عن صواريخ مينتمان. وأخيراً، استخدام عدد أقل من الصواريخ لحماية المدن. اذ اعتقد باكارد أن هذه التغييرات ستوفر أمناً أفضل للولايات المتحدة، فضلاً عن كونها أقل تهديداً للسوفييت. الامر الذي من شأنه ان يجعل الكونغرس يوافق على البرنامج[1].

وعند لقائه مع السفير السوفييتي دوبرينين في 3 اذار 1969، اوضح كيسنجر بان الولايات المتحدة تواجه مشكلة داخلية بخصوص نشر نوع من نظام الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، مع الأخذ في الاعتبار حقيقة أن الاتحاد السوفييتي يطور نظام الحماية حول موسكو، وكذلك في الجزء الغربي من الاتحاد السوفييتي، لذا فان الولايات المتحدة يمكنها أن تجاري تطور الأنظمة الدفاعية السوفييتية بطريقتين: اما من خلال زيادة عدد الصواريخ الهجومية الأمريكية من أجل تعويض الخسائر النظرية لتلك الصواريخ، والتي يمكن أن يسببها نظام الدفاع السوفييتي، او من خلال تطوير نوع من الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ الباليستية من أجل تقليل الإمكانات الهجومية للصواريخ الإستراتيجية السوفييتية. وتابع كيسنجر أن الطريقة الأولى ستؤدي حتماً إلى قيام السوفييت بالرد من خلال زيادة عدد الصواريخ الهجومية، وكل ذلك لن يؤدِ إلا إلى جولة جديدة في سباق التسلح الاستراتيجي الهجومي، وهو أمر يريد كلا البلدين تجنبه. لذا يشعر الرئيس نيكسون أن الولايات المتحدة يجب أن تتبع المسار الثاني، وتطور نظام دفاعي يعادل النظام الذي يمتلكه السوفييت. واضاف كيسنجر بان أمام الولايات المتحدة خياران لنشر نظامها الصاروخي المضاد للصواريخ الباليستية، اما حماية المدن الكبرى والمراكز الصناعية، او حماية مواقع إطلاق الصواريخ الهجومية الأمريكية[2].

كما اوضح كيسنجر بأنه عند النظر في أي من هذه الخيارات، فانه لابد من الاخذ بالاعتبار كيف سينظر المكتب السياسي في موسكو والقيادة العسكرية السوفييتية العليا الى القرار الامريكي، لذا فان الادارة الامريكية تفترض بانه اذا تم البدء في بناء النظام الدفاعي بشكل رئيس حول المدن، أي لحماية السكان والمنشآت الصناعية، فان التفكير المنطقي

---

(1)Donald B. McDaniel, Op.Cit., P.22.

(2)Memorandum of Conversation (USSR), Washington, March 3, 1969, NO. 11, Cited in: US Department of State, Soviet – American Relations…, PP. 28, 31.

للسوفييت سيكون على النحو الاتي، ان الولايات المتحدة لا تحمي مواقع إطلاق صواريخها الهجومية، مما يعني أنها تعمل على ما يبدو على افتراض أنه من الممكن توجيه "**ضربة استباقية**" ضد الاتحاد السوفييتي بحيث يتم تدمير أكبر عدد ممكن من الصواريخ الهجومية السوفييتية على الفور، على أمل أن يتم إضعاف الضربة المضادة "**الانتقامية**" السوفييتية ضد المدن الأمريكية، ولن تكون هناك أهداف أخرى، اذ أن الصواريخ الهجومية الأمريكية ستكون قد تم إطلاقها بالفعل بحلول ذلك الوقت. ونتيجة لذلك، فإن شكوك موسكو بشأن النوايا العسكرية للولايات المتحدة ستزداد حتماً، ومن الناحية الموضوعية، ستكون هناك أسباب لذلك، وهو ما سيؤثر حتماً على العلاقات بين الجانبين. ومن هذا المنطلق، جاء ترجيح الرئيس نيكسون لاتخاذ الخيار الثاني. اذ انه وافق على نشر نظام الدفاع المضادة للصواريخ الباليستية بشكل أساس حول مواقع إطلاق الصواريخ الهجومية الاستراتيجية لحمايتها من الضربة الأولى للعدو، والاحتفاظ بأكبر عدد ممكن منها لتوجيه ضربة مضادة في حال تعرضها لهجوم نووي[1].

تابع كيسنجر حديثه بالإشارة الى ان الرئيس نيكسون لا يرغب بأي حال من الأحوال تعزيز الإمكانات الدفاعية للولايات المتحدة من حيث توجيه الضربة الأولى، الا انه يهدف فقط إلى منع توجيه ضربة أولى ضدها والاحتفاظ بإمكانية كافية لتوجيه ضربة مضادة. لذلك فان المدن الأمريكية تبقى إلى حدٍ كبير "**رهينة**"، وهو ما يدل على "**النوايا الطيبة**" لحكومة الولايات المتحدة بعدم قيامها بحرب نووية استباقية، لأنه في هذه الحالة سوف تكون المراكز السكانية الأمريكية بدون أي حماية ضد ضربة نووية مضادة حتمية بواسطة الصواريخ السوفييتية المصممة لمثل هذه الضربة، وان الادارة الامريكية لديها الأمل في أن يأخذ الجانب السوفييتي هذا المفهوم برمته في الاعتبار أيضاً. وبعد ان تسأل دوبرينين عن سبب رغبة الولايات المتحدة نشر نظام الدفاع الصاروخي في هذا الوقت، في ضوء المحادثات المقبلة بشأن الحد من الصواريخ الاستراتيجية الدفاعية والهجومية ومن ثم تقليلها. أكد كيسنجر أن نظام الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية موجود بالفعل في الاتحاد السوفييتي، وأن الولايات المتحدة لا تريد أن "**تجد**

---

(1)Memorandum of Conversation (USSR), Washington, March 3, 1969, NO. 11, Cited in: US Department of State, Soviet – American Relations…, P.32.

نفسها فجأة متخلفة كثيراً عن الاتحاد السوفييتي"، واكد ان نيكسون يميل إلى السماح بتطوير مثل هذا النظام في الولايات المتحدة "**ضمن حدود معقولة ولن يرقص على أنغام البنتاغون أو وزير الدفاع ملفين ليرد، اللذان يصران على بناء نظام مضاد للصواريخ الباليستية يشمل البلاد بأكملها**"[1].

يبدو ان كيسنجر حاول بعث رسالة للسوفييت تحمل شقين: الاول، ان الرئيس نيكسون ليس لديه نوايا عدوانية بقدر محاولته تحصين امن الولايات المتحدة. والثاني، ان عدد من صناع القرار السياسي والعسكري في واشنطن بما فيهم وزير الدفاع ملفين ليرد يعارضون توجهات نيكسون، وهو ما يمثل فرصة للسوفييت لاستغلالها والشروع في مفاوضات مع الجانب الامريكي.

أعلن الرئيس نيكسون الموافقة على برنامج الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية في 14 اذار 1969. وكانت أهداف نيكسون المعلنة هي حماية القوات العسكرية الامريكية ضد هجوم مباشر من قبل الاتحاد السوفييتي، والدفاع عن الشعب الأمريكي ضد نوع من الهجوم النووي الذي من المرجح أن تكون الصين قادرة عليه، والحماية من احتمال وقوع هجمات عرضية من أي مصدر. كما قرر نيكسون أيضاً مواصلة اختبار الناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجه[2].

وعلى الرغم من ادراك نيكسون ان برنامج الحماية سيوفر قدرة محدودة على احباط هجوم نووي واسع النطاق، الا انه رغب باستخدامه ليكون وسيلة ضغط ضد السوفييت لحملهم على التفاوض، لاسيما بعد ان ادرك انهم كانوا متحمسين بسبب قلقهم من نظام سنتينل. اذ اعتقد

---

(1)Memorandum of Conversation (USSR), Washington, March 3, 1969, NO. 11, Cited in: US Department of State, Soviet – American Relations..., PP.32 – 33.

(2)Statement on Deployment of the Antiballistic Missile System. March 14, 1969, NO.109, Cited in: Public Papers of the Presidents of United States, Richard Nixon 1969: Containing the public messages, speeches, and statements of the president, Washington, 1971, PP. 216-219.

نيكسون أن الولايات المتحدة بحاجة إلى مجموعة كاملة من الأوراق للتفاوض بها من أجل تأمين صفقة من شأنها أن توقف الحشد الهجومي السوفييتي[1]. وقد اشار نيكسون الى ذلك في مذكراته قائلاً: "**لقد شعرت بأننا نحتاج من الناحية التكتيكية إلى نظام الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية كوسيلة للمساومة في المفاوضات مع السوفييت، فقد كان لديهم بالفعل نظام الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، وإذا دخلنا في مفاوضات بدون نظام الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية فقد نضطر إلى التنازل عن شيء آخر، وربما شيء أكثر أهمية. وبهذا المعنى، كان لزاماً علينا أن نمتلك هذا النظام حتى نتمكن من الموافقة على التنازل عنه. وقد حاولت إقناع الكونغرس بأن ما يمثله التصويت على نظام الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية يمثل في واقع الأمر نقطة تحول فلسفية في مصداقية أميركا الاستراتيجية. وكنت أعلم أن التصويت على نظام الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية سوف يتردد صداه في مختلف أنحاء العالم باعتباره مقياساً لعزيمتنا**"[2]. بهذه الفلسفة والاستراتيجية رغب الرئيس نيكسون في ادارة مفاوضات الاسلحة مع السوفييت.

اثار قرار الادارة الامريكية بالموافقة على برنامج الحماية حفيظة الاتحاد السوفييتي، اذ اتهمت موسكو الولايات المتحدة بانها تسعى الى زيادة سباق التسلح من خلال البدء في نشر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، والتأكيد على حشد الضربة السوفييتية الأولى. كما ادعى السوفييت بانه على الرغم من أن مرحلة النشر الأولى لنظام الحماية الامريكي لم تكن كبيرة جداً أو عدوانية، إلا أنها كانت مقدمة لنشر نظام الدفاع الصاروخي بشكل أكبر، واوضحوا انهم متحمسين اكثر من الولايات المتحدة لبدء مفاوضات للحد من الاسلحة الاستراتيجية، وايقاف سباق التسلح[3]. يبدو ان استراتيجية نيكسون اتت بنتائج جيدة مع السوفييت، الذين بدأوا يلوحون في مناسبات عدة الى اهمية التفاوض من اجل ايقاف سباق التسلح النووي والاستراتيجي، وهو ما كانت ترغب به الادارة الامريكية.

---

(1)Donald B. McDaniel, Op.Cit., P.23. ; Peter Millard Olson, Op.Cit., P. 30

(2)Richard Nixon, The Memoirs of Richard Nixon, New York, 1978, P.416.

(3)United States Army, History of Strategic Air, P.220.

في جلسات استماع متلفزة على الصعيد الوطني عرضت يومي 20 و 21 اذار 1969، أدلى وزير الدفاع ليرد بشهادته أمام اللجنة الفرعية لنزع السلاح التابعة الى لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ الامريكي، وشرح جزءاً من الأساس المنطقي وراء قرار الإدارة بمتابعة نظام الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية. واعلن أن الاتحاد السوفييتي بدأ في حشد القوات النووية بهدف القضاء على الدفاعات الأمريكية بضربة واحدة. كما بين ليرد ان الصواريخ الباليستية العابرة للقارات من طراز (SS–9)، لا يمكن مواجهة تهديداتها الا بنظام الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية. وعلى النقيض مما قاله ليرد، جاءت شهادة وزير الخارجية الأمريكي وليام روجرز المتعلقة باستعدادات الولايات المتحدة لمحادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الامريكي في 27 اذار 1969، اذ افترض روجرز ان الولايات المتحدة بدأت محادثات الحد من الاسلحة مع السوفييت في غضون بضعة أشهر، وكان أول ما طالب به الاتحاد السوفييتي هو "**دعونا نتخلص من صواريخكم الدفاعية**". لذا بين روجرز بانه ليس من المنطقي ان تطور الولايات المتحدة برنامجها الخاص بالحماية في الوقت الحالي[1]. لأنه سيكون قد كلف الولايات المتحدة جهوداً واموال طائلة، ومن ثم فان هناك احتمالية لإلغائه.

وعند لقائه مع دوبرينين في 14 ايار 1969، بدأ نيكسون المحادثة بالإشارة إلى أنه يقدر بشدة الاتصالات السرية التي أقيمت مع القيادة السوفييتية من خلال دوبرينين وكيسنجر، وأنه ينوي الاستمرار في استخدام هذه القناة، التي تعمل بنجاح كامل وأثبتت فعاليتها، لتبادل وجهات النظر مع الحكومة السوفييتية بشأن القضايا المهمة. كما أكد نيكسون على الأهمية التي توليها ادارته للعلاقات مع الاتحاد السوفييتي، والتي تمثل أهمية حاسمة بالنسبة للوضع الدولي برمته، ولمصير الحرب والسلام. كذلك اوضح نيكسون إنه يأمل أن يبدأ محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفييتي قريباً. وأن تأخير بدئها لا يرجع إلى عدم الرغبة في إجراءها، بل بغية الإعداد لها بشكل كامل، مع الأخذ في الاعتبار مجموعة القضايا المطروحة، وهو أمر

(1)Editorial Note, NO. 6, Cited in: F.R.U.S, 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P. 15.

بالغ الأهمية لأمن البلدين[1].

أثارت مسألة التصويت على نظام الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية جدلاً كبيراً داخل اروقة الكونغرس الامريكي، اذ عارض الديمقراطيون بقيادة السيناتور كينيدي الشروع في نشر نظام الحماية، واعتقدوا أنه من الأفضل إنفاق الأموال على البرامج الاجتماعية. ومن ناحية أخرى، أيد الجمهوريون الرئيس نيكسون. لذا جاءت نسبة التصويت في مجلس الشيوخ على نظام الدفاع الصاروخي التي جرت في 6 اب 1969، بواقع (50-50)، وكان ذلك يعني بموجب القانون الامريكي ان يدلي نائب الرئيس بالصوت الفاصل[2]، عندئذ صوت سبيرو أغنيو Spiro Agnew، لصالح نظام الحماية، وبهذا حصل النظام رسمياً على (51) صوتاً مقابل (50) صوتاً. وعن ذلك الحدث يذكر الرئيس نيكسون في مذكراته: " **ورغم أن هامش النصر كان ضئيلاً للغاية، فإن التصويت أثبت أن أميركا ما زالت مستعدة للحفاظ على قوتها العسكرية. إنني على قناعة تامة بأننا لو خسرنا معركة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية في مجلس الشيوخ، لما كنا قادرين على التفاوض على أول اتفاقية للحد من الأسلحة النووية...**"[3].

وبعد ان حققت الادارة الامريكية مبتغاها، واصبحت مستعدة لمساومة السوفييت، كان لا بد من الشروع في عملية المفاوضات مع الاتحاد السوفييتي، اذ ان التأخير كثيراً - بعد الحصول على موافقة الكونغرس - لم يكن في صالحها في حال اصر الجانب السوفييتي على الغاء نظام الدفاع الصاروخي الامريكي.

لذا، فعند لقائه مع السفير السوفييتي دوبرينين في واشنطن في 11 حزيران 1969، اشار وزير الخارجية روجرز الى ان الولايات المتحدة ستكون مستعدة لبدء محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية في 30 أو 31 تموز المقبل. وعلى الرغم من ان روجرز اوضح ان بلاده تتحلى

---

(1)Memorandum of Conversation (USSR), Washington, May 14, 1969, NO. 22, Cited in: US Department of State, Soviet - American Relations..., PP. 59-60.

(2)Donald B. McDaniel, Op.Cit., P.24.

(3)Richard Nixon, Op.Cit., P.418.

بالمرونة بشأن مكان عقد هذه المحادثات، وان الادارة الامريكية متفقة مبدئياً على ان تكون جنيف هي المكان المحتمل، الا انه وبسبب الأنشطة الأخرى التي تجري هناك، فإنها لم تعد هي المكان المرغوب فيه. لذلك تم التفكير في بدائل أخرى، مثل فيينا أو هلسنكي. كما اضاف روجرز بانه قد تكون الطريقة الأنسب للمضي قدماً هي قيام فريق أمريكي بزيارة موسكو، أو قدوم فريق سوفييتي إلى واشنطن، لمدة أسبوعين لإجراء محادثات أولية من أجل الحصول على فكرة أوضح حول كيفية ادارة المفاوضات فيما بعد. كما اوضح روجرز أن الموعد المطروح اعلاه كان لإعلام الحكومة السوفييتية فقط، ويجب ألا يكون هناك تسريبات حوله، لان على الادارة الامريكية اجراء مشاورات خاصة بها قبل أي إعلان. من جانبه اشار دوبرينين الى إنه يتفهم ذلك، وانه سيقدم تقريراً إلى حكومته عن الموعد المقترح فضلاً عن أفكار الجانب الامريكي حول كيفية بدء المحادثات[1].

تصاعدت حدة معارضة الكونغرس الامريكي لنظام الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية خلال منتصف حزيران 1969. اذ ارتبط النقاش حول هذه الصواريخ ارتباطاً وثيقاً مع السلاح "**المثير للجدل**"، المتمثل بالناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجه. اذ قاد المعارضة في الكونغرس السناتور كليفورد كيس Clifford Case، والسيناتور وإدوارد بروك Edward Brooke، اللذان حثا الإدارة الامريكية على تأجيل اختبار الناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجه، في انتظار مفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية مع السوفييت. اذ كانت وجهة نظرهما ان اعتماد هذا السلاح من شأنه ان يصعد في سباق التسلح من خلال نشر السوفييت الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية لإعادة التوازن الرادع. وفي 17 حزيران 1969، قدم بروك قراراً مدعوماً من (41) عضواً من مجلس الشيوخ حث الرئيس نيكسون على الاتفاق مع السوفييت لإيقاف الجانبين اختبارات الناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجه[2].

---

(1)Editorial Note, NO. 15, Cited in: F.R.U.S, 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 39-40.

(2)Editorial Note, NO. 18, Cited in: F.R.U.S, 1969–1976, Vol. XXXII, SALT I, 1969–1972, P.63.

ألقى الرئيس نيكسون مؤتمراً صحفياً متلفزاً في 19 حزيران 1969، أعلن فيه موقفه من اختبار الناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجه. ففي إشارة إلى قرار بروك، ذكر الرئيس نيكسون أنه: "**بالتأكيد اقتراح بناء للغاية بقدر ما هم أنفسهم يفكرون فيه. ونحن ندرس إمكانية التوقف الاختياري كجزء من أي اتفاق للحد من الأسلحة. ومع ذلك، فيما يتعلق بأي وقف أحادي الجانب للاختبارات من جانبنا، لا أعتقد أن ذلك سيكون في مصلحتنا. ولن نتمكن من القيام بذلك، الا في حال تمكنا من الاتفاق مع الاتحاد السوفييتي على أن الوقف الاختياري للتجارب قد يعود بالنفع على الطرفين**"[(1)].

أوضح كيسنجر في مذكراته وجهة نظر الإدارة الامريكية، التي كانت ترى بان معارضة الكونغرس جاءت في وقت كانت فيه الصواريخ السوفييتية تتضاعف بمعدل مئتين إلى ثلاثمائة صاروخ سنوياً. وإذا كان السوفييت يواصلون عملهم بينما تخلت واشنطن عن برامجها، فما هو حافزهم للتفاوض بشأن التقييد في اتفاقية؟ وإن ضبط النفس من جانب الولايات المتحدة سيكون حافزاً للسوفييت على عدم التسوية والمماطلة، ولإمالة ميزان القوى لصالحهم بقدر ما يكون ذلك ممكناً. ومن ثم فإن التخلي عن الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية والناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجه لن يؤدي فقط إلى تقويض آفاق أي اتفاقية للحد من الاسلحة الاستراتيجية فحسب، بل من المحتمل أن يضمن التفوق الاستراتيجي للسوفييتي لعقد من الزمان[(2)].

عبر مدير الوكالة الامريكية للحد من الأسلحة ونزع السلاح جيرارد سميث عند اجتماعه مع نيكسون وكيسنجر في 21 تموز 1969، عن قناعته بأن التجميد الشامل للأسلحة الاستراتيجية سيكون أكثر فائدة لأمن الولايات المتحدة من التجميد المحدود أو استمرار المنافسة غير المقيدة مع الاتحاد السوفييتي. كما اوضح سميث بأنه إذا وافقت موسكو على تعليق نشر الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، والصواريخ الباليستية التي تُطلق من الغواصات، يمكن

(1)The President's News Conference of June 19, 1969, NO.248, Cited in: Public Papers of the Presidents of United States, Richard Nixon 1969..., P. 474.
(2)Henry Kissinger, Op.Cit., p.212.

للولايات المتحدة أن توافق بأمان على تعليق متبادل لاختبار الناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجه، لمدة تكفي لاستكشاف إمكانية ترتيب معاهدة مع موسكو. وسيتم توضيح أنه في حالة عدم وجود اتفاقية في الأفق، أو أنه لا يمكن التحقق من حظر اختبارات الناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجه بشكل كافٍ، يمكن للجانبين استئناف انشطتهم السابقة[1].

تلقى سميث في اليوم نفسه رسالة من نيكسون، اوضح فيها افكاره بشأن المحادثات المقبلة مع الاتحاد السوفييتي بشأن الأسلحة الاستراتيجية. وان سميث سيتعامل مع موضوع ذي أهمية حاسمة لسلامة الولايات المتحدة. وان الهدف من المحادثات هو تحديد ما إذا كان من الممكن إجراء ترتيبات مع الحكومة السوفييتية تسهم في الحفاظ على أمن البلاد. واكد انه لن يقبل بفرض قيوداً على القوات الامريكية، إلا بعد أن يتأكد من تطبيق السوفييت قيوداً مماثلة على قواتهم. واشار الى ان سميث يمكنه اخبار الجانب السوفييتي عند بدء المفاوضات، بان الادارة الامريكية مستعدة للنظر في القيود المفروضة على جميع أنظمة الأسلحة الهجومية والدفاعية الاستراتيجية، الا انه يجب النظر الى المقترحات السوفييتية قبل تقديم أي اقتراحات إضافية. وفي الختام اوضحت الرسالة بان مهمة سميث في المراحل الأولى من المحادثات هي استكشاف النوايا السوفييتية دون الافصاح عن كل الترتيبات التي تفكر فيها الادارة الامريكية، وانه في ضوء التقدم المحرز، والعوامل الأخرى ذات الصلة، سيحدد نيكسون توقيت ومحتويات أي اقتراح قد يتم تقديمه إلى الاتحاد السوفييتي[2].

كانت الادارة الامريكية تتوقع انه بمجرد موافقتها على بدء المفاوضات فان الاتحاد السوفييتي سيسرع في عملية اجرائها، الا انه حدث على عكس ذلك تماماً، اذ جاء دور السوفييت للتأخير، بعدما أصبح من الواضح أن الولايات المتحدة كانت تمضي قدماً في برنامج

---

(1)Letter From President Nixon to the Director of the Arms Control and Disarmament Agency (Smith), Washington, July 21, 1969, NO. 26, Cited in: F.R.U.S, 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, Footnote 2, P. 106.

(2) Ibid, PP. 106-108.

نشر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية الذي أكده قرار مجلس الشيوخ، وكذلك اعلان الادارة الامريكية عزمها على مواصلة اختبارات الناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجه. ومع ذلك، فان السوفييت كانوا راغبين في اجراء المباحثات، الا انهم قرروا إعادة النظر في موقفهم، واصبحوا أكثر حذراً إزاء نوايا إدارة نيكسون في المفاوضات، لاسيما وان مفهوم الارتباط السياسي كان غامضاً بالنسبة لهم[1].

وصل وفد سوفييتي رفيع المستوى برئاسة وزير الخارجية أندريه جروميكو الى نيويورك في 22 ايلول 1969، لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة. واثناء لقاء الوفد السوفييتي مع وزير الخارجية الامريكي روجرز في اليوم نفسه، اوضح جروميكو ان مسألة عقد معاهدة مع الجانب الامريكي للحد من الاسلحة الاستراتيجية قيد الدراسة الشاملة في الاتحاد السوفييتي، الذي سيرد قريباً على المقترحات الأمريكية الأخيرة فيما يتعلق بزمان ومكان إجراء المناقشات الأولية، وان الرد سيكون إيجابياً، لأن الحكومة السوفييتية لديها رغبة جادة في إجراء المحادثات. وبعد ان اشار روجرز الى ان استعرض الوضع في هلسنكي أظهر أنه سيكون من الصعب على الولايات المتحدة إجراء المحادثات هناك. وأن فيينا أو جنيف سيكونان أكثر ملاءمة لهذا الغرض، ذكر جروميكو ان لديه تعليمات من القيادة السوفييتية العليا بعدم الرد على اي مقترح امريكي متعلق بمحادثات الاسلحة[2]. يبدو ان توجيهات الحكومة السوفييتية بشأن معاهدة الحد من التسلح كانت صارمة جداً، لدرجة ان وزير الخارجية السوفييتي لم يبدِ رأيه حتى بالمكان المحتمل لإجراء المفاوضات.

التقى في مساء في اليوم نفسه روجرز مع جروميكو، الذي ابدى استغرابه من التصريحات الرسمية في الولايات المتحدة التي تفيد بأن الاتحاد السوفييتي يؤخر الرد بشأن بدء مفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية. وبين بانه إذا كانت حكومة الولايات المتحدة ترغب باستعجال

(1)Raymond L. Garthoff, Détente and Confrontation American–Soviet Relations …P. 131 – 132.

(2)Memorandum of Conversation (U.S.), New York, September 22, 1969, NO. 25, Cited in: US Department of State, Soviet – American Relations…, PP. 70 – 71.

السوفييت بهذه الطريقة، فان ذلك لا يجدي نفعاً. وانه سيتم الرد عندما تكون موسكو مستعدة لذلك. كما بين جروميكو ان الاتحاد السوفييتي وافق من حيث المبدأ على إجراء مفاوضات بشأن الأسلحة الاستراتيجية، بما في ذلك الأسلحة المضادة للصواريخ الباليستية، وهو من طرح قضية الحد من التسلح الاستراتيجي، وانه يرغب في معرفة إلى أي مدى تنوي حكومة الولايات المتحدة عقد اتفاقية، وان حكومته ترغب ان يتم التوصل الى اتفاقاً يعود بالنفع على البلدين والعالم ككل[1].

من جانبه اشار روجرز الى إنه من المستحيل بالنسبة لحكومة الولايات المتحدة عدم الشرح للرأي العام بأنها ليست مسؤولة عن التأخير. وان على الاتحاد السوفييتي ان يضع في الاعتبار الوضع الداخلي للولايات المتحدة والذي يتطلب في بعض الأحيان مثل هذه التوضيحات لعامة الناس. وفيما يتعلق برغبة واشنطن بعقد اتفاقية الحد من التسلح، اوضح روجرز ان الادارة الامريكية تدرك مدى تعقيد هذه المسألة، لكنها تعتقد أن على الدولتين بذل الجهود للتوصل إلى تفاهم. وان حكومة الولايات المتحدة توصلت إلى نتيجة مفادها بانه إذا ظل الوضع فيما يتعلق بسباق التسلح دون تغيير، فإن المواقف النسبية لكلا البلدين في هذا الصدد ستبقى كما هي. لذا فان الحكومة الامريكية لديها نوايا صادقة وخطط للشروع بالمفاوضات المقبلة[2].

واثناء اجتماعه مع الرئيس نيكسون وهنري كيسنجر في واشنطن في 20 تشرين الاول 1969، اقترح السفير السوفييتي دوبرينين أن يكون يوم 17 تشرين الثاني من العام نفسه، موعداً لافتتاح المحادثات التمهيدية للحد من الاسلحة الاستراتيجية، وان تكون هلسنكي مكاناً لها. وبعدما سأل نيكسون عن سبب تفضيل هلسنكي؟ أجاب دوبرينين أن ذلك لم يحدث فرقاً كبيراً بالنسبة لموسكو، وان وزير الخارجية روجرز هو من اقترحها كأحد الأماكن المناسبة، لذا

---

(1)Telegram From Foreign Minister Gromyko to the Central Committee of the Communist Party of the Soviet Union, New York, September 23, 1969, NO. 26, Cited in: US Department of State, Soviet – American Relations…, PP. 74 – 75.
(2) Ibid, PP. 74-75.

فان حكومته وافقت على ذلك. وبعدما تساءل كيسنجر عما قصده بالمحادثات التمهيدية؟ اجاب دوبرينين أي أنها لا تعني سوى المرحلة الأولى من المناقشات، وليس لها أهمية خاصة. عندئذ أوضح كيسنجر بأنه يتعين على واشنطن استشارة بعض الحلفاء، وانه لا توجد امور مستعصية. وبعدما ذكر نيكسون "**إنه سيكون من الخطر إذا كانت المحادثات مجرد سلسلة من التفاهات**". رد دوبرينين بأنه ستكون هناك اقتراحات محددة، اعتماداً على مقترحات الجانب الامريكي أيضاً[1].

واصل الجانبان التعبير عن اهتمامهما بعقد اتفاقية للحد من الاسلحة الاستراتيجية، ففي 25 تشرين الاول 1969، أعلن المتحدثون الرسميون في العاصمتين واشنطن وموسكو أن المفاوضات بشأن كبح سباق التسلح الاستراتيجي ستبدأ بمناقشة أولية للمسائل المطروحة في هلسنكي يوم 17 تشرين الثاني 1969. وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده وزير الخارجية الأمريكي وليام روجرز في اليوم نفسه، ذكر بان الولايات المتحدة لم تربط التوصل الى تفاهمات مع السوفييت بشأن الاسلحة مع الأنشطة السياسية في أماكن أخرى، وأنها لم تضع أي شروط مسبقة للمحادثات، الا انه عبر عن امله في ان تكون المباحثات مع السوفييت سبباً في تحسين الاجواء بين الجانبين[2]. بدى واضحاً ان وزير الخارجية روجرز كان يخرج كثيراً عن النهج الذي حاول الرئيس نيكسون اتباعه مع السوفييت في قضية الحد من التسلح.

ارسل كيسنجر مذكرة قرار الأمن القومي رقم (33) في 12 تشرين الثاني 1969، الى مدير وكالة الاستخبارات المركزية ريتشارد هيلمز Richard M. Helms، وأعضاء مجلس الأمن القومي، ومدير وكالة الحد من التسلح ونزع السلاح سميث، والتي جاء فيها ان الرئيس نيكسون أمر بان تكون المحادثات الأولية للحد من الأسلحة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفييتي، والتي ستنطلق في 17 تشرين الثاني في هلسنكي على وفق القرارات الاتية[3]:

---

(1)Memorandum of Conversation, Washington, October 20, 1969,NO. 35, Cited in: F.R.U.S, 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 139-140.

(2)Raymond L. Garthoff, Détente and Confrontation American-Soviet Relations ...P. 132.

(3)The White House, National Security Decision Memorandum 33, Washington, November 12, 1969.

1. خلال هذه المرحلة من المحادثات، سيكون الهدف الأساس لوفد الولايات المتحدة هو تطوير برنامج عمل، والحصول على معلومات بشأن وجهات النظر السوفييتية من أجل المساعدة في صياغة المواقف المستقبلية. ولذلك يجب على الوفد تجنب البيانات التي من شأنها أن تحكم مسبقاً على هذه المواقف.

2. ان الولايات المتحدة مستعدة لمناقشة القيود المفروضة على جميع أنظمة الأسلحة الهجومية والدفاعية، فضلاً عن المقترحات التي قد يقدمها السوفييت لبرنامج العمل. وينبغي للوفد أن يوضح أن الولايات المتحدة عندما قبلت اجراء المناقشات مع الجانب السوفييتي، فان هذا لا يعني بانها ملزمة بإدراج أي اجراء في اتفاق نهائي سواء بشكل فردي أو بالاشتراك مع آخرين. وسيصدر الرئيس حكماً بشأن القيود المقبولة في ضوء معايير الكفاءة الاستراتيجية، وتقييمات لجنة التحقق[1]، والاعتبارات الأخرى التي يراها ذات صلة.

3. ينبغي للوفد أن يؤكد أن أي اجراء متفق عليه يجب أن يخضع للتحقق المناسب. ويجب مناقشة قضايا التحقق على أساس عمل فريق التحقق.

4. وكمساهمة في برنامج العمل ومن أجل استخلاص آراء تتسم بالحيوية، ينبغي للوفد أن يعتمد على النقطة الثانية اعلاه بوصفها توضيح للنهج المحتمل، والذي من الممكن اضافة التعديلات عليه. ومن أجل استكشاف المواقف السوفييتية، يمكن إدراج الناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجه في برنامج العمل. ويجب أن يناقش الوفد ذلك في ضوء الفحص المسبق للقيود المفروضة على الأنظمة الدفاعية وضمن إمكانية التحقق من القيود المفروضة عليها، والحظر المحتمل على الناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجه. وسيحكم الرئيس على جدوى القيود على هذه الناقلات من حيث عواقبها الاستراتيجية وإمكانية التحقق منها.

---

(1) لجنة التحقق: انشأت هذه اللجنة بأمر من الرئيس نيكسون في عام 1969، وكانت برئاسة كيسنجر وضمت أعضاء من وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووزارة العدل، وكالة الحد من التسلح ونزع السلاح، ووكالة الاستخبارات المركزية، ومكتب الإدارة والميزانية، وهيئة الأركان المشتركة، ومجلس الأمن القومي. وعقدت اول اجتماع لها في 22 تموز 1969.

https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76v32/d28

5. فيما يتعلق بالقيود المفروضة على الأنظمة الدفاعية، يلتزم الرئيس بدفاع المنطقة[1] من خلال برنامج الحماية. وتماشياً مع هذا الالتزام، يمكن للوفد استكشاف القيود المفروضة على الأنظمة الدفاعية الاستراتيجية إلى جانب مشكلات التحقق ذات الصلة. وقد يكون من المفيد أن يبدأ هذا الجزء من المناقشة باستكشاف الحد الأدنى من متطلبات دفاع المنطقة ضد تهديدات دولة ثالثة.

6. ان الوفد مخول لمناقشة قيود وزن الضربة كنوع من القيود النوعية.

7. إن الوفد مخول لمناقشة القيود الكمية والنوعية التي قد يثيرها الاتحاد السوفييتي.

8. قبل الانخراط في مناقشة قضايا التعليق الاختياري، أو الموافقة على إدراجها في برنامج العمل، ينبغي على الوفد طلب التعليمات من واشنطن.

9. يمكن مناقشة القضايا المتعلقة بالتخفيضات العددية للأسلحة الاستراتيجية وإدراجها في برنامج العمل، بعد الحصول على إذن من واشنطن والتشاور مع الحلفاء.

10. ينبغي للوفد أن يتخذ الموقف القائل بأن القوات النووية التكتيكية والإستراتيجية للدول الأخرى لن يتم تضمينها في هذه المحادثات.

11. الوفد غير مصرح له بقبول هلسنكي مكاناً للمحادثات الرئيسة.

12. التأكيد على تجنب تسريب القضايا لتي يتم مناقشتها في المحادثات.

اعلن وزير الخارجية الامريكية روجرز في 13 تشرين الثاني 1969، ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي سيجريان محادثات تمهيدية في هلسنكي يوم 17 من الشهر نفسه، ويمكن ان تكون هي الأكثر أهمية بشأن نزع السلاح على الإطلاق. اذ ستبحث "**أقوى دولتين على**

---

(1)دفاع المنطقة: هو نوع من العمليات الدفاعية التي تركز على منع قوات العدو من الوصول إلى منطقة محددة لفترة زمنية محددة. للمزيد من التفاصيل يراجع:

Department of the Army, The Official U.S. Army Tactics Field Manual, New York, 2013, P.239.

وجه الأرض" عن طريقة للحد من المنافسة المستمرة بينهما في سباق التسلح الاستراتيجي. وان حكومة الولايات المتحدة ستدخل هذه المفاوضات بنية جدية على أمل أن يتم التمكن من التوصل إلى تفاهمات متوازنة تعود بالنفع على السلام والأمن العالميين. ومع ذلك، فان الادارة الامريكية تعلم جيداً انه من المرجح ان تكون المفاوضات معقدة وشائكة[1].

اقتصرت تعليمات رئيس الاتحاد السوفييتي ليونيد بريجنيف[2] Leonid Brezhnev، الى الوفد السوفييتي في مفاوضات الحد من الاسلحة الاستراتيجية عند لقائه به قبيل ذهابه الى هلسنكي، على التشديد بعدم الافصاح عن الاسرار العسكرية السوفييتية عن طريق الخطأ أثناء المفاوضات. ويذكر رئيس القسم الأمريكي في وزارة الخارجية السوفييتية السفير جورجي كورنينكو Georgi Korniyenko، والذي كان احد الحاضرين في اللقاء بوصفه عضواً في الوفد السوفييتي، تعليمات بريجنيف بالقول: "**كان لهذا تأثير مخيف، خاصة على أعضاء وموظفي الوفد السوفييتي من وزارة الدفاع في الاتحاد السوفييتي، الذين لم يشعروا بالفعل براحة كبيرة في المفاوضات في البداية. باستثناء واحد أو اثنين، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يضطرون فيها إلى المشاركة في المفاوضات مع الممثلين الأمريكيين، وحول مثل هذه القضايا الحساسة**"[3]. يتضح مما تقدم، ان الوفد السوفييتي لم يكن لديه شيء محدد للتفاوض عليه في البداية، بقدر محاولته معرفة مقترحات الوفد الامريكي في هذا الموضوع، الذي سيتم الافصاح عنها مع بدء مباحثات هلسنكي.

---

(1)The Annual Report to Congress, the United States Arms Control and Disarmament Agency, January 1, 1969, December 31, 1969, Washington, 1970, P. 45.

(2)ليونيد بريجنيف : ولِدَ في أوكرانيا عام 1906. حصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الزراعية عام 1927، وفي عام 1931 أنتسب إلى الحزب الشيوعي في موسكو. شغل منصب رئيس مجلس السوفييت الأعلى خلال الأعوام (1960 – 1964)، ثم شغل منصب سكرتير أول للحزب الشيوعي السوفييتي عام 1964 بعد عزل خروتشوف، وخلال الأعوام (1977 – 1982) شغل مرة ثانية منصب رئيس مجلس السوفييت الأعلى. توفي عام 1982. للمزيد من التفاصيل يراجع:

James R. Millar and Others, Op.Cit., PP. 170 – 173.

(3)Георгий Корниенко, Там же, С. 86.

❖ المبحث الثاني: جولة الافتتاح في هلسنكي (تشرين الثاني – كانون الاول 1970)

افتتحت محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية، Strategic Arms Limitation Talks، والمعروفة اختصاراً (سالت1) (SALT I)، بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في هلسنكي في 17 تشرين الثاني 1969، وترأس الوفد الامريكي مدير وكالة الحد من التسلح ونزع السلاح، جيرارد سميث، وضم خمسة مندوبين اخرين هم: نائب مدير وكالة الحد من التسلح ونزع السلاح فيليب فارلي Philip Farley، وممثل وزارة الدفاع بول نيتز Paul Nitze، وممثل هيئة الأركان المشتركة الجنرال رويال أليسون Royal Allison، والسفير لويلين تومسون، ورئيس معهد كاليفورنيا التكنولوجي والخبير في مجال العلوم والتكنولوجيا هارولد براون Harold Brown. على حين ترأس الوفد السوفييتي المؤلف من ستة اشخاص نائب وزير الخارجية السوفييتي، فلاديمير سيمينوف Vladimir Semenov، وعضوية كل من المستشار العسكري الجنرال نيكولاي أوجاركوف Nikolai Ogarkov، والخبير في بحوث الدفاعية ألكسندر شتشوكين Aleksandr Shchukin، ونائب وزير صناعة الراديو في الاتحاد السوفييتي بيتر بليشاكوف Petr Pleshakov، والعقيد العام للخدمات الهندسية الفنية نيكولاي الكسييف Nikolai Alekseyev، والسفير جورجي كورنينكو[(1)].

تحدث رئيسا الوفدين في حفل الافتتاح الرسمي للمفاوضات، اذ نوه سميث في كلمته إلى الأهمية التاريخية لبدء المفاوضات وقرأ خطاب الرئيس الأمريكي نيكسون، الذي أكد أيضاً على مبادئ الأمن المتبادل لكلا الجانبين. وان الولايات المتحدة تسترشد بمفهوم الحفاظ على كفاية - القوات اللازمة للدفاع عن نفسها وعن حلفائها، وهي لا تسعى إلى تحقيق مزايا أحادية، ولا المساس بمصالح أطراف ثالثة. على حين اشار سيمينوف إلى أن الجانب السوفييتي يسترشد بمبادئ ضمان السلام الدائم والأمن الدولي، ومبادئ التعايش السلمي دون المساس بأمن الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وجميع البلدان الأخرى من أجل الحد من الاسلحة

---

(1)Editorial Note, NO. 41, Cited in: F.R.U.S, 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P. 163.

الاستراتيجية ثم خفضها [1]. كما اوضح سيمينوف انه في حال تعرض أحد الجانبين الى ضربة اولى، فإنه بلا شك سيحتفظ بالقدرة على توجيه ضربة انتقامية ذات قوة مدمرة. ومن ثم، فمن الواضح أن البلدين يتفقان على أن الحرب بينهما ستكون كارثية لكليهما، وستكون بمثابة انتحار للطرف الذي قرر بدئها[2].

كشفت المناقشات الأولية الكثير عن أولويات الاتحاد السوفييتي، وكيف كان ينظر إلى سباق التسلح النووي. وكانت أكثر مخاوف الوفد السوفييتي غير المتوقعة، الاهتمام الكبير الذي اولاه للاستخدام العرضي للأسلحة النووية، ورغب بتقديم الطرفين التزامات متبادلة لاتخاذ خطوات فعالة لمنع الإطلاق العرضي. كما أثار السوفييت عدداً من المخاوف والمقترحات الأولية التي سعت إلى الحد من التصعيد، والتشاور في حال وقوع هجوم نووي من قبل دولة ثالثة، أو الحد من التصعيد في حالات الإطلاق العرضي أو عدم الانجرار وارع الخدع التي تهدف إلى إجبار القوى العظمى على إبادة بعضها البعض. كما ناقش السوفييت إمكانية تحديث "**الخط الساخن**" باتفاق دائم. ولم يثر الوفد الأمريكي أي اعتراضات جوهرية على هذه الأفكار [3].

نقل جيرارد سميث انطباعاته الأولى عن المفاوضات في رسالته إلى الرئيس نيكسون بتاريخ 18 تشرين الثاني 1969، اذ بين ان جلسة العمل الأولى مرت بشكل أفضل قليلاً مما كان يتوقعه، وان تصريح سيمينوف على الرغم من كونه مصمم للاستهلاك العام في حال انهيار المحادثات، إلا أنه كان يهدف كذلك إلى وضع الاسس لتبادل جاد لوجهات النظر. ومع ذلك فقد عبر سميث عن "**صدمته**" من بعض ما ورد في تصريح سيمينوف عندما تحدث عن الحرب النووية بوصفها كارثة لكلا الجانبين، وعن مخاطر الحسابات الخاطئة الجسيمة،

(1)Каширина Татьяна Владиславовна, Создание правовой базы переговорного процесса между СССР и СШАпо ограничению стратегических вооружений в 1969–1972 гг, ЭКОНОМИКА· НАЛОГИ· ПРАВО, Научное периодическое издание, №4–2011, С.126.

(2)Raymond L. Garthoff, Détente and Confrontation American–Soviet Relations …P. 133.

(3)Matthew John Ambrose, Op.Cit., PP. 53–54.

والاستخدام غير المصرح به للأسلحة النووية، والأعمال العدائية الناتجة عن استفزاز قوة ثالثة[1]. ومما لا شك فيه ان سيمينوف كان محقاً في ما ذكره في تصريحاته، لاسيما وان العالم كان لا يزال يتذكر جيداً الاحداث التي شهدتها الحرب العالمية الثانية، وبالخصوص القاء الولايات المتحدة قنبلتين نوويتين على اليابان.

واصل سميث تزويد الادارة الامريكية بملخصات المحادثات الأولية بين الوفدين. ففي رسالته إلى الرئيس نيكسون في 24 تشرين الثاني 1969، ذكر سميث أن الوفد الامريكي قدم "عناصر توضيحية" من قرار الأمن القومي المرقم (33) الصادر في 12 من الشهر نفسه، في محاولة لاستنباط التفكير السوفييتي حول الأنظمة الاستراتيجية المختلفة، ووضع جدول أعمال لمناقشة الأنظمة الهجومية والدفاعية[2]. اذ طرح الوفد الامريكي خيارين تضمن الاول، إما فرض حظر كامل على أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية أو تقييدها للدفاع عن هيئة القيادة الوطنية، أي موسكو وواشنطن. وفي كلا الحالتين تجميد الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، والصواريخ الباليستية التي تطلق من الغواصات عند المستويات الحالية، وحظر كامل للناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجه. على حين تضمن الخيار الأمريكي الثاني نهجاً مماثلاً تجاه الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، مقترناً بتخفيض تدريجي للصواريخ الباليستية العابرة للقارات، والصواريخ الباليستية التي تطلق من الغواصات، على مدى سبع سنوات، دون أي قيود على الناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجه[3].

من جانبه رفض الوفد السوفييتي نشر مزيداً من الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية. اذ برر فلاديمير سيمينوف موقف بلاده عندما صرح في 28 تشرين الثاني 1969، ان هذا النظام يعد نظاماً يمكن أن يزعزع الاستقرار من خلال التهديد بقدرة احد الطرفين على الانتقام. واشار الى أن نشر هذه الصواريخ للدفاع عن الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والأهداف

---

(1)Editorial Note, NO. 41, Cited in: F.R.U.S, 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P. 163.

(2) Ibid.

(3)Amy Joy Nelson, Op.Cit, PP. 85-86.

الأخرى، من شأنه أن يخلق شكوكاً لأنه يسهل عملية الضربة الأولى. وعلى هذا الأساس حدد سيمينوف ثلاثة مناهج ممكنة للحد من انتشار هذه الصواريخ: الاول، فرض حظراً كاملاً عليها، بداعي إن هذا ممكن تطبيقه لأن العمل على أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية لا يزال في مراحلة الأولية. والثاني، فرض قيود على نشر تلك الصواريخ، بناءً على مستوى متفق عليه يحدده حجم الأنظمة، وطبيعة التغطية، والأهداف التي يتم الدفاع عنها. والثالث، هو اختيار مناطق محددة يتم نشر هذه الصواريخ فيها بشكل مكثف[1].

كما رفض السوفييت فكرة حظر الناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجه، ويرجع ذلك جزئياً إلى الأحكام المصاحبة اللازمة للتفتيش في الموقع للتحقق من الحظر. اذ كان الاتحاد السوفييتي يعارض بشكل قاطع عمليات التفتيش الموقعي، وكان يشكك دائماً في أنها ستستخدم لأغراض جمع المعلومات. كما وجد السوفييت أيضاً أن الاقتراح الاول غير مناسب لأن الحظر مفروض على اختبار وتطوير الناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجه، لن يحد من نشرها، اذ كانت الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة القادرة على نشر هذا السلاح في ذلك الوقت، وان فرض حظر على اختباراته وتطويره كان من شأنه أن يعزز ميزة الولايات المتحدة في هذه التكنولوجيا[2].

كذلك اوضح السوفييت ان الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية يجب أن يشمل جميع الأسلحة القادرة على شن هجوماً نووياً على أراضي الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. وكان ذلك يعني الطائرات الأمريكية الموجودة في أوروبا وآسيا، والتي لديها القدرة على إيصال الأسلحة النووية لضرب الاتحاد السوفييتي، فضلاً عن حاملات تلك الطائرات[3]. الامر الذي اعترض عليه بشدة الوفد الأمريكي، لأن الأسلحة النووية السوفييتية ذات المدى المماثل لن تندرج تحت تعريف اسلحة استراتيجية، لأنها لم يكن باستطاعتها الوصول إلى الأراضي

---

(1)Memorandum from Henry Kissinger to President Nixon, "The Soviet Position on ABM Limitations on SALT," 22 January 1970.

(2)Amy Joy Nelson, Op.Cit., 86-87.

(3)Raymond L. Garthoff, Détente and Confrontation American-Soviet Relations ...P. 133.

الأمريكية، ومن ثم فإنها لن تخضع للحد، وهذا من شأنه أن يؤثر على أمن الولايات المتحدة وأوروبا[1]. اذا ما اراد الاتحاد السوفييتي مهاجمة دول اوروبا الغربية الحليفة للولايات المتحدة.

ارسل جيرارد سميث تقريراً ثالثاً إلى نيكسون في 1 كانون الاول 1969، اشار فيه الى ان كلا الجانبين لم يتحدثا كثيراً في الاجتماعات العامة أو في التبادلات الخاصة عن الناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجه، وانه ليس لديه فكرة واضحة ليقدمها عن المنطق السوفييتي، وان حدسه يقوده الى الاعتقاد ان السوفييت يدركون ان الادارة الامريكية تتعرض لضغوط كافية من الكونغرس والشعب الامريكي، لحملها على حظر هذا السلاح، لذا فهم لن يضطروا إلى تحمل أي خسارة مهما كانت صغيرة نتيجة مطالبتهم بحظره. لذلك فهم يفضلون الانتظار [2].

تلقى كيسنجر برقيات منفصلة من اعضاء الوفد الامريكي بما فيهم سميث ونيتز وتومسون وأليسون وبراون في 2 كانون الاول 1969، اشارت جميعها الى أن السوفييت "**جادون**" في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية، الا ان تكتيكهم الأساس هو فرض حظر كامل على الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، مما يؤدي منطقياً إلى حظر الناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجه. كما تطابقت وجهات نظر الوفد الامريكي بخصوص بعض القضايا السياسية التي يطرحها الوفد السوفييتي في شكل مقترحات، ما هي الا لأغراض الدعاية ومصممة لإحداث مشكلات في الناتو والولايات المتحدة. وان معظم اعضاء الوفد السوفييتي يعلقون بشكل إيجابي على تبادل الآراء حول المفاهيم الاستراتيجية، وخاصة قبول الردع المتبادل، والترابط بين عمليات الانتشار الهجومية والدفاعية[3].

---

(1)Георгий Корниенко, Там же, С. 87.

(2)Editorial Note, NO. 41, Cited in: F.R.U.S, 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 163-164.

(3)Memorandum From Helmut Sonnenfeldt of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Washington, December 3, 1969, NO. 42, Cited in: F.R.U.S, 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 164–165.

واثناء المناقشات انتقد الوفد السوفييتي قضايا التحقق التي اراد الجانب الامريكي تطبيقها، واشار الى ان التحقق بالوسائل الوطنية ستكون كافية. لكن سيمينوف ذهب ليقول فيما بعد إن الأفكار الأمريكية لتقنيات التحقق التعاونية يمكن أن تكون موضوعاً للنقاش. كما واصل السوفييت في عدم تقديم اعتراضاتهم على الناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجه، واشار أحد اعضاء الوفد السوفييتي الى ان الولايات المتحدة تمتلك هذه الصواريخ، وان الاتحاد السوفييتي ليس كذلك، لذا فان الامر متروك للجانب الامريكي في حال اراد حظرها[1].

عبر سميث عن تصوراته للجولة الاولى في رسالته إلى الرئيس نيكسون في 9 كانون الاول 1969، عندما بين أن دوافع السوفييت من هذه المحادثات هي مزيج من ثلاثة افكار رئيسة محتملة، فهي اولاً جاءت لمعرفة ما إذا كان يمكن التفاوض على ترتيب من شأنه تحسين أو استقرار وضعهم الاستراتيجي بتكلفة أقل. وثانياً "**لتغطية**" تراكم صواريخهم الباليستية العابرة للقارات وصواريخهم الباليستية التي تطلق من الغواصات، والامل في تأجيل رد فعل الولايات المتحدة، إن لم يكن هزيمتها. وثالثاً، لتعزيز صورتهم العامة في مجال السيطرة على الأسلحة، وكذلك مصالحهم الخاصة في عدم الانتشار من خلال الظهور وكأنهم ملتزمون بالمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار[2].

كان من الواضح أن رأي الوفد السوفييتي في هلسنكي أن الجولة الأولى من المحادثات لن تكون أكثر من تمهيدية واستكشافية. لكن السوفييت كانوا عازمين أيضاً على أن يثبتوا من خلال سلوكهم أن موسكو كانت مستعدة لاستكشاف جاد لآفاق الحد من الأسلحة الاستراتيجية. وفي المقابل، أرادوا معرفة الدليل على "**الجدية**" الأمريكية. اذ كان الاختبار الأساس لهذه الجدية – من وجهة النظر السوفييتية – هو ما إذا كانت الولايات المتحدة مستعدة للتفاوض مع السوفييت ليس من موقع التفوق الاستراتيجي وانما من منطلق تكافؤ الجانبين. لذا حاول

---

(1)Letter From the Chief of the Delegation to the Preliminary Strategic Arms Limitation Talks (Smith) to President Nixon Helsinki, December 9, 1969, NO. 44, Cited in: F.R.U.S, 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 168-169.

(2) Ibid.

السوفييت إقناع أنفسهم بأن الولايات المتحدة لا تهدف إلى استخدام المحادثات بوصفها وسيلة للحصول على تنازلات من الاتحاد السوفييتي بشأن القضايا الدولية الأخرى. ومن بين أسباب أخرى، ولأنهم لا يريدون ترك الانطباع بأن الاتحاد السوفييتي احتاج إلى الحد من الأسلحة أكثر مما فعلت الولايات المتحدة، أصر السوفييت على أن اتفاقية الحد من التسلح يجب أن تضمن "**أمناً متساوياً**" لكلا الجانبين، ولا تعطي ميزة عسكرية لأي منهما. وبخلاف إجراء هذا النوع من الاستطلاع الواسع لنوايا الولايات المتحدة، بدا أن تعليمات الوفد السوفييتي في هلسنكي تدعو عموماً إلى السماح للولايات المتحدة بأخذ زمام المبادرة في فتح القضايا الجوهرية. غير أن السوفييت سارعوا إلى تأييد بعض المقترحات الواسعة التي قدمتها الولايات المتحدة بوصفها منطلقات أساسية للاتفاق. ومن ثم، أكدوا أنهم يفهمون أن الردع المتبادل هو المبدأ الحاكم للعلاقة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي[1].

انتهت الجولة الاولى من المباحثات في هلسنكي في 22 كانون الاول 1969، عندما أُعلن الطرفين أن المفاوضات ستستأنف في فيينا يوم 16 نيسان 1970، وصدر بيان مشترك تضمن: "**كان التبادل الأولي لوجهات النظر بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية مفيدا لكلا الجانبين. ونتيجة لهذا التبادل، أتيحت لكل جانب الفرصة لفهم وجهات نظر الجانب الآخر بشكل أفضل حول القضايا المطروحة. وتم التوصل إلى تفاهم حول مجموعة عامة من القضايا التي ستكون موضوعاً لمزيد من تبادل وجهات النظر السوفييتية الأمريكية**"[2]. وبهذا فقد انتهت الجولة الاولى من محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي دون ان يكون هناك ادراكاً فعلياً عند كلا الطرفين بحقيقة نوايا ومتطلبات الجانب الاخر.

---

(1)Special National Intelligence Estimate, Washington, February 19, 1970, NO. 137, Cited in: F.R.U.S, 1969–1976, Volume XII, Soviet Union, January 1969–October 1970, PP. 407-408.

(2)КОММЮНИКЕ О ВСТРЕЧЕ ДЕЛЕГАЦИИ СОЮЗА СОВЕТ¬СКИХ СОЦИАЛИСТИЧЕСКИХ РЕСПУБЛИК И СОЕДИНЕН¬НЫХ ШТАТОВ АМЕРИКИ ПО ВОПРОСАМ СДЕРЖИВАНИЯ ГОНКИ СТРАТЕГИЧЕСКИХ ВООРУЖЕНИИ, 22 декабря 1969 ГОД, NO. 93, ВНЕШНЯЯ ПОЛИТИКА СОВЕТСКОГО СОЮЗА..., С.263 - 264.

❖ **المبحث الثالث: الاستعدادات لمحادثات فيينا (كانون الثاني – نيسان 1970)**

كتب جيرارد سميث خطاباً إلى نيكسون في 30 كانون الأول 1969، طلب فيه مراجعة الإدارة للعلاقة بين انظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية والحد من الاسلحة الاستراتيجية، وبين ان هذه المسألة هي قضية مركزية في الاتفاقية المنشودة مع السوفييت. واقترح بأنه سيكون من المرغوب فيه ان يكون نظام الدفاع الصاروخي في المرحلة الثانية في حالة البحث والتطوير خلال السنة المالية لعام 1971. وفي 6 كانون الثاني 1970، اتصل مستشار الامن القومي هنري كيسنجر بسميث ليخبره ان الرئيس نيكسون لم يكن لديه مشكلة مع اقترحه، وانه منفتحاً تماماً على هذه الاستراتيجية. كما اشار كيسنجر الى إن الرئيس ليس لديه اعتراض من حيث المبدأ على فكرة التواصل مع دوبرينين او سيمينوف للتباحث في الترتيبات والافكار المتعلقة بمعاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية، والتي ينوي الجانبين عقدها، لكنه يود أن يكون على اطلاع تام باي شيء يتم اخبار الجانب السوفييتي به. لذا بات سميث يعتقد بأن الرئيس قد يوافق على حظر كامل للصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، إذا تفاوض السوفييت على اتفاق معقول[1].

وعلى اثر التوصية التي رفعتها وزارة الدفاع الامريكية الى الرئيس نيكسون لبدء نشر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية على مستوى البلاد في إطار المرحلة الثانية، ارسل سميث مذكرة الى نيكسون في 21 كانون الثاني 1970، اوضح فيها بانه إذا تبنت الإدارة توصية وزارة الدفاع فانه من المحتمل أن يكون هناك نقاشاً حاداً داخل الكونغرس، لا يمكن التنبؤ بنتائجه بشكل مؤكد، وسواء فازت الإدارة أو خسرت، فان النتائج يمكن أن تضر بالمباحثات مع السوفييت. كما عبر سميث عن مخاوفه من عدم موافقة الكونغرس، عندئذ لا يتم اكتساب أي قوة تفاوضية مع السوفييت فحسب، بل قد تفقد واشنطن أيضاً الضغط الذي حصلت عليه في المرحلة الأولى، ناهيك عن ان هناك خطر يتمثل في أن القادة السوفييت قد يستنتجون

(1)Memorandum for the File by the Director of the Arms Control and Disarmament Agency (Smith), Washington, January 9, 1970, NO. 46, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, Footnote 2, PP. 172.

بعد ذلك أن الهدف السوفييتي الرئيس للاتفاقية قد تحقق. كما اوضح ان الاتحاد السوفييتي يصر على ان مستويات نشر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، هو عنصر مهم في الحد من التسلح الاستراتيجي، وعبر المفاوضون السوفييت عن قلقهم من احتمالية وجود منطقة دفاعية كاملة على الصعيد الوطني، ومن ثم فإن التلويح بتطبيق برنامج الدفاع الصاروخي الأمريكي يمثل ضغطاً إيجابياً، وعلى السوفييت أن يتفاوضوا حول اتفاقية عادلة. وفي ختام مذكرته اوضح سميث، ان الموافقة على مستوى صفري من الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، أو نشرها للدفاع عن هيئة القيادة الوطنية، عند المفاوضات المقبلة مع السوفييت تكون في مصلحة الولايات المتحدة الأمنية، وكرر وجهة نظره الداعية الى ان تكون مخصصات السنة المالية لعام 1971، لزيادة جهود البحث والتطوير لبرنامج الدفاع الصاروخي، وان يتم تأجيل أي إجراءات نشر مرتبطة بالمرحلة الثانية[1].

واثناء اجتماع مجلس الأمن القومي الذي عقد في 28 كانون الثاني 1970، طلب نيكسون من كيسنجر أن يتطرق إلى محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية، ولا سيما الموقف السوفييتي تجاه الصواريخ الباليستية متوسطة المدى. فأجاب كيسنجر أن المشكلة الأساس هي تعريف الأسلحة الاستراتيجية، اذ ان الولايات المتحدة تعد الصواريخ التي تستهدف أوروبا استراتيجية، بينما يتخذ السوفييت موقفاً مفاده أن الأسلحة الموجهة من الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفييتي او العكس هي اسلحة استراتيجية، وبموجب ذلك فهم لا يعدون الصواريخ الباليستية متوسطة المدى استراتيجية، والصواريخ الامريكية من طراز بولاريس (Polaris) استراتيجية، الامر الذي يمنحهم ميزة ساحقة في أوروبا. لذا اوضح كيسنجر بانه في المرحلة القادمة من محادثات الاسلحة، سيكون موضوع تعريف الاسلحة الاستراتيجية حاسماً[2].

---

(1)Memorandum From the Director of the Arms Control and Disarmament Agency (Smith) to President Nixon, Washington, January 21, 1970, NO. 48, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 175-176.

(2)Editorial Note, NO. 50, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P.180.

أعلن الرئيس نيكسون في 30 كانون الثاني 1970، قراره بنشر المزيد من الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، وكان التوسع الذي اوصى به يتألف من موقع جديد في قاعدة وايتمان الجوية (Whiteman Air)، للدفاع الإضافي عن صواريخ مينتمان، والتحضير المسبق لخمسة مواقع إضافية في الشمال الشرقي والشمال الغربي من البلاد، وواشنطن العاصمة، وقاعدة وارن الجوية (Warren Air)، وفي ولايتي ميشيغان وأوهايو. وكان من الواضح أن هذه كانت خطوة نحو نشر كامل لـ (12) موقعاً. اذ تضمنت ميزانية السنة المالية لعام 1971، مبلغ قدره (1.5) مليار دولار لنظام الدفاع الصاروخي[1].

اثار عزم الادارة الامريكية لبدء المرحلة الثانية من نشر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية حفيظة السوفييت، فعند لقائه مع جيرارد سميث ونائبه فيليب فارلي في واشنطن في 9 شباط 1970، تساءل السفير دوبرينين عن سبب حديث وزير الدفاع الامريكي ملفين ليرد عن خطر زيادة نشر صواريخ (SS-9) السوفييتية، ومطالبته ببدء المرحلة الثانية من نشر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، لاسيما وان ذلك حدث بعد مدة وجيزة من محادثات هلسنكي، وأن المبررات المعلنة من الجانب الامريكي، والتي تشير الى ان نشر هذه الصواريخ جاء تحسباً لهجوم صيني، ما هي الا غطاء لحشد مناهض للاتحاد السوفييتي. الا ان سميث اوضح ان الولايات المتحدة خلصت منذ خمس سنوات إلى أن نظام الدفاع الصاروخي ضد الصواريخ الهجومية السوفييتية لم يكن عملياً، وأن الادارة الامريكية عندما تحدثت عن تجهيز دفاعاتها ضد أي هجوم صيني محتمل كانت تعني ذلك بجدية. الا ان دوبرينين لم يقتنع بذلك، واكد ان اجابة سميث لا تنسجم مع ما سمعه من اشخاص تابعين للحكومة الامريكية. وعلى الرغم من ان دوبرينين لم يشر الى ان معلوماته كانت من وسائل الاعلام والصحافة، الا ان سميث ابدى انزعاجه مما تنشره الصحف السوفييتية، والتي كانت منشوراتها حسب رأيه لا تبدو متسقة مع أجواء تفاوضية جيدة، وأن الخط الصحفي السوفييتي في جميع المجالات كان أكثر معاداةً لأمريكا من الصحافة الأمريكية ضد السوفييت. وعبر عن اعتقاده من أنه يجب على الجانبين العمل على الحقائق وليس على التقارير الصحفية. واضاف سميث بأن على السوفييت

---

(1)United States Army, History of Strategic Air, P. 221.

ألا يهتموا بتحصين دفاعات الولايات المتحدة ضد الهجمات الصينية المحتملة، وان لا يعدوا أن هذا العمل استفزازياً لهم(1).

شدد سميث كذلك على حقيقة أن السوفييت لديهم معرفة جيدة بجميع أنظمة الأسلحة الأمريكية في مرحلة مبكرة جداً من اختباراتها وتطويرها من خلال الصحافة واجراءات الكونغرس. الا ان دوبرينين أشار إلى أن الأدلة الأخيرة على التكاليف المالية الضخمة التي تطالب بها الادارة الامريكية لرفد ميزانية الدفاع جعلت من الصعب على اي شخص اجنبي تقييم نطاق أنظمة الأسلحة الأمريكية. لكن سميث أوضح أن الخبراء السوفييت لديهم معرفة جيدة بشأن أعداد وانواع الأسلحة الأمريكية بغض النظر عن تكاليفها الفعلية. كما اشار الى انه لم يكن هناك أي ادلة على تخلي السوفييت عن أي من برامج أسلحتهم تحسباً لعقد اتفاقية للحد من الاسلحة الاستراتيجية، لذا فان الادارة الامريكية تعتقد بانه ليس من المنطقي ان تفعل هي ذلك في ظل الوضع الحالي. وبعدما تسأل سميث عما إذا كانت مسألة التحقق في المواقع المحتملة عن الاسلحة التي يتم تقييدها – في حال تم عقد اتفاقية بين الجانبين – مستبعدة نهائياً من الجانب السوفييتي، اوضح دوبرينين ان الحكومة السوفييتية بينت اثناء المباحثات الاولية انها معارضة بشدة لإجراءات التحقق التي ترغب الولايات المتحدة وضعها في بنود الاتفاقية، الا انها لم تستبعد ذلك من أجل اتفاقية لاحقة(2).

اعرب السفير دوبرينين عند اجتماعه مع هنري كيسنجر في واشنطن في 18 شباط 1970، عن اسفه من تصريحات الرئيس نيكسون، لاسيما وانها جاءت بعد مدة وجيزة من محادثات هلسنكي. الا ان كيسنجر اوضح ان تصريحات الرئيس كانت جزءاً من الاعلان عن دورة الميزانية المالية للولايات المتحدة، وان الامر ليس له علاقة بمحادثات هلسنكي، خاصة وانه لم يحدث شيء هناك يمكن أن يؤثر على القرارات الامريكية المتعلقة بالميزانية، وان دوبرينين يعلم

(1)Memorandum of Conversation, NO. 51, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 181-182.
(2) Ibid, P. 182.

جيداً ان المحادثات انفة الذكر كانت محادثات استكشافية بحتة[1]. يبدو ان الادارة الامريكية كانت ترغب بمواصلة ضغطها على الجانب السوفييتي لحثه على الاسراع في عقد المعاهدة من جهة، والحصول منه على اكبر قدر ممكن من التنازلات من جهة اخرى.

انتقل دوبرينين بعد ذلك الى الحديث عن النهج الذي اتبعته الولايات المتحدة أثناء محادثات هلسنكي، عندما اكد أن الوفد الأمريكي حاول الربط بين الاسلحة الاستراتيجية الهجومية والدفاعية، وان هذا السلوك اثار حفيظة الاتحاد السوفييتي. كما طرح دوبرينين مسألة اخرى تتعلق بإفشاء الوفد الامريكي الكثير من القضايا التي تمت مناقشتها في هلسنكي الى الصحافة، على الرغم من ان الجانبين اتفقا منذ البداية على سرية الامور التي يتم التطرق اليها. كما اشار دوبرينين الى إن مطالبة بعض أعضاء الادارة الامريكية بضرورة تسريع سباق التسلح النووي، يثير قلق السوفييت، ويطرح عندهم تساؤلات حول جدية الولايات المتحدة في عقد اتفاقية للحد من الاسلحة الاستراتيجية، واستشهد بمطالبة وزير الدفاع ليرد بالإسراع في نشر نظام الحماية للصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، واعلانه بانه يحاول تسريع تطوير نوع جديد من القاذفات الاستراتيجية ونظام الصواريخ بعيدة المدى تحت الماء. فضلاً عن ذلك، فان وزارة الدفاع الامريكية تؤيد تطوير صاروخ باليستي جديد عابر للقارات. واسترسل دوبرينين بالقول إن الاتحاد السوفييتي يستعد لمحادثات فيينا من منطلق أن تصريحات الوفد الأمريكي في محادثات هلسنكي كانت تعكس موقف إدارة نيكسون، وأن هذا الموقف لم يطرأ عليه تغيير خلال المدة التي مرت منذ انتهاء المفاوضات. الا انه في ظل بيان وزير الدفاع ليرد، فان السؤال حول ما إذا كان الوفد الأمريكي سيغير من موقفه أم لا[2].

من جانبه اوضح كيسنجر بأن أفضل طريقة للمضي قدماً هي اجراء محادثة أخرى مخصصة بشكل أساس للحد من الاسلحة الاستراتيجية. وبعد ان حاول دوبرينين معرفة ما إذا

---

(1)Memorandum of Conversation (U.S.), Washington, February 18, 1970, NO. 49, Cited in: US Department of State, Soviet – American Relations…, PP. 125–126.

(2)Memorandum of Conversation, NO. 52, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P. 185.

كانت واشنطن مهتمة باتفاقية شاملة أو محدودة، وما إذا كانت ستغير موقفها في فيينا، والنهج الذي سنتخذه. اشار كيسنجر الى أنه يجب أن تجرى مناقشة كاملة، وانه قد يتم انشاء قناتين، واحدة للمفاوضات الرسمية، والأخرى بينه وبين دوبرينين للتعامل مع المبادئ العامة[1]. يبدو ان كيسنجر كان يحاول الوصول الى تفاهمات مع دوبرينين بعيداً عن الآراء والتصريحات المختلفة لبعض اعضاء الادارة الامريكية، لاسيما وانه كان يعرف مدى تأثر المفاوضات مع السوفييت بهذه التفاصيل الدقيقة، لذا رغب بإنشاء قناة خاصة تمكنه من التفاوض مع دوبرينين.

اشارت تقديرات الاستخبارات الوطنية[2] National Intelligence، التي صدرت في 19 شباط 1970، الى احتمالية ان يكون هدف السوفييت في المرحلة القادمة هو انتظار مقترحات امريكية على أمل أن يتمكنوا بعد ذلك من تقريب هذه المقترحات من مواقفهم الخاصة. وان الوفد السوفييتي نفسه لن يكون متأكداً بالضبط ما سيقبله أو يرفضه رؤساؤه في موسكو. كما بينت التقديرات بانه عندما تصل المفاوضات إلى مراحل متقدمة، فانه من المرجح أن يشير السوفييت إلى تفضيل اتفاقية محدودة تخص فقط على أنظمة الأسلحة الرئيسة، بدلاً من اتفاقية أكثر شمولاً وتعقيداً. ويستند هذا النهج إلى الخوف من أن عقد اتفاقية شاملة قد تنطوي عليها مساوئ لا يمكنهم توقعها، وأنه كلما كانت الاتفاقية أكثر تعقيداً، زادت الولايات المتحدة من اصرارها على اتباع أساليب تحقق صارمة، الامر الذي يعارضه الاتحاد السوفييتي[3].

---

(1)Memorandum of Conversation (U.S.), Washington, February 18, 1970, NO. 49, Cited in: US Department of State, Soviet – American Relations..., P. 127.

(2)الاستخبارات الوطنية: مجلس استخبارات تشكل نهاية عام 1950، بعد أن قللت تقارير وكالة الاستخبارات المركزية من خطورة تهديدات كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية، قبيل اندلاع الحرب الكورية (1950 – 1953)، لذا تم إنشاء هذا المجلس لتقديم تقارير أكثر دقة إلى الرئيس الأمريكي، وقد تكوّن من مجلس الأمن القومي، ووكالة الاستخبارات المركزية، ووكالة استخبارات الدفاع، ومكتب الاستخبارات والبحوث في وزارة الخارجية الأمريكية، واستخبارات التحقيقات الفيدرالية، ووزارة الطاقة، ووزارة المالية. للمزيد من التفاصيل يراجع :

Encyclopedia Britannica, Cited in: http://www.encyclopedia.com/doc/1G2-3403300508.html.

(3)Special National Intelligence Estimate, Washington, February 19, 1970, NO. 53, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 187-188.

قدم وزير الدفاع ملفين ليرد اقتراح الإدارة الامريكية بشأن نشر نظام الدفاع الصاروخي الموسع إلى جلسة مشتركة بين لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ واللجنة الفرعية لمخصصات الدفاع في 24 شباط 1970. وفي دعمه للمقترح أشار ليرد إلى أنه إذا استمر الحشد الاستراتيجي السوفييتي، فقد تجد الولايات المتحدة نفسها قوة من الدرجة الثانية بحلول منتصف السبعينيات. وبدون اتفاقية الحد من الاسلحة ستضطر الولايات المتحدة إلى الإسراع في تطوير وإنتاج انواع جديدة من الأنظمة الهجومية. ومع ذلك، فإن برنامج الحماية المقترح سيسمح للإدارة بتأجيل أي قرار لزيادة وتحسين القوات الهجومية الاستراتيجية لمدة عام. ومن خلال توسيع نطاق برنامج الحماية ستكون الولايات المتحدة قادرة على احباط الهجوم المحدود، وتقليل اضرار الهجوم واسع النطاق، فضلاً عن مواصلة المفاوضات مع السوفييت للتوصل الى اتفاقية. وفي 7 اذار 1970، انتقد الاتحاد السوفييتي خطط الولايات المتحدة لتطوير الأسلحة ونشرها بداعي ان ذلك يضر بفرص التوصل الى اتفاقاً للحد من الأسلحة الاستراتيجية[1].

اوضح دوبرينين عند اجتماعه مع كيسنجر في واشنطن في 10 اذار 1970، ان الحكومة السوفييتية موافقة على انشاء قناة خاصة بينه وبين الاخير بهدف التوصل إلى نتيجة بشأن بعض القضايا الرئيسة العالقة في مفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية. وان الحكومة السوفييتية ترغب بان يعلم الرئيس نيكسون أن السوفييت يرغبون بإجراء المناقشات في فيينا بجدية كبيرة، وسيحاولون إيجاد منطقة اتفاق. وان الحكومة السوفييتية وعلى الرغم من اعتقادها أن عقد اتفاقية شاملة سيكون أفضل لأنها ستؤدي أيضاً إلى حل مشكلات سياسية أخرى، لكنها مستعدة لعقد اتفاقيات منفصلة، شريطة أن يكون مفهوماً أن الاتفاقات المحدودة لن تستبق الوصول في نهاية المطاف الى اتفاقاً شاملاً. كما اشار دوبرينين الى إن الحكومة السوفييتية لديها بعض الشكوك حول الجدية التي تعاملت بها الادارة الامريكية مع المفاوضات، وأن لديها بعض المخاوف الحقيقية فيما إذا كانت الاخيرة تعتزم حقاً الدخول في مفاوضات جديدة. من جانبه اوضح كيسنجر ان الولايات المتحدة جادة للغاية بشأن المفاوضات، وهي تأمل ان يتم التوصل الى اتفاقاً مع الاتحاد السوفييتي. وبين ان السوفييت ينبغي ان يكونوا قد عرفوا الرئيس

(1)United States Army, History of Strategic Air, P. 221.

بما يكفي ليدركوا أن نهجه كان دائماً ملموساً ومفصلاً وأن الطريقة لمعرفة ما إذا كانت الادارة الامريكية جادة ستكون من خلال الدخول في مناقشات جادة، وانه على يقين من ان السوفييت "**لن يصابوا بخيبة أمل**"[1]. وعلى ما يبدو ان كيسنجر كان واثقاً من ان الطرفين سيتوصلان في نهاية المطاف الى ارضية مشتركة تحد من سباقهما نحو حيازة المزيد من الاسلحة النووية والاستراتيجية.

أصدر الرئيس نيكسون قرار الامن القومي رقم (49) في 27 اذار 1970، الذي تضمن تعليمات إلى لجنة التحقق لإعداد أربعة خيارات، وعرضها على الرئيس لمراجعتها واتخاذ قرار بشأن وضع الولايات المتحدة في محادثات فيينا. اذ تمثلت هذه الخيارات بالاتي[2]:

(أ) اتفاقية محدودة: اذ يسمح مستوى الحماية بنشر محدود للصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، مع وجود الناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجه.

(ب) اتفاقية شاملة1: يحظر نشر جميع الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، او يقتصر نشرها على حماية هيئة القيادة الوطنية مع السماح بالناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجه.

(ج) اتفاقية شاملة 2: يحظر نشر جميع الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، او يقتصر نشرها على حماية هيئة القيادة الوطنية مع حظر الناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجه.

(د) تخفيضات تدريجية كبيرة للأسلحة على كل جانب مع السماح بالناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجه.

---

(1)Memorandum of Conversation, Washington, March 10, 1970, NO. 55, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 193-194.

(2)The White House, National Security Decision Memorandum 49, Washington, March 27, 1970.

كما اكد الرئيس في قراره على وجوب ان تكون الخطوط العريضة للأحكام التي سيتم تضمينها تحت كل خيار دقيقة ومفصلة بما فيه الكفاية لتكون بمثابة أساساً لاقتراح أمريكي ملموس. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لأحكام ومتطلبات التحقق. كما ستحل لجنة التحقق القضايا العالقة حول كل خيار، وإذا لزم الأمر، سيتم إحالة الخلافات الرئيسة اليه لاتخاذ قرار بشأنها. واشار كذلك الى وجوب تقديم الخيارات إليه بحلول 8 نيسان 1970[1].

اجتمعت لجنة التحقق لبحث موضوع الخيارات الاربعة في 6 نيسان 1970، اذ بدأ كيسنجر الاجتماع بالإشارة الى إن اللجنة لا يمكنها أن تثقل كاهل الرئيس نيكسون بمجموعة من القضايا الفنية لتحديد الخيار الامثل للجولة الثانية من المحادثات مع السوفييت. ويجب على الوكالات حل بعض هذه المشكلات دون أن يضطر الرئيس إلى اتخاذ قراراً بشأنها. لذلك ركز أعضاء الفريق على الأسئلة التقنية العديدة التي تمس خيارات التفاوض المختلفة بما فيها: العلاقة بين تحديثات صواريخ ارض – جو والصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، وحدود الرادارات من حيث تأثيرها على معايير الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، والآثار المترتبة على حظر اختبار الطيران على الناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجه، ومدى جدوى الحدود العددية للصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية المتنقلة مقابل الثابتة، وقدرات التفتيش في الموقع لتحديد وزن ودقة الصواريخ الباليستية العابرة للقارات. وبعد ان اخفقت اللجنة في تحديد الخيار الامثل والانسب للولايات المتحدة، بعدما تصاعدت حدة الاختلاف بين اعضائها حول القضايا التقنية الرئيسة المتعلقة بأحكام كل خيار، رفع كيسنجر توصية الى الرئيس نيكسون اوضح فيها أن اللجنة لم توصِ بالخيار الذي ينبغي للرئيس أن يختاره. وبدلاً من ذلك، فان الاجتماع القادم لمجلس الأمن القومي بعد يومين، سيكون لتحديد خياراً واحداً أو أكثر ليكون هو الاساس للمباحثات المرتقبة مع السوفييت[2].

---

(1)The White House, National Security Decision Memorandum 49, Washington, March 27, 1970.

(2)Editorial Note, NO. 62, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 216–217.

تجدد لقاء كيسنجر مع دوبرينين في واشنطن يوم 7 نيسان 1970. وفيه ابدى الاخير عدم قناعته بمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية بين الجانبيين كونها لم تكن بالشكل الذي يطمح اليه حتى ذلك الوقت، وكان على الولايات المتحدة ان تقدم له بعض المقترحات الملموسة بشكل غير رسمي، والتي كان من الممكن أن يستنبط منها فهم افضل لمحددات المباحثات الثنائية وطبيعة الاتفاقية المراد عقدها. كما اوضح دوبرينين انه في عهد الإدارة الامريكية السابقة، كان وزير الخارجية الامريكية جون فوستر دالاس "**يطلعه دائماً على تفكير الإدارة**". واكد على ان حكومته جادة في التعامل مع المفاوضات، الا انه عبر عن مخاوفه من عدم تمكن القناة الخاصة التي انشأت بينه وبين كيسنجر من تذليل الصعوبات التي قد تواجه المفاوضات، واوعز سبب ذلك في كون رئيس الوفد السوفييتي سيمينوف هو نائباً لوزير الخارجية، وكان من الصعب على "**مجرد سفير**" أن يتدخل في عمل الاخير ويحدد ما يجب عليه فعله. وبين انه سيكون من المفيد ان يستثمر اجازته وذهابه الى موسكو لإجراء مناقشات مع حكومته فيما اذا كان لديه فكرة واضحة عن الموقف الامريكي، وان الحكومة السوفييتية ستعد ذلك علامة على حسن نية الادارة الامريكية. من جانبه اوضح كيسنجر بانه عرض على دوبرينين مرات عدة عقد اجتماعات فيما بينهما لكنه لم يقبل هذا مطلقاً. وبين انه سيقدم عرضاً الى دوبرينين قبل مغادرته الى موسكو، يوضح موقف الادارة الامريكية من المباحثات، وسيتضمن خيارات شاملة واخرى محدودة، الا ان العرض لا يحتوي على التفاصيل وانما الجوهر فقط[1].

عقد اجتماع مجلس الامن القومي في 8 نيسان 1970، وخلال المناقشات اوضح نائب وزير الدفاع ديفيد باكارد بان الخيار (أ) سيكون اختياراً جيداً لبدء المفاوضات، وفي حال رفضه السوفييت فيمكن الانتقال الى الخيار (ج). كما اشار رئيس هيئة الأركان المشتركة الأدميرال توماس مورر Thomas H. Moorer، الى ان هيئة الأركان المشتركة تفضل الخيار (أ). ثم

(1)Memorandum of Conversation, Washington, April 7, 1970, NO. 150, Cited in: F.R.U.S, 1969–1976, Volume XII, Soviet Union, January 1969–October 1970, PP. 466–467.

سأل الرئيس نيكسون عما اذا كان لدى ممثل وزارة الدفاع بول نيتز أية تعليقات، فأجاب الاخير ان الخيار (أ) يعطى تنازلات كثيرة، ويمثل تنازلاً رئيساً لميزان القوى، فضلاً عن ان الصواريخ الارضية الامريكية ستكون عرضة للخطر بموجب هذا الخيار، وان الخيار (د) هو الافضل. وبعدما سأل الرئيس نيتز عما إذا كان موضوع التخفيضات قد طرح في هلسنكي. أجاب بأنه لم يتم التطرق إلى هذا الموضوع. ثم علق الجنرال جورج لينكولن George A. Lincoln، على أن الخيار (د) يستحق التفكير فيه لأنه سيجبر الاتحاد السوفييتي على الذهاب إلى المنطقة التي لم يفكر فيها. بعدها اشار جيرارد سميث الى أنه إذا تمكنت الولايات المتحدة من إقناع الاتحاد السوفييتي بالخيار (د) فسيكون ذلك أفضل. من جانبه تساءل وزير الخارجية الأمريكي روجرز عن سبب عدم طرح مقترح تخفيض شامل للأسلحة الاستراتيجية في محادثات هلسنكي، لاسيما وان ذلك هو هدف الولايات المتحدة، كما هو الحال بالنسبة لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. وبدوره اوضح الرئيس نيكسون إن مسؤولية حماية الولايات المتحدة تقع على عاتق الجميع، لكنها عملياً مسؤوليته شخصياً. واضاف انه على بالرغم من رغبة الادارة الامريكية في عقد اتفاقية مع السوفييت للحد من انتشار الاسلحة الاستراتيجية، الا انه يجب عدم ارتكاب الاخطاء التي تجعل الولايات المتحدة في المركز الثاني بعد الاتحاد السوفييتي. وبهذه الكلمات انفض الاجتماع دون التوصل الى قرار بخصوص الخيار الواجب تقديمه في المباحثات المقبلة[1].

يبدو ان الرئيس نيكسون رغب في تأكيد سيطرته على المفاوضات مع الاتحاد السوفييتي، ولم يكن راضياً بما ذكره وزير الخارجية روجرز، الذي حاول ان يضغط على الوفد الامريكي لحمله على طرح مقترحات تدعو الى تخفيضات شاملة للأسلحة الاستراتيجية، الامر الذي سيخلق انطباعات لدى السوفييت بان الولايات المتحدة باتت مرهقة من سباق التسلح وتسعى الى وضع حد على كل الاصناف الاستراتيجية منه.

(1)Memorandum of Conversation, Washington, April 8, 1970, NO. 65, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 226–228.

واصل دوبرينين عقد اجتماعاته مع كيسنجر في واشنطن في 9 نيسان 1970، اذ حاول معرفة رأي الاخير فيما اذا كانت الادارة الامريكية ترغب بإجراء محادثات قمة بين الرئيس نيكسون ورئيس الوزراء السوفييتي كوسيغين عند زيارة الاخير للولايات المتحدة لحضور اجتماع الأمم المتحدة بوصفه رئيساً للوفد السوفييتي. وما هي المقترحات الامريكية للتعامل مع المحادثات القادمة في فيينا. كما طلب دوبرينين من كيسنجر أنه يساعده من الحصول على بعض المعلومات المسبقة حتى يتمكن من إثبات أنه على اتصال مباشر ووثيق مع البيت الأبيض بشأن مسائل الحد من انتشار الاسلحة الاستراتيجية[1].

من جانبه اوضح كيسنجر بانه إذا كان اجتماع القمة سيعقد هذا العام، فإن الولايات المتحدة تفضل التعامل معه خارج نطاق الأمم المتحدة وكمبادرة منفصلة. وفيما يتعلق بالمحادثات المرتقبة في فيينا، اشار كيسنجر الى انه سيتم تقديم عرضاً امريكياً شاملاً للغاية هناك، بما في ذلك القيود النوعية والكمية، وان واشنطن لم تستبعد ان يتم عقد "**اتفاقاً بسيطاً**" هذا العام، وان أفضل طريقة للتعامل مع ذلك هو أن تركز المحادثات على التدابير الشاملة، بينما سيحاول مع دوبرينين التوصل إلى اتفاقاً محدوداً. وقد يكون هناك استراحة لبضعة أشهر بعد محادثات فيينا، وخلال هذه المدة يمكن للرئيس نيكسون ورئيس الوزراء السوفييتي كوسيغين كسر الجمود وعقد اجتماع قمة للتصديق على الاتفاقية[2].

شهدت الولايات المتحدة آنذاك ضغطاً سياسياً كبيراً من الكونغرس لحث الادارة الامريكية على وقف اختبارات الناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجه، بداعي ان ذلك احد وسائل الحد من انتشار الاسلحة النووية والاستراتيجية. ففي 9 نيسان 1970، أصدر مجلس الشيوخ الأمريكي بأغلبية 72 صوتاً مقابل ستة أصوات، قراراً يحث الرئيس على تقديم مقترح يدعو فيه الاتحاد السوفييتي الى تعليق فوري متبادل لنشر المزيد من الاسلحة والانظمة

(1)Memorandum of Conversation (U.S.), Washington, April 9, 1970, NO. 57, Cited in: US Department of State, Soviet – American Relations…, PP. 144-145.

(2)Memorandum of Conversation, Washington, April 9, 1970, NO. 66, Cited in: F.R.U.S. 1969-1976, Volume XXXII, SALT I, 1969-1972, P. 229.

الإستراتيجية الهجومية والدفاعية، مع مراعاة التحقق الوطني أو غير ذلك من تدابير المراقبة والتفتيش التي قد تكون مناسبة[1].

كان على الرئيس نيكسون ان يأخذ تطورات مشهد الداخلي في حساباته، لذا وافق على قرار الامن القومي المرقم (51) في 10 نيسان 1970، المتعلق بمحادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية التي ستجري في فيينا، والذي احتوى على النقاط الاتية:[2]:

اولاً: أ- الخيارات التي ستكون بمثابة أساساً للمقترحات الأمريكية هي تلك الموجودة في ملحق هذه المذكرة.

ب- لا يحق للوفد مناقشة الشروط الفردية لخيار ما دون توضيح أن الاحكام الفردية مقبولة فقط بالاقتران مع جميع أحكام الخيار، بما في ذلك شروط التحقق.

ج- إذا كان الوفد يعتقد أنه ينبغي تقديم شروط بديلة أو إضافية من أجل تعزيز إمكانية التوصل إلى اتفاقاً بشأن الأحكام المعتمدة في الخيار، فيجب عليه طلب التعليمات من الادارة الامريكية.

ثانياً: يجب أن تغطي المناقشة الأولية أكبر عدد ممكن من القضايا. لذلك، يجب على الوفد أولاً تقديم الخيار (ج)، ومن ثم الخيار (د). وعلى أساس المناقشات حول هذان الخياران، وفي ضوء أي مقترحات سوفييتية، سيقرر الرئيس فيما إذا كان من الممكن التوصل إلى اتفاقاً مقبولاً أو ما إذا كان ينبغي استكشاف خيارات أخرى.

ثالثاً: قبل الانخراط في أي مناقشة لتعليق أو تعديل احد بنود الخيارات، لابد ان يحصل الوفد على تعليمات من واشنطن.

---

(1)Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI Year book..1969/70 …, P.60.

(2)The White House, National Security Decision Memorandum 51, Washington, April 10, 1970.

رابعاً: يحق للوفد مناقشة طرق الحد من خطر اندلاع حرب بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، بما في ذلك طرق الحماية من الاستخدام غير المصرح به أو الاستخدام العرضي للأسلحة النووية.

خامساً: يجب على الوفد أن يتخذ موقفاً مفاده أنه لا ينبغي تضمين القوات النووية التكتيكية الأمريكية والقوات الاستراتيجية للدول الأخرى، وكذلك غواصات الصواريخ الباليستية والطائرات الاستراتيجية الامريكية في المحادثات.

سادساً: التأكيد على التوجيه الصادر في 31 تشرين الاول 1969، والذي مفاده تجنب افشاء المعلومات المتعلقة بالمفاوضات. وسيكون رئيس الوفد مسؤولاً عن التأكد من أن جميع الأنشطة تتم على وفق هذا التوجيه.

وفيما يخص الملحق الذي تضمنه القرار، فقد احتوى على اربعة خيارات اهم ما احتوته(1):

(أ) اتفاقية محدودة: يكون العدد الاجمالي للصواريخ الباليستية العابرة للقارات، والصواريخ الباليستية التي تُطلق من الغواصات، (1710) صاروخاً. وضمن هذا الحد فإن عدد الصواريخ ذات الحجم الأكبر من (65) متراً مكعباً (حجم SS-11) سيكون مقتصراً على تلك التي تعمل حالياً أو التي سيُسمح بإكمالها للوصول إلى العدد المحدد والبالغ (250). كما يمكن في حدود الـ (1710) صاروخ، استبدال الصواريخ الباليستية البحرية بالصواريخ الباليستية الارضية العابرة للقارات على أساس واحد مقابل واحد. كما يمكن استبدال الصواريخ الباليستية الموجودة في البحر بالصواريخ الباليستية التي تُطلق من الغواصات على أساس واحد مقابل واحد. ولا يمكن نقل قاذفات الصواريخ الباليستية العابرة للقارات أو تعديلها بطرق يمكن ملاحظتها من الخارج. وسيتم حظر نشر واختبار الصواريخ الأرضية المتنقلة العابرة للقارات ومنصات إطلاقها. وستُحظر الصواريخ الهجومية الاستراتيجية التي تُركب على مركبات محمولة على المياه في الممرات المائية الداخلية. وسيقتصر عدد الصواريخ الباليستية متوسطة المدى على العدد الذي يعمل حالياً، والذي هو (650) صاروخاً لدى الجانبين، ويُحظر إعادة توجيه هذه الصواريخ أو

(1)The White House, National Security Decision Memorandum 51, Washington, April 10, 1970.

إجراء تعديلات عليها يمكن ملاحظته من الخارج. وعدم السماح ببناء اي صوامع إضافية للصواريخ الباليستية متوسطة المدى. ويُحظر اختبار ونشر صواريخ كروز (Cruise) الارضية ذات المدى العابر للقارات ومنصات اطلاقها. وستقتصر الغواصات والصواريخ المرتبطة بها على تلك التي تعمل حالياً لدى الاتحاد السوفييتي والبالغ عددها (348). ولن يُسمح باستبدال قاذفات الصواريخ الباليستية البحرية بصواريخ كروز الذي تطلقه الغواصات. وسيقتصر عدد الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، والصواريخ الاعتراضية على ما مجموعه (1000) لكل نوع، وسيكون هناك حدود متفق عليها على عدد وموقع رادارات الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية. وسيتم حظر ترقية صواريخ سام (SAM) لتحويلها إلى صواريخ مضادة للطائرات أو مضادة للصواريخ. ويُحظر نشر واختبار أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية المتنقلة الأرضية أو البحرية أو الجوية. اما قاذفات الصواريخ ومنصات البحث والتطوير والاختبار والتقييم والتدريب وكل ما يتعلق بجميع أنظمة الصواريخ الاستراتيجية والمهمات الفضائية، فلا يجوز ان يتخطى العدد الإجمالي لكل جانب عن الحد المتفق عليه وهو (125). وستقتصر القاذفات الاستراتيجية الثقيلة على الأعداد العاملة حالياً. وسيتم تعريف هذه الفئة على أنها تتألف حالياً من قاذفات القنابل الامريكية من طراز (B–52، Bison، Bear)، وقاذفات القنابل السوفييتية من فئة (Bison and Bear)

(ب) اتفاقية شاملة 1: يتم النظر في بديلين لقيود الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية بموجب هذا الخيار: اما الخيار الصفري، أو مستويات نشر لحماية هيئة القيادة الوطنية (موسكو وواشنطن). فعلى وفق الخيار الصفري سيتم حظر نشر هذه الصواريخ، وتفكيك الموجودة منها والرادارات المرتبطة بها. اما الخيار الثاني فسيقتصر نشرها في الاماكن المناسبة للدفاع عن هيئة القيادة الوطنية. وسيسمح بنشر (100) صاروخ منها، او اي صواريخ اعتراضية من أي نوع، إلى جانب الرادارات المرتبطة بها. كما سيتم حظر ترقية صواريخ سام لتحويلها إلى صواريخ مضادة للطائرات أو مضادة للصواريخ الاستراتيجية.

(ج) اتفاقية شاملة 2: يتم النظر في بديلين لقيود الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية بموجب هذا الخيار: اما الخيار الصفري، أو مستويات نشر لحماية هيئة القيادة الوطنية. فعلى

وفق الخيار الصفري سيتم حظر هذه الصواريخ، وتفكيك الموجودة منها والرادارات المرتبطة بها. اما الخيار الثاني فسيقتصر نشرها في الاماكن المناسبة للدفاع عن هيئة القيادة الوطنية. وسيسمح بنشر (100) صاروخ منها، او اي صواريخ اعتراضية من أي نوع، إلى جانب الرادارات المرتبطة بها. كما سيتم حظر ترقية صواريخ سام لتحويلها إلى صواريخ مضادة للطائرات أو مضادة للصواريخ الاستراتيجية. وسيتم حظر نشر واختبار الناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجه.

(د) اتفاقية التخفيض: سيتم تخفيض السقف الأولي للصواريخ المشار اليها في الخيار (أ) والبالغ عددها (1710) بمقدار (100) صاروخ في كل عام على مدى سبع سنوات. ويمكن دمج المستويات الصفرية أو مستويات الدفاع عن هيئة القيادة الوطنية للصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية مع ميزة الحد من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات الموجودة في هذا الخيار. وسيتم حظر ترقية صواريخ سام لتحويلها إلى صواريخ مضادة للطائرات أو مضادة للصواريخ الاستراتيجية. وستقتصر القاذفات الاستراتيجية الثقيلة على الأعداد العاملة حالياً. وسيتم تعريف هذه الفئة على أنها تتألف حالياً من قاذفات القنابل لدى الولايات المتحدة من نوع (B-52، Bison، Bear)، وقاذفات القنابل لدى الاتحاد السوفييتي من نوع (Bison and Bear). وإذا وافق السوفييت على إزالة صواريخ (SS-9) قبل الصواريخ الأصغر في عملية تخفيض الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، فان الولايات المتحدة ستوافق على تقليل العدد الإجمالي لقاذفات القنابل (B-52) بمقدار (40) على الأقل بحلول نهاية كل عام لمدة خمس سنوات بدءاً من عام 1971، بعد ذلك لن يتجاوز العدد الإجمالي للقاذفات الأمريكية الثقيلة والمتوسطة (325). ولن يضطر السوفييت إلى تقليل عدد قاذفاتهم. ولن يتم وضع أي قيود على التسلح من أي نوع من الانواع التي تحملها الطائرات. ولن تكون هناك قيوداً على الدفاعات ضد الصواريخ، بخلاف القيود المفروضة على صواريخ سام المحددة فيما يتعلق بمنع ترقيتها إلى صواريخ مضادة للصواريخ الباليستية.

تضمنت الخيارات الاربعة تأكيدات على ان التحقق بالتزامات الطرفين سيكون في من خلال مزيج من الاعتماد على الوسائل الوطنية وتوفير قيود طبيعية إلزامية مصممة لجعل

القيود الشاملة متوافقة مع قدرات التحقق. ويجب أن يكون هناك تفاهم على عدم التدخل في الوسائل الوطنية للتحقق، والتي يتم تعريفها على نطاق واسع على أنها أنظمة جمع المعلومات التقنية اللازمة للتحقق من الامتثال للاتفاقية التي تعمل خارج الإقليم الوطني للدولة الأخرى، أو لاتخاذ تدابير إخفاء متعمدة يمكنها إعاقة فعالية الوسائل الوطنية في التحقق من الامتثال للاتفاقية. كما نصت جميع الخيارات على إجراء مشاورات حول القضايا الناشئة حول أحكام الاتفاقية. وإنشاء لجنة مشتركة دائمة لتوفير منتدى يمكن من خلاله إثارة قضايا حول الامتثال والتحقق، فضلاً عن تلقي إشعارات في الوقت المناسب بعمليات نشر معينة، ومناقشة التعديلات التي قد تكون ضرورية أو مفيدة في إطار الاتفاقية. وسيشمل الاتفاق بنداً يؤيد الانسحاب في حال قرر أي من الطرفين أن مصالحه الوطنية العليا مهددة بسبب الاتفاقية، التي ستخضع للمراجعة الرسمية في فترات محددة[1].

وقبل ذهاب الوفد الامريكي المفاوض الى فيينا، التقى به الرئيس نيكسون في 11 نيسان 1970، ليخبره بانه فضل الخيار (د)، والذي هو الاخيار الأوسع والأكثر مرونة، وذكر أنه قد يكون من الضروري العودة إلى الخيارات الأكثر تقييداً مع بدء المفاوضات. من جانبه اوضح سميث انه يرغب بان تكون الأسبوعين الأولين أو نحو ذلك من المفاوضات لتغطية شاملة لجميع جوانب الخيار (د) في حال وافق السوفييت عليه. وبعدما سأل الرئيس السفير لويلين تومسون عن رأيه، اجاب الاخير بأنه يعتقد أن السوفييت سيكون لديهم صعوبات مع الخيار (د) لأنه سيكون من الضروري بموجبه تخليهم عن الأنظمة المكلفة التي أكملوها للتو. وفي نهاية الاجتماع شدد الرئيس على أهمية مهمة الوفد ومتطلباتها للحفاظ على الأمن الصارم للولايات المتحدة، وكذلك فعل عند حديثه عن وجوب تجنب التصريحات الصحفية التي قد تثير شكوك السوفييت حول دوافع الولايات المتحدة[2].

---

(1)The White House, National Security Decision Memorandum 51, Washington, April 10, 1970.

(2)Memorandum of Conversation, Washington, April 11, 1970, NO. 69, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 252-254.

❖ المبحث الرابع: جولة المباحثات الثانية في فيينا (نيسان – اب 1970)

افتتحت المفاوضات في فيينا في 16 نيسان 1970، اذ قدم الجانبان فيها بيانات رسمية مثلت مواقف حكوماتهما من اهمية الحد من انتشار الاسلحة الاستراتيجية. وفي 20 من الشهر نفسه، قدم الوفد الامريكي الخيار(ج). على حين قدم الوفد السوفييتي الأحكام الأساسية التي يرغب بالتفاوض عليها والتي تضمنت النقاط الاتية(1):

1. تحديد الحد الإجمالي للصواريخ الباليستية العابرة للقارات والصواريخ التي تُطلق من الغواصات، والقاذفات الاستراتيجية، مع حرية الخلط بين جميع الاسلحة الثلاثة انفة الذكر.
2. سحب الولايات المتحدة اسلحتها النووية الهجومية والدفاعية الموجودة في اوروبا، والتي تكون القادرة على ضرب الاتحاد السوفييتي.
3. حد (غير محدد) على الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية.
4. حظر نشر وإنتاج الناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجه.
5. عدم نقل تكنلوجيا الاسلحة إلى دول ثالثة.
6. استمرار المشاورات بين الطرفين.
7. يعتمد التحقق من التزامات الطرفين على الوسائل الوطنية فقط.

رفض الوفد الامريكي على الفور البند الخاص بفرض حظر على نشر وإنتاج الناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجه، لأن فرض حظر على اختبار وتطوير هذا السلاح كان هو السبيل للتحقق من امتثال السوفييت لحظر النشر، ولم يكن من الممكن التحقق بسهولة من إنتاجه، في ظل عدم تطبيق الحظر على الاختبار، علاوة على ان الولايات المتحدة كانت قد أكملت اختباراته واصبح السلاح جاهزاً للنشر، وان عدم حظر اختباراته سيكون بمثابة تأمين ضد إلغاء الحظر عليه لاحقاً. على حين جاء الرفض السوفييتي للمقترح الامريكي المتعلق بهذا

---

(1)Memorandum From Helmut Sonnenfeldt of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Washington, June 6, 1970, NO. 80, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 275–276.

السلاح، لآنه فرض حظراً على نشره واختباره وليس انتاجه، الامر الذي كان من شأنه ان يحرم الاتحاد السوفييتي من الأمن المتساوي، فيما اذا عمدت الولايات المتحدة الى انتاجه وتخزينه بكميات غير محدودة. كما ان المقترح الامريكي فرض قيوداً على هذا السلاح تضمنت التحقق الموقعي الخاص به، والتي لم تكن مقبولة سياسياً عند السوفييت. وعلى الرغم من ان الوفد الامريكي طلب من الادارة الامريكية فرض حظراً على انتاج هذا السلاح، والتخلي عن مسألة التفتيش الموقعي، الا انها رفضت ذلك[1]. ومما لا شك فيه انه لم يكن من السهل على الادارة الامريكية فرض حظر على سلاح استراتيجي متطور كانت قد اكملت اختباراته مؤخراً.

عبر هنري كيسنجر في مذكرته الى الرئيس نيكسون في 23 نيسان 1970، عن رأيه في العرض السوفييتي المقدم، والذي وصفه بانه مقترحاً شاملاً وغامضاً ومتحيزاً في شروطه للجانب السوفييتي، وانه تم تقديمه على طريقة المعاهدة. كما حملت المذكرة اهم الملاحظات التي سجلها كيسنجر على العرض السوفييتي، والتي تمثلت بان عدم تعيين السوفييت لرقم محدد على المجموع الكلي للصواريخ الباليستية العابرة للقارات والصواريخ الباليستية التي تطلق من الغواصات والقاذفات الاستراتيجية، مع حرية الخلط بين الأنظمة الثلاثة، يعطي للسوفييت الحرية في انتاج صواريخ (SS–9). ووضع قيود على الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، وشمول رادارات التوجيه والكشف والقاذفات بتلك القيود. واطلاق السوفييت تعريفاً شاملاً للأسلحة الهجومية الاستراتيجية والذي من شأنه أن يشمل جميع الانظمة القادرة على ضرب الاتحاد السوفييتي. وعليه، فان على الولايات المتحدة إعادة جميع هذه الأنظمة إلى الأراضي الامريكية، أو تدميرها، أو سحبها ليكون مداها خارج نطاق الاراضي السوفييتية. كما اوضح كيسنجر ان طلب السوفييت عدم نقل الاسلحة الامريكية او نشرها في دول ثالثة، من شأنه أن يدمر ترتيبات حلف الناتو، ويدعو إلى انسحاب واسع النطاق في الشرق الأقصى. فضلاً عن ذلك فان مطالبة السوفييت بان يكون التحقق بالوسائل الوطنية، لم يتم توضيحه بمزيد من التفصيل. وفي ختام مذكرته اوضح كيسنجر ان القبول بالمطالب السوفييتية لتكون هي الاحكام الاساسية

(1)Raymond L. Garthoff, Détente and Confrontation American–Soviet Relations…,PP. 139–140.

للمفاوضات مع الجانب الامريكي، تمنحهم ثغرات عدة لمواصلة تعزيزاتهم الاستراتيجية. وانه سيكون من الصعب تناول الأحكام الفردية في المقترحات الامريكية أو مناقشة المقترحات السوفييتية. كما عبر كيسنجر عن اعتقاده ان اصرار الوفد الامريكي على الخيارين (ج) و (د) سيضع الولايات المتحدة في موقف قوي ومتقدم مقارنة بالنهج السوفييتي الغامض[1].

أعلن سيمينوف في 27 نيسان 1970، أنه بعد النظر في عرض الولايات المتحدة واستشارة موسكو، فانه "**من الممكن**" الموافقة على نشر نظام الدفاع الصاروخي لحماية العواصم الوطنية فقط. وفي 30 من الشهر نفسه، قدم الوفد الامريكي الخيار (د)، الا ان سيمينوف رفض في الجلسة التي عقدت يوم 6 ايار 1970، الخيار (ج) والخيار (د)، واوضح ان مقترحات الوفد الأمريكي ككل تثير شعوراً بعدم الرضا الجاد في العديد من النواحي[2].

ربط سميث في رسالته الى الرئيس نيكسون في اليوم نفسه التشدد في الموقف السوفييتي مع الاجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة في كمبوديا[3]، اذ عبر سميث عن "**صدمته**" من رد الفعل السوفييتي تجاه كمبوديا بوصفه" **الحد الأدنى الذي يمكن أن يتوقعه المرء**"، وعبر عن اعتقاده بانه دليل على استمرار الاهتمام السوفييتي الجاد للتوصل إلى نوع من الترتيبات للحد من الاسلحة الاستراتيجية، وان الرفض السوفييتي للمقترحات الامريكية بدى وكانه ايعاز من الكرملين لتعليق المحادثات حتى يتم تهدئة الاوضاع في كمبوديا[4].

---

(1)Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon, Washington, April 23, 1970, NO.72, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 257- 259.

(2)Memorandum From Helmut Sonnenfeldt of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Washington, June 6, 1970, NO. 80, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P. 276.

(3) دعمت وكالة المخابرات المركزية انقلاباً في كمبوديا بقيادة الجنرال لون نول عام 1970. واصبح النفوذ الامريكي على اثره اكثر تزايداً في ذلك البلد. يراجع:

S. Mahmud Ali, US–China Cold War Collaboration,1971–1989, New York, 2005, P. 15.

(4)Letter From the Chief of the Delegation to the Strategic Arms Limitation Talks (Smith) to President Nixon, Vienna, May 6, 1970, NO.76, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 263-264.

في أول جلسة خاصة بين جيرارد سميث وفلاديمير سيمينوف في 13 ايار 1970، اشار الاخير الى ان المقترحات الامريكية لم تكن شاملة، لانها استبعد الاسلحة الامريكية الموجودة في اوروبا. ونظراً لأن الجانبين أخفقا في الاتفاق على نهج واسع وشامل، اقترح سيمينوف العودة إلى برنامج عمل هلسنكي، والمضي قدماً في مناقشة البنود الفردية لمعرفة ما إذا كان يمكن تطوير بعض النقاط التي يتفق عليها الجانبين. كرر سيمينوف في الجلسة الرسمية التي عقدت يوم 19 ايار 1970، مطالبته بالعودة الى الية العمل التي تم اتباعها في المرحلة الاولى من المباحثات، واوضح بانه سيتم مناقشة بنود الأنظمة الهجومية بنداً بنداً. واشار الى انه يجب التركيز على الأنظمة الاستراتيجية المركزية، والتي عرّفها على أنها الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، والصواريخ الباليستية التي تُطلق من الغواصات، والقاذفات الثقيلة(1).

أسقط سيمينوف في جلسة 26 ايار 1970، طلب ازالة الطائرات الامريكية المتواجدة في المسرح الاوربي، بشرط أن يكون للاتحاد السوفييتي "**تعويضاً**" في انظمته الهجومية الاستراتيجية، والتي عُرفت لاحقاً انها تتضمن الصواريخ الباليستية العابرة للقارات أو الصواريخ الباليستية التي تطلق من الغواصات. وفي الجلسة الخاصة الثانية التي جمعت سيمينوف مع سميث في 1 حزيران من العام نفسه، اوضح الاخير بانه على الرغم من ان الادارة الامريكية تعمل على استيعاب المحادثات في فيينا بما يؤدي الى التوصل الى حلول مرضية للطرفين، الا انها وفي الوقت نفسه لا ترغب في تغيير موقفها. وبعدما ضغط سميث لمعرفة ما هو العدد الذي يرغب السوفييت بجعله الاحد الاقصى للصواريخ الهجومية، رفض سيمينوف الادلاء باي معلومات تخص ذلك، واصر على وجوب ان يكون هناك اتفاقاً مبدئياً بين الجانبين قبل اعطاء ارقام محددة. وفي اليوم التالي، انتقد سيمينوف بشدة "**البدء الفعلي والإسراع**" في نشر الولايات المتحدة للناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجه، مبيناً ان ذلك اثار الشكوك لدى السوفييت حول جدية الادارة الامريكية في عقد اتفاقاً مع السوفييت للحد من الاسلحة

(1)Memorandum From Helmut Sonnenfeldt of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Washington, June 6, 1970, NO. 80, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P. 276.

الاستراتيجية. واستشهد كذلك بتصريح وزير الدفاع الامريكي ليرد أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ في 12 أيار من العام نفسه، عندما ذكر: "**بدون الحفاظ على قوتنا، لن تكون هناك حاجة إلى أن يتفاوض الطرف الآخر**"[1].

وبحضور كيسنجر اوضح الرئيس نيكسون عند لقائه مع دوبرينين في البيت الابيض في 10 حزيران 1970، ان الولايات المتحدة ترغب في عقد اتفاقية مع الاتحاد السوفييتي في مجال الأسلحة الاستراتيجية، وانه يدرك مدى صعوبة هذه المسألة، لأنها تتعلق بأمن البلدين، الا ان المباحثات في فيينا، تجري بطريقة جادة وعملية. ومع ذلك، اكد نيكسون على إن الوفدين لن يكونا قادرين على التغلب على الصعوبات هناك، ومن الواضح أنه سيأتي قريباً وقت يتعين فيه على الحكومتين أن تعملا على اعلى المستويات للاتفاق على صيغة معينة ومن ثم ارسال تعليمات إضافية إلى مفاوضيها للعمل عليها على وفق ما تم التوصل اليه في القناة الخاصة بين الحكومتين. كما شدد نيكسون على ان ما ذكره لتو لا يعرف أحد به في حكومة الولايات المتحدة ماعدا كيسنجر. لذلك أطلب ان يكون الرد السوفييتي عن طريق الاخير وحده، وان لا يتم مناقشة هذا الموضوع مع السفير الأميركي في الاتحاد السوفييتي جاكوب بيم[2] Jacob D.

---

(1)Memorandum From Helmut Sonnenfeldt of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Washington, June 6, 1970, NO. 80, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P. 277.

(2)جاكوب بيم: وُلد في برينستون بولاية نيو جيرسي عام 1908، وهو ابن أستاذ اللغة الألمانية في جامعة برينستون. تخرج من جامعة برينستون عام 1929، وانضم إلى الخدمة الخارجية الأمريكية. عمل مراقباً لسفارة الأمم في جنيف، ثم نائباً للقنصل الأمريكي في جنيف (1931–1934). كما عمل سكرتيراً ثالثاً للسفارة الأمريكية في برلين (1934–1940). وخلال الحرب العالمية الثانية كان سكرتيراً ثانياً للسفارة الأمريكية في لندن، لكنه عاد إلى السفارة في ألمانيا بعد الحرب. أصبح بيم مستشاراً للسفارة الأمريكية في إندونيسيا (1949–1951)، وفي يوغوسلافيا (1951–1952). وفي عام 1952، شغل منصب القائم بالأعمال في سفارة موسكو تحت قيادة السفير جورج ف. كينان. وعندما أعلن ستالين ان كينان شخصاً غير مرغوب فيه، تولى بيم المسؤولية الفعلية عن السفارة حتى يتم تعيين بديل هو تشارلز بوهلين. أصبح سفيراً للولايات المتحدة في بولندا (1957–1961)، وفي تشيكوسلوفاكيا (1966–1969). عين الرئيس ريتشارد نيكسون بيم سفيراً للولايات المتحدة لدى الاتحاد السوفييتي (1969–1973). تقاعد من الخدمة الدبلوماسية عام 1975. توفي في مدينة روكفيل بولاية ماريلاند، متأثراً بسكتة دماغية في 16 اب 1993. للمزيد يراجع:
Lee B. Croft, Ashleigh Albrecht, Emily Cluff, Erica Resmer, The Ambassadors: U.S.–To–Russia/Russia–To–U.S., Arizona, 2010, PP. 70–71.

Beam، أو مع أي احد من كبار المسؤولين في وزارة الخارجية الامريكية. واختتم نيكسون حديثة مع دوبرينين بالقول: "**يجب أن تعدَّ كل ما يقوله كيسنجر صادراً مني شخصياً**"[1]. وهو ما يشير الى مدى الثقة والمكانة التي تمتع بها الاخير عند الرئيس نيكسون.

من جانبه اوضح دوبرينين بانه سيتم إبلاغ الحكومة السوفييتية بما ذكره نيكسون. واشار الى انه خلال زيارته الاخيرة الى موسكو التقى مع القادة السوفييت لمناقشة حالة العلاقات السوفييتية – الامريكية، والتي تعدها موسكو "**غير مرضية**"، وهناك انطباع واضح بأن الجانب الأمريكي، على الرغم من إعلانه بشكل عام عن استعداده للتفاوض، إلا أنه لا يساعد بشكل أساس في خلق المناخ اللازم لذلك، ويتجنب إجراء مناقشات ملموسة لعدد من القضايا الرئيسة، وان مقترحاته تهدف في الواقع إلى تحقيق مكاسب أحادية الجانب، كما ظهر بشكل خاص في محادثات فيينا. لذا فانه لا يمكن لمثل هذا النهج أن ينجح في التعامل مع الاتحاد السوفييتي. علاوة على ذلك، فان الجانب الأمريكي يقوم في بعض الحالات بإجراءات تتعارض بشكل واضح مع تصريحاته لصالح تحسين العلاقات بين البلدين. وأن ذلك يثير قلق موسكو، والأهم أنه لا يمكن أن يساعد في بناء الثقة التي تعدَّ ضرورية للغاية في العلاقة بين الحكومتين، فيما اذا إذا كان الجانبان يريدان حقاً المضي قدماً في القضاء على الاخفاقات التي تراكمت في علاقاتهما الماضية، وحل المشكلات الدولية الكبرى المحفوفة بمخاطر الأزمات الخطيرة[2].

وبعد ان غادر نيكسون اكمل دوبرينين اجتماعه مع كيسنجر، اذ اثار دوبرينين موضوع المباحثات في فيينا، وحاول معرفة ما إذا كانت الولايات المتحدة لا تزال مستعدة لعقد اتفاقية محدودة مع السوفييت، وهل يجب اخبار المفاوضين في فيينا بقطع المفاوضات او الاستمرار بها؟ فأجابه كيسنجر ان على المفاوضين الاستمرار لمدة ثلاثة أسابيع أخرى، وخلال هذه المدة سيناقش مع دوبرينين المبادئ العامة لاتفاقية محدودة، وانه يمكنهما ان يقررا ما إذا كان سيتم مناقشة ذلك في فيينا أو في منتدى آخر. الامر الذي وافق عليه دوبرينين، واستفسر عن قصد

(1)Memorandum of Conversation (USSR), Washington, June 10, 1970, NO. 60, Cited in: US Department of State, Soviet – American Relations…, PP. 49-52.

(2) Ibid, P. 152.

كيسنجر بالاتفاق المحدود، فكان جواب الاخير بمعنى وضع حد أقصى للأسلحة الهجومية، وتحديد الأسلحة الدفاعية لحماية هيئة القيادة الوطنية. الا ان دوبرينين لم يقتنع بذلك، واوضح إن هذا ليس اتفاقاً محدوداً لأنه يشمل النطاق الكامل للقوى الإستراتيجية، وإن الاتفاق المحدود بالنسبة للسوفييت يعني فرض قيود على نشر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، مع اتفاق عام حول الحماية من الهجمات الاستفزازية لدولة ثالثة. عندئذ اوضح كيسنجر أن هذا بالتأكيد غير مقبول بالنسبة للولايات المتحدة[1].

كما اشار دوبرينين الى أن الاتحاد السوفييتي لا يمتلك ما يعادل حاملات الطائرات المتوفرة لدى الولايات المتحدة، ومن ثم فانه يجب أن يكون هناك بعض القيود على انتشارها. وبعدما اوضح كيسنجر أن حاملات الطائرات لم تؤدِ دوراً مهماً في الاستراتيجية الامريكية ضد الاتحاد السوفييتي، الا ان أي تقييد لنشرها سيؤثر على فائدتها ضد دول أخرى. ذكر دوبرينين إنه إذا كانت الادارة الامريكية قلقة بشأن حاملات الطائرات، فيجب عليها الموافقة على منح السوفييت شكلاً من أشكال التعويض، إما من خلال منحهم وحدات إضافية من الصواريخ أو بطريقة أخرى. عندئذ اشار كيسنجر الى انه اذا كان السوفييت يرغبون بالحصول على تعويضاً رمزياً، فان الولايات المتحدة لن تمانع، اما اذا كانت المطالبات كبيرة فانه لن يتم الموافقة على ذلك[2]. يبدو ان الاتحاد السوفييتي كان يرغب بالحصول على تعويضات معينة لتحقيق نوع من التكافؤ مع الجانب الامريكي، الذي كان يتفوق عليه في الاسلحة الاستراتيجية الهجومية.

تطابقت مطالبة الوفد السوفييتي بنهاية مبكرة للمحادثات في فيينا، مع رغبة الرئيس نيكسون في عدم التوصل إلى التسوية هناك، وتأجيلها حتى يحين موعد عقد اجتماع قمة مع الاتحاد السوفييتي، لذلك طلب نيكسون من كيسنجر اكتشاف النوايا الحقيقية للسوفييت من دوبرينين، وخاصة فيما يتعلق بالمشكلات التي تواجه المفاوضات، وامكانية التغلب عليها في اجتماع قمة. لذا اشار كيسنجر عند لقائه مع دوبرينين في غرفة الخرائط بالبيت الأبيض في

(1)Memorandum of Conversation, Washington, June 10, 1970, NO.81, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 283-284.

(2)Memorandum of Conversation (U.S.), Washington, June 10, 1970, NO. 62, Cited in: US Department of State, Soviet – American Relations…, PP. 155-156.

23 حزيران 1970، إن اقتراح سيمينوف بنهاية مبكرة لمرحلة فيينا يمكن أن يؤدي إلى ثلاثة تفسيرات: الاول، هو ان الاتحاد السوفييتي لم يرغب في التوصل الى اتفاقاً بشأن الحد من الاسلحة الاستراتيجية هذا العام. والثاني، ان الاتحاد السوفييتي أراد اتفاقاً في فيينا، وانه يحاول الضغط على الجانب الامريكي من أجل الحصول على مقترحات اخرى. والثالث، ان الاتحاد السوفييتي يرغب بالتوصل إلى اتفاقاً ولكن ليس في فيينا، واراد تجميد المحادثات هناك من أجل السماح للقيادات العليا بتسوية القضية[1].

بدوره اوضح دوبرينين، إن التفسير الأول يعد امراً غير وارداً على الاطلاق، اذ ان الاتحاد السوفييتي كان يصر على ايجاد اتفاقاً بشأن الحد من الاسلحة الاستراتيجية، على الرغم من ان ادارة نيكسون لم يكن لديها رغبة في تحديد موعد قريب للمباحثات. وفيما يخص التفسير الثاني فكان رأي دوبرينين هو ان الوفد السوفييتي لا يمكنه التفاوض على اتفاقاً لتحديد الأسلحة الهجومية والدفاعية في الوقت المتاح في فيينا. أما التفسير الثالث فقد اشار دوبرينين الى انه ليس لديه اي معلومات حوله، وطلب بعض الوقت للاستفسار عنه من موسكو[2].

ونتيجة لذلك، تلقت الادارة الامريكية مذكرة من الحكومة السوفييتية في مطلع تموز 1970، اوضحت فيها بانها درست بعناية اعتبارات ومقترحات الرئيس نيكسون ومستشاره للأمن القومي هنري كيسنجر فيما يتعلق بمسار محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية في فيينا، وان الحكومة السوفييتية ترغب بان تشارك الادارة الامريكية بالمعلومات الاتية[3]:

1. تجري محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية بين واشنطن وموسكو في فيينا منذ أكثر من شهرين، وان الجانب السوفييتي يتفق مع نظيره الأمريكي بأن الوقت قد حان لتلخيص بعض نتائج المحادثات، والوقوف على طبيعة الاختلافات بين الجانبين، لإيجاد الحلول لها بما يضمن

---

(1)Memorandum of Conversation, Washington, June 23, 1970, NO.83, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P. 288.

(2)Memorandum of Conversation (U.S.), Washington, June 23, 1970, NO. 64, Cited in: US Department of State, Soviet – American Relations…, P. 166.

(3)Memorandum of Conversation, Washington, July 7, 1970, NO. 177, Cited in: F.R.U.S, 1969–1976, Volume XII, Soviet Union, January 1969–October 1970, PP. 546-547.

استمرار المفاوضات بشكل مثمر للغاية. اذ ينظر الاتحاد السوفييتي بأهمية الى مسألة الحد من الأسلحة الاستراتيجية وهو مستعد لإجراء محادثات مثمرة في هذا المجال. اذ قدم الوفد السوفييتي في مفاوضات فيينا برنامجاً واسعاً شاملاً لجميع أنظمة الأسلحة الاستراتيجية القادرة على توجيه ضربات نووية ضد أهداف على أراضي الجانبين. وقد تم اختيار هذا النهج انطلاقاً من ضرورة ضمان الأمن المتكافئ لكلا الجانبين، والذي يشكل شرطاً لا غنى عنه للاتفاق.

2. نظرت موسكو بعناية في المقترحات التي قدمها الوفد الأمريكي. وفي حين انه تم تقديمها على أنها تستند إلى نهج واسع النطاق لمشكلة الحد من الأسلحة الاستراتيجية، فقد لاحظ القادة السوفييت أن المقترحات الأمريكية لم تشمل جميع أنواع الأسلحة الاستراتيجية، ولاسيما الطائرات الأمريكية المتواجدة في اوروبا. ومن الواضح أن مثل هذا الاقتراح لا يمكن أن يكون اساساً لحل مشكلة الحد من الأسلحة الاستراتيجية لأنه سيعطي مزايا لأحد الجانبين. كما تهدف عدد من المقترحات الأخرى التي قدمتها الولايات المتحدة أيضاً إلى تحقيق مزايا أحادية الجانب. وتشمل هذه المقترحات تحديد الصواريخ السوفييتية الثقيلة بوصفها فئة منفصلة ووضع قيود خاص عليها، وتأمين مستوى كمي للقاذفات الاستراتيجية لصالح الولايات المتحدة، وحظر منصات الاطلاق المتحركة، وغواصات الديزل، إلخ.

3. بهدف التغلب على الخلافات القائمة، وفي حال رغبت الولايات المتحدة الاحتفاظ بالوسائل النووية في اوروبا، فانه ينبغي ان يتلقى الاتحاد السوفييتي تعويضاً مناسباً، قد يكون على شكل تخفيض كمي للأسلحة المقابلة التي يمتلكها. ومع ذلك، وقبل الاستشهاد بأي أرقام محددة في هذا الصدد، فانه من الضروري التوصل إلى شروط مبدئية بشأن كل هذه القضايا.

4. عند تحليل الوضع في المحادثات، لابد من الادراك أن هناك خلافات بين الجانبين لا يمكن التغلب عليها، إلا من خلال اجراء مزيداً من الدراسة الشاملة. ومن الصعب تصور إمكانية تحقيق ذلك اثناء محادثات فيينا الحالية. وان الحكومة السوفييتية تأمل أن تفكر حكومة الولايات المتحدة مرة أخرى في الاعتبارات والحجج السوفييتية المقدمة في فيينا، من اجل التوصل الى حل شامل لمشكلة الحد من الأسلحة الاستراتيجية، والذي يضمن الأمن المتكافئ لكلا الجانبين.

5. لقد لوحظ في موسكو أن بعض النقاط المشتركة قد ظهرت في مسائل الحد من تطوير الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، وتدابير الحد من خطر الحرب النووية بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الناتجة عن الاستخدام العرضي أو غير المصرح به للأسلحة النووية.

6. تم تقديم اعتبارات من الجانب الأمريكي فيما يتعلق بإمكانية التوصل إلى اتفاقاً حول حصر أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية في مواقع للدفاع عن موسكو وواشنطن. وان الحكومة السوفييتية على استعداد لاعتبار هذا الاقتراح أساساً للحصول على اتفاقاً بشأن انظمة الدفاع الصاروخي. وفيما يتعلق بالأسئلة التي قد تنشأ في هذا الصدد بما فيها عدد منشآت الإطلاق، وموقعها وما شابه ذلك، فهذه امور يمكن الاتفاق عليها دون صعوبات. وينطبق الشيء نفسه على قضية تقليل خطر الحرب النووية بين البلدين. اذ ان لدى الوفد السوفييتي في فيينا التعليمات اللازمة لإجراء مناقشة ملموسة حول هذه المسألة.

7. تود موسكو إن تشير الى ان أحد أهم شروط النجاح لمحادثات الأسلحة الاستراتيجية، والتي لها أهمية قصوى للسلام العالمي، هو حالة الوضع الدولي ككل. اذ تعتقد موسكو أنه من أجل التوصل بسرعة إلى اتفاق، فمن الضروري تجنب التعقيدات في الوضع الدولي، وبذل كل الجهود لتخفيف حدة التوترات العالمية، وان الجانب السوفييتي يعلق أهمية كبيرة على ذلك.

ارسل كيسنجر رسالة الى سميث في 4 تموز 1970، اشار فيها الى ان الرئيس نيكسون طلب ايصال المعلومات الاتية اليه على أساس شخصي وحصري. وانه لا أحد في الادارة الامريكية يعلم بهذه المعلومات غيره فضلاً عن الرئيس نيكسون، الذي أصدر اوامر صارمة بأن تبقى على هذا النحو في الوقت الحالي. وكان مفاد هذه المعلومات بان السوفييت ابلغوا نيكسون عن طريق دوبرينين، أنهم على استعداد للتوصل إلى اتفاقاً في فيينا، لنشر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية للدفاع عن هيئة القيادة الوطنية، وان ذلك الاتفاق يجب ان يكون مقترناً باتفاق واسع النطاق بشأن منع نشوب حرب نووية عرضية أو استفزازية(1).

---

(1)Backchannel Message From the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to the Chief of the Delegation to the Strategic Arms Limitation Talks (Smith), San Clemente, California, July 4, 1970, NO.88, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P. 300.

حاولت الولايات المتحدة التوصل الى فهم اكبر للمذكرة السوفييتية، فعند اجتماعه مع دوبرينين في 7 تموز 1970، تساءل كيسنجر عن امكانية عقد اتفاق حول الأسلحة الهجومية في ضوء مذكرة الحكومة السوفييتية؟ فأجاب دوبرينين إنه وبسبب الاعتراضات المهمة التي أثارتها الحكومة السوفييتية، فانه يجب التعامل مع القيود على الاسلحة الهجومية على مرحلتين: الاولى، التوصل الى اتفاقاً من حيث المبدأ. والثانية، اجراء مفاوضات مفصلة. واضاف أن هذا لا يمكن تحقيقه في الأسابيع الثلاثة المتبقية في فيينا. من جانبه بين كيسنجر بانه سيتم عقد اجتماعاً للنظر في المقترح السوفييتي، ولاسيما عقد اتفاقية منفصلة للصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية. كما اشار ايضاً الى انه لاحظ أن الفقرة الاخيرة من المذكرة، ربطت صراحة بين الاتفاق على عقد معاهدة للحد من الاسلحة الاستراتيجية وبين التوصل الى تفاهمات سياسية حول القضايا الخلافية الاخرى، وهو المفهوم الذي رفضه السوفييت بشدة في العام السابق. فأجاب دوبرينين أن القادة السوفييت أصبحوا مقتنعين بأن هذا هو المسار الصحيح[1].

سلم فلاديمير سيمينوف ورقة الى جيرارد سميث اثناء تواجدهما في حفلاً موسيقياً في فيينا في 7 تموز 1970، احتوت على وجهات النظر السوفييتية حول الهجمات الاستفزازية، جاء فيها: "**إننا ندعو الجانبين، عند توافر الحقائق حول التحضير للاستفزاز، إلى إبلاغ كل منهما الآخر بهذا الأمر في الوقت المناسب، بحيث يمكن إذا لزم الأمر، اتخاذ تدابير لمنع الاستخدام الاستفزازي للأسلحة النووية، وفي حالة حدوث أعمال استفزازية، يلزم الجانبان نفسيهما باتخاذ إجراءات انتقامية ضد الدولة التي ارتكبت الاستفزاز**"[2]. وكان هذا بمثابة اعلان تحالف دفاعي صريح وواضح بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة في حال تعرض أي منهما لضربة نووية.

---

(1)Memorandum of Conversation (U.S.), Washington, July 7, 1970, NO. 66, Cited in: US Department of State, Soviet – American Relations…, P. 168.

(2)Memorandum From Laurence Lynn of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Washington, July 8, 1970, NO.91, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P. 304.

اوضح موظف مجلس الأمن القومي لورانس لين Laurence E. Lynn، في مذكرته إلى كيسنجر في 8 تموز 1970، ان تداعيات الاقتراح اعلاه "**هائلة**"، ولا تؤثر فقط على علاقات الولايات المتحدة مع الصين فحسب، بل على علاقاتها مع الحلفاء والاصدقاء والسوفييت انفسهم. ويجب اتخاذ قراراً سريعاً بشأن المسار الذي يجب اتباعه في هذا المجال، واذا لم يكن هناك رداً حازماً من الادارة الامريكية، فإن مجرد الاستماع إلى مثل هذه المقترحات قد يدفع السوفييت والصين والدول الأخرى، إلى الافتراض ان الولايات المتحدة متقبله لهذه الأفكار. كما بيّنَ لين انه اذا كان الامر مرتبط باتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية فانه لا بد من التوضيح للسوفييت ان الادارة الامريكية لا ترغب باي من هذه التدابير بعيدة المدى، والتي تنطوي اجراءاتها على دول ثالثة، واضاف "**لا يسع المرء إلا أن يلاحظ المصادفة في الوقت المناسب بين هذا الضغط السوفييتي القوي إلى حد ما من أجل صفقة أمريكية سوفييتية لمنع الحرب التحفيزية وبين ما يحدث في قناة السويس**"[1].

لذا، فعند لقائه مع دوبرينين في 9 تموز 1970، اوضح كيسنجر انه تابع التقارير الواردة من فيينا باهتمام كبير، ولا يسعه إلا أن يهنئ سيمينوف على تعلم بعض التكتيكات، وعلى وجه التحديد تسليم سميث في حفلاً موسيقياً مذكرة تقترح نوعاً من التحالف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ضد الدول التي قد تشارك في أعمالاً استفزازية. وبين كيسنجر انه يرى مشكلة الحرب العرضية على مستويين: الاول، الوسائل التقنية للإخطار والتي يتم دراستها، وهي بحسب اعتقاده لا تمثل مشكلة. والثاني، التداعيات السياسية لبعض الترتيبات التعاونية التي يقترحها السوفييت، والتي تمثل تغييراً هاماً في البيئة الدولية. وعلى الرغم من تدخل دوبرينين للإشارة إلى أن الورقة التي سلمها سيمينوف إلى سميث قد أعدها الوفد في فيينا، وانه اذا ارادت الولايات المتحدة عقد اتفاقاً بدون هذا البند، فان السوفييت ليس لديهم اي اعتراض. واشار إلى أن الاتحاد السوفييتي لا يهتم بالبنود الفردية في حال تم عقد اتفاقاً مع الولايات

(1)Memorandum From Laurence Lynn of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Washington, July 8, 1970, NO.91, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P. 305.

المتحدة للحد من الهجوم الاستفزازي، ولن يكون هناك أي مساومات لا داعي لها. الا ان كيسنجر اشار الى ضرورة تأجيل مناقشة هذا الأمر حتى يتم توضيح وجهة نظر الولايات المتحدة. واكمل إن الرئيس قرر بعد دراسة متأنية أنه من غير الممكن فصل مكونات الاتفاقية المنشودة، وأنه كان من الضروري وضع قيود على الأسلحة الهجومية إلى جانب قيود على الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية. وان الولايات المتحدة كانت مستعدة من حيث المبدأ لمناقشة قيود الحرب العرضية. كما اشار كيسنجر الـى أن قـيام الســوفييت بنشر صواريخ (SS-9) و (SS-11)، أكد للولايات المتحدة خطر تقييد نشر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية[1].

وبعد ان اشار دوبرينين الى صعوبة التوصل الى اتفاقاً في ظل هذه الشروط، وانه من الممكن عقد اتفاقات جزئية، اوضح كيسنجر ان هذا غير ممكن للأسباب التي ذكرها قبل قليل. ومع ذلك، ابدى كيسنجر استعداده لمواصلة المناقشات مع دوبرينين أثناء الصيف. الامر الذي وافق عليه الاخير. وفي نهاية اللقاء اوضح كيسنجر أن نيكسون قرأ الورقة التي سلمها سيمينوف إلى سميث بعناية فائقة. وتوصل إلى استنتاج مفاده انه لا ينبغي التعامل مع مثل هذه المسألة ذات الأهمية السياسية في سياق اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية، ويجب التعامل معها على مستوى أعلى[2].

اصدر الرئيس نيكسون قرار الامن القومي المرقم (69) في 9 تموز 1970، والذي اشار فيه الى انه بعد النظر في تقارير الوفد الامريكي عن المحادثات في فيينا، فان موقف الولايات المتحدة في محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية يتمثل بالاتي[3]:

---

(1)Memorandum of Conversation (U.S.), Washington, July 9, 1970, NO. 68, Cited in: US Department of State, Soviet – American Relations…, PP. 170 – 171.

(2)Memorandum of Conversation, Washington, July 9, 1970, NO.93, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 308–309.

(3)The White House, National Security Decision Memorandum 69, Washington, July 9, 1970.

1. يبدو أنه من المستحيل التوصل الى اتفاقاً على غرار أي من النهجين اللذين سمح بهما في قرار مجلس الامن القومي المرقم (51)، لذا فان الولايات المتحدة ستحاول التوصل الى اتفاقاً مبدئياً يركز على فرض قيود عددية على أنظمة الأسلحة الاستراتيجية الأكثر أهمية، مع القيود الجانبية اللازمة لجعل هذه الحدود قابلة للتحقق بشكل مناسب.

2. سيتضمن اقتراح الولايات المتحدة لمثل هذه الاتفاقية العناصر الرئيسة الاتية:

أ- يقتصر العدد الإجمالي لمنصات إطلاق الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، وقاذفات الصواريخ الباليستية البحرية والقاذفات الاستراتيجية الثقيلة على عدد متفق عليه، ويكون العدد المقترح في البداية هو (1900).

ب- ضمن هذا المجموع الكلي، تندرج القاذفات التي تم نشرها بعد عام 1965، بحجم أكبر من (70) متراً مكعباً وستقتصر على (250) قاذفة.

ت- ضمن المجموع الكلي، ستقتصر الصواريخ الباليستية العابرة للقارات والصواريخ الباليستية البحرية على عدد متفق عليه، وسيتم الاقتراح مبدئياً الرقم (1710).

ث- ضمن هذه الحدود العددية، يمكن استبدال قاذفات الصواريخ الباليستية البحرية، وقاذفات الصواريخ الباليستية العابرة للقارات البرية، والقاذفات الاستراتيجية الثقيلة ببعضها البعض على أساس واحد مقابل واحد.

ج- لتعزيز الثقة في التحقق بالوسائل الوطنية، سيتم فرض قيود عامة على الأنظمة الهجومية، بما في ذلك حظر نقل صوامع الصواريخ الباليستية العابرة للقارات الموجودة أو تعديلها بطرق يمكن ملاحظتها من الخارج، كما يحظر بناء صوامع جديدة للصواريخ الباليستية العابرة للقارات.

ح- الاقتراح مبدئياً: اولاً، فرض حظر على الصواريخ الباليستية العابرة للقارات الأرضية والمتنقلة وغيرها من الصواريخ الباليستية والقاذفات الأرضية المتنقلة التي لا يمكن تمييزها خارجياً. وثانياً، فرض حظر على جميع صوامع الصواريخ الباليستية العابرة للقارات الجديدة.

وفي حالة عدم استعداد السوفييت لقبول هذا العرض، فيجب حظر أحدهما لتجنب خلق شكوك كبيرة في التحقق.

خ- يتم اعتماد جوهر التعريفات والإجراءات والقيود الإضافية الأكثر تفصيلاً فيما يتصل بالحدود المفروضة على القوات الهجومية، كما هو منصوص عليه في الخيار (د) في الملحق المرفق بقرار مجلس الامن القومي رقم (51) الصادر في نيسان 1970.

د- لن يكون هناك قيوداً على استبدال أنواع جديدة من القاذفات الثقيلة الاستراتيجية، ولن يكون هناك قيوداً نوعية أخرى على هذه القاذفات أو أسلحتها.

ذ- يمكن الاتفاق على أي من الشرطين البديلين، للحد من نشر أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية:

اولاً: يقتصر نشر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية على نظام مناسب للدفاع عن هيئة القيادة الوطنية على كل جانب. اذ سيسمح بنشر (100) صاروخ مضادة للصواريخ الباليستية الثابتة، و(100) صاروخ اعتراضي يتم نشرها من كل جانب مع الرادارات المرتبطة بها. وسيحتفظ الاتحاد السوفييتي بالرادارات الحالية من نوع (Try Add, Dog House) وقاذفات الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية العاملة وتحت الإنشاء، ويمكن أن يضيف ما يصل إلى (36) قاذفة إضافية مع رادارات (Try Add) المرتبطة بها حول موسكو لخدمة بما لا يزيد عن (100) صاروخ اعتراض. وسيُسمح للولايات المتحدة بنشر نظام مكافئ تقريباً، يتألف من ما يصل إلى نصب (6) رادارات (perimeter acquisition) (PAR) في ما لا يزيد عن موقعين، و (4) رادارات (missile site) (MSR) في ما لا يزيد عن موقعين، و (100) قاذفة لإطلاق الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية والاعتراضية. كما سيسمح لكل جانب نشر رادارات من نوع (PAR و Dog House) على منطقة تقع على بعد (200) كيلومتر من وسط العاصمة، وسيقتصر نشر قاذفات الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية والصواريخ الاعتراضية والرادارات من نوع (T-Add وMSR) على منطقة تقع على بعد (100) كيلومتر من مركز العاصمة.

ثانياً: مستوى صفري: سيتم حظر نشر منصات إطلاق الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية والرادارات. وسيتم تفكيك منصات إطلاق الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية والرادارات المرتبطة بها.

ذ- في ظل أي من هذين المستويين البديلين، سيتم وضع قيوداً على الرادارات المناسبة لدور الدفاع الصاروخي. وستقتصر الرادارات السوفييتية من نوع (Hen House) المهيأة لتتبع الصواريخ الباليستية على تلك التي تعمل حالياً أو قيد الإنشاء. وسيتم ابلاغ السوفييت بأن الولايات المتحدة تعد استمرار وجود هذه الرادارات أمراً مقبولاً جزئياً في ضوء ضعفها الحالي، الا ان زيادة صواريخ سام للدفاع عن هذه الرادارات سيكون غير متسق مع أي اتفاقية، وسيكون للولايات المتحدة الحق في بناء رادارات إضافية للإنذار المبكر لتوفير قدرة مكافئة لتلك التي توفرها (Hen House).

ر- ستطبق أحكام الخيار (د) الوارد في ملحق قرار الامن القومي المرقم (51) في 10 نيسان 1970، فيما يتعلق بالتشاور حول احتياجات الرادارات المستقبلية، ورفع مستوى صواريخ سام لمنحها قدرة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، وامور البحث والتطوير، وإجراءات التدمير المطلوبة، والصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية.

3. لن تكون هناك قيود على الطائرات الامريكية المتواجدة في المسرح الاوربي، أو القاذفات ذات المدى الأقل من العابرة للقارات، أو صواريخ كروز التي تُطلق من الغواصات، أو الصواريخ الباليستية قصيرة او متوسطة المدى، باستثناء تلك القيود المفروضة على الصواريخ الباليستية متوسطة المدى، والتي تعدّ ضرورية لضمان التحقق الكافي من الحدود المفروضة على الصواريخ الباليستية العابرة للقارات. وعلى الوفد أن يتخذ موقفاً مفاده أن أي شكل من أشكال "**التعويض**" لاستبعاد الطائرات المتمركزة في المقدمة (المسرح الاوربي) في شكل السماح للسوفييت بصواريخ إضافية ذات مدى عابر للقارات أو صواريخ باليستية بحرية أو قاذفات استراتيجية ثقيلة هو أمر غير مقبول كلياً للولايات المتحدة.

4. تقوم لجنة التحقق بإعداد بيان بالأحكام التفصيلية للموقف الذي يجسد العناصر الموضحة في الفقرة (2) و (3). بشكل عام، وجوهر الأحكام المتعلقة بالتعاريف، والقيود الطبيعية، والتحقق، والتشاور، والمدة، وما إلى ذلك من الخيار (د) الذي ورد في ملحق مذكرة قرار الامن القومي المرقم (51).

5. ينبغي إجراء المشاورات المناسبة مع الحلفاء في الناتو بشأن الموقف الجديد في أسرع وقت ممكن.

6. ريثما يتم استلام البيان التفصيلي للوضع الجديد، يحق للوفد تقديم العناصر الرئيسة، على النحو المبين في الفقرتين (2) و (3) إلى السوفييت. وبعد التشاور مع واشنطن، يجوز للوفد تقديم هذا العرض بشكل رسمي او غير رسمي، مع حرية الاختيار في عرض جميع العناصر دفعة واحدة أو على مراحل، كما يراه أكثر فائدة من وجهة نظر التفاوض. الا انه يجب التأكيد على أن قبول الولايات المتحدة لكل حكم فردي يتوقف على الاتفاق على العناصر الأخرى للوضع الجديد، بما في ذلك أحكام التحقق الطبيعية والقيود الفرعية.

7. يجب أن يوضح الوفد أن الولايات المتحدة تواصل دعمها لاتفاق شامل، وهي تسعى إلى الحصول على اتفاقاً مبدئياً يتبعه المزيد من الاتفاقات، بما في ذلك، فرض ضوابط على الناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجه وتخفيضات متبادلة رئيسة في للأسلحة الاستراتيجية، وعلى الصواريخ الباليستية متوسطة المدى وصواريخ كروز التي تطلق من الغواصات.

اشار دوبرينين عند لقائه مع كيسنجر في 20 تموز 1970، الى ان الولايات المتحدة لم تقدم اي مقترحات رسمية اخرى بعدما تم رفض المقترحين في محادثات فيينا، وتساءل متى يمكن أن يتوقعوها؟ فأجابه الاخير بانه سيتم تقديم المقترحات الامريكية قريباً، والتي ستكون على غرار حديثهما السابق. وبعدما تساءل دوبرينين عن موضوع الحرب العرضية. اجاب كيسنجر بانه سيكون على استعداد للبحث مع دوبرينين القضايا التي تهم بلديهما فقط، بعيداً عن

مسألة الحرب العرضية، مثل الإطلاق غير المصرح به للصواريخ، وأنه قد يكون هناك احتمالاً لاتفاق تقني محدود على هذا المنوال، لكن سميث غير مصرح له بالتفاوض بشأن هذه المسألة. ويجب أن يتم هذا بينه وبين دوبرينين[1].

قدمت الولايات المتحدة اقتراحاً أقل شمولاً في 4 اب 1970، تضمن التخلي عن دفاع المنطقة والدفاع عن صواريخ مينتمان، واقتصار دفاع الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية على المناطق المحيطة بالعواصم الوطنية، في حال وافق السوفييت على ايقاف زيادة أعداد أنظمتهم الهجومية الاستراتيجية[2]. الا ان السوفييت لم يستقبلوا هذا المقترح بشكل جيد[3].

انتهت جولة مفاوضات فيينا في 14 اب 1970. وجاء في البيان المشترك الذي صدر في نهاية المحادثات: "**في سياق المفاوضات، تم النظر بدقة في مجموعة واسعة من القضايا التي تتناول مشكلة الحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والدفاعية. كان التبادل مفيداً لكلا الجانبين ومكّن من زيادة درجة التفاهم المتبادل حول عدد من جوانب الأمور التي تمت مناقشتها**". كما أعرب الوفدان عن تصميمهما على مواصلة المفاوضات بهدف الحد من التسلح الاستراتيجي. وانه تم التوصل الى اتفاقاً على استئناف المفاوضات بين وفود الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في هلسنكي في 2 تشرين الثاني 1970[4]. بدى واضحاً ان هناك قضايا عدة كانت محل خلاف وجدل واسعين بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وكان على الجانبين بذل جهوداً اضافية لإيجاد حلول مقبولة للطرفين خلال الاستعدادات للمرحلة المقبلة من المفاوضات.

---

(1)Memorandum of Conversation, Washington, July 20, 1970, NO.96, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P. 319.

(2)Paper Prepared in the Office of the Secretary of Defense, Washington, January 13, 1971, NO.125, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Vol. XXXII, SALT I, 1969–1972, P. 388.

(3)Peter Millard Olson, Op.Cit., P. 18.

(4)Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI Year book..1969/70..., P.59.

الفصل الثالث

الجهود الامريكية – السوفييتية لحل ابرز الخلافات بينهما في قضايا التسلح (1970 – 1971)

المبحث الاول: تحضيرات ومفاوضات الجولة الثالثة من المحادثات في هلسنكي (اب – كانون الاول1970)

المبحث الثاني: استعدادات ومباحثات الجولة الرابعة في فيينا

(كانون الاول 1970 – اذار 1971)

المبحث الثالث: اعدادات ومناقشات الجولة الخامسة

(حزيران – تشرين الاول 1971)

❖ الفصل الثالث: الجهود الامريكية – السوفييتية لحل ابرز الخلافات بينهما في قضايا التسلح (1970 – 1971)

❖ المبحث الاول: تحضيرات ومفاوضات الجولة الثالثة من المحادثات في هلسنكي (اب – كانون الاول 1970).

عقد اجتماعاً موسعاً في وزارة الدفاع الامريكية في 24 اب 1970، حضره وزير الدفاع ملفين ليرد ونائبه ديفيد باكارد، ورئيس اركان الجيش الامريكي وليام ويستمورلاند William C. Westmoreland، ومدير مكتب البحوث والهندسة في وزارة الدفاع الدكتور جون فوستر John S. Foster، الذي اشار الى إن هناك مسألة عاجلة فيما يتعلق ببرنامج الحماية من للصواريخ الباليستية. وهناك ميل للاعتقاد بأن الولايات المتحدة قد انتصرت. وفي الواقع، ومن وجهة النظر السياسية والعسكرية والتقنية، فإن الوضع في حالة من الفوضى. اذ ان العرض الامريكي للسوفييت بخصوص انشاء منطقة حماية لهيئة القيادة الوطنية سيكون صعب جداً بالنسبة للولايات المتحدة، لان توفير حماية لواشنطن يتطلب تكاليف مالية باهظة جداً، وانه ليس هناك برنامج تقني مدروس بعناية. في حين أن الدفاع عن صواريخ مينتمان ممكن عسكرياً وتقنياً، وإن مثل هذا الدفاع غير مسموح به في الاقتراح الأمريكي للسوفييت في المحادثات الاخيرة. كما بين فوستر بانه يشجع القوات الجوية على تطوير نهج خاص بسرعة لمعرفة ما إذا كان يمكن تقديم خطة دفاع متفق عليها بشكل مشترك إلى وزير الدفاع ليرد لاتخاذ القرار. واشار الى ان اقتراح الولايات المتحدة في محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية لنظام دفاع متنقل سيحظى باهتمام السوفييت. ومع ذلك، لا توجد أموال في ميزانية القوات الجوية لدعم العمل على هكذا نظام. لذا فان الولايات المتحدة "**في فخ رهيب**". من جانبه اشار باكارد إن الأمر برمته في حالة فوضى كاملة، إما أن تعقد الولايات المتحدة اتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية او تلغي الحماية. في حين كان رأي ليرد بان الولايات المتحدة قد تضطر إلى الموافقة على ان تكون الحماية على صواريخ مينتمان غير كافية[1].

---

(1)Notes of Secretary of Defense Laird's Staff Meeting, Washington, August 24, 1970, NO.103, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Vol. XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 341– 342.

واثناء تواجد وزير الخارجية السوفييتي جروميكو في واشنطن للمشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، التقى مع وزير الخارجية الامريكية روجرز ومدير وكالة الحد من الأسلحة ونزع السلاح جيرارد سميث في 21 تشرين الاول 1970. وبعد ان ذكر روجرز ان الولايات المتحدة كانت جادة في عقد اتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية، وانها قدمت مقترحات محددة، وانه لا يوجد ارتباط بين الاتفاقية والقضايا السياسية الأخرى. قال جروميكو إنهم كانوا جادين أيضاً بشأن الاتفاقية، وهم يفضلون اتفاقية أوسع، لكن إذا ارادت الولايات المتحدة التوصل إلى اتفاقاً محدوداً فهم لا يعارضون ذلك. من جانبه اوضح روجرز بانه اكد لفلاديمير سيمينوف رغبة الجانب الامريكي في عقد المزيد من الاجتماعات الخاصة، وانه لن يتم عرقلة أي اقتراح من هذا القبيل[1].

التقى الرئيس نيكسون وروجرز مع جروميكو والسفير دوبرينين في واشنطن في اليوم التالي، اذ اشار نيكسون الى ان لديه انطباعاً أن الجانبين كانا متباعدين إلى حدٍ ما بشأن التوصل الى اتفاقاً بخصوص الأسلحة الاستراتيجية، لكنه يعتقد أنها ظاهرة بناءة في مناقشة هذه القضية الرئيسة. وان الجانب الامريكي مستعد للدخول في المناقشات التي ستستأنف في هلسنكي في 2 تشرين الثاني 1970، بنفس الروح التي دخل بها العام الماضي، وانه كان على وشك أن يصدر تعليماته الى الوفد الامريكي لاستكشاف جميع احتمالات الاتفاق. وبين ان ذلك سيتطلب بعض الوقت لأن المصالح الحيوية للبلدين معنية به. من جانبه اوضح جروميكو إن الاتحاد السوفييتي تعامل مع هذه المفاوضات بجدية كاملة، وانه مدركاً تماماً أن القضايا قيد المناقشة كانت صعبة للغاية. وانه سيبذل كل ما في وسعه للتوصل إلى تفاهمات مشتركة. مضيفاً ان عقد اتفاقاً واسعاً سيكون أكثر رواجاً، وإذا لم يتم التوصل إلى مثل هذا الاتفاق لسبب ما في الوقت الحالي، فيمكن إبرام اتفاقات محدودة، والتي ستعمل في المستقبل لتكون اساساً

---

(1)Memorandum for the File by the Director of the Arms Control and Disarmament Agency (Smith), Washington, October 21, 1970, NO.108, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 351-352.

لفهم أوسع، وان الوفد السوفييتي في هلسنكي سيجري المفاوضات بهذه الروح[1].

أصدر الرئيس نيكسون قرار الامن القومي رقم (90) في 2 تشرين الثاني 1970، والذي اوضح فيه تعليماته الموجهة لوفد الولايات المتحدة لمواصلة المناقشات في هلسنكي. اذ بين ان الهدف الرئيس للوفد سيكون هو الحصول على رد سوفييتي مفصل على القضايا الواردة في اقتراح الولايات المتحدة المطروح في فيينا. وعند مناقشة الإطلاق العرضي وغير المصرح به، ينبغي توضيح أن هذه المسألة العامة يجب التعامل معها كجزءٍ من اتفاقاً عاماً للحد من الأسلحة الاستراتيجية. ولا يمكن النظر في اتفاقية منفصلة حول هذه المسألة في الوقت الحالي. وإذا اقترح السوفييت مزيداً من المفاوضات حول الاتفاقات المقترحة لتبادل المعلومات والإخطارات المتعلقة بالإطلاق العرضي وغير المصرح به للأسلحة النووية، ينبغي للوفد اخبارهم بانه يمكن الموافقة على تبادل المعلومات حول هذه الأحداث عندما يُعتقد أن مثل هذا التبادل سيكون مفيداً في الحد من خطر نشوب حرب غير مقصودة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. ويمكن ان يكون هناك خط ساخن بين واشنطن وموسكو لاستخدامه في المواقف الحرجة بوصفه جزءً من الاتفاقية في هذا المجال العام[2].

عقدت الجولة الثالثة من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في هلسنكي في 2 تشرين الثاني 1970[3]. وفي 13 من الشهر نفسه، قدم الوفد السوفييتي مقترحاً دعا الى حظر الصواريخ الباليستية الاستراتيجية التي تطلق من قيعان البحار، اذ نص المقترح على: "**تلتزم الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بعدم تطوير منصات إطلاق الصواريخ الباليستية لاستخدامها على قاع البحر ضمن منطقة قاع البحر التي يبلغ**

---

(1)Memorandum of Conversation, Washington, October 22, 1970, NO.109, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 352-353.

(2)The White House, National Security Decision Memorandum 90, Washington, November 2, 1970.

(3)Hedrick Smith, Soviet Is Believed To Favor Limitation On Deploying ABM, The New York Times, Nov. 29, 1970, P. 1.

عرضها 12 ميلاً أو على قاع المياه الداخلية، أي المياه الواقعة بين خط الأساس للبحر الإقليمي والساحل والمياه الواقعة باتجاه اليابسة من الساحل، بما في ذلك البحيرات والأنهار. وينطبق هذا الحظر على زرع أو وضع أي منصات إطلاق صواريخ باليستية على قاع البحر أو قاع الماء، أو في باطنه، بما في ذلك منصات إطلاق الصواريخ الباليستية التي تحملها مركبات لا يمكنها الإبحار إلا عند ملامستها لقاع البحر أو قاع الماء"[1].

بعدها أبلغ المفاوضون السوفييت نظرائهم الامريكان في 28 تشرين الثاني 1970، ان الاتحاد السوفييتي يفضل نظام دفاع محدود مضاد للصواريخ، بدلاً من عدمه. وقد عدت إدارة نيكسون، التي اقترحت من قبل بديلين لنشر صواريخ الدفاع، ان التحرك السوفييتي خطوة نحو اتفاقاً نهائياً. الا انه كان على السوفييت التعامل مع الشرط الأمريكي بوجوب ان يكون هناك قيوداً على العدد الإجمالي لأنظمة الصواريخ الاستراتيجية، وعلى الصواريخ السوفييتية من طراز (SS-9)[2].

قدم المفاوضون السوفييت في كانون الاول 1970، مقترحاً لعقد اتفاقية منفصلة بشأن الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، يقتصر على الدفاع عن موسكو وواشنطن. فضلاً عن مقترحاً اخراً يدعو الى سحب جزئي لأنظمة الولايات المتحدة الجوية والصاروخية الموجودة في المسرح الاوربي، وتفكيك قواعدها، فضلاً عن تخفيض الولايات المتحدة من جانب واحد للصواريخ الباليستية العابرة للقارات، أو الصواريخ التي تُطلق من الغواصات، أو القاذفات الثقيلة. الا ان سميث رفض كلا المقترحين على الفور، واعتقد أن الوفد السوفييتي قدمهما فقط لجعل المفاوضات بشأن الأسلحة الهجومية تبدو غير جذابة لدرجة أن التوصل الى اتفاقاً منفصلاً للصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية سيبدو جيداً[3]. ولا شك ان الاتحاد السوفييتي

---

(1)National Security Decision Memorandum, Washington, March 11, 1971, NO.138, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 422 – 423.

(2)Hedrick Smith, Op.Cit., P. 1.

(3)Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon, Washington, December 10, 1970, NO.118, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P. 373.

كان يرغب بالفعل في ايقاف برنامج الدفاع الصاروخي للولايات المتحدة، من اجل ان يبقى محافظاً على الميزة التي وفرها له نظام جالوش.

اصرت الولايات المتحدة على ضرورة التعامل مع أنظمة الأسلحة الهجومية والدفاعية في وقت واحد، لان الاتفاق لا يمكن ان يكون مستقراً ومرضياً الا في حال تضمنه قيوداً على الأنظمة الهجومية والدفاعية، وإن التوازن الاستراتيجي سيتعرض للخطر إذا ما تم تقييد القوات الدفاعية وحدها وتركت القوات الهجومية الاستراتيجية دون قيود. وفي الوقت نفسه، فانه لا يمكن تقييد القوات الهجومية فقط بينما يتم السماح للقوات الدفاعية بأن تصبح قوية إلى الحد الذي قد لا يثني أحد الجانبين عن توجيه الضربة الأولى. كما جادل المسؤولون الأمريكيون بأن الصواريخ السوفييتية من طراز (SS-9) تشكل تهديداً محتملاً لقوات الردع الأمريكية، وأنه بدون ضمان بعض القيود على هذه الصواريخ، لا يمكن للولايات المتحدة أن تقبل تقييداً على دفاعها الصاروخي. كما قدمت الولايات المتحدة سبباً اخراً لمعارضتها اتفاقية أولية منفصلة بشأن الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، تمثل بانه في حال موافقتها على تقييد الأنظمة الدفاعية فقط، فانه سيكون هناك حافزاً أقل لدى الاتحاد السوفييتي لعقد اتفاقية على الانظمة الهجومية، ومن ثم فانه من المحتمل ان يشكل ذلك تهديداً للقوات الامريكية[1].

وفي المقابل، كان الاتحاد السوفييتي يلمح إلى أن استمرار الولايات المتحدة في نظام الحماية الصاروخي، قد يؤدي إلى رجوح كفة الحجج السوفييتية الداخلية لصالح انتاج ونشر المزيد من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، والوقوف بالضد من معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية. على الرغم من أن اعداد الصواريخ السوفييتية العابرة للقارات كان لها بعض الارتباط بمستويات الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية لدى الولايات المتحدة، إلا أن الاتحاد السوفييتي كان يتفوق في تطوير الرؤوس الحربية[2].

---

(1)Stockholm International Peace Research Institute, World Armaments and Disarmament, SIPRI Yearbook 1972, New York, 1972, P. 29.

(2)Memorandum From K. Wayne Smith and Helmut Sonnenfeldt of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Washington, December 11, 1970, NO.119, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P. 376.

اعد موظفو مجلس الامن القومي الامريكي مذكرة الى كيسنجر في 5 كانون الاول 1970، اوضحت بانه لا يمكن بأي حال من الأحوال تفسير المقترحات السوفييتية الأخيرة على أنها كانت جادة لسد الفجوة المتزايدة في مواقف البلدين. اذ ان المقترحين غير مقبولين بشكل واضح لدرجة أنهما يثيران أسئلة مهمة حول الدوافع السوفييتية من تقديمهما وحول مستقبل المحادثات بالكامل، خاصة وأن سيمينوف شدد على أن المقترحين هما نتيجة "**دراسة عميقة**" في موسكو. وبينت المذكرة ان السوفييت كان لديهم سبباً وجيه للاعتقاد مسبقاً، على أساس محادثات الصيف الماضي، أن اتفاقية منفصلة بشأن الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية من المحتمل أن يتم رفضها إذا قدمت في المحادثات الرسمية. وكان من المعقول توقع أنه إذا قرروا تقديم اقتراحاً رسمياً، فإنه سيكون جذاباً. وبدلاً من ذلك، فإن الاقتراح السوفييتي هو مجرد نسخة مكشوفة لما تم اقتراحه في فيينا كجزء من الأحكام الأساسية السوفييتية، مع اضافة بعض التعديلات عليه. كما اوضحت المذكرة إن المقترح السوفييتي المتعلق بالمطالبة بسحب جزئي لأنظمة الولايات المتحدة الجوية والصاروخية الموجودة في المسرح الاوربي، كان أسوأ بكثير مما كان متوقعاً. اذ ان تخفيض الولايات المتحدة من جانب واحد لأنظمتها المركزية، ربما يكون غير مقبول أكثر من الصيغة القديمة التي طالبت بتعويض السوفييت بأعداد إضافية من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات. وبافتراض أن الولايات المتحدة سترفض أيضاً اتفاقية الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية المنفصلة، فإن النتيجة النهائية هي أن المباحثات وصلت إلى طريق مسدود، على الرغم من أنه من المحتمل أن يستمر المفاوضون في إلقاء الخطب لمدة أسبوعين آخرين [1]. والتي ستكون للاستهلاك العام، ومحاولة كل جانب ان يظهر على انه لم يكن السبب في فشل المفاوضات.

أرسل جيرارد سميث تقريراً الى نيكسون في 10 كانون الاول 1970، اوضح فيه وجهة نظره وتفسيره للمواقف السوفييتية في محادثات هلسنكي، اذ بين ان السوفييت لم يطرحوا قضية

(1)Memorandum From Helmut Sonnenfeldt of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Washington, December 5, 1970, NO.116, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Vol. XXXII, SALT I, 1969–1972, P. 366.

العمل المشترك لردع أو الرد على ما يسمى بالهجوم الاستفزازي من دول ثالثة. وهم يفضلون الاتفاق على نشر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية للدفاع عن هيئة القيادة الوطنية (موسكو وواشنطن). كما ابدى السوفييت موافقتهم على تعريف الولايات المتحدة للقاذفات الثقيلة، وعلى تضمين غواصاتهم التي تعمل بالديزل في العدد الإجمالي للصواريخ التي يتم إطلاقها من الغواصات. وبات الموقف السوفييتي بشأن الوسائل الوطنية للتحقق وتشكيل لجنة مشتركة لمراقبة الاتفاق قريب من المقترح الامريكي. على حين رفض السوفييت الكشف عن الأرقام التي يعلقونها على أي من مقترحاتهم، ولم يكونوا على استعداد لقبول المفهوم الامريكي لفرض قيوداً على الصواريخ الفرعية، وكذلك على صواريخ (SS-9). كما خلص سميث إلى أنه من السابق لأوانه تقديم أي توصية قبل النظر في أهمية هذه المرحلة. اذ اشار الى انه على الرغم من وجود بعض الجوانب الإيجابية لمفاوضات هلسنكي، الا انه كان هناك اشارات سلبية عدة، تمثلت بان السوفييت لم يبذلوا أي محاولة للتعامل بجدية مع المقترحات الامريكية في الجولة السابقة. علاوة على ذلك، فانهم قدموا اقتراحاً مضاداً ثم حاولوا فجأة عقد اتفاقاً فقط للصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية. كذلك فانه على الرغم من ان الولايات المتحدة اكدت منذ البداية بان الهدف من المفاوضات هو الحد من الأنظمة الهجومية والدفاعية، الا ان السوفييت رفضوا ذلك فيما بعد، واصروا على تقييد محدود للأنظمة الدفاعية فقط. كما رفض السوفييت معظم القيود والحدود الجانبية التي عدتها الولايات المتحدة ضرورية للتحقق، ووصفوها بانها غير ضروري. كذلك فان المطالبة بالانسحاب الجزئي للطائرات الامريكية الموجودة في اوروبا الغربية، وتفكيك قواعدها، وتقليص عدد الاسلحة الاستراتيجية الامريكية من جانب واحد يعدًّ "**أمراً سخيفاً بشكل واضح بحيث يثير الشكوك حول جديتهم في الحد من الاسلحة الاستراتيجية**"[1].

ارسل كيسنجر مذكرة الى الرئيس نيكسون في اليوم نفسه، اشار فيها الى انه في ضوء المستجدات في الموقف السوفييتي في مفاوضات هلسنكي، فانه يمكن للمرء أن يجادل بانه تم

(1)Memorandum From the President’s Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon, Washington, December 10, 1970, NO.118, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P. 373 – 374.

احراز بعض التقدم في بعض النقاط. الا انه يجب على المرء أيضاً أن يدرك أن النقاط التي تفرق بين الجانبين هي أكثر أهمية للوصول في نهاية المطاف الى الهدف المنشود وعقد الاتفاقية بما يتماشى مع التطلعات الامريكية. كما اوضح كيسنجر ان الامر الذي يجب وضعه فوق كل الاعتبارات السابقة، انه ليس من الواضح ما إذا كان قبول السوفييت بعقد اتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، سيكون مقابل تنازل الاخيرة عن انظمتها الاستراتيجية في المسرح الاوربي، أو قبول اتفاقية الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية المنفصلة، التي يطالبون بها[1].

شن الوفد السوفييتي حملة كبرى في 11 كانون الاول 1970، لإثارة اهتمام الجانب الامريكي بالقيود الضمنية المحتملة على الأنظمة الهجومية بموجب اتفاقية تتعامل فقط مع الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية. اذ سعى بيتر بليشاكوف إلى ايصال فكرة للوفد الامريكي بضرورة وقف عمليات نشر نظام الحماية الصاروخي، بينما أشار نائب رئيس قسم المنظمات الدولية في وزارة الخارجية السوفييتية، واحد اعضاء الوفد السوفييتي المشارك في المحادثات مع الولايات المتحدة، أوليغ ألكسيفيتش غرينفسكي Oleg Alekseevich Grinevsky، إلى أن سيمينوف قد يكون لديه المزيد ليقوله بشأن مسألة "**الصواريخ الكبيرة الحديثة**" في نهاية الأسبوع[2].

وفي اليوم نفسه اعتقد موظفو مجلس الامن القومي ان التغيير في الموقف السوفييتي جاء نتيجة محاولتهم وضع أنفسهم في الوضع الأمثل في نهاية مرحلة هلسنكي، بحيث لا يمكن اتهامهم بشكل صريح بأنهم قدموا مقترحات تخدم مصالحهم فقط. وربما حاولوا إثارة اهتمام

(1)Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon, Washington, December 10, 1970, NO.118, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P. 374.

(2)Memorandum From K. Wayne Smith and Helmut Sonnenfeldt of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Washington, December 11, 1970, NO.119, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P. 375.

المجتمع الامريكي، وبعض اعضاء الحكومة الامريكية من اجل تعقيد المناقشات الداخلية للحكومة الامريكية. وربما استيقظ السوفييت أخيراً على حقيقة أن الرئيس نيكسون فاز بآخر مناظرة حول برامج الحماية في مجلس الشيوخ، وأن الاعضاء الجدد للمجلس المنتخب حديثاً سيكونون أفضل من سابقيهم. ومن ثم، فإن مطالباتهم بضبط النفس من جانب واحد والتلميحات إلى الاتفاقات الضمنية قد يكون الغرض منها القيام بما فشل فيه معارضو الحماية في الكونغرس. كما اوضحت المذكرة بانه يجب أن تكون الولايات المتحدة حريصة للغاية على عدم الدخول في "**إغراءات اللحظة الأخيرة**" لصفقات يتم بموجبها تقييد برامجها "**بالاتفاق**" وبرامج السوفييت "**بالتفاهم**". حتى وان أشارت الاستخبارات الامريكية إلى حدوث تباطؤ أو حتى توقف في نشر الصواريخ الأرضية السوفييتية في الوقت الحالي، فلا ينبغي للولايات المتحدة أن تسمح بفرض قيوداً على برنامج الحماية الخاص بها. وأخيراً، بينت المذكرة بانه إذا أراد السوفييت حقاً عقد اتفاقية، فإنهم يعرفون كيفية التواصل مع الادارة الامريكية بعد انتهاء محادثات هلسنكي. وانهم فعلوا ذلك مسبقاً. وقد يكون من المفيد بالنسبة إلى سميث أن يقترح على الوفد السوفييتي بأنه إذا كان لديهم أي شيء محدد ليقولوه حول القيود المفروضة على الأنظمة الهجومية خلال مدة الاستراحة بعد انتهاء مرحلة هلسنكي، فيجب عليهم فعل ذلك لأنه يتوجب على الولايات المتحدة معرفته، حتى تكون قادرة على أخذ ذلك في الاعتبار عند تحضيرها للمرحلة التالية من المحادثات[1].

اعلن الوفدين في بيان مشترك في 18 كانون الاول 1970، انه وفي سياق هذه المحادثات، تم النظر في مجموعة واسعة من المسائل المتعلقة بمشكلة الحد من الأسلحة الهجومية والدفاعية الاستراتيجية. وقد أدى تبادل الآراء بين الوفد الامريكي ونظيره السوفييتي إلى توضيح عدد من القضايا المهمة. وانه تم الاتفاق على توقف المفاوضات في الوقت

(1)Memorandum From K. Wayne Smith and Helmut Sonnenfeldt of the National Security Council Staff to the President’s Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Washington, December 11, 1970, NO.119, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 375-376.

الحالي، واستئنافها في فيينا يوم 15 اذار 1971[1]. وبهذا فان الجولة الثالثة من المحادثات الامريكية – السوفييتية لم تكن افضل من سابقتها، بل انها كانت اكثر صعوبةٍ وتعقيداً، اذ ان المقترحات التي طرحها الجانبان لم تكن مقبولة عند الطرف الاخر. وعليه، كان لابد من استكشاف مقترحات اخرى لعلها تحظى بالقبول في الجلسات المقبلة.

(1)КОММЮНИКЕ О ПЕРЕГОВОРАХ ДЕЛЕГАЦИЙ СОЮЗА СОВЕТСКИХ СОЦИАЛИСТИЧЕСКИХ РЕСПУБЛИК И СОЕДИНЕННЫХ ШТАТОВ АМЕРИКИ ОБ ОГРАНИЧЕНИИ СТРАТЕГИЧЕСКИХ ВООРУЖЕНИЙ, 18декабря 1970 г, NO. 98, ВНЕШНЯЯ ПОЛИТИКА СОВЕТСКОГО СОЮЗА И МЕЖДУНАРОДНЫЕ ОТНОШЕНИЯ Сборник документов 1970 ГОД, Москва, 1971, С. 213.

❖ المبحث الثاني: استعدادات ومباحثات الجولة الرابعة في فيينا (كانون الاول 1970 – اذار 1971)

اوضح دوبرينين عنده لقائه مع كيسنجر في واشنطن في 22 كانون الاول 1970، بانه اذا لم يكن المقترح السوفييتي يحظى بإعجاب الولايات المتحدة، فان على الاخيرة تقديم بعض التنازلات، وانه من المهم احراز بعض التقدم قبل اجتماع القمة في ايلول المقبل. من جانبه اشار كيسنجر بانه من الضروري الحفاظ على استقامة قواتهما، وبين أنه عندما طرحت الولايات المتحدة فكرة عقد اجتماع قمة في الصيف، لم تتلقَ اي إجابة لمدة ستة أسابيع، الامر الذي ترك انطباعاً مؤلماً للغاية في واشنطن. عندئذ علق دوبرينين بأن هذا كان مبنياً على سوء الفهم، وان السوفييت لم يدركوا أبداً ان الادارة الامريكية قدمت اقتراحاً ملموساً[1].

كانت الولايات المتحدة على استعداد لإعادة النظر في مقترحها لاتفاقية شاملة. اذ صرح الرئيس نيكسون في مقابلة تلفزيونية في 4 كانون الثاني 1971: "**أنا متفائل بأننا سنتوصل الى اتفاقاً في نهاية المطاف. لا أقترح الآن أنه سيكون لدينا اتفاق شامل، لأن هناك خلافاً أساسياً فيما يتعلق بالأسلحة الاستراتيجية ... لكننا الآن على استعداد للانتقال إلى اتفاقية غير شاملة.**" وهذا يعني أنه بات من الممكن التوصل على الأقل إلى اتفاقاً أولياً يشمل نظام الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، فضلاً عن بعض أنظمة الأسلحة الهجومية، دون الحاجة إلى تسوية قضية ما إذا كان ينبغي اعتبار الأسلحة النووية الأميركية في أوروبا استراتيجية أم لا[2].

وعند لقائه مع دوبرينين في واشنطن بتاريخ 9 كانون الثاني 1971، ذكر كيسنجر ان الرئيس نيكسون يرى امكانية عقد اتفاقية صواريخ مضادة للصواريخ الباليستية، بشرط أن تكون مصحوبة بتعهد بمواصلة العمل على القيود الهجومية، وأن يقترن ذلك بتعهد اخر يضمن بأنه

(1)Memorandum of Conversation, Washington, December 22, 1970, NO.123, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 384–385.

(2)Stockholm International Peace Research Institute, World Armaments ..., P. 30.

سيكون هناك تجميد لإنتاج الصواريخ الهجومية الأرضية الجديدة حتى يتم التوصل إلى اتفاقاً رسمياً للحد من الأسلحة الهجومية، وقد يكون هناك بعض الأحكام الخاصة فيما يتعلق بالغواصات. كما اوضح كيسنجر بانه اذا كان دوبرينين مستعداً للمضي قدماً على هذا الأساس، فانه مستعداً للتحدث معه حول هذا الأمر نيابة عن الرئيس، ويمكنهما تسوية القضايا الأساسية في شباط المقبل، قبل استئناف المحادثات في فيينا، وقد يكون هناك تبادل للرسائل أو البيانات العامة بين الرئيس نيكسون ورئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفييتي كوسيغين. وبعدما تساءل دوبرينين عن المقترح الامريكي الذي سيتم تقديمه في المفاوضات بخصوص القيود المفروضة على الغواصات، اجاب كيسنجر بانه ليس لديه اقتراحاً محدداً بعد، الا انه عبر عن اعتقاده بأنه تم الاقرار بمسألة المساواة من حيث المبدأ[1]. الامر الذي مثل اولى خطوات الانفراج في ايجاد حلول للقضايا المستعصية بين الجانبين في مجال الحد من التسلح.

وعند لقائه مع كيسنجر في واشنطن في 23 كانون الثاني 1971، اوضح دوبرينين بانه تمت دراسة ملاحظات كيسنجر بأكبر قدر من الاهتمام في موسكو. وعلى الرغم من عدم اتخاذ قراراً نهائياً بشأنها، الا انه اكد أن هناك تعاطف كبير مع هذا النهج. ومع ذلك، فقد طُلب منه طرح عدد من الأسئلة بما فيها: هل قصد كيسنجر تجميد النشر الكمي أو النوعي، وهل كان يقصد عندما تحدث عن اتفاقاً بشأن الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، ان يكون نشرها لحماية واشنطن وموسكو فقط، ام عقد اتفاقية تحظر تلك الصواريخ بشكل تام، او ربما اقتصار نشرها على المواقع الحالية؟ فأجاب كيسنجر على السؤال الاول بانه نظراً لأنه سيكون من المستحيل التحقق من التجميد النوعي، فأنه قصد الكمي فقط. اما جواب السؤال الثاني فقد اوضح كيسنجر بانه لم يتم اتخاذ قراراً نهائياً بشأنه، ولكن الادارة الامريكية منفتحة على الأساليب الثلاثة، وهي مستعدة للتفاوض على اتفاقية صفرية للصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية إذا كان السوفييت مستعدين لهدم منشآتهم الحالية، كما انها مستعدة ايضاً لعقد اتفاقية تقتصر الحماية فيها على واشنطن وموسكو فقط، فضلاً عن امكانية عقد اتفاقية تقتصر على

(1)Memorandum of Conversation, Washington, January 9, 1971, NO.124, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 385-386.

ثلاثة مواقع من جانب الولايات المتحدة ونظام الحماية على موسكو من جانبهم. عندئذ اشار دوبرينين الى أنه لم يتم استبعاد أي من هذه الاحتمالات الثلاثة، وأن السوفييت مستعدين ليكونوا متعاونين للغاية. واضاف أن المشكلة الرئيسة في الواقع تكمن في مسألة الطائرات الامريكية المتواجدة في اوروبا الغربية. الا ان كيسنجر اشار الى أنه كان من الواضح بانه لا يمكن تحديد التوازن الاستراتيجي من خلال نشر الطائرات. وقد يتم التعامل مع هذا بسهولة أكبر بموجب ترتيب ضمني في المفاوضات، على الرغم من أن الولايات المتحدة لا يمكنها قبول قيوداً على نشر طائراتها في ظل هذه الظروف. وبعدما تساءل دوبرينين عن امكانية عقد اتفاقاً بشأن الهجوم الاستفزازي؟ اجابه كيسنجر بانه لا يرغب بمعالجة قضية الهجوم الاستفزازي في المفاوضات، الا انه سيرى وجهة نظر الرئيس نيكسون في هذا الامر[1].

تجدد لقاء دوبرينين مع كيسنجر في واشنطن في 28 كانون الثاني 1971، اذ اوضح الاخير ان الاتحاد السوفييتي لم يقدم رداً رسمياً على المقترحات الامريكية الاخيرة، وان ذلك يعد مهماً جداً بالنسبة للإدارة الامريكية، التي عليها تقديم عروض في الكونغرس حول اتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية والصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، فضلاً عن التحضير للاجتماع التالي في فيينا. لذلك كان من المهم جداً التعرف على النوايا السوفييتية في ظرف اسبوع او اسبوعين. من جانبه اوضح دوبرينين، بان على الادارة الامريكية تفهم ان اتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية اوجدت مشكلات بيروقراطية صعبة للسوفييت، وانه من الصعب عليهم التعامل معها. لذلك فانه من المفيد كتابة كيسنجر الاقتراح في شكل مذكرة غير موقعة وانه سيقوم بإرسالها إلى موسكو من أجل الحصول على رد عليها. وبعدما تساءل دوبرينين عن فهمه للمقترح الامريكي بانه اراد منه تجميد الاسلحة الهجومية وتحديداً الصواريخ الأرضية، مقابل اتفاقاً رسمياً للصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية؟ اجاب كيسنجر أن هذا صحيح. عندئذ بين دوبرينين أن هذا قد يمثل مشكلة في الصوامع التي قد بدأ السوفييت في بنائها ولم يتم الانتهاء منها بعد، لأنه اذا لم يسمح لهم بإكمالها، سيكون من الصعب على البيروقراطية

(1)Memorandum of Conversation, Washington, January 23, 1971, NO.127, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 389- 391.

السوفييتية قبول خسائر الموارد التي ينطوي عليها صوامع غير مكتملة. من جانبه اوضح كيسنجر بانه لا يستطيع إعطائه إجابة واضحة، لكنه متأكداً من أن هذا سؤالاً معقولاً وسيحاول أن يجد الإجابة عليه. كما اقترح دوبرينين أن يلقي الرئيس نيكسون خطاباً في وقت مبكر من شهر اذار المقبل، يطرح فيه فكرة المقترح اعلاه، ويمكن للاتحاد السوفييتي أن يتجاوب معه بشكل إيجابي. وبعد ذلك سيتم بتنفيذ الاتفاقية في فيينا. وعلى الرغم من ان كيسنجر اوضح بانه لم يتم التفكير في هذا الامر بعد، الا انه اعرب عن تقبله للمقترح[1].

وصل جواب السوفييت عن طريق دوبرينين الذي اخبر كيسنجر في 10 شباط 1971، ان المكتب السياسي السوفييتي فوضه ليبلغ الرئيس نيكسون أن الاتحاد السوفييتي يرغب بعقد اتفاقية الحد من انتشار الاسلحة الاستراتيجية في اقرب وقت ممكن، وان القادة السوفييت وافقوا على عقد اتفاقاً رسمياً بشأن الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، وهم يفضلون اتفاقاً يقتصر على العواصم، لكنهم كانوا على استعداد للنظر في اتفاقية تتضمن بعض مواقع الصواريخ من الجانب الامريكي وموسكو من جانبهم، كما انهم يرغبون بان يقتصر الاتفاق على الأرقام ولا يمنع التحديث، وهم مستعدين لتضمين هذا الاتفاق التزاماً بإجراء مفاوضات جادة من اجل التوصل الى اتفاقاً على الاسلحة الهجومية، وهم منفتحين على المقترحات بشأن طول المدة الزمنية للاتفاقية. وكذلك فان القادة السوفييت يفضلون عدم مناقشة أنظمة الاسلحة البحرية في هذه المرحلة، وهم مستعدين أيضاً لقبول تجميد البناء على الأرض كجزءً من اتفاقاً ضمنياً. وبعدما تساءل كيسنجر عما إذا كان القادة السوفييت مستعدون للموافقة على مستوى صفري من الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية؟ قال دوبرينين إنه يشك في ذلك، وإن القادة السوفييت يفضلون اتفاقية تقتصر على العواصم. كما تساءل دوبرينين عما إذا كانت لدى كيسنجر أي أفكار حول كيفية إضفاء الطابع الرسمي على التجميد؟ اجاب الاخير إنه يجب أن يكون هناك شيء ما كتابة، خشية أن تؤدي التفاهمات الشفهية إلى سلسلة من سوء الفهم. واقترح إما أن يلقي الرئيس نيكسون خطاباً عاماً ويرد عليه الاتحاد السوفييتي بخطاب مماثل، أو أن يكتب

---

(1)Memorandum of Conversation between Henry A. Kissinger and Anatoly F. Dobrynin, 28 January 1971.

الرئيس نيكسون رسالة إلى كوسيغين ويرد الاخير عليها، ويمكن أن يصبح هذا التبادل بعد ذلك بياناً للمبادئ الأساسية. الامر الذي نال اعجاب دوبرينين، واقترح المضي قدماً في اجتماعهما القادم على هذا الاساس، وإعطاءه رسالة من نيكسون ليرسلها إلى موسكو(1). يتضح مما تقدم ان قناة كيسنجر ودوبرينين كانت اكثر فاعلية وديناميكية – في التوصل الى حلول بشأن المسائل العالقة بين الطرفين للحد من التسلح – من مباحثات الوفد الامريكي ونظيره السوفييتي في هلسنكي وفيينا.

لذا، سلم كيسنجر الى دوبرينين رسالة من نيكسون إلى كوسيغين في 22 شباط 1971، والتي جاء فيها ان ممثلي البلدين تباحثوا خلال الأشهر الخمسة عشر الماضية موضوع الحد من الاسلحة الاستراتيجية، وانه معجب بالطريقة الجادة والصريحة التي أجريت بها المحادثات. مما يعكس الأهمية الحاسمة لها، سواء بالنسبة لمستقبل العلاقات بين البلدين، أو بالنسبة لسلام وأمن الشعوب في كل مكان من العالم. كما اوضح نيكسون بانه درس المقترح السوفييتي لاتفاقية تحد من الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، وانه لابد من توجيه ممثلي البلدين لتحقيق أقصى قدر ممكن من التقدم في المفاوضات القادمة، وان الولايات المتحدة منفتحة على جميع الخيارات المتعلقة بالحد من الأسلحة الدفاعية الاستراتيجية، الا انه يفضل ان يكون نشر هذه الصواريخ بالنسبة للسوفييت حول العاصمة موسكو، وفي ثلاث مواقع برية بالنسبة للولايات المتحدة. وان الاتفاقية المنشودة لن تمنع عمليات البحث والتطوير وبعض الأشكال المتفق عليها لتعديل عمليات النشر المسموح بها. وسيكون مدة الاتفاقية مبدئياً خمس سنوات(2).

وفيما يتعلق بالأسلحة الهجومية الاستراتيجية اقترح نيكسون في رسالته أن تتضمن اتفاقية الحد من الاسلحة الدفاعية الاستراتيجية التزاماً من كلا الجانبين للتفاوض بحلول موعد متفق عليه –على سبيل المثال 1 تموز 1972– لعقد اتفاقية للحد من التسلح الاستراتيجي

---

(1)Memorandum of Conversation, Washington, February 10, 1971, NO.132, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 401-402.

(2)Memorandum of Conversation, Washington, February 22, 1971, NO.134, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 406-407.

الهجومي. وسيكون من المفهوم أيضاً أنه اعتباراً من تاريخ مبكر متفق عليه – على سبيل المثال 1 نيسان 1971 – ستتوقف جميع الإنشاءات الجديدة لمنصات إطلاق الصواريخ العابرة للقارات الأرضية. وسيكون من المفهوم أيضاً أن العمل لاستكمال القاذفات قيد الإنشاء يمكن أن يستمر لمدة أخرى متفق عليها ولكنها ستتوقف على أي حال اعتباراً من 1 كانون الثاني 1972. وسيكون جزءاً من هذا التفاهم، أن تعديل أو استبدال الصواريخ الباليستية العابرة للقارات الأرضية لن يتم استبعاده مسبقاً، شريطة ألا تؤثر هذه الأنشطة على الاتفاق بعدم بدء عمليات جديدة، ووقف العمل لاستكمال بناء الصواريخ الباليستية العابرة للقارات التي تم البدء فيها مسبقاً اعتباراً من 1 كانون الثاني 1972. كذلك اوضح نيكسون أن التفاهم المرتبط باتفاقية أولية بالشكل الذي اقترحته أعلاه لا يمكن أن يتضمن قيوداً فيما يتعلق بالأنواع المختلفة للرؤوس الحربية المتعددة التي يقوم كلا البلدين بتطويرها ونشرها. ومع ذلك، فهو يخطط كجزء من تفاهم اولي اخطار السوفييت بالمؤشرات التي تحكم بموجبها واشنطن على الانشطة السوفييتية والتي ستثير أسئلة تتعلق بالمصالح الامنية للولايات المتحدة، وبالمقابل فان موسكو ستزود الولايات المتحدة بقائمة مماثلة من المؤشرات المتعلقة بحكم الاتحاد السوفييتي على الأنشطة التي تقوم بها الولايات المتحدة، والتي تثير الاسئلة الامنية لدى الاتحاد السوفييتي[1].

صرح الرئيس نيكسون خلال مؤتمره الصحفي الذي عقد في 4 اذار 1971، أنه لن يعرب عن تفاؤل أو تشاؤم بشأن موعد التوصل الى اتفاقاً بشأن الحد من الاسلحة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفييتي، الا انه يعتقد بانه سيكون هناك اتفاقاً في نهاية المطاف بين الجانبين يتضمن كلا من الأسلحة الهجومية والدفاعية الاستراتيجية[2].

وبحسب مذكرة جيرارد سميث التي ارسلها الى هنري كيسنجر ووزير الخارجية روجرز في 10 اذار 1971، والتي تضمنت بانه التقى في صباح ذلك اليوم مع دوبرينين الذي ضغطاً

---

(1)Memorandum of Conversation, Washington, February 22, 1971, NO.134, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 407-408.

(2)National Security Decision Memorandum 102, Washington, March 11, 1971, NO.138, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, Footnote 6, P. 424.

كثيراً عليه، لإقناعه بعقد اتفاقية للصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية فقط. وان الاتحاد السوفييتي لا يمكنه التفاوض على اتفاقية هجومية ودفاعية في الوقت الحالي. الا ان سميث أخبر دوبرينين بأنه يجب عليه اتباع إرشادات الرئيس نيكسون، والتي شددت على العلاقة بين السيطرة على الأسلحة الهجومية والدفاعية في وقت واحد[1].

اصدر الرئيس نيكسون قرار الامن القومي رقم (102) في 11 اذار 1971، والذي احتوى على تعليمات للجولة الرابعة من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية في فيينا، وكانت على جزئيين: الزم الاول منها، وفد الولايات المتحدة ببدء المناقشات من خلال محاولة الحصول على مزيداً من التوضيح للموقف السوفييتي. وينبغي للوفد أن يواصل التفاوض على غرار المقترح الامريكي في 4 اب 1970، وعلى وفق التعليمات المعمول بها بصيغتها المعدلة بالتوجيهات الاتية[2]:

أ. يجب أن يكون واضحاً أن الولايات المتحدة لا يمكنها قبول اتفاقية منفصلة للصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، وأنها مستمرة في الالتزام بمبدأ ربط الأنظمة الهجومية والدفاعية. وفي هذا الصدد، ينبغي لرئيس الوفد الأمريكي أن ينقل لرئيس الوفد السوفييتي أن الولايات المتحدة مستعدة لمناقشة تفاصيل الجزء المتعلق بالصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية من أي اتفاق على سبيل الأولوية لتسهيل استمرار المفاوضات بشأن القوات الهجومية. ويبقى الاقتراح الأمريكي بفرض حظراً كاملاً على الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية سارياً. وفي الوقت نفسه، ينبغي مناقشة المتطلبات والقيود التي ينطوي عليها نظام الدفاع عن هيئة القيادة الوطنية، وإلى أن تتم مناقشة التفاصيل، لا يمكن الاختيار بين مستويات النشر الصفرية أو الدفاع عن هيئة القيادة الوطنية.

---

(1)Conversation Among President Nixon, the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), and the Assistant to the President (Haldeman), Washington, March 11, 1971, NO.139, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, Footnote 2, PP. 424-425.

(2)The White House, National Security Decision Memorandum 102, Washington, March 11, 1971.

ب. يقدم رئيس الوفد الأمريكي مقترحاً الى رئيس الوفد السوفييتي على انفراد، يتضمن اخذ الجزء المتعلق بالصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية من الاتفاقية في الاعتبار الأنظمة الحالية أو الأنظمة قيد الإنشاء. وفي هذا الصدد، فان الولايات المتحدة تقترح قصر دفاعاتها على حماية اماكن "**قدراتها الانتقامية**"، والتي قد تكون على سبيل المثال أربعة مواقع. وقصر الدفاع السوفييتي، على الدفاع الحالي عن موسكو.

ت. يُطلب من رئيس وفد الولايات المتحدة أن يناقش على انفراد مفهوم المدة الزمنية للاتفاقية من خلال الإشارة إلى بند الانسحاب والمراجعة في المقترح الامريكي، والتحقيق في وجهات النظر السوفييتية حول طريقة التعامل مع مدة الاتفاقية.

ث. يحق للوفد الأمريكي الموافقة على إدراج قاذفات القنابل الأمريكية من طراز (B–52) في المخازن ضمن المجموع فقط، في مقابل موافقة الاتحاد السوفيتي على إدراج جميع القاذفات، مهما كان تكوينها، من ضمن الأنواع المدرجة في الاتفاقية.

ج. يحق للوفد الرد على النحو الاتي على الاقتراح السوفييتي المقدم في 13 تشرين الثاني 1970، بحظر الصواريخ الباليستية الاستراتيجية التي تطلق من قيعان البحار، بان يتعهد كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بعدم تطوير قاذفات الصواريخ الباليستية لاستخدامها أو نشرها من منصات الإطلاق في قاع البحار ضمن منطقة قاع البحر البالغة (12) ميلاً أو على قاع المياه الداخلية، أي المياه الواقعة بين خط الأساس للبحر الإقليمي والساحل والمياه الواقعة في اتجاه اليابسة من الساحل، بما في ذلك البحيرات والأنهار. وينطبق هذا الحظر على نصب أو وضع أي منصات إطلاق صواريخ باليستية على قاع البحر، أو في باطنه، بما في ذلك قاذفات الصواريخ الباليستية التي تحملها مركبات لا يمكنها الإبحار إلا عندما تكون على اتصال بقاع البحر أو قاع الماء.

ح. وفي مناقشة سبل زيادة الموثوقية وتقليل نقاط الضعف في خط الاتصالات المباشر بين واشنطن وموسكو، فإن الموقف الأمريكي يدعو الى توفير محطات متعددة على كل جانب. وتوفير وصلة اتصال واحدة على الأقل تكون مستقلة من دولة ثالثة. وينبغي للوفد أن يقترح

وصلة أساسية باستخدام إنتل سات، مع الاحتفاظ بالوصلة الموجودة كوصلة احتياطية. كما يجب إجراء دراسة فنية مشتركة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لتقييم مدى الرغبة في تطوير ونشر نظام اتصالات مشترك عبر الأقمار الصناعية مصمم لتوفير رابط اتصالات مباشر بين واشنطن وموسكو على المدى الطويل. كذلك يجب إحالة أي اقتراح سوفييتي لإنشاء خطوط اتصال إضافية تعتمد على دول ثالثة إلى واشنطن لإجراء مزيداً من الدراسة حوله.

خ. كما يحق للوفد أن يناقش بشكل غير رسمي التعديلات الإضافية الاتية على المقترح الامريكي، عندما يحدد الوفد طبيعة المقايضة التي يبدو أن السوفييت مستعدون أو من المحتمل أن يقبلوها مقابل التعديل، الا انه يجب الحصول على موافقة واشنطن قبل الموافقة على المساومة، المتمثلة بالاتي:

1. إسقاط الحد الفرعي البالغ (1710) للصواريخ ورفع المجموع إلى (2000).

2. تبسيط القيود الطبيعية على تعديلات الصوامع عن طريق إزالة قائمة المؤشرات المرتبطة بها.

3. مع مراعاة الاتفاق على إجراءات التفكيك والتدمير والتشاور، إسقاط أحكام التعديل المسبق (الإخطار) لنشر أنواع جديدة من القاذفات، ونشر أنواع جديدة من أنظمة الصواريخ الباليستية الأرضية المتنقلة غير العابرة للقارات، ونشر أنظمة جديدة من صواريخ سام، واستبدال قاذفات الصواريخ أو القاذفات الثقيلة.

4.إسقاط مطلب الإشعار المسبق لاختبارات طيران البحث والتطوير الخاصة بالصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية.

5. حذف الاشارة الصريحة في قائمة واجبات اللجنة المشتركة المقترحة والتي تسمح لأحد الأطراف بطلب مراقبة انتقائية مباشرة مع بقاء عمليات التفتيش التي تتم بموجب دعوة مسبقة.

اما الجزء الثاني من تعليمات نيكسون فقد وجه الوفد إلى بذل أقصى جهد ممكن لتحقيق تقدم في المحادثات على أساس مقترحات 4 اب 1970، بصيغتها المعدلة بموجب أحكام الجزء الأول من هذه المذكرة. وفي حال أصبح من الواضح بعد حوالي أربعة أسابيع أنه لا يمكن

تحقيق تقدم كافٍ، فسيكون الرئيس مستعداً للنظر في التوصيات بشأن الطرق البديلة. وفي ذلك الوقت، سينظر الرئيس في تعديلات مثل تقليل عدد مواقع الحماية للولايات المتحدة وزيادة الحد الأقصى للصواريخ الباليستية الحديثة والكبيرة لمراعاة الوضع الحالي للنشر السوفييتي. كما تم التأكيد مجدداً على التوجيهات السابقة المتعلقة بخصوصية المحادثات والتعليق العام عليها[1].

بدأت مفاوضات الجولة الرابعة في فيينا في 15 آذار 1971[2]. وفي اليوم نفسه، اعرب سميث عن قلقة عند اجراءه محادثة خاصة مع سيمينوف، من زيادة اعداد الصواريخ الباليستية العابرة للقارات في الاتحاد السوفييتي. الا ان سيمينوف لم يعطه الحق في ذلك، وبين أن نشر السوفييت لتلك الصواريخ ليس له أي تأثير على العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، ومن ثم فهو لا يؤثر على مفاوضات الحد من الاسلحة الاستراتيجية[3]. في اشارة من سيمينوف بان الاتحاد السوفييتي لم يكن في حساباته الدخول في تفاهمات مع الولايات المتحدة تتعلق بالأسلحة الهجومية.

أرسل جيرارد سميث رسالة إلى الرئيس نيكسون في 23 اذار 1971، اشار فيها الى انه عندما كان ينفذ تعليماته واقترح ان يكون نشر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية في أربعة مواقع بالنسبة للولايات المتحدة وواحد فقط للاتحاد السوفييتي. رفض فلاديمير سيمينوف هذا المقترح، وبين انه غير مقبول لدى الاتحاد السوفييتي، لأنه يهدف في رأيه إلى تحقيق مزايا عسكرية تصب في صالح الولايات المتحدة[4].

---

(1)The White House, National Security Decision Memorandum 102, Washington, March 11, 1971.

(2)Robert Kleiman, SALT at the Summit, The New York Times, May 24, 1971, P.31.

(3)Backchannel Message From the Chief of the Delegation to the Strategic Arms Limitation Talks (Smith) to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger),Vienna, March 30, 1971, NO.144, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, Footnote 3, P. 436.

(4)Letter From President Nixon to Secretary of State Rogers, Washington, March 18, 1971, NO.142, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, Footnote 3, P.432.

قدم الوفد السوفييتي مسودة اتفاقية لتعاون البلدين بخصوص الإخطار المسبق بإطلاق الصواريخ غير المصرح بها، واكتشاف الأجسام غير المحددة بواسطة أنظمة الإنذار المبكر، والإخطار بتفجيرات نووية غير مبررة في 26 اذار 1971. الا ان الوفد الامريكي رفض عقد اتفاقية منفصلة حول هذا الموضوع، فضلاً عن انه اعترض على بندين فيها، جاء في الاول: تعهد كل طرف بالتصرف في جميع المواقف الأخرى التي تنطوي على أسلحة واضحة نوعياً بطريقة تقلل من احتمالية إساءة تفسير أفعاله من قبل الجانب الآخر. وتضمن البند الثاني، يجوز لكل طرف إبلاغ الطرف الآخر أو طلب معلومات عندما يرى ذلك مبرراً لصالح تجنب خطر اندلاع حرب نووية. اذ اقترح الوفد الامريكي حذف البند الاول وتعديل الثاني ليكون، في حالات أخرى، يتعهد كل طرف بإبلاغ الطرف الآخر، ويجوز لكل طرف أن يطلب المعلومات ذات الصلة عندما يرى أن ذلك له ما يبرره من أجل تجنب مخاطر اندلاع حرب نووية بين البلدين[1].

أرسل دوبرينين رسالة إلى كيسنجر في 26 اذار 1971، اوضح فيها ان الجانب السوفييتي يعد فكرة تجميد الأسلحة الهجومية الاستراتيجية مقبولة من حيث المبدأ، مع الأخذ في الاعتبار أن التفاصيل سيتم مناقشتها بعد التوصل إلى اتفاقية بشأن قيود الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، والتي سيكون موقف السوفييت تجاهها هو عقدها بشكل منفصل، وبشروط متساوية دون إعطاء أي مزايا لاحد الجانبين. وكان جواب كيسنجر على ما اورده دوبرينين بانه سيتم مناقشة التفاصيل بالتزامن مع إبرام اتفاقية الحد من أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية [2].

---

(1)Memorandum From Helmut Sonnenfeldt of the National Security Council Staff to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Washington, April 27, 1971, NO.152, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 466-467.

(2)Transcript of Telephone Conversation Between the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) and the Soviet Ambassador (Dobrynin), March 26, 1971, NO.143, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, Footnote 3, P.433.

ومع دخول المفاوضات في فيينا الأسبوع الثالث، ارسل سميث رسالة الى كيسنجر في 30 اذار 1971، اوضح فيها بانه ليس لدى الوفد الامريكي حتى الآن أي تفاصيل من واشنطن عن ضوابط اتفاقية الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية. ومع وجود ثلاثة مقترحات أميركية للتعامل مع هذه الصواريخ، الا ان هناك بعض التساؤلات حول كيفية تحقيق المساواة بخصوصها بين الجانبين. كما اوضح سميث بانه من المثير للاهتمام في هذا الصدد أن رد الفعل السوفييتي على الخيار الثالث لم يكن رفض المفهوم، بل رفض نسبة أربعة إلى واحد فقط. واعرب عن اعتقاده بإمكانيه قبول السوفييت به في حال كان هناك مرونة من واشنطن بشأن هذه النسبة. كذلك اشار سميث الى ان الوفد الامريكي ليس لديه تفاصيل بخصوص مسألة الحوادث العرضية، والخط الساخن بين موسكو وواشنطن، وما هو الموقف الامريكي تجاه بناء السوفييت لصوامع جديدة. علاوة على عدم معرفة ما يمكن فعله بشأن القيود الهجومية حتى يتمكن الوفد من التفاوض حول قضية الاسلحة الاستراتيجية الامريكية في المسرح الاوربي. واكد سميث انه اخبر الوفد السوفييتي بانه سيتم اعطاء الأولوية لمناقشات الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، الا انه سيتم كذلك بحث مسألة الصواريخ الكبيرة[1].

اشار المتفاوضون السوفييت في نيسان 1971، أنهم يرغبون في عقد اتفاقية للصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية مدتها مبدئياً (5) سنوات، وتقتصر على (100) صاروخ لكل جانب حول العواصم الوطنية. كما اشاروا أيضاً الى استعداد الاتحاد السوفييتي للنظر في القيود المفروضة على منشآت رادارات الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية التي تطلبها الولايات المتحدة[2]. وكانت هذه بادرة جيدة لتضييق الخلافات حول ابرز القضايا التي كانت عالقة بين الجانبين في مسألة الحد من التسلح.

(1)Backchannel Message From the Chief of the Delegation to the Strategic Arms Limitation Talks (Smith) to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Vienna, March 30, 1971, NO.144, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 436-437.

(2)Stockholm International Peace Research Institute, World Armaments …, P. 32.

وعند لقائه مع دوبرينين في واشنطن في 23 نيسان 1971، اوضح كيسنجر ان الولايات المتحدة ستجد صعوبة في تطبيق نظام الحماية على العواصم الوطنية فقط لكلا البلدين. الا ان دوبرينين بين إنه سيكون من الصعب جداً سياسياً قبوله على أي أساس آخر في الاتحاد السوفييتي، وانه لا يمكنهم حماية الأسلحة بينما يتعين عليهم حماية شعبهم. واضاف إن هذا قد يبدو وكأنه غطاء لتحسين قدرات الولايات المتحدة على مهاجمة الاتحاد السوفييتي. الامر الذي اعترض عليه كيسنجر، وبين انه خطأ لسببين: الاول، انه إذا ارادت الولايات المتحدة مهاجمة السوفييت فهي ليست بحاجة إلى حماية صواريخها، وهي تطلب اساساً حمايتها من الهجوم السوفييتي، ومن ثم فانه من الواضح ان الطلب الامريكي كان لأغراض دفاعية. والسبب الثاني، ان الاتحاد السوفييتي اقام حلقة من الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية حول موسكو، ومن ثم فانه امن الحماية لـ (500) صاروخ من صواريخه الكبيرة. الا ان دوبرينين وصف هذا القول بانه "**هراء**"، ولا يوجد صواريخ سوفييتية على بعد مائة كيلومتر من موسكو. عندئذ اوضح كيسنجر بانه لم يقل أنهم كانوا على بعد مائة كيلومتر من موسكو، لكنهم كانوا محميين بواسطة حلقة من الصواريخ المضادة للصواريخ باليستية على بعد مائة كيلومتر من موسكو. ومع ذلك، بين دوبرينين إن هذا الكلام غير مرجح للغاية وحتى لو كان صحيحاً، فسيكون من المستحيل شرحه للمواطن السوفييتي العادي، وان إعادة فتح هذه المسألة داخل الحكومة السوفييتية سيكون امراً معقداً جداً. عندئذ اشار كيسنجر بانه سيتعين عليه بحث رد دوبرينين مع الرئيس وإبلاغه بذلك(1).

بعدها سلم دوبرينين الى كيسنجر رسالة من الحكومة السوفييتية موجهه إلى الرئيس نيكسون، اوضحت فيها ان الحكومة السوفييتية نظرت بعناية في مسار تبادل الآراء بين وفدي الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة في المفاوضات بشأن قيود التسلح الاستراتيجي. وانطلاقاً من الوضع الذي يتشكل الآن في تلك المحادثات، فان الحكومة السوفييتية تعتقد أنه من المناسب التركيز في العام الحالي على حل القضايا المتعلقة بالحد من أنظمة الصواريخ

---

(1)Memorandum of Conversation, Washington, April 23, 1971, NO.149, Cited in: F.R.U.S. 1969-1976, Volume XXXII, SALT I, 1969-1972, PP. 450-451.

المضادة للصواريخ الباليستية من أجل إبرام اتفاقية منفصلة بشأن الحد من تلك الصواريخ. كما اشارت الرسالة بانه من أجل تسهيل ظروف أكثر ملاءمة لإيجاد طرق للتوصل الى اتفاقاً بشأن الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، فان الجانب السوفييتي يعد فكرة تجميد الأسلحة الهجومية الاستراتيجية مقبولة من حيث المبدأ. وأن التفاصيل المرتبطة بهذه المسألة بما في ذلك تكوين الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، وطبيعة وتواريخ التجميد المحتمل، يمكن مناقشتها قبل اكتمال العمل على اتفاقية الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية. وانطلاقاً من افتراض أن التجميد للأسلحة الهجومية الاستراتيجية لا ينبغي أن يؤثر على إمكانية تحديث واستبدال هذه الأسلحة، فان الحكومة السوفييتية ستعطي تعليمات لوفدها في فيينا، بهدف صياغة نص اتفاقية الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية تقتصر على حماية العواصم (موسكو وواشنطن). وفي مثل هذا الاتفاق، سيتم تحديد التزام الجانبين بمواصلة المفاوضات النشطة بشأن الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية[1].

اشار كيسنجر عند لقائه مع دوبرينين في البيت الأبيض يوم 26 نيسان 1971، الى أن الرئيس نيكسون استعرض المناقشات حول اجتماع القمة، وتوصل إلى نتيجة مفادها ان الاتحاد السوفييتي اقترح عقد قمة منذ عام، ولسبب أو لآخر، لم يتم تناول الموضوع بجدية. لذا فأن الادارة الامريكية ترغب بتوضيح ان ربط اجتماع القمة بأي شروط مسبقة غير مقبول على الإطلاق بالنسبة لها. وان اجتماع القمة سيعقد عندما يكون فيه مصلحة مشتركة لكلا الطرفين، ولا يمكن أن يتم استخدام الاجتماع بوصفه محفزاً على تقدم المفاوضات. كما اوضح كيسنجر بان الرئيس يعتقد بانه أوضح وجهات نظره، ولم يكن مستعداً لمناقشتها مرة أخرى. وان الخطوة التالية متروكة للحكومة السوفييتية، لاسيما وان الولايات المتحدة وضعت خططها قبل أشهر عدة، وإذا لم يتم تحقيقها على هذا الأساس، فسيتعين عليها اتخاذ بعض الترتيبات الأخرى. وفي حال عرضت الحكومة السوفييتية مجدداً عقد اجتماع قمة، فعليها أن تكون مستعدة للإعلان عن ذلك. من جانبه اوضح دوبرينين بان هناك سوء فهم، وان دعوة الرئيس كانت قائمة، ومع

(1)Memorandum of Conversation, Washington, April 23, 1971, NO.149, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 451-452.

ذلك فانه سينقل ما اورده كيسنجر إلى حكومته. بعد ذلك اوضح كيسنجر بأن الرئيس درس بعناية رد الحكومة السوفييتية، ووجد فيه مشكلتين رئيسيتين: الأولى، هي أنها عرضت فقط مناقشة فكرة التجميد، وليس وضح الحلول النهائية لها ومن ثم اختتامها. اذ ان السوفييت كانوا ملزمين بالفعل بمناقشة القيود الهجومية بموجب اتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية المزمع عقدها. والمشكلة الثانية، ان الادارة الامريكية لا يمكنها اقتصار نشر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية على واشنطن وموسكو، وانه لا بد من مناقشة هذه المسألة خلال المفاوضات. واشار كيسنجر الى ان الولايات المتحدة تعتقد أن اقتراح الاتحاد السوفييتي غير عادل لأنه يطلب منهم هدم ما بنوه بينما يحتفظ هو بما بناه. وانه يعتقد أن الحكومة السوفييتية بمجرد أن تنظر في الأمر، سترى أن الولايات المتحدة على حق. عندها ذكر دوبرينين بانه سيتعين عليه إحالة الأمر إلى موسكو ووعد بالرد في غضون أسبوع[1].

وبعد ان عرض كيسنجر مسودة رد الرئيس نيكسون على رسالة الحكومة السوفييتية، اقترح دوبرينين اجراء بعض التعديل عليها، وتضمين الجملة المتعلقة بمتطلبات الاتفاق على التجميد. لذا تم اضافة الجملة الاتية: "**سيتم إبرام اتفاقية الحد من أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، والتفاهم بشأن تجميد عمليات النشر الهجومية في وقت واحد**". وفي نهاية اللقاء اوضح كيسنجر بانه يرغب بان تعطي الرسائل المتبادلة بين نيكسون والقادة السوفييت الزخم المناسب لعقد الاتفاقية[2].

تلقى دوبرينين مكالمة هاتفية من كيسنجر في 11 ايار 1971، ذكر فيها ان جيرارد سميث قدم مذكرة إلى الرئيس نيكسون ووزير الخارجية روجرز، افادت بانه اجرى محادثة مطولة مع فلاديمير سيمينوف أثناء تواجدهم بقارب بمفردهما في بحيرة جنيف. وان الاخير قدم اقتراحات "**فتحت الطريق أخيراً للتوصل إلى اتفاق**". واكمل كيسنجر حديثه، بان المفاجئة كانت

---

(1)Memorandum of Conversation, Washington, April 26, 1971,NO. 192, Cited in:1969–1976, Volume XIII, Soviet Union, October 1970–October 1971, Office of the Historian, Washington, 2011, PP. 559-561.

(2) Ibid, P. 561.

بالنسبة له وللرئيس ان تلك المقترحات حملت نفس النقاط التي تبادل الرئيس نفسه وجهات النظر بشأنها مع الحكومة السوفييتية من خلال القناة السرية، والتي لم يكن من المفترض أن يكون لدى سميث والوفد المرافق له أدنى فكرة عنها[1]. لذا اتهم كيسنجر بشدة الجانب السوفييتي بإهمال القناة السرية وتجاهل رغبة الرئيس في بقاءه على اتصالاً شخصياً مع القيادة السوفييتية. وحذر قائلاً: "**يمكننا التوقف عن استخدام القناة**". عندها ذكر دوبرينين بأن الأمر متروك لأي طرف فيما يتعلق باستخدام القناة، واكد أن تلك الحادثة كانت مبنية على نوع من سوء الفهم. الا ان دوبرينين علم فيما بعد أن سيمينوف، الذي كان يشغل منصب نائباً لوزير الخارجية السوفييتي، كان قد علم من أصدقائه في موسكو بأمر القناة السرية وعملها، وقرر أن يقوم بمبادرة على نفس المنوال، دون أن يكشف لأحد عن ذلك[2].

سلم دوبرينين الى كيسنجر رسالة من الحكومة السوفييتية في 12 ايار 1971، اسقط فيها الجانب السوفييتي شرط ان يكون نشر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية للدفاع عن هيئة القيادة الوطنية فقط. كما حملت الرسالة موافقة الحكومة السوفييتية على تجميد الأسلحة الهجومية بالتزامن مع اتفاقية الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية. بعدها بحث الجانبان عن الطريقة التي سيتم بها الاعلان عن التوصل الى تفاهم مشترك للحد من الاسلحة الاستراتيجية، اذ اوضح دوبرينين بانه لا توجد مشكلة في الاعلان عن الاتفاقية سواء كان ذلك من خلال تبادل الرسائل بين كوسيغين ونيكسون او اصدار الرئيسين بياناً مشتركاً، الا ان موسكو تفضل اصدار بياناً عاماً بدلاً من تبادل رسالتين منفصلتين والتي من شأنها أن تثير مسألة من الذي أخذ زمام المبادرة اولاً. وفي اليوم التالي تجدد لقاء دوبرينين وكيسنجر، الذي اشار الى ان الرئيس نيكسون وجد ان الطريقتين مقبولتين، لذا عمل دوبرينين وكيسنجر في مساء اليوم نفسه على صياغة نص البيان المشترك الذي سيصدره نيكسون وكوسيغين في 20 ايار 1971[3].

---

(1)Memorandum of Telephone Conversation (USSR), Washington, May 11, 1971, NO. 152, Cited in: US Department of State, Soviet – American Relations…, P.349.

(2)Anatoly Dobrynin, In confidence : Moscow's ambassador to six Cold War Presidents (1962–1986), New York, 1995, P. 220.

(3)Editorial Note, NO.155, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 488–489.

وبالفعل، أصدر الرئيس نيكسون ورئيس مجلس الوزراء السوفييتي كوسيغين في 20 ايار 1971، بياناً مشتركاً حول رغبتهما في التوصل إلى اتفاقاً للحد من الأسلحة الاستراتيجية، اكدا فيه ان حكومتا الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي اتفقت، بعد مراجعة مسار محادثاتهما بشأن الحد من الاسلحة الاستراتيجية، على التركيز هذا العام على وضع اتفاقية للحد من نشر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية. والى جانب ذلك، فانهما سيتفقان على تدابير معينة فيما يتعلق بالحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. ويسير الجانبان الاعراب عن قناعتهما بأن ذلك سيخلق ظروفاً أكثر ملاءمة لمزيد من المفاوضات للحد من جميع الأسلحة الاستراتيجية. وانه ستتواصل هذه المفاوضات بنشاط[1]. كانت هذه خطوة متقدمة جداً وبناءة في مسار العلاقات الامريكية – السوفييتية بشكل عام، فضلاً عن كونها ذات اهمية كبرى لمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية بشكل خاص.

وعلى اثر البيان انف الذكر، أبدى المفاوضون السوفييت موافقتهم على المقترح الامريكي للدفاع عن واحد أو اثنين من مواقع صواريخ مينتمان في ولاية مونتانا (Montana)، وولاية داكوتا الشمالية (North Dakota)، بدلاً من إلغاء الدفاع عن تلك المواقع واقتصار الدفاع عن واشنطن فقط. كما توصل المفاوضون في فيينا الى اتفاقاً لتحسين الخط الساخن بين موسكو وواشنطن باستخدام قمرين صناعيين للاتصالات، أحدهما أمريكي والآخر سوفييتي. وكان هناك تخطيط مشترك لكيفية تجنب اندلاع حرب عالمية ثالثة من خلال إطلاق صاروخ عرضي من قبل الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتي أو دولة ثالثة مثل الصين[2]. بدى واضحاً ان المفاوضات الثنائية كانت تسير باتجاه صحيح، وظهرت بوادر امل لعقد اتفاقية بين الجانبين في وقت قريب.

(1)КСОВЕТСКО - АМЕРИКАНСКИМ ПЕРЕГОВОРАМ ПО ВОПРО ¬ САМ ОГРАНИЧЕНИЯ СТРАТЕГИЧЕСКИХ ВООРУЖЕНИИ, 21 мая 1971 г, NO.16, ВНЕШНЯЯ ПОЛИТИКА СОВЕТСКОГО СОЮЗА И МЕЖДУНАРОДНЫЕ ОТНОШЕНИЯ, Сборник документов, 1971 год, Москва, 1972, С. 42.

(2)Robert Kleiman, Op. Cit., P.31.

❖ المبحث الثالث: اعدادات ومناقشات الجولة الخامسة (حزيران – تشرين الاول 1971)

اعرب كيسنجر عند لقائه مع السفير السوفييتي دوبرينين في 8 حزيران 1971، عن امله في أن يأتي المفاوضون السوفييت إلى هلسنكي بروح إيجابية، وأن عقد الاتفاقية يمثل اختباراً للعلاقات الامريكية – السوفييتية، وسيكون من المهم جداً بالنسبة للولايات المتحدة أن تتقدم المفاوضات بشكل صحيح. الا ان دوبرينين ابدى اسفه بان تكون المفاوضات هي الاختبار للعلاقات بين الجانبين، لأنه يؤيد توثيق العلاقات الأمريكية – السوفييتية، وان هذا هو توجه وزارة الخارجية السوفييتية بشكل عام. كما اشار الى ان المؤسسة العسكرية السوفييتية تؤدي دوراً هاماً في القضايا الخارجية، وان طبيعة النظام السوفييتي يختلف عن النظام الامريكي، اذ تم منع وزارة الخارجية السوفييتية من الإدلاء بأية تعليقات على القضايا العسكرية. وبين انه عندما كان في موسكو لحضور مؤتمر الحزب الشيوعي، أراد تقديم إحاطات عسكرية، الا انه طلب منه جلب تصريحاً خاصاً من المكتب السياسي الذي منحه التصريح على مضض. لذا فقد اعرب دوبرينين بانه ليس لديه اي علم بما ستسير عليه الأمور في هلسنكي، على الرغم من انه وجروميكو كانا يدافعان بقوة عن ضرورة تقدم المباحثات، الا ان هذا الامر لم يكن متروكاً لهما تماماً. كما اوضح أن قضية الدفاع الصاروخي عن هيئة القيادة الوطنية ستشكل بعض الصعوبة في موسكو، لأن وزارة الدفاع السوفييتية لم تفهم بصراحة سبب اهتمام الولايات المتحدة بذلك[1].

اشار دوبرينين عند تجدد لقائه مع كيسنجر في واشنطن في 21 حزيران 1971، بانه سيكون من المفيد للغاية عدم التطرق في بداية المباحثات المزمع عقدها في هلسنكي الى مسألة الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، بداعي إن هذا سيخلق صعوبة بيروقراطية كبيرة بالنسبة للسوفييت ويضعف نفوذ وزارة الخارجية. وانه سيكون مفيد جداً اقتصار المباحثات في أول أسبوعين أو ثلاثة أسابيع على بحث موضوع الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، وانه لن تكون هناك صعوبة في ربط المناقشات الدفاعية بالهجومية فيما بعد. من

---

(1)Editorial Note, NO.164, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P. 511.

جانبه بين كيسنجر بانه سيبحث هذا الموضوع مع مدير وكالة الحد من الأسلحة ونزع السلاح جيرارد سميث[1].

اخبر هنري كيسنجر السفير دوبرينين عند لقائه به في واشنطن يوم 30 حزيران 1971، بشكل غير رسمي وسري تماماً، ببعض التعليمات التي اعطاها الرئيس نيكسون الى وفد الولايات المتحدة في محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية، والتي كانت ستنطلق قريبا في هلسنكي، اذ جاء في تلك التعليمات الاشارة الى انه في بداية جلسة مفاوضات هلسنكي، سيقدم وفد الولايات المتحدة مقترحاته العامة، والتي ستتضمن رؤى مبدئية لمشروع اتفاقية الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، فضلاً عن بعض الافكار حول الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. وبعد ذلك، سيكون الوفد الأمريكي مستعداً لبدء العمل على مناقشة مسودة اتفاقية الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، وبعد مضي اسبوعين الى اربعة اسابيع يبدأ الوفد الامريكي بإجراء مناقشات موازية للقضايا المتعلقة بالأسلحة الهجومية الاستراتيجية. وفيما يتعلق بمضمون اتفاق الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، سيطرح وفد الولايات المتحدة مقترح يفترض أنه من الأفضل ان يختار كل جانب المكان الذي سيتم فيه نشر انظمة الحماية الخاصة به، سواء كان ذلك للدفاع عن العاصمة أو لحماية مواقع الأنظمة الإستراتيجية الهجومية. وسيكون وفد الولايات المتحدة على استعداد لمواصلة مناقشة هذه المسألة من أجل إيجاد شروط ومعايير متكافئة لكلا البلدين. كما أن الوفد مخول بطرح فكرة الحظر الشامل والكلي على أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية في كلا البلدين. وأضاف كيسنجر أن الرئيس نيكسون، تردد في البداية حول ما إذا كان سيعطي للوفد مثل هذه التعليمات، لأنها قد تخلق انطباعاً غير مواتٍ في موسكو بأنها خطوة دعائية بحتة. ومع ذلك، فإن كيسنجر مخول بتقديم تأكيدات بأنه إذا أظهرت موسكو استعداداً للنظر بجدية في هـــذا المقترح، فــإن الجانب الأمريكي سيتعامل أيضاً مع هذه المسألة بطريقة عملية[2].

---

(1)Memorandum of Conversation, Washington, June 21, 1971, NO.167, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P. 515.

(2)Memorandum of Conversation (USSR) Washington, June 30, 1971, NO.172, Cited in: US Department of State, Soviet – American Relations…, PP. 390-394.

وفيما يتعلق بمسألة تجميد الأسلحة الاستراتيجية الهجومية، ذكر كيسنجر إنه حدث "**صدام داخلي**" غير متوقع بين اعضاء الحكومة الامريكية. اذ انه تم إطلاع قادة البنتاغون وسميث، بصفته رئيساً للوفد الأمريكي في المفاوضات، على محتوى الرسائل السرية المتبادلة بين الحكومتين. ومع ذلك، لم يكونوا مطلعين بأي حال من الأحوال على التغيير في وجهات النظر الذي سبق تبادل تلك الرسائل ورافقه. وان الرئيس نيكسون لا يزال الشخص الوحيد الذي يعرف بأمر المحادثات بينه وبين السفير دوبرينين. لهذا السبب، أعد البنتاغون ووكالة نزع السلاح الأمريكية، مسودة تعليمات تم تقديمها إلى الرئيس للموافقة عليها، والتي جاءت على حد تعبير كيسنجر، "**متوافقة تماماً مع لغة تبادل الرسائل بين الحكومتين**"، وان كلا الجانبين يقبلان بفكرة تجميد الأسلحة الهجومية الاستراتيجية ومستعدان للتوصل إلى تفاهم مشترك حول هذه المسألة، بقصد مناقشة التفاصيل المحددة لهذا التفاهم بما في ذلك القضايا المتعلقة بتكوين القوات الاستراتيجية، وما إلى ذلك في هلسنكي. ولهذا السبب دعت مسودة التعليمات التي أعدها البنتاغون ووكالة نزع السلاح إلى تجميد الأنظمة الإستراتيجية الهجومية البرية والبحرية. وبحسب كيسنجر، فان الرئيس نيكسون كان على وشك التراجع عن إدراج الأنظمة البحرية في التجميد، لأن هذا لم يتم تضمينه بشكل مباشر في الاتفاق السري التي تم التوصل إليه مع السوفييت. لكنه قرر بعد ذلك عدم المطالبة بحذفها من المسودة، بل القيام بذلك بشكل تدريجي، دون إثارة شكوك البنتاغون أو وكالة نزع السلاح الأمريكية. واضاف كيسنجر أن البنتاغون أثار خلال العام الماضي مراراً وتكراراً مسألة أن الاتحاد السوفييتي كان يلحق بالولايات المتحدة بسرعة من حيث عدد ونوعية الأنظمة البحرية، ومن ثم فإن اعتراض الرئيس نفسه الآن بشكل مباشر على إدراجهم في التجميد سيبدو غريباً وغير مفهوم لكل من البنتاغون ووكالة نزع السلاح. لذا فان الرئيس سيتخذ بعد وقت قصير من بدء المفاوضات في هلسنكي، خطوات للعودة تدريجياً إلى الاتفاق السري الذي تم التوصل إليه. من جانبه علق دوبرينين على هذه المسألة بالإشارة الى أن هذا التحول في الأحداث لا يتوافق مع الاتفاق الذي تم التوصل إليه في وقت سابق. وان هذا من شأنه أن يترك انطباعاً غير مواتٍ بشكل واضح في موسكو، وشدد كذلك على ان موسكو ليست معنية بالخلافات داخل الحكومة الامريكية، وان المهم بالنسبة لها

هو الالتزام الصارم بالاتفاقية. ورد كيسنجر بالقول أن الاتفاقية لا تزال قائمة، لكنه يطلب أن يأخذ السوفييت بعين الاعتبار الوضع الداخلي للإدارة الامريكية[1].

تطرق كيسنجر في نهاية الحديث مرة أخرى إلى موضوع عقد اجتماع قمة محتمل. اذ كان جوهر تعليقاته هو أن هذه القضية بشكل عام ما فتئت ان تأخرت لمدة عام تقريباً، وان الرئيس "**بالكاد يستطيع إخفاء حقيقة أنه يشعر بالإهانة**" لأنه مرت أسابيع عدة حتى الآن على رسالته الاخيرة الى موسكو الا انه لم يتم الرد عليها، فضلاً عن ذلك، فانه مضت مدة طويلة من الزمن دون استجابة سوفييتية وبدون أي تبريرات على عدم الرد على العرض الامريكية فيما يتعلق بالزيارات والاجتماعات المتبادلة. وان الرئيس مشغول جداً في الوقت الحالي، ولديه جدول اعمال ذات أولوية عالية في الأشهر الستة القادمة. كما بين كيسنجر بان الرئيس يطلب من القادة السوفييت ألا يسيئوا فهمه، ولكن من الواضح أنه يجب عليه أن يفترض أن عدم رد السوفييت عليه في المستقبل القريب، يعني أن القضية في الواقع موضع نقاش في موسكو. وهو يرى أن التفاهم المتبادل المهم الذي تم التوصل إليه بالفعل بينه وبين القيادة السوفييتية بشأن القضايا المذكورة أعلاه سيكون كافياً[2].

ارسل القادة السوفييت رسالة الى الرئيس نيكسون في 30 حزيران 1971، اوضحت ان موسكو تتفق مع رأي الاخير فيما يتعلق بأهمية إيجاد اتفاقاً عملياً بشأن الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، بنفس روح التفاهم المتبادل كما كان الحال فيما يتعلق باتفاقية برلين الغربية. لذا فان موسكو تسترشد بدقة ذلك النهج، أي بالرغبة في إيجاد حلول مقبولة للطرفين في اتفاقية الاسلحة. كما بينت الرسالة انه وبسبب المباحثات والرسائل العديدة التي تمت بين الجانبين سواء العامة او الخاصة، فان الحكومة السوفييتية ستقدم تعليمات لوفدها في

---

(1)Memorandum of Conversation (USSR) Washington, June 30, 1971, NO.172, Cited in: US Department of State, Soviet – American Relations..., PP. 393-394.

(2)Addendum to Memorandum of Conversation (SSR) Washington, June 30, 1971, NO.173. Cited in: US Department of State, Soviet – American Relations..., PP. 395-396.

هلسنكي لمناقشة الوفد الأمريكي حول اقتصار أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية للدفاع عن واشنطن وموسكو. إلى جانب ذلك، ستحتفظ الولايات المتحدة بمنشآت الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية في إحدى قواعد الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، حيث بدأ بناؤها. بينما يحق للاتحاد السوفييتي نشر منشآت الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية للدفاع عن عدد متساوٍ من صوامع الصواريخ الباليستية العابرة للقارات. وسيتم الاحتفاظ بالقيود الكمية والجغرافية المفروضة على تلك الصواريخ للدفاع عن العواصم على وفق المقترحات المقدمة مسبقاً. أما بالنسبة لمنشآت الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية للدفاع عن صوامع الصواريخ الباليستية العابرة للقارات فيمكن مناقشة معايير القيود المقبولة مع الأخذ في الاعتبار أنه لا ينبغي استخدام تلك المنشآت لإنشاء نظام دفاعي يغطي الدولة بأكملها. كما اكدت الرسالة على أن موسكو تأمل في أن تكون هذه الخطوة الجديدة التي اتخذتها، والموجهة نحو كسر الجمود في المفاوضات، موضع تقدير من الرئيس نيكسون، وانه سيعطي التوجيهات المناسبة لوفد الولايات المتحدة في هلسنكي[1].

اصدر الرئيس نيكسون قرار الامن القومي رقم (117) في 2 تموز 1971، والذي احتوى على التعليمات الواجب اتباعها في الجولة الخامسة من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية في هلسنكي، اذ اوصى القرار بوجوب إعداد الوفد مسودة للاتفاق مع السوفييت تتضمن موقف الولايات المتحدة بلغة مناسبة، على ان تعاد هذه المسودة إلى البيت الأبيض لمراجعتها والموافقة عليها قبل عرضها في هلسنكي. وريثما تتم الموافقة على مسودة الاتفاقية وطرحها، يجوز للوفد أن يحدد للاتحاد السوفييتي أحكامها الرئيسة. ويجب إجراء المفاوضات حول الأنظمة الهجومية والأنظمة الدفاعية بالتوازي. ومع ذلك، ووفقاً لتقدير رئيس الوفد، قد تكون هناك مدة أولية من أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع عندما تركز المفاوضات على الأنظمة الدفاعية. وبعد ذلك، يجب إبرام الاتفاقات على الأنظمة الهجومية والدفاعية في وقت واحد. كما يجب على الوفد أن يواصل التفاوض بشأن نص متفق عليه بخصوص تدابير منع الحرب العرضية، كما ينبغي

---

(1)Note From the Soviet Leadership, Moscow, undated, NO.193, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, Footnote 1, PP. 600-601.

للوفد أن يكمل جميع الأعمال التمهيدية المتعلقة بوصلة الاتصالات المباشرة بين واشنطن وموسكو بهدف إبرام هذا الاتفاق بالتزامن مع الاتفاقية الرئيسة. كذلك يمكن النظر في اتفاقيات منفصلة بشأن الحوادث العرضية ووصلة الاتصالات، في ضوء الاتجاه العام للمفاوضات. كما اعاد القرار التأكيد على التوجيهات السابقة المتعلقة بخصوصية المحادثات والتعليقات العامة عليها[1].

تلقى كيسنجر رسالة من دوبرينين موجهة من القيادة السوفييتية إلى الرئيس نيكسون في 5 تموز 1971، اوضحت ان القيادة السوفييتية ابلغت الرئيس السوفييتي بموقفها من اجتماع القمة السوفييتية – الأمريكية، بما في ذلك ملاحظاتها بشأن التحضير لمثل هذا الاجتماع وخلق الشروط التي من شأنها أن تسهل نتائجه الإيجابية. وان القيادة السوفييتية تولي اهمية لمسألة تخفيف حدة التوتر وتطبيع الوضع في أوروبا على أساس الاعتراف بالواقع الإقليمي والسياسي الذي تشكل هناك، والذي هو في صالح جميع الدول، بما في ذلك الولايات المتحدة. وبما أن الرئيس نيكسون وافق على الاعتبارات التي طرحها القادة السوفييت فيما يتعلق باجتماع القمة المرتقب، فقد لوحظ في موسكو أنه كانت هناك حركات إيجابية في الآونة الأخيرة في مناقشة بعض الأسئلة من جانب ممثلي الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وهناك فهم أكبر للوضع ونهج أكثر واقعية تجاه إيجاد حلول مقبولة للطرفين، ويبدو أن هذا جاء نتيجة الاهتمام الذي بدأ الرئيس يوجهه شخصياً إلى هذه الأمور. ومع ذلك، فانه لا يوجد حتى الآن يقيناً كاملاً في امكانية التوصل إلى اتفاقاً في أقرب وقت ممكن، مع الأخذ في الاعتبار أنه لم يتبقَ الكثير من الوقت حتى ايلول المقبل، ومن الواضح أنه سيكون من الواقعي الاتفاق على الوقت المقبول بشكل متبادل والذي سيكون أقرب إلى نهاية هذا العام. وأن كلا الجانبين سوف ينطلقان من الافتراض بأنه بحلول ذلك الوقت سيتم القيام بكل ما هو ضروري من أجل وضع هذا التفاهم المهم بين الرئيس الامريكي والقادة السوفييت موضع التنفيذ، والذي أكده الرئيس نيكسون للسفير دوبرينين من خلال كيسنجر في 30 حزيران الماضي. كما انه من المهم، تحسباً للاجتماع

(1)The White House, National Security Decision Memorandum 117, Washington, July 2, 1971.

المرتقب، أن يسلك الجانبان في العلاقات بينهما وفي الشؤون الدولية المسار الذي من شأنه أن يضمن إلى أقصى حد ثمار الاجتماع. بمعنى آخر، من الضروري أن لا يسمح كلا الجانبين في أنشطتهما بأي شيء من شأنه أن يجعل الوضع غير مواتٍ للتحضير للاجتماع وعقده، ويضعف فرص الحصول على نتائج إيجابية فيه[1].

احال كيسنجر الرسالة انفة الذكر الى الرئيس نيكسون في اليوم التالي، مع كتابة توصية عليها نصت: "**بألا نعلق على السوفييت في هذه المرة والمضي قدما في الخيار الآخر سعيا إلى عقد قمة مبكرة في بكين**". وبعد اطلاع الرئيس نيكسون على محتوى رسالة قادة الاتحاد السوفييتي وافق على توصية كيسنجر[2].

افتتح المفاوضين الأميركيين الجولة الخامسة التي عقدت في هلسنكي يوم في 8 تموز 1971، باقتراح يقضي بوقف الجانبين بناء الصواريخ البرية والغواصات الحاملة للصواريخ الباليستية، وتحديد موعداً نهائياً ويفضل أن يكون عام 1971، وبعد ذلك لن يتم السماح ببناء صوامع أو غواصات جديدة، كما تتوقف أعمال البناء الجارية. وسيبقى هذا الترتيب المؤقت ساري المفعول لمدة عامين في حين يجري التفاوض على اتفاق أكثر شمولاً. ولن يُمنع أي من الجانبين من تحديث أو تحسين أو تقليص القوات القائمة[3].

والحاقاً بالمقترح اعلاه، اشار المفاوضون الأمريكيون ان بإمكان كل دولة أن تختار بين الدفاع عن عاصمتها بـ (100) صاروخ مضاد للصواريخ الباليستية، أو استخدام ما يصل إلى (300) صاروخ من تلك الصواريخ للدفاع عن ثلاثة مواقع للصواريخ الهجومية. وإذا اختار الاتحاد السوفييتي المسار الثاني، فسيكون لزاماً عليه تفكيك دفاعاته الصاروخية حول موسكو. وسيتم تحديد موعد نهائي لإزالتها هذا العام كما هو مأمول[4].

---

(1)Note From the Soviet Leadership to President Nixon, Moscow, undated, NO.172, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, Footnote 1, PP. 548-549.

(2) Ibid, Footnote 1, P. 548.

(3)Stockholm International Peace Research Institute, World Armaments …, P. 32.

(4)William Beecher, U.S. Urges Soviet to Join In a Missiles Moratorium, The New York Times, July 23, 1971, P. 1

رفض السوفييت مقترح نشر الصاروخ المضاد للصواريخ الباليستية، وعدوه بمثابة نسخة معدلة لاقتراح أربعة إلى واحد، ورأوا في ذلك خطوة إلى الوراء، وتراجعاً عن النهج المتفق عليه الذي اكد على مبدأ المساواة في القيود المفروضة على تلك الصواريخ[1]. كما اعترض السوفييت على تضمين الغواصات في التجميد المقترح للأسلحة الهجومية، لأن ذلك من شأنه أن يتركهم بشكل دائم في وضع أدنى مقارنة بالولايات المتحدة[2].

وعلى وفق تعليمات البيت الأبيض اخبر جيرارد سميث سيمينوف بعد الجلسة العامة في 13 تموز 1971، بان الولايات المتحدة تقترح فرض حظر كلي على الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، واشار سميث الى انه لم يقدم طلباً رسمياً بذلك، لأنه كان على دراية بالموقف السوفييتي الرسمي. من جانبه سأل سيمينوف عما إذا كان فهمه صحيحاً بأن الولايات المتحدة ستكون مستعدة لتقديم اقتراح يكون فيه مستوى نظام الدفاع للصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية عند المستوى الصفري، في حال أبدى الجانب السوفييتي اهتماماً بهذه المسألة. كما سأل هل ان تعليمات واشنطن اقتضت بان يتم تقديم المقترح بطريقة أقل رسمية من الجلسة العامة؟ عندئذ ذكر سميث بانه اذا ابدى الجانب السوفييتي استعداده لمناقشة هذه المسألة، فانه سيكون على استعداد لطرح المقترح بشكل رسمي إما في محادثة خاصة مع سيمينوف أو في جلسة عامة. لكن التعليمات التي لديه في الوقت الحالي كانت مجرد تنبيه سيمينوف ومعرفة ما إذا كان الجانب السوفييتي مهتماً. وبدوره اوضح الاخير بان عليه أن يستمع بعناية لاعتبارات الولايات المتحدة فيما يتعلق بهذا المقترح لتحديد جوهرها وأهميتها الحقيقية. ولم يكن عليه أن يطلب ردود فعل إضافية من موسكو قبل الرد على سؤال سميث. كما اوضح سيمينوف إن الجانبين يقتربان الآن من جوهر مسألة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية. وسيكون من الحكمة التفكير فيما يتم قوله دون تحيز. وسيكون الجانب السوفييتي مهتماً بسماع وجهات نظر الولايات المتحدة في هـذا الصدد. لذا اشار سميث الى

(1)Raymond L. Garthoff, Détente and Confrontation American-Soviet Relations …,P. 151.

(2)Stockholm International Peace Research Institute, World Armaments …, P. 33.

انـه سيبلغ واشنطن بهذه المحادثة وسيكون لاحقاً في وضع أفضل لتحديد كيفية المضي قدماً[1].

التقى السفير الامريكي لدى الاتحاد السوفييتي جاكوب بيم لمدة ساعتين تقريباً مع وزير الخارجية السوفييتي أندريه جروميكو في 28 تموز 1971، لإجراء مراجعة عامة للعلاقات الثنائية بين البلدين. كما تمت مناقشة محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية، اذ أشار جروميكو إلى أن المحادثات الجارية في هلسنكي لا يزال من الصعب التنبؤ بنتائجها. واكد على الرغبة السوفييتية الجادة في إيجاد لغة مشتركة مع الولايات المتحدة حول عدد من القضايا الرئيسة إن لم يكن جميعها[2].

اوضح كيسنجر في مذكرته إلى الرئيس نيكسون في 3 اب 1971، ان السفير بيم اجرى محادثة مع جروميكو، الذي ذكر ان بريجنيف طلب منه تقييم مسار السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتي، "**وزعم**" أنه أجاب بالقول إن الكثير من الامور غير واضحة في الوقت الحالي في سياسة الولايات المتحدة، ولكن سيتم الرد قريباً على قضايا معينة وخاصة مسالة برلين، ومعاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية، وان وهذا من شأنه أن يوضح سياسة الولايات المتحدة العامة تجاه السوفييت. كما بينت المذكرة ان جروميكو اخبر بيم أن محادثته مع بريجنيف يجب أن تلفت انتباه الرئيس نيكسون. لذا فأن بيم يرى ان ما ذكره جروميكو يمثل فرصة محتملة، إن لم تكن دعوة، إلى حوار رفيع المستوى، اذ كان الرئيس الامريكي مهتماً[3].

أخذ نيكسون الإشارة السوفييتية، وبعث رسالة الى الأمين العام بريجنيف في 5 اب 1971، اوضح فيها ان الاتفاق الذي أعلن في 20 ايار الماضي يمثل التزاماً على أعلى

---

(1)Backchannel Message From the Chief of the Delegation to the Strategic Arms Limitation Talks (Smith) to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Helsinki, July 13, 1971, NO.177, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 560-561.

(2)Editorial Note, NO.185, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P. 576.

(3) Ibid, P. 576-577.

مستويات القيادة السياسية لكلا البلدين، ولتحقيق نتيجة جيدة في مفاوضات الحد من التسلح الاستراتيجي يُطلب من ممثليّ الجانبين استكمال اتفاقية عادلة مبكرة بشأن الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية فضلاً عن التوصل الى اتفاقاً موازٍ بشأن تدابير معينة فيما يتعلق بالحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. وسيكون لديهما بعد ذلك أساساً لاتفاق دائم للحد من الأسلحة الهجومية. وان النتيجة النهائية ستساهم في تعزيز الأمن، والسماح باستخدام الموارد والمواهب القيمة لأغراض بناءة، علاوة على التقدم في حل الخلافات الأخرى، والمساهمة في عالم مستقر وسلمي(1).

اكتملت المفاوضات في هلسنكي فعلياً بشأن الاتفاقية الخاصة بإجراءات منع الحرب العرضية في 5 اب 1971. اذ كان جوهر الاتفاقية يستند إلى حدٍ كبير على وجهات نظر الولايات المتحدة، التي عرضتها عندما طرح السوفييت الفكرة في العام الماضي. وعلى الرغم من ان السوفييت اقترحوا في الأصل ان يكون الاتفاق على شكل معاهدة، لكنه عندما استؤنفت المحادثات في هلسنكي، تراجعوا واتفقوا مع الوفد الامريكي على أن اتفاقية تنفيذية ستكون مقبولة. وقد تضمنت الاتفاقية المرتقبة النقاط الرئيسة التي تمثلت بان يُبلغ كل جانب الطرف الآخر فيما يتعلق بالحوادث غير المبررة أو غير المفهومة أو العرضية التي تنطوي على تفجير سلاح نووي. كما يُبلغ كل جانب الطرف الآخر فيما يتعلق بإطلاق الصواريخ خارج أراضيه الوطنية، والكشف عن الأجسام مجهولة الهوية أو التداخل مع مرافق الاتصالات. كذلك تضمنت البنود الأخرى أحكاماً للمشاورات واعتماد المزيد من الإجراءات، فضلاً عن بند شامل من شأنه أن يسمح بتبادل المعلومات في المواقف التي قد تنطوي على حرب عرضية(2).

وفي اليوم نفسه ارسل كيسنجر مذكرة الى الرئيس نيكسون، اشار فيها الى اكتمال الاتفاقية اعلاه واهم البنود التي احتوتها. وبين ان الجانب السوفييتي فضل التوقيع عليها بدلاً

---

(1)Editorial Note, NO.185, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P. 577.

(2)Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon, Washington, August 5, 1971, NO.188, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P. 584.

من انتظار الاتفاقات الرئيسة المتعلقة بالحد من انتشار الاسلحة الاستراتيجية. كما اوضح كيسنجر بان الغرض الرئيس من التحرك نحو اتفاق منفصل بدلاً من انتظار حل جميع القضايا، هو اعطاء إشارة للسوفييت باهتمام واشنطن المستمر بمعاهدة الحد من الاسلحة. علاوة على ذلك، فانه نظراً لأن بريجنيف اشار شخصياً الى نوع من الاتفاقات مع الولايات المتحدة في مؤتمر الحزب الشيوعي، فقد يكون إبرام الاتفاقية مفيداً للولايات المتحدة من الناحية التكتيكية. لذا فانه وجه تعليمات الى سميث لإبلاغ السوفييت برغبة الادارة الامريكية في التوقيع على الاتفاقية، وأنه مخول بالتوقيع عليها بالأحرف الأولى. وبعد اطلاع نيكسون على المذكرة وافق على وجهة نظر كيسنجر والاجراءات التي اتخذها[1].

سلم السفير دوبرينين الى كيسنجر مذكرة من القادة السوفييت موجهه الى الرئيس نيكسون في 10 اب 1971، والتي أوضحت أن القيادة السوفييتية تؤكد من جديد الاتفاق السابق مع الرئيس نيكسون فيما يتعلق بزيارته إلى موسكو لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك بهدف إيجاد حلول مقبولة للطرفين[2]. وفي 3 ايلول 1971، بعث الرئيس نيكسون رسالة الى القادة السوفييت، اوضح فيها ان الولايات المتحدة أعربت باستمرار عن تفضيلها لنشر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية لحماية صواريخ مينتمان. وان حكومة الولايات المتحدة ترى بأنه ينبغي مناقشة مسألة الصواريخ الباليستية التي تطلق من الغواصات في سياق التجميد الهجومي. وقبل كل شيء، فأنه يمكن إيجاد حل للمشكلات العالقة بين الجانبين، ليس من خلال التفسيرات القانونية بقدر ما يتم ذلك بروح حسن النية المستندة إلى أهمية الهدف[3].

رد بريجنيف على رسالة نيكسون في 7 ايلول 1971، اذ بين انه من المهم توصل الجانبين إلى نتيجة مفادها أن الاتفاق في مجال الحد من الاسلحة الاستراتيجية يعد امراً ممكناً. وان

---

(1)Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon, Washington, August 5, 1971, NO.188, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, Footnote 3, PP. 584-585.

(2)Editorial Note, NO.185, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P. 577.

(3)Note From President Nixon to the Soviet Leadership, Washington, undated, NO.194, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 601-602.

الاتحاد السوفييتي لا يسعى لتحقيق مزايا أحادية الجانب. ويوجد الآن فهم مشترك لما يجب أن تركز عليه المحادثات، وقد يصبح ذلك اساساً مناسباً للتوصل إلى قرارات عملية. واكد بان الاتحاد السوفييتي ما زال يعتقد أنه من المرغوب فيه الاتفاق على وضع قيود على أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية على أساس مبدأ التكافؤ الكامل. وبين ان النتائج الأولية الملموسة التي تحققت في المفاوضات، لاسيما استكمال الاتفاق بشأن تدبير الحد من خطر اندلاع حرب نووية بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، تمثل بلا شك عاملاً إيجابياً في العلاقات السوفييتية – الأمريكية(1).

تلقى الوفد الامريكي في هلسنكي تعليمات من لجنة التحقق في 18 ايلول 1971، لرفض المقترح السوفييتي المقدم في 30 حزيران من العام نفسه، والتمسك باقتراح الولايات المتحدة بان يكون للولايات المتحدة الحق في نشر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية في موقعين مقابل موقع واحد للاتحاد السوفييتي. كما اوجبت التعليمات على الوفد أن يواصل الإصرار على إدراج الصواريخ الباليستية التي تُطلق من الغواصات في الاتفاق الدفاعي، وإخبار السوفييت بأنه يجب أن يكون هناك نقاش جاد حول القيود الهجومية عند استئناف المحادثات في فيينا(2).

وبحلول نهاية الجولة الخامسة من المحادثات في ايلول 1971، كان أحد أهم الخلافات بين الجانبين هو مسألة نشر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية. اذ كان موقف الولايات المتحدة يدعم نشر تلك الصواريخ بنسبة (1 – 2)، أي بمعنى اما نشر الصواريخ الدفاعية لحماية العاصمة او نشرها في موقعين لحماية الصواريخ الهجومية. على حين اصر السوفييت على ان تكون النسبة (2–2) أي ان تكون الحماية على العاصمة، فضلاً عن موقع واحد للصواريخ الباليستية العابرة للقارات في كل جانب(3).

---

(1)Editorial Note, NO.185, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 577–578.

(2)Minutes of a Verification Panel Meeting, Washington, September 15, 1971, NO.196, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, Footnote 2, P. 606.

(3)U.S. Delegation SALT Cable 1055 to State Department, "Joint Draft Text," 24 September 1971.

التقى جروميكو ودوبرينين مع نيكسون وروجرز وكيسنجر في المكتب البيضاوي في 29 ايلول 1971. اذ اعرب نيكسون عن شعوره بالارتياح لتقديمه مع كوسيغين الاعلان المشترك في 20 ايار الماضي، والذي تم تلقيه في كل مكان بوصفه إشارة مفعمة بالأمل على أن قيادات البلدين قد عقدا العزم على التوصل الى اتفاقاً بشأن تجميد الأسلحة الهجومية والدفاعية. كما بين نيكسون ان الاتحاد السوفييتي يمتلك حوالي (500) صاروخاً هجومياً. ومن ثم فان الاقتراح الامريكي على الجانب الدفاعي كان اقتراحاً معقولاً. ولن يكون من الحكمة أن توافق الولايات المتحدة على تجميد الميزة الهجومية للاتحاد السوفييتي بينما تحقق المساواة فقط في الجانب الدفاعي. وان هذا الامر سيعرض الادارة الامريكية الى اشد الانتقادات من الشعب الامريكي والكونغرس. كما اوضح نيكسون ان الاتحاد السوفييتي لا يزال مستمراً في صناعة الاسلحة الهجومية، وان الولايات المتحدة لم تعترض على ذلك. واذا لم يتم التوصل الى اتفاقاً بخصوص الحد من الاسلحة الاستراتيجية، فان هناك العديد من الأشخاص في الولايات المتحدة، وكثير منهم من حزبه، ممن سيدافعون عن استئناف تكديس الأسلحة الهجومية. لذا فان من مصلحة الجانبين التوصل إلى اتفاقاً لا يعطي ميزة حاسمة لأي منهما[1].

من جانبه اكد جروميكو على الأهمية الكبيرة التي يوليها الاتحاد السوفييتي للمفاوضات حول الحد من الأسلحة الدفاعية والهجومية. واشار إلى أن محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية قد وفرت الأساس لاتفاقيات ثانوية، ولم يكن من الممكن التوصل اليها لولا تلك المباحثات. كما شدد جروميكو على جدية مواقف ونوايا الاتحاد السوفييتي، وبين ان الاقتراح الأخير بشأن الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية والذي قدمته الحكومة السوفييتية يوفر أساساً جيداً للاتفاق، اذ انه تضمن توفير الدفاع عن العواصم الوطنية وموقع واحد للصواريخ الباليستية العابرة للقارات لكل جانب. وفيما يخص الأسلحة الاستراتيجية الهجومية، اوضح جروميكو بان الاتحاد السوفييتي لم يعترض على ايجاد بعض الاتفاقات بشأنها وسيكون من الضروري الدخول في مناقشات ملموسة لحل هذه القضية. واكد ان الاتحاد السوفييتي أراد أن

(1)Editorial Note, NO.201, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 614-615.

يواصل الطرفان المفاوضات ولم يكن أقل حسماً، وسيبقى مصمماً على تحقيق النجاح إلى أقصى حد ممكن[1].

كرر الرئيس نيكسون مرة اخرى الاهمية التي توليها الولايات المتحدة للتوصل الى اتفاقاً بشأن التسلح الاستراتيجي، مشيراً الى ان بلاده جمدت اسلحة هجومية عدة منذ مدة، الا انه لم يمر يوم دون تلقي معلومات بخصوص زيادة تحشيد الاسلحة في الاتحاد السوفييتي. وبين نيكسون بانه لا يقصد إثارة الاعتراضات في هذا الصدد لأن الإجراءات السوفييتية كانت تستند إلى تقييماتها الامنية، الا انه كان من الضروري إدراك أنه لن يسمح للاتحاد السوفييتي ولا للولايات المتحدة الحصول على ميزة تجعله متفوقاً على الجانب الاخر. وبدوره أوضح روجرز أن إحدى الصعوبات التي واجهت الولايات المتحدة مع الاقتراح السوفييتي الأخير كانت حقيقة أنه نص على تعزيز إضافي للأسلحة من كل جانب. ونظراً لأن الهدف هو الحد من الاسلحة الاستراتيجية، فانه لن يُنظر إلى مثل هذا الاقتراح على أنه تقييد في الواقع. على حين أشار السفير دوبرينين إلى أن الاقتراح السوفييتي الأخير كان يهدف إلى تقديم حلاً وسطاً يكون مقبول لكلا الجانبين. وان الاتحاد السوفييتي كان يؤيد في الأساس قصر دفاعات الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية على حماية العواصم الوطنية، ولكن نظراً لأن الولايات المتحدة عدت أنه من المهم الدفاع عن الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، فقد تم تصميم هذا المقترح. عندئذ اوضح الرئيس نيكسون بانه لا يمكن الوصول الى حلول مقبولة لهذه المسألة في هذا الاجتماع، وانه لابد من مواصلة المفاوضات. كذلك اشار وزير الخارجية جروميكو الى إنه سيتعين على الجانبين تقييم وتحليل نتائج المفاوضات، وكذلك تحديد مواقفهما في المرحلة التالية منها. ومحاولة العثور على صيغة مشتركة تكون مقبولة للطرفين[2].

وقع روجرز وجروميكو في واشنطن في 30 ايلول 1971، اتفاقاً بشأن التدابير الرامية إلى تقليل مخاطر الحرب النووية بين الجانبين، اذ اشارت ديباجة الاتفاق الى إن اتحاد

---

(1)Editorial Note, NO.201, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P. 615.

(2) Ibid, P. 516.

الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة، المشار إليهما فيما بعد بالطرفين، وإذ تضعا في الاعتبار العواقب المدمرة التي قد تخلفها حرب نووية على البشرية جمعاء، وإذ تدركا ضرورة بذل كل جهد لمنع خطر هذه الحرب واندلاعها، بما في ذلك التدابير الرامية إلى منع الاستخدام العرضي أو غير المأذون به للأسلحة النووية، وإذ ترى أن تنسيق التدابير الرامية إلى الحد من خطر اندلاع حرب نووية يصب في مصلحة تعزيز السلام والأمن الدوليين ولا يتعارض بأي حال من الأحوال مع مصالح أي بلد آخر، ونظراً إلى ضرورة مواصلة البحث عن سبل الحد من مخاطر الحرب النووية، فقد اتفقنا على ما يأتي[1]:

المادة الأولى: يتعهد كل طرف بمواصلة تنفيذ وتحسين التدابير التنظيمية والفنية التي يراها ضرورية لمنع الاستخدام العرضي أو غير المصرح به للأسلحة النووية الواقعة تحت سيطرته.

المادة الثانية: يتعهد الطرفان بإخطار بعضهما البعض على الفور في حالة وقوع حادث غير مصرح به أو عرضي أو غير مبرر يتضمن انفجار محتمل لسلاح نووي يمكن أن يخلق خطر نشوب حرب نووية. وفي حالة وقوع مثل هذا الحادث، يبذل الطرف الذي لديه أسلحة نووية قصارى جهده على الفور لاتخاذ التدابير اللازمة لإبطال ضرر هذه الأسلحة أو تدميرها دون التسبب في ضرر.

المادة الثالثة: يتعهد الطرفان بإخطار بعضهما البعض على الفور عند اكتشاف أجسام مجهولة بواسطة أنظمة انذار الهجوم الصاروخي أو عند حدوث تداخل مع هذه الأنظمة أو وسائل الاتصال المناسبة، إذا كان لمثل هذه الحالات امكانية التسبب في خطر نشوب حرب نووية بين البلدين.

المادة الرابعة: يتعهد كل من الطرفين بإخطار الطرف الآخر مسبقاً بعمليات إطلاق الصواريخ المخطط لها إذا تم إطلاق هذه الصواريخ خارج أراضيه الوطنية في اتجاه الجانب الآخر.

(1)СОГЛАШЕНИЕ О МЕРАХ ПО УМЕНЬШЕНИЮ ОПАСНОСТИ ВОЗНИКНОВЕНИЯ ЯДЕРНОИ ВОИНЫ МЕЖДУ СОЮЗОМ СОВЕТСКИХ СОЦИАЛИСТИЧЕСКИХ РЕСПУБЛИК И СО¬ЕДИНЕННЫМИ ШТАТАМИ АМЕРИКИ, 30 сентября, NO.48, ВНЕШНЯЯ ПОЛИТИКА СОВЕТСКОГО СОЮЗА И МЕЖДУНАРОДНЫЕ ОТНОШЕНИЯ, Сборник документов, 1971 год, Там же, С. 130 - 132.

المادة الخامسة: يتعهد كل طرف في المواقف الأخرى التي تنطوي على حوادث نووية غير مفسرة بالتصرف بطريقة تقلل من احتمال سوء تفسير هذه التصرفات من قبل الطرف الآخر. وفي أي حالة من هذا القبيل، يجوز لكل من الطرفين إبلاغ الطرف الآخر عندما يرى أن ذلك في مصلحة منع اندلاع الحرب النووية.

المادة السادسة: لنقل المعلومات والإخطارات والطلبات العاجلة في المواقف التي تتطلب توضيحاً سريعاً للموقف، سيستخدم الطرفان بشكل أساس الخط المباشر بين حكومتي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية، او أي وسيلة اتصال، بما في ذلك القنوات الدبلوماسية، وفقاً لتقديرهما، اعتماداً على درجة الاستعجال.

المادة السابعة: يتعهد الطرفان بإجراء مشاورات متفق عليها بشكل متبادل للنظر في القضايا المتعلقة بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية، وكذلك مناقشة التعديلات المحتملة عليها، والتي تهدف إلى مواصلة تنفيذ أهداف هذه الاتفاقية.

المادة الثامنة: هذه الاتفاقية بلا مدة زمنية.

المادة التاسعة: تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ منذ لحظة توقيعها.

وفي اليوم نفسه تم التوقيع كذلك على اتفاقية في واشنطن بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي لتعزيز قدرة البلدين على التواصل مع بعضهما البعض بسرعة وكفاءة في أوقات الطوارئ. اذ تضمنت الاتفاقية إنشاء دائرتين للاتصالات عبر الأقمار الصناعية بين البلدين، ونظام من المحطات الطرفية، والتي تكونت من أكثر من محطة واحدة في أراضي كل طرف. وتعهدت كل دولة بضمان التشغيل المستمر والموثوق لهذا النظام. كما احتوت الاتفاقية على ميزة فريدة هي انشاء وتشغيل الولايات المتحدة محطة أرضية لنظام القمر الصناعي السوفييتي (مولنيا 2) (Molniya II) في الاراضي الامريكية، بينما سيبني الاتحاد السوفييتي محطة للعمل على ارضه بنظام إنتل سات[1].

(1)Stockholm International Peace Research Institute, World Armaments ..., P. 37.

عقد الرئيس نيكسون مؤتمراً صحفياً في غرفة الإحاطة بالبيت الأبيض في 12 تشرين الاول 1971، وقرأ إعلاناً بخصوص اجتماعه المخطط له مع القادة السوفييت والمقرر عقده في أواخر ايار 1972. ورداً على سؤالاً صحفياً بشأن إمكانية عقد اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية، وما إذا كان الرئيس يتوقع ابرامها في اجتماع القمة؟ صرح نيكسون أنه إذا تم التوصل الى الاتفاق قبل موعد اجتماع القمة، فانه سيتم التوقيع عليه، وهذه وجهة نظر الاتحاد السوفييتي أيضاً[1]. يتضح مما تقدم ان العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ولاسيما في مجال الحد من الاسلحة الاستراتيجية، كانت تشهد تقدماً ملحوظاً، وبات من الممكن عقد اتفاقية بذلك الخصوص في غضون اشهر قليلة، بعدما بدأت وجهات نظرهما تقترب بشكل كبير.

(1)Editorial Note, NO.203, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P. 621.

الفصل الرابع

التوافق الامريكي – السوفييتي في قضايا التسليح

(1971–1972)

المبحث الاول: حصر القضايا الخلافية بين الجانبين

(تشرين الاول 1971– نيسان 1972)

المبحث الثاني: رحلة كيسنجر السرية الى موسكو وتداعياتها على التوافق الامريكي – السوفييتي (نيسان – ايار 1972).

المبحث الثالث: التفاهم الامريكي – السوفييتي في قضايا التسلح

(ايار – تشرين الاول 1972)

❖ الفصل الرابع: التوافق الامريكي – السوفييتي في قضايا التسليح (1971-1972)

❖ المبحث الاول: حصر القضايا الخلافية بين الجانبين (تشرين الاول 1971- نيسان 1972)

بعث الرئيس نيكسون رسالة إلى ليونيد بريجنيف في 19 تشرين الاول 1971، اعرب فيها عن ايمانه بان الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، يتحملان مسؤولية خاصة عن السلام في العالم. واشار الى انه بعد الاعلان عن عقد اجتماع قمة في موسكو، طلب من كيسنجر أن يبدأ العمل مع السفير دوبرينين على جدول أعمال المؤتمر القادم. وسيكون موقفه هو الوصول إلى أوسع مجال من التفاهم بين الجانبين حتى يمكن لقمة موسكو أن تشكل بالفعل انطلاقة جديدة للعلاقات الأمريكية – السوفييتية. كما اوضحت الرسالة بان الولايات المتحدة تستعد للجولة التالية من المفاوضات الرسمية للحد من الاسلحة الاستراتيجية في فيينا. واذا كانت هناك فرصة، لإحراز تقدم إضافي، فأنه مستعد للقيام بها. مشيراً الى انه تم إنجاز الكثير من التفاصيل بشأن اتفاقية الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، وأنه ينبغي تكثيف العمل الموازي بشأن التدابير التي تحد من الأسلحة الهجومية. كما اعرب نيكسون عن اعتقاده بأنه من المهم أن يتم النظر إلى اتفاقية الأسلحة الاستراتيجية الرئيسة التي يسعى الجانبين لتحقيقها كمسألة واحدة، حتى لو كانا يتعاملان معها في أجزاء منفصلة، لأنها ستكون الأساس الذي ستبنى عليه المزيد من الاتفاقيات، وعلاقات البلدين الشاملة في السنوات المقبلة، ومن المهم أن تحظى بدعم وثقة واسعين. كما بين نيكسون بانه ربما لا يكون من المجدي في هذه المرحلة القضاء على بعض التفاوتات في أعداد وأنواع الانظمة الاستراتيجية التي يمتلكها البلدين. وما يجب أن يجتهدا للقيام به، هو المضي قدماً على أساس مبدأ المساواة، والتوصل إلى اتفاقيات تمنع في مجملها زيادة ترسانتهما العسكرية الاحتياطية. وينبغي العمل من أجل التجميد في كل من المجالات الرئيسة قيد التفاوض. وفي الختام اعرب نيكسون عن قناعته بانه اذا تمكنا من اتخاذ القرارات السياسية المطلوبة لإعطاء تعريف ملموس لمثل هذا التجميد، فيمكن إتمام الاتفاق بسرعة كبيرة[1].

(1)Letter From President Nixon to Soviet General Secretary Brezhnev, Washington, October 19, 1971, NO. 6, Cited in: F.R.U.S, 1969–1976, Vol. XIV, Soviet Union, October 1971–May 1972, United States Government Printing Office, Washington, 2006, PP. 18-20.

اتخذت لجنة التحقق في 3 تشرين الثاني 1971، توصيات عدة تضمنت التأكيد على المضي قدماً في محادثات اتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية مع السوفييت، ومحاولة الحصول على اتفاقاً مقبولاً في أقرب وقت ممكن، وانه لا ينبغي تأجيل أي اتفاق حتى اجتماع قمة ايار. كما وجهت التوصيات مجموعة العمل لإعداد ورقة مشتركة بين الوكالات حول المزايا والعيوب المحتملة لإدراج الصواريخ الباليستية التي تُطلق من البحر في التجميد، على ان يتم مناقشة عدد من البنود بشكل أكبر في اجتماع مجلس الأمن القومي القادم، بما في ذلك: ما اذا كان سيتم الاحتفاظ بخيار الدفاع عن هيئة القيادة الوطنية، او استكشاف الاقتراح السوفييتي بشكل أكبر، ومستويات الصواريخ الهجومية، ولاسيما الصواريخ الباليستية التي تُطلق من الغواصات[1].

انطلقت الجولة السادسة من المفاوضات في فيينا في 15 تشرين الثاني 1971. وفي اليوم نفسه اصدر الرئيس نيكسون قرار الامن القومي رقم (140)، والذي حدد فيه التعليمات الواجب اتباعها في تلك المحادثات، واحتوت على النقاط الاتية[2]:

1. عدم تغيير الموقف الأساس للولايات المتحدة.

2. ينبغي للوفد في البداية أن يركز عرضه ومناقشاته على القيود الهجومية، ويجب الاصرار على أن يفعل السوفييت الشيء نفسه. وان يكون هذا التركيز على إثبات أنه سيكون هناك تجميد شامل للصواريخ الباليستية العابرة للقارات، مع حد فرعي للصواريخ الباليستية الكبيرة والحديثة، وفهم دقيق لما هو مسموح به في ظل التحديث والاستبدال. أما بالنسبة للصواريخ الباليستية التي تُطلق من الغواصات، فيجب على الوفد بذل جهداً للتفاوض بشأن إدراجها في

---

(1)Minutes of a Verification Panel Meeting, Washington, November 3, 1971, NO.209, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, Footnote 2, PP. 635-636.

(2)National Security Decision Memorandum 140, Washington, November 15, 1971, NO.212, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, Footnote 2, PP. 645-646.

أي اتفاقية هجومية مؤقتة، وإذا اتضح أن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تعديل اقتراح الولايات المتحدة الحالي بشأن هذه الصواريخ، فينبغي على الوفد أن يوصي بتبديل القرار الرئاسي.

3. يجب على الوفد أن يشرع في إجراءات – بشرط الاستشارة – لإعداد مشروع نص مشترك لاتفاق بشأن القيود الهجومية.

4. يبقى الاقتراح الامريكي بشأن الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية بدون تغيير فيما يتعلق بعدد المواقع واجهزة الاعتراض. ومع ذلك، فيما يتعلق بالرادارات والقيود الجغرافية، فإن الوفد مخول بمواصلة الاستكشافات والتوصية ببدائل للقرار الرئاسي.

5. تم توجيه رئيس الوفد التوضيح بانه يحق للطرفين حرية الاختيار بين بديلين لنشر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية بشرطين: الاول، يجب على الطرفين الإشارة بوضوح إلى اختيارهما الأولي لنشر هذه الصواريخ قبل اكتمال المفاوضات أو التوقيع على الاتفاقية بالأحرف الأولى. وعلى الوفد الامريكي إبلاغ نظيره السوفييتي بأن الخيار الأمريكي الأولي هو النشر في مواقع الصواريخ الباليستية العابرة للقارات. والشرط الثاني، بعد وقت متفق عليه بشكل متبادل من تاريخ نفاذ الاتفاقية الدفاعية، سيكون لأي من الجانبين الحق في تغيير مواقع نشر هذه الصواريخ.

6. فيما يتعلق بالقضايا غير تلك التي نوقشت أعلاه، ينبغي للوفد أن يواصل السعي لتضييق الخلافات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في مشروع النص المشترك، بشرط الاستشارة.

7. عدم تسريب المعلومات المتعلقة باتفاقية الحد من انتشار الاسلحة الاستراتيجية.

تساءل السفير دوبرينين عند لقائه مع هنري كيسنجر في واشنطن في 18 تشرين الثاني 1971، عن سبب رفض الولايات المتحدة للمقترح السوفيتي في 7 ايلول من العام نفسه؟ فأجاب كيسنجر بان النتيجة العملية للمقترح هي منح السوفييت ثلاثة مواقع مقابل موقع واحد

للولايات المتحدة، بمعنى انه سيكون للسوفييت الحق في الدفاع عن موقعين للصواريخ فضلاً عن موسكو بينما سيتعين على الولايات المتحدة تدمير دفاعاتها في مواقع الصواريخ البعيدة، والدفاع فقط عن واشنطن، التي لا يمكن الحصول على الاموال الكافية لتوفير دفاع كامل عنها. وعلى الرغم من ان دوبرينين كان يدرك حقيقة ما ذكره كيسنجر الا انه اوضح بانه لا أحد في موسكو يعتقد أن الحكومة الأمريكية لا تستطيع الحصول على أموال للدفاع عن عاصمتها، ومن ثم فإن هذا يعدًّ حجة ضعيفة في موسكو. كما ذكر دوبرينين بان مناقشات الجانبين قبل 20 ايار 1971، لم تركز على الصواريخ التي تطلق من الغواصات، وانما على الصواريخ الباليستية العابرة للقارات. عندها اوضح كيسنجر بانه كان هناك بالفعل بعض الاهتمام بالصواريخ الباليستية العابرة للقارات، الا انه سيكون من الصعب على الادارة الامريكية ان تشرح للشعب الأمريكي لماذا يجب تقييد الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، والاستمرار في سباق التسلح فيما يخص الصواريخ التي تُطلق من البحر[1].

واصل الاتحاد السوفييتي إصراره على المساواة المطلقة في عدد الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية التي ينشرها كل جانب، وعاد أيضاً إلى اقتراحه القديم الذي يقضي بالسماح فقط بنشر تلك الصواريخ للدفاع عن العواصم فقط. وفيما بعد قدم السوفييت حلاً وسطاً تضمن نشرهم (100) صاروخ للدفاع عن أحد مواقع صواريخهم الهجومية، إلى جانب (100) صاروخ للدفاع عن موسكو، وهو ما يعادل الـ (200) صاروخ مضاد للصواريخ الباليستية التي تصر الولايات المتحدة على نشرها حول موقعين لصواريخ مينتمان[2].

اوضح رئيس الوفد الامريكي جيرارد سميث في رسالته الى كيسنجر في 8 كانون الاول 1971، بان هناك تقدماً كبيراً في المفاوضات، وان السوفييت وافقوا على المقترح الامريكي، الذي تضمن عدم نشر اسلحة جديدة عند اجراء عملية التحديث والاستبدال، وكذلك عدم استبدال الصواريخ الباليستية العابرة للقارات "**الخفيفة**" بصواريخ "**ثقيلة**". كما انهم وافقوا على

(1)Memorandum of Conversation, Washington, November 18, 1971, NO.213, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 647-648.

(2)Stockholm International Peace Research Institute, World Armaments …, P. 34.

البنود التي تم التفاوض عليها بشرط الاستشارة بشأن رادارات الإنذار المبكر وترقية صواريخ سام. كما اشار سميث بان سيمينوف اخبره اليوم أنه في غضون أسبوع سيتم تقديم اقتراحاً جديداً بخصوص الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية مع الأخذ في الاعتبار الدفاع عن هيئة القيادة الوطنية ومواقع الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، دون زيادة نشر الصواريخ المضادة. وعبر عن اعتقاده بان هذا سيكون شكلاً من أشكال "**الخيارات المؤجلة**" التي ألمحوا إليها في هلسنكي. كما بين سميث انه باستثناء التوضيح البسيط لحق التبديل – بعد عقد الاتفاقية – من الدفاع عن هيئة القيادة الوطنية إلى الدفاع عن الصواريخ الباليستية العابرة للقارات والعكس، لم تتخذ الولايات المتحدة أي خطوات. واخيراً، اشار سميث الى ان المفاوضات ستتوقف بسبب اعياد الميلاد وتستأنف مطلع العام المقبل[1].

اجتمعت لجنة التحقق في واشنطن في 23 كانون الأول 1971، وعلى وفق ملخص الاستنتاجات في محضر الاجتماع، فان الجنة اتفقت على ان يسعى كيسنجر للحصول على بعض التوجيهات المؤقتة للوفد الامريكي من الرئيس نيكسون قبل عودت المحادثات. وسيشمل ذلك على الأقل، اتخاذ قراراً بشأن ما إذا كان ينبغي أن تكون اتفاقية الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية معاهدة، والسماح باستبدال الصواريخ الباليستية القديمة التي تطلق من الغواصات بنماذج جديدة[2].

لذا، اصدر الرئيس نيكسون قرار الامن القومي المرقم (145) في 3 كانون الثاني 1972، والذي احتوى على تعليمات إضافية لمحادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية في فيينا. اذ تضمن القرار النقاط الاتية[3]:

---

(1)Backchannel Message From the Chief of the Delegation to the Strategic Arms Limitation Talks (Smith) to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Vienna, December 8, 1971, NO.215, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Vol. XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 650-651.

(2)Editorial Note, NO.218, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P. 657.

(3)The White House, National Security Decision Memorandum 145, Washington, January 3, 1972.

1. يجب أن يكون الاتفاق على القيود الدفاعية في شكل معاهدة.

2. يجب أن يكون الاتفاق على القيود الهجومية في شكل اتفاقية تنفيذية.

3. يحق للوفد تقديم الفقرة الاتية لتكون ضمن مشروع الاتفاقية الهجومية: "**يجب على كل طرف أن يقتصر على منصات إطلاق الصواريخ الباليستية التي تطلق من الغواصات إلى العدد التشغيلي وتحت الإنشاء النشط اعتبارًا من** ...".

4. ينبغي للوفد أن يعيد التأكيد على أهمية الشروط المتعلقة بالانسحاب في حالة فشل المفاوضات اللاحقة. علاوة على ذلك، يجب على الوفد التذكير بأنه سواء مع الاتفاق الهجومي المؤقت أو اتفاق المتابعة، ينبغي أن تكون هناك قيود هجومية سارية المفعول طالما ان حدود الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية مستمرة. وفيما يتعلق بتحديد المدة الزمنية في أحكام الانسحاب المذكورة أعلاه، سيحدد الرئيس هذه المدة عندما تصبح الخطوط العريضة للقيود المفروضة على الأنظمة الهجومية الاستراتيجية معروفة بشكل أفضل.

5. باستثناء الفقرة (1) أعلاه، لا يوجد تغيير في الموقف الامريكي بخصوص الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية.

6. التأكيد على عدم تسريب المعلومات المتعلقة بمحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية.

استأنفت محادثات فيينا وعقد الاجتماع الأول في 5 كانون الثاني 1972[1]. وفي 7 من الشهر نفسه، بعث كيسنجر مذكرة الى سميث اوضحت ان الرئيس نيكسون يرغب باستكشاف رد فعل الاتحاد السوفييتي على امتلاك الطرفين لعدد متساوٍ من الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، وتجميد مؤقت لعدد الصواريخ الباليستية العابرة للقارات والصواريخ الباليستية التي تطلق من الغواصات العاملة وتحت الإنشاء اعتباراً من تاريخ متفق عليه[2].

(1)Backchannel Message From the Chief of the Delegation to the Strategic Arms Limitation Talks (Smith) to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Vienna, January 6, 1972, NO.223, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P. 667.

(2)Backchannel Message From the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to the Chief of the Delegation to the Strategic Arms Limitation Talks (Smith), San Clemente, California, January 7, 1972, NO.224, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P. 669.

أجاب بريجنيف على رسالة نيكسون في 17 كانون الثاني 1972، وذلك حينما بين بانه وجه الوفد السوفييتي في مفاوضات فيينا لإجراء مناقشة موازية حول اتفاقية الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية وبعض التدابير المؤقتة في مجال الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. كما اشار بريجنيف الى ان موسكو تعمل على تحليل موقف الولايات المتحدة، مع الأخذ في الاعتبار أيضاً المقترحات التي تم نقلها الى السوفييت بواسطة القناة الخاصة. وبالنظر إلى الاحترام المتبادل لمصالح الجانبين، فانهما سيكونان قادرين على تحقيق تقدم في المفاوضات(1).

وبحسب رسالة جيرارد سميث الى هنري كيسنجر في 18 كانون الثاني 1972، فان الخطة السوفييتية في الجولة السادسة من المحادثات هي محاولة التوصل الى اتفاقاً بشأن القضايا "**الثانوية**"، وذلك لترك القضايا الرئيسة للمراجعة في العواصم. وستكون القضايا الرئيسة المتبقية هي مستويات الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، وبعض الامور المتعلقة بالرادارات، وتضمين الغواصات النووية في التجميد، وأحكام مدة الاتفاقية، وشروط الانسحاب. كما عبر سميث في رسالته عن وجهة نظره الراسخة بانه تم قطع شوطاً كبيراً، وتم تقديم ما في وسعهم في هذه الجولة. وان أي "**استمرار مصطنع**" سيكون له نتائج عكسية، ومن ثم فانه يحث على ايقاف المحادثات في 4 شباط 1972، واستئنافها في النصف الثاني من اذار المقبل(2).

التقى كيسنجر والسفير السوفييتي دوبرينين في السفارة السوفييتية بواشنطن في 15 شباط 1972، لمناقشة عدد من القضايا، بما في ذلك محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية. اذ اشار دوبرينين الى إن الاقتراح الأمريكي الجديد الداعي الى تجميد الصواريخ الباليستية التي تُطلق من الغواصات جعل الاتفاق صعباً للغاية. وإنه لن يكون من السهل في الاتحاد السوفييتي شرح سبب عدم كون التجميد مجرد وسيلة لإيقاف البرنامج السوفييتي مع إعطاء فرصة للولايات

---

(1)Memorandum of Conversation, Washington, January 21, 1972, NO. 39, Cited in: F.R.U.S, 1969–1976, Volume XIV, Soviet Union…, PP. 138-

(2)Backchannel Message From the Chief of the Delegation to the Strategic Arms Limitation Talks (Smith) to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Vienna, January 18, 1972, NO.227, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 676-677.

المتحدة لتجهيز برنامج غواصات جديد. وبين ان وزارة الدفاع السوفييتية ستستغل هذا الامر لمعارضة الاتفاقية، وانه سيواجه صعوبة بالغة في إقناع موسكو بشمول تلك الصواريخ في الاتفاقية، ويرجع ذلك جزئياً إلى اعتقاده أن البرنامج الامريكي قد تم ضبطه بدقة ليبدأ مباشرة بعد تاريخ انتهاء صلاحية أي تجميد متوقع. وبعدما تساءل دوبرينين عما إذا كانت الولايات المتحدة ستقبل الاقتراح السوفييتي بمنح الولايات المتحدة موقعين للصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، أحدهما لا يجب أن يكون واشنطن؟ اجاب كيسنجر بانه يعتقد أنه يجب التعامل مع مسألة الصواريخ الباليستية التي تُطلق من الغواصات والصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية معاً، وأن موقف الولايات المتحدة غير خاضعاً للتعديل في الوقت الحالي(1).

واثناء الاجتماع سلم كيسنجر الى دوبرينين رسالة من الرئيس نيكسون موجهة إلى بريجنيف تطرح مجموعة متنوعة من القضايا التي ستنشأ في القمة. كما اوضح نيكسون في رسالته انه فيما يتعلق بالمحادثات حول الأسلحة الاستراتيجية وداخل القناة السرية، فانه يجب أن يتم التركيز على النقاط التي لا يزال موقفهما متبايناً فيها حتى يمكن استغلال المدة التي تلي استئناف المحادثات في هلسنكي لوضع اللمسات الأخيرة على الاتفاقية، "**وكما في حالة المحادثات التي توجت بالإعلان في 20 ايار 1971، آمل أن تقودنا هذه القناة إلى النجاح**"(2).

وعند لقائه مع كيسنجر في 1 اذار 1972، اوضح دوبرينين إن برنامج الغواصات الامريكي الجديد "**قد هز الكثير من الناس في الاتحاد السوفييتي، بما في ذلك هو نفسه**". وبالرغم من اشارته بانه لم يكن يمانع تضمين الغواصات في المعاهدة، الا انه وفي الوقت الحالي كان عليه أن ينظر فيما اذا كانت الولايات المتحدة تحاول إيقاف البرنامج السوفييتي بينما تجهز برنامجاً للغواصات خاص بها. وتساءل فيما لو كان هناك بعض الحلول الوسط

---

(1)Editorial Note, NO.232, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 685-686.

(2)Memorandum of Conversation, Washington, February 15, 1972, NO. 51, Cited in: F.R.U.S, 1969–1976, Volume XIV, Soviet Union…, PP. 136-138.

الممكنة، وهل يمكن أن تترك مسألة الغواصات لبريجنيف ونيكسون ليقررا ذلك عند اجتماعهما في موسكو؟ فأجاب كيسنجر إن ذلك سيجعل الأمر مستحيلاً، لأن الاتفاقية تضمنت مشكلات فنية عدة، وانه لا يمكن حلها في اجتماع القمة. وبعدما تساءل دوبرينين عن امكانية حل جميع القضايا الأخرى قبل الاجتماع؟ بين كيسنجر بانه لم يتم حتى هذه اللحظة تحديد الموقف الذي سيتم تبنيه وسيكون من الصعب جداً تغيير موقفهم فيما بعد، وانها واحدة من القضايا التي لم تكن فيها توصيته حاسمة، لأن وزارة الدفاع الامريكية تصر على تضمين الغواصات في الاتفاقية الدفاعية. وقبل نهاية الاجتماع اوضح دوبرينين بان عليهم التوصل إلى بعض الفهم العام، وحدد ثلاثة احتمالات: الأول، التوصل الى اتفاقاً بما في ذلك الغواصات. والثاني، التوصل الى اتفاقاً باستثناء الغواصات. والثالث، التوصل الى اتفاقاً يستبعد الغواصات ولكنه يضعها بنداً رئيساً في جدول أعمال الاتفاقية التالية، أو ربما جعلها موضوع اتفاقية منفصلة. فكان رد كيسنجر بانه سيبلغ الرئيس نيكسون بذلك، ويرد عليه في الاجتماع القادم(1).

أثار دوبرينين مرة أخرى عند لقائه بكيسنجر في 9 اذار 1972، مسألة الغواصات. واشار الى إنها ستكون قضية صعبة بشكل متزايد، خاصة إذا كانت الولايات المتحدة تطالب بمبدأ التكافؤ. عندئذ بين كيسنجر بان هناك عدد من التعديلات بما فيها استعداد الولايات المتحدة لتغيير الموعد النهائي، مما سيضيف عدداً من الغواصات إلى المجموع الكلي، وامكانية تحويل الغواصات السوفييتية من الفئة (G) و (H)، والتي ستضيف ست غواصات أخرى، كما ان هناك إمكانية لتحويل الصواريخ السوفييتية القديمة جداً إلى غواصات حديثة. وبعدما تساءل دوبرينين عن العدد الإجمالي المسموح به على هذا الأساس؟ اجاب كيسنجر بانه ليس لديه فكرة عنه الا انه سيخبره في أقرب وقت ممكن(2). وعند تجدد لقاء الطرفيين في 17 اذار 1972، تساءل دوبرينين عن مدى جدية الامريكان في تضمين الصواريخ الباليستية التي تُطلق من الغواصات في المعاهدة؟ فأجاب كيسنجر بانهم "**جادين للغاية**"، وشكك في إمكانية التوصل الى

---

(1)Memorandum of Conversation, Washington, March 1, 1972, NO.233, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 687-688.

(2)Editorial Note, NO.237, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P. 697.

اتفاقاً لا يشمل تلك الصواريخ. وبعدما تساءل دوبرينين عن الموقف الامريكي بشأن الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية؟ اوضح كيسنجر بان الادارة الامريكية لم تتخذ قراراً نهائياً بشأنها بعد، الا انها تدرس امكانية منح السوفييت موقعين مقابل حصول الولايات المتحدة على موقعين ايضاً[1].

اوضحت مذكرة سميث الى وزير الخارجية الأمريكي روجرز في 15 اذار 1972، بان الطرفين اتفقا على تضمن معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية بنداً يسمح لكل منهما الانسحاب "**إذا قرر أن الأحداث غير العادية المتعلقة بموضوع هذه المعاهدة قد تهدد مصالحه العليا**"، بشرط اخطار الطرف الاخر قبل ستة أشهر من الانسحاب، مع بيان "**الأحداث غير العادية**". كما اوضح سميث ان الوفد الامريكي ضغط من أجل حق انسحاب إضافي مشروط بعدم نجاح الاتفاقيات اللاحقة لمعاهدة تحد من الأسلحة الهجومية. الا ان السوفييت رفضوا ذلك، بداعي ان شرط الانسحاب الاضافي غير ضروري وسيؤثر على الطبيعة المستقلة لمعاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية. لذا اشار سميث الى انه بسبب عدم توفر محكمة دولية تتعامل مع مثل هكذا انتهاكات، فانهم سيواجهون مسألة سياسية وليست قانونية. واعرب عن اعتقاده بانه يمكن للولايات المتحدة الانسحاب من المعاهدة استناداً على الفقرة المتعلقة بتهديد مصالحها العليا، ودون الحاجة الى بند اضافي[2].

اصدر الرئيس الامريكي نيكسون قرار الامن القومي رقم (158) في 23 اذار 1972، والذي تضمن تعليماته لمحادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية في الجولة السابعة في هلسنكي. اذ قسم نيكسون تلك التعليمات الى قيوداً هجومية ودفاعية تضمنت[3]:

---

(1)Editorial Note, NO.237, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 697-698.

(2)Memorandum From the Director of the Arms Control and Disarmament Agency (Smith) to Secretary of State Rogers, Washington, March 15, 1972, NO.238, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 699-700.

(3)The White House, National Security Decision Memorandum 158, Washington, March 23, 1972.

1. ينبغي للوفد أن يركز جهوده في البداية على التوصل إلى اتفاقاً بشأن القيود الهجومية. ويجب أن يوضح الوفد أن القرار الامريكي النهائي بشأن الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية سيتأثر بشدة بنطاق الاتفاقية المؤقتة.

2. يواصل الوفد الضغط من أجل إدراج حدود على منصات إطلاق الصواريخ الباليستية التي تطلق من الغواصات في الاتفاق المؤقت. وينبغي للوفد أن يقترح في البداية، أن يبدأ تاريخ تجميد الصواريخ الباليستية التي تُطلق من الغواصات من تاريخ التوقيع على الاتفاق المؤقت بدلاً من 31 تموز 1971.

3. وفي الوقت الذي يراه مناسباً، ينبغي لرئيس الوفد أن يقترح أن يبدأ تجميد انشاء منصات إطلاق الصواريخ الباليستية العابرة للقارات أيضاً في تاريخ التوقيع على الاتفاق الموقت.

4. من المهم أن يتفق الجانبان، سواء في الاتفاقية الموقتة أو في البيان التفسيري، على أن منصات إطلاق الصواريخ الباليستية العابرة للقارات القديمة والثقيلة من طراز (Titans، SS–7s، SS–8s) لا يمكن تحويلها الى صواريخ باليستية عابرة للقارات كبيرة حديثة.

5. ينبغي للوفد أن يواصل جهوده لوضع قيوداً على منصات إطلاق الصواريخ الباليستية العابرة للقارات الأرضية المتنقلة. ويجوز لرئيس الوفد وفقاً لتقديره، أن يقترح بيانات تفسيرية متفق عليها بشأن هذه القيود بدلاً من أحكام محددة في الاتفاقية المؤقتة.

6. ينبغي للوفد أن يواصل الجهود الرامية إلى قبول المقترح الامريكي أو أن يقترح تعريفاً بديلاً مماثلاً لما يلي: "**الصواريخ الباليستية العابرة للقارات هي أي صواريخ باليستية استراتيجية أرضية قادرة على بلوغ مدى يتجاوز المسافة بين أقصى الجزء الشرقي من الولايات المتحدة وأقرب جزء من الاتحاد السوفييتي، بما في ذلك الصواريخ التي يتم نشرها للاستخدام المحتمل على مدى أقل**". كما ينبغي للوفد أن يبلغ السوفييت أن الولايات المتحدة ستعد الزيادة الكبيرة في اقتراح منصات الاختبار والتدريب للصواريخ الباليستية العابرة للقارات تناقضاً مع الاتفاق المؤقت.

7. يجب أن تكون المدة غير المحددة في بند الانسحاب الخاص الذي اقترحته الولايات المتحدة خمس سنوات. وبعد مزيد من المفاوضات، قد يوصي الوفد بمواقف بديلة. في حين أن

شروط مدة الاتفاقية الموقتة قد تختلف، اذ ان الحد الأدنى لها خمس سنوات، ما لم يتم استبدالها باتفاقية لاحقة أكثر اكتمالاً.

8. يبقى الموقف الامريكي المتعلق بعدد مواقع الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية ومنصات إطلاقها دون تغيير.

9. تم توجيه رئيس الوفد للبحث بشكل خاص مع رئيس الوفد السوفييتي في الاقتراح القائل بأنه إذا وافق السوفييت على إدراج قاذفات الصواريخ الباليستية التي تطلق من الغواصات في الاتفاقية المؤقتة، فإن الولايات المتحدة ستنظر في تغيير موقفها من الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية. وينبغي عليه أن يشير إلى أن الولايات المتحدة ستكون مستعدة للتفاوض على اتفاقاً يأخذ في الاعتبار المصلحة السوفييتية في الدفاع عن الصواريخ الباليستية العابرة للقارات. وإذا أبدى السوفييت اهتماماً بهذا الاقتراح وضغطوا من أجل بيان أكثر دقة، فإن رئيس الوفد الأمريكي مخول بالرد بأن الولايات المتحدة ستوافق على وجود موقعين لهذه الصواريخ لدى كل جانب، على ان لا يزيد كل موقع عن (100) صاروخ. وسيكون لكل دولة الحق في إما (أ) الدفاع عن هيئة القيادة الوطنية فضلاً عن الدفاع عن موقع واحد من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، أو (ب) الدفاع عن موقعين من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات. وسيكون موقع الصواريخ الباليستية العابرة للقارات خاضعاً للقيود الجغرافية. علاوة على ذلك، سيكون هناك حق في تغيير الموقع وفقاً للإجراءات المتفق عليها.

10. إذا أشار السوفييت إلى أنهم سيقبلون إدراج منصات إطلاق الصواريخ الباليستية التي تُطلق من الغواصات في الاتفاقية المؤقتة، فإن رئيس الوفد مخول بتقديم اقتراحاً رسمياً بشأن مواقع الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية والذي سيكون موقعين مقابل موقعين.

11. إذا استمر السوفييت في رفض إدراج منصات إطلاق الصواريخ الباليستية التي تُطلق من الغواصات في الاتفاق المؤقت بعد الأسابيع الثلاثة الأولى في هلسنكي، فيجب على الوفد تقديم توصيات لاتخاذ قراراً رئاسياً بشأن إدراج مستويات الصواريخ الباليستية التي تُطلق من الغواصات ومستويات الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية.

12. بالنسبة للدفاع عن العاصمة ضد الصواريخ الباليستية، يحق لرئيس الوفد قبول حسب تقديره، نصف القطر الذي اقترحه السوفييت والذي يبلغ (150) كيلومتر. ومن ناحية أخرى،

ينبغي للوفد في البداية أن يتمسك بالحد المقترح الحالي وهو أربعة مجمعات للرادارات الحديثة للصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية. وإذا رأى ذلك ضرورياً، يجوز لرئيس الوفد أن يقترح ستة.

13. فيما يتعلق بالدفاع عن الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، ينبغي للوفد أن يضغط للحصول على موافقة الاتحاد السوفييتي على مبدأ مجمعات الرادارات الحديثة للصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية. وينبغي للوفد في البداية أن يلتزم بحد أربعة منها لموقعين للصواريخ الباليستية العابرة للقارات. وينبغي للوفد أن يشير إلى أن هناك مرونة في الموقف الامريكي بشأن عدد هذه الرادارات. وإذا رأى ذلك ضرورياً، فيجب على رئيس الوفد أن يقترح وفقاً لتقديره، ما يصل إلى ستة مجمعات من الرادارات الحديثة لكل موقع من مواقع الصواريخ الباليستية العابرة للقارات.

14. في حال تقديم الاقتراح الرسمي في الفقرة (10)، وفي حال استمرار السوفييت في معارضة مبدأ مجمعات الرادارات الحديثة للدفاع عن الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، فيتعين على رئيس الوفد أن يستكشف كيف يمكن التوصل الى اتفاقاً بديلاً مع السوفييت بشأن مجموعة من الحدود النوعية والكمية لرادارات الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية. وعلى وجه التحديد، باستثناء رادارات الحماية الأربعة الموجودة في موقعي الدفاعات الامريكية للصواريخ الباليستية العابرة للقارات، فانه لا ينبغي أن يزيد حجم رادارات الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية العابرة للقارات عن (106) واط متر مربع. وبالتزامن مع هذا، يجب الحد من عدد رادارات الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية العابرة للقارات لمواقع الدفاع حتى يتأكد كل طرف من أن أياً من الطرفين لن يقوم بنشر هذه الرادارات على نطاق واسع.

15. ينبغي للوفد أن يستمر في الوقت الراهن في الضغط من أجل فرض قيوداً صارمة على رادارات المصفوفة المرحلية الكبيرة الأخرى.

16. ينبغي للوفد أن يؤكد من جديد على أهمية الشرط الامريكي المتعلق بالانسحاب في حالة فشل المفاوضات اللاحقة.

17. يجب على رئيس الوفد، في الوقت الذي يراه مناسباً، أن يدلي بياناً على غرار ما يلي: "**إذا قام الاتحاد السوفييتي بتنفيذ برنامج منسق يزيد بشكل كبير من تهديد بقاء قواتنا الهجومية الاستراتيجية، ستعد الولايات المتحدة أن هذا يعرض مصالحنا العليا للخطر. ومن ثم، قد يكون هذا أساساً للانسحاب من معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية**".

18. يتعين على الوفد الامريكي أن يحرص بشكل خاص على تجنب التسريبات خلال الأسابيع القليلة المقبلة، لأن المفاوضات دخلت مرحلة حساسة بشكل خاص. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتعين أن تتم الموافقة على جميع البيانات بشأن معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية من خلال البيت الأبيض.

ارسل بريجنيف رسالة الى نيكسون في 27 اذار 1972، اوضح فيها بان القادة السوفييت يعملون على التحضير لاجتماع القمة المرتقب والمقرر عقده في موسكو في ايار المقبل. وهم يولون اهمية خاصة لذلك الاجتماع، ويأملون ان تكون المناقشات المقبلة في موسكو بشأن مسائل الحد من الأسلحة الاستراتيجية بناءة، وأن تسفر عن نتائج إيجابية ملموسة. وان ذلك يتطلب بذل أقصى الجهود المشتركة في المدة المتبقية لإيجاد حل مقبول للطرفين على أساس مبدأ الأمن المتكافئ لكلا الجانبين. واشار الى ان هناك تقارب كبير جداً في مواقف الجانبين، ولاسيما مسألة وقف بناء منصات إطلاق جديدة للصواريخ الباليستية العابرة للقارات بدءاً من 1 تموز 1972. الا انه يمكن أن تكون المدة الزمنية التي سيتم تحديدها أطول، أي ثلاث سنوات، وفي هذه الأثناء، كما هو متفق عليه، سيتم إجراء المزيد من المفاوضات النشطة بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية. ولا ينبغي بطبيعة الحال أن يتضمن الاتفاق على مثل هذا التجميد إمكانية تحديث واستبدال الأسلحة المناسبة التي يوجد اتفاق عليها بالفعل بين الجانبين. وإن إبرام مثل هذا الاتفاق إلى جانب معاهدة الحد من أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، سيكون بمثابة خطوة مهمة في العلاقات بين البلدين. أما بالنسبة للاعتبارات التي ذكرها الجانب الامريكي بخصوص الغواصات التي تحمل الصواريخ الباليستية، فقد اكد بريجنيف ان موسكو تدرس تلك الاعتبارات بعناية مع المراعاة الواجبة لجميع العوامل ذات

الصلة، والتي يبدو ان الولايات المتحدة تدرك تعقيدها أيضاً، وسيتم ابلاغ الاخيرة برأي السوفييت[1].

بدأت الجولة السابعة من المفاوضات في هلسنكي يوم 28 اذار 1972. وفيها طرحت الولايات المتحدة اقتراحها الخاص بالصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، اذ ابدى المفاوضون الامريكان موافقتهم على المساواة، اي نشر تلك الصواريخ في موقعين لكل جانب بشرط موافقة السوفييت على إدراج الصواريخ الباليستية التي تطلق من غواصات في حزمة الأسلحة الهجومية. في حين طرح السوفييت اقتراحهم المتعلق بتلك الصواريخ، والذي تضمن موافقتهم على نشر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية في موقعين لكل طرف، أحدهما يغطي العاصمة، والآخر يدافع عن صوامع الصواريخ الباليستية العابرة للقارات. وهذا من شأنه أن يسمح للولايات المتحدة بحماية واشنطن والاحتفاظ بموقعها في جراند فوركس (Grand Forks)، بينما يسمح لموسكو بالاحتفاظ بنظام جالوش، وانشاء موقع دفاعي إضافي للصواريخ الباليستية العابرة للقارات[2].

علق نيكسون خلال مؤتمره الصحفي الذي عقد في 24 اذار 1972، على معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية، واجتماع القمة، اذ اشار الى ان رحلته الى موسكو ستخصص في المقام الأول لعدد من القضايا الجوهرية ذات الأهمية الكبرى. وقد يكون أحدها معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية، وبين بانه من غير المتوقع اكمال تلك المعاهدة قبل اجتماع القمة. فعلى الرغم من ان الجانبين متفقان من حيث المبدأ على الحد من الأسلحة الهجومية والدفاعية، الا انهما لا يزالان بعيدين جداً بشأن بعض القضايا الأساسية، ولاسيما ما اذا كانت الصواريخ الباليستية التي تُطلق من الغواصات ستكون جزءً من المعاهدة أم لا[3].

---

(1)Letter From Soviet General Secretary Brezhnev to President Nixon, Moscow, March 27, 1972, NO.245, Cited in:F.R.U.S.1969–1976, Vol. XXXII, SALT I, 1969–1972, PP.745-746.

(2)Amy Joy Nelson, Op.Cit, P. 91.

(3)Backchannel Message From the Chief of the Delegation to the Strategic Arms Limitation Talks (Smith) to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Helsinki, March 31, 1972, NO.248, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, Footnote 2, P. 750.

وفي جلسة المفاوضات العامة التي عقدت في 30 اذار 1972، ذكر ممثل السوفييت العسكري في المفاوضات الجنرال كونستانتين تروسوف Konstantin A.Trusov، ان تضمن معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية بنداً يشير الى تجميد مؤقت يقتصر على الصواريخ الباليستية العابرة للقارات سيكون كافياً[1]. الامر الذي كان ينبئ بوجود عقبات حقيقية بين الجانبين، كان لابد من تداركها من مستويات اعلى من اجل الحصول على الاتفاقية المنشودة، لاسيما وانه لم يعد هناك الكثير من الوقت على اجتماع القمة المرتقب.

(1)Backchannel Message From the Chief of the Delegation to the Strategic Arms Limitation Talks (Smith) to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Helsinki, March 30, 1972, NO.246, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P. 747.

❖ المبحث الثاني: رحلة كيسنجر السرية الى موسكو وتداعياتها على التوافق الامريكي – السوفييتي (نيسان – ايار 1972).

قرر كيسنجر الذهاب بنفسه الى موسكو لحل المسائل العالقة مع السوفييت. وقبل ذهابه الى هناك اوضح كيسنجر في مذكرته الى نيكسون في 19 نيسان 1972، بان رحلته ستتضمن مناقشة مواضيع رئيسة عدة بما فيها المشكلات التي تواجه معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية، والمتمثلة فيما إذا كان سيتم تضمين الصواريخ الباليستية التي تُطلق من الغواصات في الاتفاق الهجومي، وكذلك مسألة مواقع نشر كل جانب للصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية. وبين ان موقف الولايات المتحدة متمثل بالقول أن استثناء الصواريخ الباليستية التي تُطلق من الغواصات في الاتفاقية الهجومية سيمنح الاتحاد السوفييتي مزايا عدة، لذا فانه "**يستحيل**" على الولايات المتحدة قبول المساواة في الاتفاقية الدفاعية. واشار الى ان السوفييت يرفضون ذلك بداعي أن الاتفاقية الدفاعية دائمة، ومن ثم يجب أن تكون متساوية، في حين أن الاتفاقية الهجومية مؤقتة، ويمكن حل أي اختلالات فيها عن طريق المباحثات اللاحقة من أجل التوصل الى اتفاقية هجومية دائمة[1].

إننا لم نستنفد بعد كل الحلول البديلة الممكنة فيما يتصل بمسألة الصواريخ الباليستية التي تطلق من الغواصات. وهذه الحلول تتضمن خططاً تسمح للسوفييت

كما اوضح كيسنجر بانه لم يتم بعد استنفاذ جميع الإجراءات الاحتياطية الممكنة بشأن مسألة الصواريخ الباليستية التي تُطلق من الغواصات، والتي يمكن بموجبها السماح للسوفييت بمواصلة بناء الصواريخ الباليستية التي تطلق من الغواصات في مقابل تفكيك الصواريخ الباليستية القديمة التي تطلق من الغواصات، والعابرة للقارات ايضاً. ومع ذلك، فإن الأدلة الحالية تشير إلى أن السوفييت غير مستعدين لقبول هذا العرض. لذا يجب على الادارة الامريكية اتخاذ قراراً بشأن ما إذا كانت ستوافق على عقد المعاهدة بدون تضمينها الصواريخ

(1)Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon, Washington, April 19, 1972, NO.259, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P. 767.

الباليستية التي تُطلق من الغواصات، وربما يكون ذلك بفكرة أن هذه الاسلحة ستكون الموضوع الأول لمفاوضات المتابعة. وإذا كان يتوجب على الولايات المتحدة عقد المعاهدة في الأسابيع القادمة، فربما يتعين عليها اتخاذ هذه الخطوة[1].

وفيما يتعلق بالصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، اوضح كيسنجر بانه يمكن توقع ميزة طفيفة فقط، حتى لو تنازلت الولايات المتحدة عن ادراج الصواريخ الباليستية التي تُطلق من الغواصات في المعاهدة. لذا فانه لن يقترح في موسكو قبول المساواة حتى لو بقى السوفييت مصرين عليها. وتسأل كيسنجر هل ان الولايات المتحدة مستعدة للتخلي عن دفاعها الصاروخي في موقع مالمستروم (Malmstrom)، والذي يحتوي على صواريخ باليستية عابرة للقارات، مقابل انشاء موقع للدفاع الصاروخي عن واشنطن؟ وبين ان وزير الدفاع ملفين ليرد وجيري سميث اوصيا بهذا الامر، وهناك بعض الأدلة على أن السوفييت قد يقبلون صفقة يكون بموجبها لكل جانب موقعاً واحداً للدفاع عن الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، واشار الى ان الولايات المتحدة ستختار جراند فوركس ليكون هو الموقع المحمي بالصواريخ الدفاعية. اما الموقع الدفاعي الثاني فسيكون العاصمة واشنطن. وان هذا المخطط سيسمح للأخيرة بالدفاع عن عدد أكبر من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات لأن الموقع الذي اختارته يحتوي على عدد أكثر من تلك الصواريخ مقارنة بالمواقع السوفييتية. كما بين كيسنجر بان هناك مسألة أخرى تتعلق بمدة الاتفاقية للأسلحة الهجومية. اذ ان الولايات المتحدة ترغب بعقدها لأجل غير مسمى، الا ان السوفييت يرغبون بان تكون مدتها ثلاث سنوات فقط. واشار كيسنجر بانه يمكن قبول مدة محددة كان تكون اربع سنوات، على أساس أنه إذا لم يكن هناك اتفاقية هجومية دائمة بحلول ذلك الوقت، فقد يتم الغاء معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية[2]. يتضح مما

(1)Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon, Washington, April 19, 1972, NO. 125, Cited in: F.R.U.S, 1969–1976, Volume XIV, Soviet Union..., P. 420.

(2)Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon, Washington, April 19, 1972, NO.259, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P.768.

تقدم ان كيسنجر اراد تحصين بلاده من كل القضايا التي ممكن الممكن ان يحقق السوفييت فيها مزايا احادية الجانب، ورغب بان تكون كفة واشنطن متعادلة مع موسكو في بعض المزايا ان لم تكن هي الارجح.

التقى جيرارد سميث مع رئيس الوفد السوفييتي فلاديمير سيمينوف في هلسنكي في 21 نيسان 1972، اذ ذكر الاخير بان مسألة الصواريخ الباليستية التي تُطلق من الغواصات والتي يراد تضمينها الى اتفاقاً محتملاً قيد الدراسة الجادة في موسكو، وان التعليمات التي لديه هي محاولة وضع اللمسات الأخيرة على كلا الاتفاقيتين لتوقيعهما في اجتماع القمة. وفي اليوم نفسه ذكر سميث في رسالته الى كيسنجر هذه المعلومات، واضاف ان انطباعاته عن هذا الاجتماع هي ان الاتحاد السوفييتي سيوافق على نهج عام للصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية يتضمن موقعاً واحداً للدفاع عن هيئة القيادة الوطنية، وموقعاً اخراً للدفاع عن الصواريخ الباليستية العابرة للقارات لكل جانب، واحتواء كل موقع على (75) او (100) صاروخ مضاد للصواريخ الباليستية، وتوسيع منطقة نشر الصواريخ الباليستية العابرة للقارات إلى (150) كيلو متر، وهناك "**احتمالاً لحدوث شيء ما**" يتعلق بتجميد الصواريخ الباليستية التي تطلق من الغواصات[1].

التقى الوفد الامريكي الذي ضم كل من كيسنجر، وكبير موظفي مجلس الأمن القومي هيلموت سونينفيلدت Helmut Sonnenfeldt، والمساعد الخاص لكيسنجر وينستون لورد Winston Lord، وموظفا مجلس الأمن القومي جون نيجروبونتي John Negroponte، وبيتر رودمان Peter W. Rodman، مع بريجنيف وجروميكو ودوبرينين ومساعد بريجنيف أندريه الكساندروفAndrei M. Aleksandrov، والمترجم فيكتور سوخودريف Viktor Sukhodrev، في موسكو في 22 نيسان 1972. وقد بدأ بريجنيف الاجتماع بالإشارة الى انه

(1)Backchannel Message From the Chief of the Delegation to the Strategic Arms Limitation Talks (Smith) to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Helsinki, April 21, 1972, NO.261, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 772-773.

يرغب بطرح بعض التعليقات حول قيود الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية وتجميد الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، اذ ان الاتحاد السوفييتي يرغب بحل هذه المشكلات بروح بناءة، والاخذ في الاعتبار جميع الاتصالات التي أجراها الرئيس نيكسون معه. ثم قرأ المذكرة السوفييتية بشأن الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، والتي بينت أنه من المناسب تقييد أنظمة تلك الصواريخ في الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة لتغطي العاصمة، وموقع واحد للصواريخ الباليستية الارضية العابرة للقارات. وسيقتصر موقع الدفاع عن العاصمة على مساحة بشكل دائرة نصف قطرها (150) كم، ومركزها ضمن حدود العاصمة. وسيقتصر موقع الدفاع الثاني على مساحة بشكل دائرة نصف قطرها (150) كم. ويجب ألا تتجاوز الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية ومنصات إطلاقها عن (100) لكل موقع[1].

بعدها قرأ سوخودريف نص المذكرة السوفييتية، والتي بينت ان الاتحاد السوفييتي درس بدقة الوضع في محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية، مع الأخذ في الاعتبار القضايا التي ضغط عليها الجانب الأمريكي، فيما يتعلق بتجميد عدد من الصواريخ الباليستية التي تُطلق من الغواصات، وفي هذا الصدد، يعتقد الاتحاد السوفييتي بانه من المناسب ذكر ما يلي[2]:

1. إن مسألة تجميد عدد من الصواريخ الباليستية التي تُطلق من الغواصات لها أهمية كبيرة. اذ ان هذه الصواريخ تحتل مكانة خاصة في تكوين الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، ويجب ألا يتم يتجاهل الاختلافات في المناطق الجغرافية للبلدين، وكذلك الصواريخ المماثلة لها المتوفرة لدى حلفاء الولايات المتحدة في الناتو ولدى الولايات المتحدة في القواعد الموجودة في المسرح الاوربي. وكما هو معلوم، فإن ذلك يوفر مزايا استراتيجية مهمة للجانب الأمريكي، وفي ظل هذه الظروف فانه لا يمكن أن يكون عدد الغواصات والصواريخ الباليستية التي تطلق منها متساوياً لدى الجانبين.

---

(1)Memorandum of Conversation, Moscow, April 22, 1972, NO.262, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 774-775.

(2)Memorandum of Conversation, Moscow, April 22, 1972, NO. 139, Cited in: F.R.U.S, 1969–1976, Volume XIV, Soviet Union..., PP. 530-531.

2. من أجل تخفيف التوترات الدولية، وتطبيع العلاقات بين البلدين ووقف سباق التسلح الاستراتيجي، فان الاتحاد السوفييتي موافق على النظر في مسألة تضمين الصواريخ الباليستية التي تُطلق من الغواصات في اتفاقية التجميد المقترحة التي تنص بطبيعة الحال على أنه ينبغي أن يكون هناك قيوداً على هذه الأنظمة مع مراعاة الاعتبارات الموضحة أعلاه. كما سيوافق الاتحاد السوفييتي على أن يكون للولايات المتحدة وحلف الناتو خلال مدة التجميد، ما يصل إلى (50) غواصة حديثة مع إجمالي عدد الصواريخ الباليستية التي تطلق منها إلى (800) صاروخ، بما في ذلك (41) غواصة مع (656) صاروخاً باليستياً تحت تصرف الولايات المتحدة. وخلال تلك المدة، سيكون لدى الاتحاد السوفييتي (62) غواصة حديثة بإجمالي عدد صواريخ باليستية لا يزيد عن (950) صاروخ. ومن المفهوم أنه خلال تلك المدة سيقلل الجانبان عدد الصواريخ الأرضية العابرة للقارات من خلال تفكيك منصات الإطلاق القديمة. كما يحق للجانبين تحديث واستبدال الغواصات القديمة بغواصات جديدة ولكن دون زيادة في الاعداد المذكور أعلاه والمتعلقة بالغواصات الحديثة والصواريخ الباليستية التي تطلق منها. ومع ذلك، ونظراً لأن المقترح أعلاه لن يكون سوى تعويضاً جزئياً لاختلال التوازن الاستراتيجي بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة في الصواريخ الباليستية التي تطلق من الغواصات، فان الجانب السوفييتي ينطلق من فرضية أن هذه المشكلة يمكن حلها وبشكل أساس من خلال تفكيك قواعد الغواصات الصاروخية الأمريكية خارج أراضي الولايات المتحدة بشكل مناسب في سياق المفاوضات اللاحقة. وإذا قام حلفاء الولايات المتحدة في الناتو خلال مدة الاتفاقية المؤقتة بزيادة عدد الغواصات التي تحمل الصواريخ الباليستية عن تلك العاملة أو قيد الإنشاء، فإن الاتحاد السوفييتي يحتفظ بالحق في الزيادة المقابلة في مثل هذه الغواصات.

3. مع الأخذ في الاعتبار مقترحات الجانب الأمريكي، يمكن أن يوافق الاتحاد السوفييتي على تضمين اتفاقية التجميد المقترحة، التزاماً بعدم البدء ببناء منصات إطلاق جديدة للصواريخ الباليستية العابرة للقارات.

4. تعتقد موسكو أنه من الممكن أن تكون مدة اتفاقية التجميد المؤقتة (5) سنوات.

5. بالنظر إلى الفهم المبدئي لمثل هذا النهج، ستكون موسكو مستعدة لإعطاء التعليمات اللازمة للوفد السوفييتي في هلسنكي لمناقشة المسائل العملية المتعلقة بالصيغة النهائية للاتفاقية المؤقتة بشأن الاسلحة الهجومية الاستراتيجية، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الاتفاقية، ومعاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية سيتم التوقيع عليها خلال الاجتماع المقبل في موسكو.

وبعد انتهاء سوخودريف اعرب بريجنيف عن اعتقاده بان هذا اقتراحاً بناءً للغاية ويتماشى مع روح جميع الاتصالات التي اجراها كيسنجر مع السفير دوبرينين. مشيراً الى ان الرئيس نيكسون يجب ان يعتقد الشيء نفسه. واضاف بريجنيف انه بصرف النظر عن الطبيعة البناءة للمقترح السوفييتي، فإن الورقة هي علامة أخرى على الروح التي سيتعامل بها في اجتماع القمة. وبعدما اشار كيسنجر بانه نهجاً بناءً للغاية، وانه تضمن العديد من النقاط التي تم ذكرها في القناة الخاصة، وإنه جهداً جاداً لمعالجة مخاوف امريكية عدة، تساءل عما ذكر اعلاه بان الجانبين سيقللان من عدد الصواريخ الأرضية العابرة للقارات، فهل هذا يعني ان الاتحاد السوفييتي موافق على الالتزام الذي ذكره لدوبرينين بتفكيك الصواريخ الأرضية القديمة بمجرد منح السوفييت الحق في بناء المزيد من الغواصات؟ فأجاب بريجنيف ان هذا ما كان يعنيه، وانه لن يتم تصنيع صواريخ أخرى جديدة لتحل محل تلك التي تمت إزالتها، الا انه سيتم بناء غواصات وفقاً للشروط المسموح بها، وان السوفييت على استعداد لإبلاغ الجانب الامريكي بالتاريخ المحدد الذي سيقومون فيه بتفكيك منشآت الصواريخ الباليستية العابرة للقارات[1].

بعد ذلك اوضح كيسنجر بانه من الصعب على الولايات المتحدة مناقشة القيود المفروضة على الغواصات البريطانية والفرنسية، وليس لديها الحق في إخبار البريطانيين والفرنسيين بما يجب عليهم فعله. لذا فانه سيتم عقد الصفقة من جانب الولايات المتحدة، التي لا تمتلك الحق في التفاوض على العدد الإجمالي. مع التأكيد على انه لا توجد مشكلة في ان يكون عدد الغواصات الامريكية (41) غواصة، وفيما إذا قام البريطانيون والفرنسيون ببناء أكثر من (9)

(1)Memorandum of Conversation, Moscow, April 22, 1972, NO.262, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P. 777.

غواصات ووصل العدد الإجمالي إلى أكثر من (50)، فان الاتحاد السوفييتي يمكنه اتباع الاجراءات المتفق عليها، الامر الذي وافق عليه بريجنيف[1].

وعلى الرغم من ان بريجنيف، اوضح انه لا يريد ان يثير مسألة الخطورة المتعلقة بالقواعد العسكرية الامامية للولايات المتحدة، والتي "**تطوق**" الاتحاد السوفييتي، بما فيها القوات الجوية الامريكية، والصواريخ الامريكية متوسطة المدى، الا انه اراد التذكير بهذه المسألة فقط. وبعدما اشار سونينفيلدت بان الولايات المتحدة لا تملك صواريخ باليستية متوسطة المدى، اوضح بريجنيف بانه يقصد الصواريخ الموجودة في المسرح الاوربي، "**ولا فرق بين نوع الصاروخ الذي ستموت بسببه**". من جانبه بين كيسنجر بان سونينفيلدت محق، وان الولايات المتحدة لا تمتلك صواريخ امامية يمكن أن تصل إلى الاتحاد السوفييتي، لكنه يفهم وجهة نظر بريجنيف، الذي ذكر بانه يدرك بطبيعة الحال بانه من غير المجدي نشر صواريخ متوسطة المدى في الولايات المتحدة، لذا فهي تنشرها في الخارج. عندها اشار كيسنجر بان الولايات المتحدة لا تمتلك صواريخ في أوروبا يمكنها الوصول إلى الاتحاد السوفييتي، الا انها تمتلك طائرات يمكنها ذلك، وانه متفهم لوجهة نظر بريجنيف وسيأخذها على محمل الجد[2].

كما اوضح كيسنجر بانه سيبحث موضوع الاتفاق حول معاهدة الاسلحة مع الرئيس بمجرد عودته الى واشنطن يوم غد او بعده، وبعدها يتم عقد اجتماعاً مع وزارة الدفاع، ومن ثم تقديم ارشادات الى الوفد الامريكي في هلسنكي. ومن اجل ابقاء الموضوع في سرية تامة الى حين ترتيب الاجراءات اللازمة له، طلب كيسنجر من جروميكو بان لا يخبر سيمينوف بما تم الاتفاق عليه. الا ان بريجنيف بين بانه ارسل تعليمات الى الاخير تضمنت المقترحات السوفييتية، الا انه يمكنه ان يطلب منه عدم الافصاح عنها لبعض الوقت[3].

---

(1)Memorandum of Conversation, Moscow, April 22, 1972, NO. 139, Cited in: F.R.U.S, 1969–1976, Volume XIV, Soviet Union…, P. 532.

(2)Memorandum of Conversation, Moscow, April 22, 1972, NO.262, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P. 778.

(3)Memorandum of Conversation, Moscow, April 22, 1972, NO. 139, Cited in: F.R.U.S, 1969–1976, Volume XIV, Soviet Union…, PP. 534-535.

اوضح سيمينوف عند اجتماعه مع سميث في هلسنكي في 22 نيسان 1972، بان مسألة الغواصات هي قيد الدراسة الجادة في موسكو. كما قدم عرضاً لنشر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، والتي يسمح بموجبها نشر تلك الصواريخ بموقع واحد للصواريخ الباليستية العابرة للقارات، فضلاً عن موقعاً اخراً على بعد (150) كيلومتراً من العاصمة. وفي اليوم نفسه ارسل سميث رسالة الى كيسنجر اوضح فيها بان ما ذكره سيمينوف يعد مقبولاً من حيث الجوهر، وانه علم بان التعليمات التي لدى الاخير هي الاستجابة للمبادرة الأمريكية، وليس تقديم اقتراحاً سوفييتياً جديداً. وان السوفييت يفكرون في اختتام المعاهدة والاتفاقية بشكل تام وانهاء محادثات هلسنكي في 15 ايار المقبل[1].

أرسل نائب مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي الكسندر هيج Alexander M. Haig، رسالة خاصة إلى كيسنجر في 23 نيسان 1972، اشار فيها الى ان الرئيس نيكسون: "**شكك في تقريرك بأنك اقنعت جروميكو لمنع سيمينوف من تقديم اقتراح عن معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية إلى سميث في حين أن الحقيقة هي أن سيمينوف أخبر سميث عن الموقف السوفييتي الجديد**". كما اوضحت الرسالة بان هيج اخبر نيكسون أن سيمينوف كان ضبابياً للغاية مع سميث بشأن إمكانية التوصل الى اتفاقاً بشأن الصواريخ الباليستية التي تُطلق من الغواصات، الا انه في المناقشات مع كيسنجر أشار السوفييت بحزم إلى أنهم سيقبلون الاتفاقية بشأن تلك الصواريخ[2].

رد كيسنجر على هيج في اليوم نفسه، اذ اشار في رسالته الى ان سيمينوف أخبر سميث أنه قد يكون لديه اقتراحاً جديداً عن الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية وألمح إلى طبيعته. وقال أيضا إن موسكو "**تراجع**" موقفها بشأن الصواريخ الباليستية التي تُطلق من الغواصات.

(1)Backchannel Message From the Chief of the Delegation to the Strategic Arms Limitation Talks (Smith) to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Helsinki, April 22, 1972, NO.263, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP.

(2)Editorial Note, NO.264, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P. 783.

وبين كيسنجر بانه حصل على مقترحات دقيقة، وان المقترح الذي قدمه السوفييت بشأن الصواريخ الباليستية التي تُطلق من الغواصات، هو بالضبط المخطط الذي قدمه شخصياً الى السوفييت عبر القناة الخاصة. وفي ختام رسالته اوضح كيسنجر إن سيمينوف لديه "**الآن**" تعليمات بعدم اتخاذ أي خطوة أخرى حتى يتصرف الرئيس. "**ولكن إذا كان الرئيس يحب التقليل من شأن إنجازاته فهذا هو عمله**"[1].

كتب نيكسون رسالة أملاها بنفسه إلى كيسنجر في 23 نيسان 1972، اشار فيها الى انه بغض النظر عن مدى جودة الصفقة التي ستحصل عليها الولايات المتحدة من القمة بشأن الحد من الاسلحة الاستراتيجية، والقضايا الأخرى، الا انه يجب الإدراك أن القمة السوفييتية اهم بكثير من القمة الصينية. كما ذكر نيكسون ان وزير الخارجية الأمريكي روجرز اتصل به يوم امس، وأخبره أن سيمينوف قدم إلى سميث نفس العرض الذي قدمه السوفييت الى كيسنجر، لذا "**فإن أي إعلان عن معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية من قبلي يمثل الآن مشكلة خطيرة**"، لأنه سيدفع سميث وزملاؤه الى القول بان الرئيس نيكسون يحاور الربط بين رحلة كيسنجر وزيارته القادمة الى موسكو بوصفهما كانتا سبباً في تحقيق الانفراج في المعاهدة التي أنجزها سميث من مستويا ادنى. وعلى الرغم من اشارة نيكسون بانه من الممكن إيجاد طريقة للتعامل مع هذه المشكلة، الا انه عبر عن اعتقاده بأنه في ضوء المكالمة التي تلقاها من روجرز، فان الأمر صعباً للغاية[2].

وعند لقائه مع جروميكو في موسكو في 24 نيسان 1972، اشار كيسنجر الى ان هناك "**مشكلة**" تتعلق بمعاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية لان سيمينوف "**قال للأسف أكثر من اللازم**". وان الرئيس ارسل له رسالة، وبدء بقراءتها، واكد انه من غير المعتاد أن يكتب الرئيس

---

(1)Editorial Note, NO.264, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P. 783.

(2)Message From President Nixon to his Assistant for National Security Affairs (Kissinger) in Moscow, Washington, April 23, 1972, NO. 157, Cited in: F.R.U.S, 1969–1976, Volume XIV, Soviet Union..., PP. 599, 602.

بنفسه رسالة له على الإطلاق. لذا اقترح كيسنجر بانه يمكن للرئيس أن يخرج إلى الصحافة عندما يرسل سميث مرة أخرى إلى هلسنكي ويقول إنه كان على اتصال مع بريجنيف، وأنه تم تقديم اقتراحاً جديداً الى كيسنجر في موسكو. الامر الذي وافق عليه جروميكو[1].

أرسل كيسنجر إلى الرئيس نيكسون مذكرة في 24 نيسان 1972، قدمت ملخصاً لمحادثته التي استمرت لمدة (13) ساعة مع بريجنيف وجروميكو، كما اشار كيسنجر الى ان عقد معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية من دون رحلته الى موسكو هي مسألة قابلة للنقاش، وبين بانه على الرغم من المحاولات التي كانت تُجرى في هلسنكي، الا ان كل الاشارات كانت – قبل رحلته – تدل على صعوبة عقد المعاهدة. واضاف "**ما هو غير قابل للنقاش هو حقيقة أن هذا الاتفاق نتج عن تدخلكم واستخدامك للقناة الخاصة، وأن الالتزامات المحددة قد تم اعطائها من قبل السوفييت فقط بالتزامن مع زيارتي. ومن ثم، فأنت تستحق التقدير الشخصي لهذا الانفراج**"[2]. يبدو ان كيسنجر كان منزعجاً جداً لتقليل الرئيس نيكسون من اهمية زيارته الى موسكو، لاسيما وانه حذر السوفييت من افشاء الاتفاقات التي تم التوصل اليها للوفد السوفييتي المفاوض في هلسنكي، الا ان ذلك لم يتم الالتزام به.

وبحلول ايار 1972، كان لدى الولايات المتحدة (1000) صاروخاً باليستياً عابراً للقارات من طراز مينتمان، وكانت عبارة عن خليط من صواريخ مينتمان 2 ذات الرأس الحربي الواحد، وصواريخ مينتمان 3 ذات ثلاثة رؤوس حربية، فضلاً عن (54) صاروخاً عابراً للقارات من طراز تيتان 2 (Titan 2). وتم نشر جميع هذه الصواريخ في صوامع محصنة. كما كان لدى الولايات المتحدة (41) غواصة، تحتوي كل منها على (16) صاروخاً من طراز بولاريس أي 3 (Polaris A3) أو بوسيدون. في حين كان لدى الاتحاد السوفييتي (1618) صاروخاً باليستياً عابراً للقارات، و (34) غواصة تعمل بالطاقة النووية، و(440) صاروخاً باليستياً يطلق من

---

(1)Memorandum of Conversation, Moscow, April 24, 1972, NO.265, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 785-786.

(2)Editorial Note, NO.267, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 787-788.

الغواصات. و(28) غواصة تعمل بالديزل، و(77) صاروخاً باليستياً قصير المدى يتراوح مداه من (300 – 1650) كم، من مختلف أنواع الصواريخ[1].

عقد اجتماع في واشنطن جمع بين الرئيس نيكسون وكيسنجر وروجرز وهيج فضلاً عن السكرتير الصحفي للبيت الابيض رونالد زيجلر Ronald L. Ziegler، في 1 ايار 1972. واثناء الاجتماع ذكر روجرز بانه سيكون من الافضل ان يعد نيكسون ورقة تتعلق بالمقترحات الامريكية بشأن معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية ويسلمها الى سميث ومنه إلى سيمينوف، حتى إذا تم التوصل الى اتفاق، فان الجانب الامريكي يشير الى ان المعاهدة تمت بناءً على مقترحات نيكسون. الامر الذي وافق عليه الاخير. كما اوضح روجرز بانه سيعطي تعليمات عامة الى السوفييت ويخبرهم بان سميث لدية تفاصيل اكثر وهو سيخبرهم بها. وبعد اعتراض كيسنجر على هذه الخطة، اوضح روجرز بانه من المفيد ان يتفاوض الوفد الامريكي على وفق ورقة نيكسون وليس على ورقة بريجنيف. وعلى الرغم من اعتراض كيسنجر مرة اخرى بداعي ان جدول اعمال هلسنكي قد تم تحديده مع السوفييت وهو لا يتضمن ورقة نيكسون، الا ان الاخير اصر على وجود مقترحات باسمه. على حين ذكر روجرز بانه لابد ان يكون هناك شيء يمكن" **تسميته الرئيس نيكسون**". بعدها اشتد الخلاف كثيراً بين نيكسون وكيسنجر حول توصل الاخير الى اتفاقاً بخصوص الغواصات التي يحق للجانبين امتلاكها. اذ جادل نيكسون ان الاتفاق لم يكن في صالح الولايات المتحدة، على حين ذكر كيسنجر بانه استطاع تخفيض عدد الغواصات التي يريد السوفييت امتلاكها من (85) الى (62)، وان الولايات المتحدة لم تتنازل عن شيء في المقابل، وان السوفييت لن يوافقوا على التنازل عن اي غواصة اضافية. وبعدما اوضح نيكسون ان روجرز اخبره بالأمس ان الاتفاق كان سيئاً ولم يكن في صالح الولايات المتحدة، اكد كيسنجر بانه اذا كان كذلك فلماذا دعمه وزير الدفاع ليرد ومدير وكالة الاستخبارات المركزية ريتشارد هيلمز ورئيس هيئة الأركان المشتركة الأدميرال توماس مورر. عندئذ اشار نيكسون الى انهم يدعمون مشروع بريجنيف، وان روجرز يريده أن يكون مشـروع

(1)Dennis Evans, Strategic Arms Control beyond New Start, Lessons from Prior Treaties and Recent, US, 2021, P. 44.

الرئيس وليس مشروع بريجنيف[1].

يبدو انه كان هناك خلافاً واضحاً بين كيسنجر وروجرز للتقرب من الرئيس نيكسون، فبعد ان عمل كيسنجر على ابعاد روجرز عن المفاوضات مع السوفييت في بدايتها، جاء الان دور الاخير ليقلل من شأن الاتصالات التي كان كيسنجر يجريها مع السوفييت، ومحاولة التقرب من الرئيس من خلال ايجاد ثغرات وهفوات لتحركات كيسنجر. وعلى الرغم من اهمية ما ذكره روجرز بشأن وجود ورقة للتفاوض عليها باسم نيكسون، الا ان الغريب في الامر هو الاخير كان يزج اسم روجرز في كل مناسبة بوصفه مصدر المعلومات التي تتعلق بإخفاقات كيسنجر – من وجهة نظر الرئيس– وليس من المستبعد ان تكون هناك اتفاقات شخصية بين الرئيس ووزير خارجيته لتحجيم دور كيسنجر في السياسة الامريكية بعد ان اخذت شخصيته تطغى على كل صناع القرار السياسي والعسكري في واشنطن.

اصدر الرئيس نيكسون قرار الامن القومي رقم (164) في 1 ايار 1972، والذي تضمن تعليمات إضافية للجولة السابعة من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية في هلسنكي، اذ تضمن القرار قيوداً دفاعية وهجومية تمثلت بالاتي[2]:

1. يحق للوفد تقديم الاقتراح الجديد بشأن مستويات الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية في سياق موافقة السوفييت على إدراج الصواريخ الباليستية التي تُطلق من الغواصات في الاتفاقية المؤقتة، على وفق الاتي:

أ– يجوز لكل جانب نشر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية للدفاع عن منطقتين، الاولى العاصمة، والثانية موقع الصواريخ الباليستية العابرة للقارات.

---

(1)Conversation Among President Nixon, Secretary of State Rogers, the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), the President's Deputy Assistant for National Security Affairs (Haig), and the White House Press Secretary (Ziegler), Washington, May 1, 1972, NO.270, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 791– 796.

(2)The White House, National Security Decision Memorandum 164, Washington, May 1, 1972.

ب- منطقة الدفاع عن العاصمة الوطنية هي منطقة دائرية نصف قطرها (150) كم، ومركزها العاصمة. ولا يجوز ان تحتوي على أكثر من (100) صاروخ اعتراض، وليس أكثر من ـــــــــ راداراً حديثاً وميكانيكياً من الانواع العاملة عند تاريخ توقيع المعاهدة. (تم تحديد عدد الرادارات في الفقرة 2).

ت- منطقة الدفاع الثانية هي منطقة دائرية نصف قطرها (150)كم، وتحتوي على صواريخ باليستية عابرة للقارات تقع غرب نهر المسيسيبي في الولايات المتحدة، وشرق جبال الأورال لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية، ولا يجوز ان تحتوي على أكثر من (100) صاروخ اعتراض، ولا أكثر من ـــــــــ راداراً حديثاً. (للاطلاع على عدد الرادارات في الفقرة 3)

ث- بالإضافة إلى (ولكن ليس بدلاً من) قيود الرادارات الحديثة الخاصة بمناطق نشر دفاع الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، يجب أن تكون أصغر من الرادارات التي تمتلكها الولايات المتحدة. وسيكون هناك استثناء محدد لرادارات (PAR) و (MSR) التي تم نشرها في موقع جراند فوركس.

2. بالنسبة للدفاع الصاروخي عن العاصمة، يجوز لرئيس الوفد على وفق تقديره، اقتراح ما يصل إلى ثمانية مراكز رادارات حديثة.

3. بالنسبة لمناطق نشر الصواريخ الدفاعية في مواقع الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، ينبغي للوفد أن يواصل الضغط للحصول على الموافقة السوفييتية على مبدأ الرادارات الحديثة. علاوة على ذلك، ينبغي للوفد أن يسعى إلى إبقاء عدد هذه الرادارات ثمانية أو أقل. ومع ذلك، يجوز لرئيس الوفد أن يقترح حسب تقديره، ما يصل إلى عشرة رادارات.

4. إذا فشلت مفاوضات المتابعة، يجوز لرئيس الوفد، حسب تقديره، المضي قدماً في سيناريو الانسحاب الذي حدده الوفد الامريكي في جولة المحادثات السابعة.

5. ينبغي للوفد أن يسعى إلى إدراج الصواريخ الباليستية التي تُطلق من الغواصات في الاتفاقية المؤقتة، وعلى وفق الاتي:

أ- من الممكن أن يكون لدى السوفييت خلال مدة التجميد، ما يصل إلى (62) غواصة حديثة قيد التشغيل أو قيد الإنشاء مع ما لا يزيد عن (950) صاروخاً باليستياً يطلق منها.

ب- من أجل الوصول إلى الأرقام المذكورة أعلاه، يجب أن يحل كل صاروخ باليستي يطلق من الغواصات يبدأ العمل عليه بعد تاريخ التجميد، بديلاً عن الصواريخ الموجودة من نفس النوع، أو بديلاً عن الصواريخ الباليستية العابرة للقارات القديمة والثقيلة.

ت- يجب أن يكون لدى الولايات المتحدة خيار استبدال منصات إطلاق الصواريخ الباليستية العابرة للقارات (تيتان) القديمة والثقيلة البالغ عددها (54)، بما يصل إلى ثلاث غواصات صواريخ باليستية و(54) منصة إطلاق صواريخ باليستية تُطلق من الغواصات.

ث- ينبغي أن تكون هناك أحكام متفق عليها تحكم الطريقة التي سيتم بها استبدال الصواريخ الباليستية التي تُطلق من الغواصات بالصواريخ المراد استبدالها. اذ ينبغي للوفد أن يقترح، أحكام الاستبدال المناسبة. وينبغي أن تشمل هذه الأحكام إخطار الطرف الآخر ببدء العمل بمنصات اطلاق الصواريخ الباليستية الجديدة التي تطلق من الغواصات، وإجراءات وتوقيت تدمير أو تفكيك منصات اطلاق الصواريخ القديمة.

6. فيما يتعلق بالمدة، ينبغي للوفد أن يقترح: (أ) أن تبقى الاتفاقية المؤقتة سارية المفعول لمدة خمس سنوات ما لم يتم استبدالها بمعاهدة تحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. (ب) يمكن الموافقة عليها بالاتفاق المتبادل.

بعث كيسنجر رسالة الى سميث في 6 ايار 1972، اوضح فيها بانه التقى في ذلك اليوم مع السفير دوبرينين، الذي اشار الى انه فيما يتعلق بالصواريخ الباليستية التي تُطلق من الغواصات، فان القيادة السوفييتية "**تشعر بالحيرة**" لان الولايات المتحدة تدعي أن الاقتراح السوفييتي هو في الواقع اقتراحها. وفي هذا الصدد، يؤكد السوفييت انهم سيقومون بتفكيك صواريخ (SS–7) و(SS–8)، وتعويضها بصواريخ باليستية تُطلق من الغواصات. وفيما يتعلق بتوضيح الجانب الامريكي بأنه لا يمكن قبول جميع الاعتبارات الواردة في الورقة السوفييتية

المعطاة الى كيسنجر في موسكو، فان السوفييت يفهمون أن هذا يشير بشكل خاص إلى الناتو والاسلحة الامريكية في اوروبا. لذلك لن يصر السوفييت على أي إشارات رسمية إلى الصواريخ الباليستية التي تُطلق من الغواصات البريطانية والفرنسية، أو إلى أي التزام بأن القواعد الامريكية الأمامية ستكون على جدول أعمال المرحلة التالية من معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية[1].

اصدر الرئيس نيكسون قرار مجلس الامن القومي رقم (166) في 12 ايار 1972، والذي تضمن تعليمات اضافية للوفد الامريكي المفاوض في محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية في هلسنكي، تمثلت بالاتي[2]:

1. يجب على رئيس الوفد أن يشير إلى أن الولايات المتحدة ليس لديها مصلحة في تأجيل نشر الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية في الموقع الثاني والذي يشمل كل انحاء البلاد.

2. قد يوصي الوفد بتعديل كلياً أو جزئياً شروط الرادارات الحديثة للصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، إذا كان الوفد يعتقد أن هذا التعديل سيسهل المفاوضات.

3. ينبغي للوفد أن يقترح الإجراءات الاتية لاستبدال الصواريخ الباليستية العابرة للقارات القديمة أو منصات الصواريخ الباليستية التي تُطلق من الغواصات بمنصات إطلاق صواريخ باليستية جديدة تطلق من الغواصات:

أ- يجب تقديم إخطاراً بعدد ونوع وموقع منصات الإطلاق التي سيتم إلغاء تنشيطها بحلول الوقت الذي يبدأ فيه أعمال بناء منصة الإطلاق البديلة للغواصات الباليستية.

ب- يجب أن تبدأ عملية تفكيك أو تدمير منصات إطلاق الصواريخ التي سيتم استبدالها بقاذفات الصواريخ الباليستية الجديدة التي تطلقها الغواصات بحلول وقت إطلاق غواصة الصواريخ الباليستية البديلة.

---

(1)Backchannel Message From the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to the Chief of the Delegation to the Strategic Arms Limitation Talks (Smith), Washington, May 6, 1972, NO.272, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P. 804.

(2)The White House, National Security Decision Memorandum 166, Washington, May 12, 1972.

ت- تتم الموافقة على الإخطار والتفكيك أو الإتلاف بموجب إجراءات محددة يتم الاتفاق عليها في اللجنة الاستشارية الدائمة.

اعد مجلس الامن القومي ورقة الى الرئيس نيكسون في ايار 1972، اشارت الى ان دافع القادة السوفييت من توقيع اتفاقيات الاسلحة مع الولايات المتحدة، هو شعورهم بأنهم حققوا الحد الأدنى من هدفهم الاستراتيجي. اذ انهم تنازلوا عن قوتهم الهجومية الأكثر ديناميكية، المتمثلة بالصواريخ الباليستية العابرة للقارات والصواريخ الباليستية التي تُطلق من الغواصات، كثمن لإحباط جولة من المنافسة في الأنظمة الدفاعية. اذ نظر السوفييت الى الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية على انها تمثل دفاعاً ثقيلاً عن أراضي الولايات المتحدة، وكان ذلك نذيراً محتملاً - جنباً إلى جنب مع الناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجه، وتحسين دقة الصواريخ لدى الولايات المتحدة - بتهديد قدرة الضربة الأمريكية الأولى. وكان هذا هو مصدر قلقهم الاستراتيجي الذي دفع باتجاه عقد الاتفاقيات مع واشنطن. كذلك فان دافع السوفييت لعقد اتفاقيات مع الولايات المتحدة كان له طابعاً سياسياً محدداً، مثل في نظرهم إنجازاً حاسماً للمساواة مع الولايات المتحدة، كما يمكن استغلال هذه الاتفاقيات جنباً إلى جنب مع التطورات السياسية الأخرى في أوروبا لتعزيز الجهود السوفييتية لإنشاء علاقة أكثر استقراراً مع خصومهم الغربيين في وقت أصبحت فيه الصين مشكلتهم المستعصية[1].

قدم الوفد السوفييتي في هلسنكي يوم 18 ايار 1972، اقتراحين منفصلين بشأن إجراءات الاستبدال والتفكيك. تضمن الأول، وجوب ان يكون الإخطار باستبدال أو تفكيك أو تدمير الصواريخ الباليستية التي تطلق من الغواصات والصواريخ الباليستية العابرة للقارات بموجب الإجراءات التي يتم الاتفاق عليها في اللجنة الاستشارية الدائمة. واشار الاقتراح الثاني الى وجوب أن تبدأ عملية تفكيك أو تدمير منصات إطلاق الصواريخ الباليستية العابرة للقارات والصواريخ الباليستية التي تطلق من الغواصات القديمة والتي سيتم استبدالها بمنصات إطلاق

(1)Paper Prepared by the National Security Council Staff, Washington, undated, NO.278, Cited in: F.R.U.S. 1969-1976, Volume XXXII, SALT I, 1969-1972, PP. 816-817.

جديدة للصواريخ الباليستية التي تطلق من الغواصات في نفس الوقت الذي تصبح فيه منصات إطلاق الصواريخ الباليستية التي تطلق من الغواصات الحديثة التي تعمل بالدفع النووي جاهزة للتشغيل. ويجب أن يتم التفكيك أو التدمير وفقاً للإجراءات التي سيتم الاتفاق عليها في اللجنة الاستشارية الدائمة[1].

(1)Backchannel Message From the Chief of the Delegation to the Strategic Arms Limitation Talks (Smith) to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Helsinki, May 19, 1972, NO.283, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, Footnote 2, P. 829.

❖ المبحث الثالث: التفاهم الامريكي – السوفييتي في قضايا التسلح (ايار – تشرين الاول 1972)

وصل الوفد الامريكي برئاسة الرئيس نيكسون إلى موسكو في 22 ايار 1972، اذ استقبله في المطار رئيس هيئة رئاسة مجلس السوفييت الأعلى نيكولاي بودجورني Nicolai V. Podgorny، ورئيس الوزراء أليكسي كوسيغين. ثم التقى نيكسون بمفرده في الكرملين مع بريجنيف، الذي اشار الى انه على الرغم من كل الأهمية الإيجابية للاتفاقيات التي سيتم التوصل إليها بشأن أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية وأنواع معينة من الأسلحة الهجومية، الا انه يجب الاعتراف بأن مثل هذه الاتفاقيات في حد ذاتها لا تقلل من خطر اندلاع حرباً نووية. وان مثل هذا الخطر يسبب القلق في أذهان الملايين من الناس في الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. لذا طرح بريجنيف مسألة التوصل الى اتفاقاً بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية ضد بعضهما، وان عقد اتفاقاً من هذا النوع يمكن أن يكون مثالاً جيداً للآخرين ويعزز تنشيط الوضع الدولي، على الرغم من ان للطرفين حلفاء سيجعل الامر معقداً، الا ان عقد اتفاقية بين البلدين من هذا النوع سيكون له أهمية كبيرة، وستكون خطوة جيدة في مجال الحد من الاسلحة الاستراتيجية، مشيراً الى ان مشكلة اندلاع حرب مدمرة لا تنتهي الا بالحل الجذري من خلال تدمير الأسلحة النووية بالكامل. كما اوضح بريجنيف بانه لا يريد من نيكسون الرد عليه الان، الا انه يطلب منه التفكير في ذلك الامر[1].

من جانبه اوضح نيكسون ان مثل هكذا اتفاق ستواجهه " **مشكلة خطيرة للغاية تتعلق بالمشاورات مع حلفائنا**"، ومع ذلك وبعد تلقيه مؤخراً رسالة من بريجنيف، طلب من كيسنجر العمل بهدوء على حل هذه المسألة مع بعض موظفي البيت الأبيض حتى يتمكن لاحقاً من مناقشة الأمر لمعرفة ما يمكنه فعله. واشار نيكسون الى انه في الوقت الحالي، لا يريد أن يطرح هذا الموضوع على حلفائه الذين سيجدون على الفور الكثير من الصعوبات والعقبات فيه،

(1)Editorial Note, NO.292, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 841-842.

وانه من المهم ان يتم دراسة الموضوع بشكل جيد في المراحل الأولى[1].

وفي الجلسة العامة الأولى التي عقدت في قاعة سانت كاترين في قصر الكرملين الكبير يوم 23 ايار 1972، ناقش الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة مجموعة متنوعة من القضايا، بما فيها مسألة الحد من الاسلحة الاستراتيجية، اذ أشار نيكولاي بودجورني إلى انه تم التعامل مع مجموعة خاصة جداً من المشكلات المتعلقة بالأسلحة الاستراتيجية، والتي تعد أكثر تعقيداً إلى حدٍ كبير وذات أهمية أكبر للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وبالنسبة للبلدان الأخرى، وكذلك هي من المشكلات التي ينطوي عليها وضع اتفاقيات بشأن التعاون في الفضاء أو تحسين البيئة أو التجارة. كما بين بودجورني ان اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ينطوي عليها مسائل تتعلق بالأمن الوطني ومن ثم يصعب التعامل معها. عندها اكد نيكسون حقيقة ذلك، واشار الى وجوب التعامل مع تلك الاتفاقيات بعناية. وقبل انتهاء الجلسة العامة الأولى، أشار كوسيغين إلى أنه كان هناك الكثير من الحديث حول معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية في جميع أنحاء العالم، وأنه إذا لم يتم التوصل إلى تسوية نهائية خلال زيارة الرئيس نيكسون، فسيكون هناك انطباعاً غير مواتٍ عند الناس في كل مكان[2]. ومما لا شك فيه، ان كوسيغين كان صادقاً جداً فيما ذكره، لان العالم كان ينتظر من الولايات المتحدة بوصفها زعيمة المعسكر الرأسمالي، ومن رئيس المعسكر الاشتراكي المتمثل بالاتحاد السوفييتي، التوصل الى تفاهمات بخصوص الاسلحة النووية والاستراتيجية تمنع خطر نشوب حرب عالمية ثالثة.

واثناء الاجتماع الذي جمع بين الطرفين في قاعة سانت كاترين في 23 ايار 1972، ذكر كيسنجر بانه لايزال هناك قضايا عدة عالقة بين الجانبين بما فيها الموقع السوفييتي الثاني للصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، وتعريف الصواريخ الباليستية العابرة للقارات الثقيلة،

(1)Memorandum of Conversation, Moscow, May 22, 1972, NO. 257, Cited in: F.R.U.S, 1969–1976, Volume XIV, Soviet Union..., P. 987.

(2)Memorandum of Conversation, Moscow, May 23, 1972, NO. 259, Cited in: F.R.U.S, 1969–1976, Volume XIV, Soviet Union..., PP. 999-1002.

والصواريخ الباليستية التي تُطلق من الغواصات، والصواريخ الأرضية المتنقلة العابرة للقارات، فضلاً عن الأبعاد الخارجية للصوامع وليس ما بداخلها. فكان رأي بريجنيف بانه قد تبدو سماكة جدران الصوامع وكأنها تغيير في الصاروخ لكنها ليست كذلك. وان جميع التغييرات ضمن الإجراءات المتفق عليها. وبعدما استفسر عن سبب اثارة هذا الموضوع، رد كيسنجر بانه يمكن زيادة حجم الصاروخ داخل الصوامع الموجودة. عندئذ بين بريجنيف ان هذا مستحيل، ولا توجد توقعات في المستقبل المنظور بان السوفييت سيعملون أنشطة من هذا النوع، ولن يغيروا قطر الصاروخ. فأشار نيكسون ان ما يهمهم ليس الصوامع بحد ذاتها بل التحديث الذي قد يؤدي إلى تغيير حجم الصواريخ. وانه لا يمكن التحقق من التغيير في الحجم. بعدها اكد بريجنيف بانهم اذا كانوا يحاولون خداع بعضهم البعض، فلماذا يحتاجون إلى قطعة من الورق؟ وان نهج "**اصطياد بعضنا البعض غير مقبول على الإطلاق**". وان أفضل ما يمكنهم فعله هو تطوير كفاءة الصواريخ الحالية[1]. يبدو ان الولايات المتحدة كانت دوماً تفكر في امكانية ان يتم خدعها من السوفييت، اذ كان هناك خشية لدى الادارة الامريكية من تعرضها لمكيدة عند توقيعها على اتفاقيات ومعاهدات مع الجانب السوفييتي.

قدم بريجنيف اقتراحاً تضمن موافقة السوفييت على أن يكون موقع الصواريخ الدفاعية الثاني على بعد (1500) كم على الأقل من العاصمة موسكو. وبين بانه على الرغم من ان السوفييت سيكون لديهم نفس عدد المواقع التي لدى الولايات المتحدة، الا ان منطقتهم ستغطي عدد اقل من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، واضاف ان بإمكانهم نقل الموقع الثاني إلى روسيا الأوروبية. كما بين بريجنيف انه بسبب الاختلافات الإقليمية بين الجانبين، فان السوفييت طالبوا بعدد غواصات اكبر من الولايات المتحدة. وإذا وعدت الاخيرة بعدم بناء غواصات جديدة، فسيتم قبول حقها في تحويل الصواريخ الباليستية الثقيلة العابرة للقارات من طراز تيتان إلى صواريخ باليستية تُطلق من الغواصات. عندئذ اقترح كيسنجر حساب عدد غواصات من فئة (H) على الأقل في العدد الكلي المسموح للسوفييت امتلاكه من الغواصات. الا ان بريجنيف

---

(1)Memorandum of Conversation, Moscow, May 23, 1972, NO.295, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 848–849.

رفض ذلك، وطرح رقم (48) ليكون هو عدد الغواصات التي ستحسب لدى السوفييت، ومن ثم تكون الزيادة بعدها وصولاً للرقم (62)[1].

عقد الجانبان اجتماعاً اخراً في مكتب الأمين العام في الكرملين في اليوم نفسه. وفيه ذكر نيكسون ان هناك مسألتان مهمتان: الاولى، ان عليهم ان يتعاملوا ليس فقط مع القادة الحاليين في كلا البلدين بل مع القادة في المستقبل، الذين اعرب عن امله بان يكونوا رجالاً عمليين وألا ينخرطوا في "**أعمال جنونية**". وبيّن ان "**المجانين**" يصلون إلى السلطة، وان أفضل مثالاً على ذلك هو هتلر، على الرغم من انه لا يتوقع ان يكون هناك احد مثل الاخير في الولايات المتحدة او في الاتحاد السوفييتي، الا انه من الأفضل أن يكون لديهم اتفاقاً متوازناً قدر الإمكان. والمسألة الثانية، هي مسألة اقناع المعارضة الداخلية في كلا البلدين بالاتفاقية. فبالنسبة للولايات المتحدة، سيدقق اعضاء مجلسي النواب والشيوخ في لجان القوات المسلحة في كل سطر من الاتفاقية لمعرفة ما إذا كانت الولايات المتحدة في وضع غير مؤات أو ان السوفييت حصلوا على ميزة اضافية. لذا فهو يرغب بان تكون الاتفاقية متوازنة قدر الإمكان لتجنب هذا النوع من المشكلات. واضاف نيكسون بان حل المشكلة هو الاقرار بان التحديث، لا يزيد من حجم الصوامع، الا انه من الممكن ان يؤدي الى زيادة ليست كبيرة في حجم الصاروخ، واصر على ان تكون الزيادة بنسبة 10-15%[2].

من جانبه اوضح بريجنيف بانه يمكنهما الاتفاق على انه يحق لكلا الجانبين التحديث دون ان يكون هناك زيادة كبيرة في حجم الصوامع أو الصواريخ. واشار الى انه من المهم تحديد النسبة المسموح فيها بالزيادة في عملية التحديث، وذلك لتجنب شكوك أعضاء مجلس الشيوخ والمشرعين في كلا البلدين. كما بين ان الخبراء في هلسنكي هم أشخاص متعلمون ومؤهّلون للغاية، ويجب منحهم الثقة، لانهم يعرفون النقاط الدقيقة اكثر منه. ويجب الموافقة على الصيغة

---

(1)Memorandum of Conversation, Moscow, May 23, 1972, NO.295, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P. 849.

(2)Memorandum of Conversation, Moscow, May 23, 1972, NO.296, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 850- 852.

التي اقترحوها. كما اوضح بريجنيف بان هناك جانباً سياسياً آخر لمسألة الصواريخ الأرضية، وهو التزام الطرفين ليس فقط بتجميد الأسلحة الاستراتيجية بل بالحد منها. وان السوفييت على استعداد للمضي قدماً في المشاورات الثنائية مع الولايات المتحدة ومواصلة العمل حتى يتم التمكن من حل المشكلات المتبقية بحلول موعد مهم في تاريخ الولايات المتحدة، وعلى الأرجح يكون الذكرى المئوية الثانية لاستقلالها، أو حتى قبل ذلك التاريخ. وبين انه لا يرغب بان ينظر اليه على انه يفكر فقط في مصالح بلاده، وان من المهم ان يكون هناك اتفاقاً اخراً يتم التوقيع عليه في واشنطن[1].

وعند مناقشة مسألة الغواصات اشار بريجنيف الى انه تم الاتفاق على حق السوفييت في امتلاك (48) غواصة، وأي شيء آخر يتم بناءه سيكون متزامناً مع إزالة الصواريخ الباليستية العابرة للقارات القديمة والغواصات القديمة وصولاً الى العدد (62). وفيما يخص الولايات المتحدة فان لديها (41) غواصة ومن حقها بناء ثلاثة غواصات اخرى. وبين ان الولايات المتحدة تدعي بانها لا تنوي بناء الغواصات الثلاث في الوقت الحالي، الا ان لديه تقريراً من صحيفة واشنطن بوست نقلاً عن وزير الدفاع الامريكي ليرد يشير الى أن الولايات المتحدة تخطط لبناء (10) غواصات جديدة كبيرة، وأن كل منها ستحمل (24) صاروخاً وستصبح جاهزة للعمل بحلول نهاية السبعينيات، وأنه تم بالفعل تخصيص (10) مليارات دولار لبناء تلك الغواصات، وان ذلك لا يتماشى مع الاتفاق. عندئذ اوضح كيسنجر بان تلك الغواصات لن يتم تشغيلهن حتى أواخر السبعينيات. الأولى منهن سيكون عام 1979، واثنان في عام 1980، وبعد ذلك لن يكون هناك غواصات جديدة حتى عام 1982 أو عام 1983. وإذا كان لدى الجانبين اتفاقاً دائماً، فسيتم تطبيقه في تلك المرحلة. وبين ان الرئيس نيكسون اصدر امراً لإجراء تسريع كبير في برنامج الغواصات الا انه الغاه بسبب عزمة على عقد اتفاقيات الاسلحة مع السوفييت. الا ان بريجنيف اوضح أن هذا النهج يجعل الأمر أكثر صعوبة بالنسبة له لاتخاذ قرار. لان لدى الولايات المتحدة برنامجاً جديد لغواصات ذات حجم ونطاق جديد،

(1)Memorandum of Conversation, Moscow, May 23, 1972, NO.296, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 852–853.

ويمكنها إطلاق الصواريخ حتى من المياه الإقليمية. وان هذا يتطلب التفكير الجاد من جانبه. واكد على انه إذا تم تنفيذ هذا البرنامج، فسيكون لدى الولايات المتحدة تفوق كبير. من جانبه اوضح نيكسون بانه لن يتم وضع أي غواصات جديدة في الأسطول الامريكي أثناء مدة التجميد، وإذا كان لديهما اتفاقاً جديداً في تلك المدة على نفس الارقام، أو ارقام أقل، فسيتم استبدال الغواصات الجديدة بالغواصات القديمة. الا ان بريجنيف رفض اعطاء موافقته، وطلب بعض الوقت حتى يتم استشارة زملاؤه[1].

عُقد اجتماعاً اخراً بين الجانبين في غرفة الاجتماعات في وزارة الخارجية السوفييتية في 25 ايار 1972. مثل فيه السوفييت نائب رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفييتي ليونيد سميرنوف Leonid V. Smirnov، وأندريه جروميكو، والسفير دوبرينين، على حين مثل الجانب الامريكي هنري كيسنجر، وهيلموت سونينفيلدت، وعضو مجلس الأمن القومي الامريكي وليام هايلاند William G. Hyland. وعند بداية الاجتماع قدم جروميكو خمس صيغ تضمنت الاولى بياناً مشتركاً بخصوص معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية. والثانية بياناً مشتركاً حول مسألة تحويل الصواريخ الخفيفة والثقيلة، والثالثة نص البيان المشترك لتفكيك واستبدال صواريخ الغواصات، اما الرابعة والخامسة فقد تعلقت بالاتفاقية المؤقتة. الا ان كيسنجر اوضح بان بعض القضايا المطروحة امامه قد تم حلها عند الاجتماع مع بريجنيف، بما فيها مسألة التفكيك وبعد الموقع الدفاعي الثاني للسوفييت، الذي تم الاتفاق عليه بالأمس على ان يكون على بعد (1500) كم من العاصمة موسكو، الا ان الوثيقة التي امامه تشير الى (1300) كم. وبعد ان ذكر ليونيد سميرنوف ان مجموعة العمل في هلسنكي توصلت أمس إلى اتفاقاً بشأن (1300) كم. ذكر كيسنجر بانه يجب عليه إعادة إرسال هذه الوثائق الى الوفد الامريكي في هلسنكي وهو سيبت فيها. بعدها انتقل كيسنجر للحديث عن الاقتراح المتعلق بقاذفات الصواريخ. وعبر عن دهشته في كونه لا يستطيع فهم الموقف السوفييتي، الذي لا يتعامل إلا مع أبعاد الصوامع، على حين ان المناقشات التي جرت أمس بين نيكسون

---

(1)Memorandum of Conversation, Moscow, May 23, 1972, NO.296, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 855-859.

وبريجنيف تناولت أحجام الصواريخ أيضاً. عندها اشار جروميكو الى انه تمت مناقشة هذا الموضوع اليوم وتوصلوا الى نتيجة مفادها أنه يجب عليهم قبول اقتراح الولايات المتحدة بعدم اجراء زيادة في أبعاد الصوامع. فأشار كيسنجر الى انه يريد ان يجمع بين القضيتين، القيود المفروضة على الصوامع والقيود المفروضة على حجم الصاروخ. وبعدما جادل جروميكو بان الاتحاد السوفييتي لا يرغب بالحصول على ميزة احادية الجانب عندما طرح هذه القضية. اعترض كيسنجر بانه سيتم الحصول على ميزة أحادية الجانب إذا وضع السوفييت صاروخاً أكبر في الصوامع. واشار الى انه إذا كانت موسكو لا تخطط للقيام بذلك، فعليها ان توافق على الاقتراح الامريكي المتعلق بوضع حد منفصل لحجم الصواريخ[1].

واثناء الاجتماع تساءل سميرنوف عن سبب استبدال الولايات المتحدة صواريخ مينتمان 1، بصواريخ مينتمان 3 ، وان الاتحاد السوفييتي لم يشكك حتى الان في هذا الامر، كما طرح سؤالاً عن كيفية التأكد من أن الصواريخ الخفيفة لن يتم تحويلها إلى صواريخ ثقيلة؟ وبين ان الجانبين اتفقا في هلسنكي يوم 22 ايار 1972، على عدم زيادة حجم الصوامع. وهذا معيار جيد بما فيه الكفاية. ولكن إذا عدت إلى السؤال حول أي صاروخ يمكن وضعه في الصوامع، فسيتم استبعاد العديد من الصواريخ المتفق عليها بالفعل. وسيكون حق الولايات المتحدة في تحويل صاروخ مينتمان 1 الى مينتمان 3 موضع تساؤل. كما اشار الى انه تم الاتفاق على ان للولايات المتحدة الحق في استبدال صواريخ مينتمان 1 بصواريخ مينتمان 3، وكذلك صواريخ بولاريس بصواريخ بوسيدون. وإذا كان هذا مبرراً، فلماذا يتم طرح مسألة تحديد زيادة حجم الصاروخ الآن؟ عندها اشار كيسنجر الى ان المشكلة ليست في التحديث بل في نسبة الزيادة في حجم الصاروخ. الا ان سميرنوف قاطعه واكد انه تم الاتفاق في هلسنكي على هذا الامر. وانه سيكون قادراً على معرفة ما إذا تم تغيير حجم الصوامع أم لا. وبعدما اشار جروميكو الى ان كيسنجر يعتقد بان الاتحاد السوفييتي يحاول الحصول على ميزة أحادية الجانب، وان الولايات المتحدة بإمكانها ان تفعل ذلك ايضاً. اوضح الاخير ان هناك فرقاً كبيراً بين الجانبين،

(1)Memorandum of Conversation, Moscow, May 25, 1972, NO.303, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 867 – 870.

لان ليس لدى الولايات المتحدة أي نية لوضع صاروخ ثقيل في الصوامع الموجودة لديها، وهو يعتقد ان السوفييت سيفعلون ذلك. الا ان جروميكو اشار الى ان السوفييت بإمكانهم قول الشيء نفسه على العديد من البنود في الاتفاقات. عندها بين كيسنجر بانه تم بالفعل التوصل الى اتفاقاً حول هذا الموضوع، الا ان صاروخ (SS – 11) أكبر من مينتمان 3، لذا فإن التعامل مع هذه الصواريخ على وفق ما تم الاتفاق عليه سيكون اكثر فائدة للجانب السوفييتي. واكد بانه يحاول حل هذه المشكلة، وان الولايات المتحدة لا تتعامل مع الاتحاد السوفييتي "**بشكل تافه**"، وان الرئيس لم يكن يضيع الوقت مع بريجنيف عندما طرح هذا الموضوع. من جانبه عبر سميرنوف عن اعتقاده بانه ليس من المجدي مناقشة هذه المسألة بالتفصيل، لأنها قضية يجب أن يحلها الخبراء، وان لديهم اتفاقاً مبدئياً ولا حدود للتحديث. وبين ان الولايات المتحدة استخدمت هذا الحق عندما قامت بتحويل مينتمان 1 الى مينتمان 3، وان الاتحاد السوفييتي يريد الحق نفسه. عندها اشار كيسنجر بانه سيناقش هذا الامر مع الرئيس، وانه اذا تم الاحتفاظ بعبارة "**لم يزد بشكل كبير**" في بند تحديث الصواريخ، فانه لابد من توضيحها، كما تم مناقشتها مع بريجنيف وانها تعني 10- 15٪ [(1)].

انتقل كيسنجر بعد ذلك الى الحديث عن السماح للسوفييت بامتلاك عدد غواصات اكبر من الجانب الامريكي. اذ بين بانه لن يكون هناك أي معنى او مصلحة في إبرام معاهدة يستغرق التصديق عليها عامين. اذ انه اجرى مشاورات كبيرة في واشنطن وفي الكونغرس وفي وزارة الدفاع ومع شخصيات أكاديمية، وان الجميع يرفض الاتفاقية بشكلها الحالي. وبدء كيسنجر بإعطاء بعض ردود الافعال عليها، اذ اشار الى ان رئيس هيئة الأركان المشتركة الأدميرال مورر، قال إن هيئة الأركان المشتركة لا يمكنها دعم اتفاق لا يسمح بموجبه استبدال بعض الغواصات القديمة. وان وزير الدفاع ملفين ليرد وبعض الشخصيات الأكاديمية يتخذون الموقف نفسه. كما ان هناك اعضاء عدة في الكونغرس الامريكي رفضوا المعاهدة واكدوا انهم سيعارضونها. وبين كيسنجر ان معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية تتطلب تصويت

---

(1)Memorandum of Conversation, Moscow, May 25, 1972, NO.303, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 870–871.

ثلثي اعضاء مجلس الشيوخ، لذا فان الادارة الامريكية ستواجه مشكلة صعبة وخطيرة في تمريرها. ويجب على السوفييت تفهم الموقف الداخلي لإدارة نيكسون. بدوره ذكر جروميكو بان ينبغي الاخذ في الاعتبار مصالح الاتحاد السوفييتي، وان العامل الجغرافي في هذه المسألة يتعارض مع مبدأ المساواة. بعدها ذكر دوبرينين ان الارقام التي تم تحديدها وخاصة الرقم (48) لم يكونوا هم من اقترحوها، وان الرقم الاخير كان بالأساس من اقتراح كيسنجر. عندها اوضح الاخير بان ما يتحدث عنه ليس مسألة (950) صاروخ و (62) غواصة حديثة، بل النقطة الأساسية لـ (48) غواصة. واضاف ان الولايات المتحدة فهمت أن لدى السوفييت (41-43) غواصة من الفئة (Y) والفئة (H). ويمكنها الوصول إلى (48) غواصة، وبعد اضافة (14) غواصة ستصل إلى (62) ولكن سيتعين عليك استبدال الصواريخ الباليستية العابرة للقارات للقيام بذلك. لذا فان الولايات المتحدة تقدم مقترحين: الاول، ان يكون عدد الصواريخ التي تُطلق من الغواصات (740) وليس (950). والاقتراح الثاني، هو الاحتفاظ بالرقم (48)، ولكن يجب ان يتضمن غواصات من الفئة (H)، وافترض ان العدد هو (6) من هذه الفئة، وللوصول إلى السقف (950)، سيتعين على السوفييت بعد ذلك استبدال الغواصات من فئة (H). وبعدما اشار جروميكو الى انه اذا كانت الولايات المتحدة على استعداد لقبول المقترحات المتبقية دون تحفظ، فيمكنه النظر بشكل إيجابي في اقتراحه بشأن (740) صاروخاً. ذكر كيسنجر بانه قدم بالفعل تنازلات في إسقاط مسألة القيود في حجم الصواريخ الخفيفة. وسيكون على استعداد لتأكيد ذلك، باستثناء الاقتراح بشأن الصواريخ الباليستية التي تُطلق من الغواصات. وقبل نهاية الاجتماع اكد الجانبان على مناقشة المواضيع المتبقية والعالقة في اليوم التالي[1].

ارسل كيسنجر في اليوم نفسه رسالة الى سميث، طلب فيها منه رداً فورياً عليها، والتي بينت ان السوفييت قدموا موقعاً ثانياً للصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، لن يقل عن مسافة (1300)كم من موقع الدفاع عن العاصمة موسكو. وستصدر الولايات المتحدة بياناً مفاده أن دفاعها عن الصواريخ الباليستية العابرة للقارات سيكون في غراند فوركس. واشار الى انه اذا لم

---

(1)Memorandum of Conversation, Moscow, May 25, 1972, NO.303, Cited in: F.R.U.S. 1969-1976, Volume XXXII, SALT I, 1969-1972, PP. 873-876.

يكن لدى سميث اي اعتراض فان السوفييت سيقدمون المقترح في هلسنكي. كما اوضح كيسنجر ان السوفييت قدموا نصاً حول تفكيك أو تدمير الصواريخ الباليستية العابرة للقارات القديمة، وسيعرضونه على سميث في هلسنكي، وبإمكانه الاجابة عليه. كذلك قدم السوفييت النص التي: "**يدرك الطرفان أنه في عملية التحديث والاستبدال، لن يتم زيادة حجم صوامع الصواريخ الارضية العابرة للقارات**". واضاف كيسنجر بانه من الممكن إعطاء تعريف إضافي للزيادة لتكون بنسبة 10 – 15 %. وان الاختيار متروك للوفد الامريكي. كما اشارت الرسالة الى انه لا يوجد تنازل عن حجم الصاروخ وما تبقى هو اصدار الولايات المتحدة بياناً من جانب واحد. واخيراً، اشار كيسنجر الى ان المناقشات مع السوفييت حول الغواصات استغرقت معظم الوقت. وان السوفييت وعدوا بالرد على رقم (740) صاروخاً ليكون بدلاً من الرقم (950). وطلب معرفة كيفية تحقيق الرقم (740) عند الاستبدال[1].

وبعد مضي قرابة اربع ساعات ارسل سميث رسالة الى كيسنجر اشار فيها الى عدم اعتراضه وموافقته عن كل ما تم الاتفاق عليه مع السوفييت. وفيما يتعلق بالوصول الى الرقم (740) واستبدال الغواصات، اوضح أن الغواصة التي يتم وضع أقسام بدنها في قاعة البناء بعد توقيع الاتفاقية يجب أن تكون غواصة بديلة، وبموجب بيان التفسير المتفق عليه الحالي يجب أن يبدأ تفكيك منصات الإطلاق المستبدلة بحلول وقت التجارب البحرية للغواصة البديلة[2].

عقد الطرفين اجتماعاً اخراً في قاعة سانت كاترين في قصر الكرملين الكبير في 25 ايار 1972. وفيه ذكر كيسنجر بانه تمت الموافقة على موقع الدفاع الثاني للسوفييت. وبعد ان

---

(1)Backchannel Message From the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to the Chief of the Delegation to the Strategic Arms Limitation Talks (Smith), Moscow, May 25, 1972, NO.304, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 876-877.

(2)Backchannel Message From the Chief of the Delegation to the Strategic Arms Limitation Talks (Smith) to the President's Deputy Assistant for National Security Affairs (Haig), Helsinki, May 25, 1972, NO.305, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 878-879.

اوضح كيسنجر بانه ليس هناك مشكلة في بيان عملية التحديث والاستبدال، وانه تم قبولها في الصياغة السوفييتية، ذكر جروميكو بانه يود اجراء تعديل على البيان ليكون "**يدرك الطرفان أنه في عملية التحديث والاستبدال، لن يتم زيادة حجم منصات إطلاق الصواريخ الباليستية العابرة للقارات الأرضية بشكل كبير**". الا ان كيسنجر اصر على تضمن التعديل نسبة الزيادة البالغة 10-15%، الامر الذي وافق عليه جروميكو. كما اوضح كيسنجر بان الوفد الامريكي وافق على ما تبقى من القضايا التي تمت مناقشتها، باستثناء مسألة الغواصات وبعض النقاط التحريرية البسيطة، التي يمكن للوفدين اكمالها في هلسنكي. بعدها استرسل كيسنجر بالحديث عن الغواصات وبين انه خلال الاسابيع الماضية وخاصة الأسبوع الاخير، ادركت الولايات المتحدة بانها سمحت للسوفييت في السنوات المقبلة بناء غواصات حديثة دون أي التزامات مقابلة، وبهذه الطريقة فلا يمكن التصديق على المعاهدة، لان الولايات المتحدة تعتقد ان الاتحاد السوفييتي ليس لدية (48) غواصة حديثة، وان الطريقة الوحيدة التي يمكن بها الدفاع عن المعاهدة هي السماح للاتحاد السوفييتي بتحويل الصواريخ القديمة والصواريخ القديمة التي تُطلق من الغواصات وصولاً الى العدد (62). وانه يوجد ثلاثة حلول عملية لهذه المشكلة: الأول، هو عدم ذكر أي رقم عن الغواصات الحديثة التي يمتلكها الاتحاد السوفييتي، الا انه لا بد من ذكر أن الغواصات التي سيبنيها السوفييت بعد توقيع المعاهدة ستؤدي إلى تدمير الصواريخ القديمة، سواء كانت صواريخ ارضية او صواريخ غواصات. والحل الثاني، هو القبول بالرقم (48) على ان يتضمن جميع الغواصات النووية التي تحمل صواريخ باليستية. والحل الاخير، هو الاخذ بالرقم (740) او ربما حتى (768)، وادراج فيه (100) صاروخ متوفر عند السوفييت على الغواصات من الفئتين (G) و(H)[1].

عبر الجانب السوفييتي عن دهشته لما طرحه كيسنجر، اذ اوضح سميرنوف انه فهم من اجتماع امس ان الاخير كان مصراً على الرقم (740). فأجاب كيسنجر بانه كذلك، إذا كانت تشمل صواريخ الغواصات من الفئة (G) و(H)، عندها بين سميرنوف بانه لم يتم مناقشة ذلك

---

(1)Memorandum of Conversation, Moscow, May 25, 1972, 1972, NO.308, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 882–883.

بالأمس، وانما الغواصات الحديثة فقط. وان الرئيس نيكسون وافق على اقتراح الرقم (48)، دون تضمين الغواصات القديمة. من جانبه اشار جروميكو، ان هذا الطرح لم يتم تقديمه مطلقاً في هلسنكي أو فيينا، وان كل المناقشات كانت حول الغواصات الحديثة، ولم يكن هناك أي اشارات عن الغواصات القديمة. وذكّر بانه تم الاتفاق على ان يحصل السوفييت على بعض المزايا وهم فهموا ان ذلك يتعلق بعدد الغواصات والصواريخ الحديثة. واضاف "**الآن يبدو أن لدينا ألعاباً تصدر أصواتاً معينة ونحن عالقون بها**". وان الاتحاد السوفييتي لا يمكنه قبول هذا. عندئذ عاد كيسنجر ليؤكد ان قبول الولايات المتحدة بامتلاك السوفييت لـ (62) غواصة، وهو رقم اعلى بكثير مما سمح للولايات المتحدة بامتلاكه، وكذلك الموافقة على امتلاك السوفييت لـ (300) صاروخ إضافي كان بمثابة تعويض عن عدم المساواة الجغرافية. وبعدما بين جروميكو ان هذا كان على الجانب الكمي. اجاب كيسنجر ان هذا صحيح. ومن الناحية النوعية، يمكن أن تكون جميع الغواصات والصواريخ حديثة، اذ ان كل ما تطلبه الولايات من السوفييت هو تدمير الغواصات القديمة لكي يصل العدد الإجمالي إلى (950) صاروخ. عندها ذكر جروميكو بانه قد تكون حجة كيسنجر مقنعة لوزارة الدفاع الامريكية، لكنها لن تكون كذلك بالنسبة لهم. وإذا كانت الولايات المتحدة ترغب بإدراج جميع نماذج الاسلحة التي يتعاملون معها، فسيتعين عليهم أن يبدأوا الحديث عن القواعد والطائرات الامريكية الموجودة في المسرح الاوربي. واشار جروميكو بانه من الواضح أن كيسنجر يحاول إدراج الغواصات القديمة على الرغم من انه تم استبعادها من التكافؤ منذ مدة طويلة، وان ما طرحه كيسنجر اليوم كان مفاجئاً لهم، وهو يضعهم في موقف صعب جداً. بعدها طلب كيسنجر رؤية الرئيس نيكسون والتحدث اليه بشأن هذه المسألة ومن ثم معاودة الاجتماع، وهو ما وافق عليه جروميكو. وبعد عودته ذكر كيسنجر بانه تحدث مع الرئيس نيكسون وكذلك مع واشنطن وان لديه حلاً وسطاً يتمثل بانه إذا وضع الاتحاد السوفييتي أي صواريخ حديثة على أي غواصات نووية، فسيتم حسابها من عدد الصواريخ المسموح بها والبالغ (950) صاروخاً حديثاً. واضاف بان الرئيس نيكسون يرغب بالحصول على بعض الضمانات بشأن أبعاد الصوامع. وأقترح تضمين البيان التفسيري مصطلح "**بشكل ملحوظ**" او ذكر "**أن هذا يعني 10-15%**"، وان نسبة 15 % تكفي. الا ان الجانب

السوفييتي لم يكن لديه الاجابات الكافية لما طرحه كيسنجر، لذا تقرر حسم المواضيع المتبقية في الاجتماع اللاحق[1].

عقد الاجتماع بين الجانبين في اليوم التالي في قاعة سانت كاترين، وفيه اعلن جروميكو موافقته على الصيغة التي طرحها كيسنجر، والتي اشارت الى ان نشر الصواريخ الباليستية الحديثة التي تُطلق من الغواصات على أي غواصة بغض النظر عن نوعها، سيتم احتسابها من إجمالي الصواريخ الباليستية التي يتم إطلاقها من الغواصات لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. كما اشار جروميكو الى انه تمت الموافقة على اضافة نسبة 10 -15٪، على البيان المشترك المتعلق بالتحديث والاستبدال، وانه اصبح بإمكانهم المضي قدماً وتوقيع المعاهدة والاتفاق اليوم كما هو مقرر. الا ان كيسنجر طلب التحدث الى الرئيس اولاً، ومن ثم الاتصال بجيرارد سميث لإكمال الصيغ النهائية للمعاهدة والاتفاقية وليرى امكانية حضور الاخير الى موسكو. وبعد ان اتصل كيسنجر بنيكسون وعرض عليه ما تم التوصل اليه، ابدى الاخير موافقته. لذا شرع كل من جروميكو وكيسنجر بالاتصال بوفديهما في هلسنكي وطلبا منهما الحضور الى موسكو ليكونوا حاضرين عند توقيع الاتفاقات التي تقرر توقيعها في مساء اليوم نفسه. وقبل نهاية الاجتماع لفت جروميكو انتباه كيسنجر إلى أنه يجب أن يكون هناك بياناً من جانب الولايات المتحدة بشأن الغواصات الثلاث، يشير الى انها لن تقوم ببنائها. عندها اشار كيسنجر الى انه يرغب بمناقشة هذا الموضوع معه، وتوضيح نقطتين: الاولى، ليس لدى الولايات المتحدة أي خطط لبناء هذه الغواصات. والثانية، إذا تم جعل هذا البيان جزءاً من الاتفاقية، حتى لو كان بياناً منفصلاً، فانه سيضاعف من الصعوبات التي ستواجهها الادارة الامريكية عند محاولتها تمرير الاتفاقيات في الكونغرس. لذلك أقترح كيسنجر أن يكتب الرئيس رسالة إلى بريجنيف خارج نطاق الاتفاقية وليس جزءً من المفاوضات تتضمن عدم بناء الولايات المتحدة الغواصات الثلاث. من جانبه طلب جروميكو، عرض الامر على بريجنيف، الذي لم

(1)Memorandum of Conversation, Moscow, May 25, 1972, 1972, NO.308, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 885-891.

يتأخر في ابداء موافقته على المقترح[1].

وقع الرئيس نيكسون وبريجنيف في قاعة القديس فلاديمير في قصر الكرملين الكبير بموسكو في مساء يوم 26 ايار 1972، معاهدة الحد من أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، والتي جاء في ديباجتها بان الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية، المشار إليهما فيما يلي باسم الطرفيين، وانطلاقاً من فرضية أن الحرب النووية سيكون لها عواقب وخيمة على البشرية جمعاء، وإذ ترى أن اتخاذ تدابير فعالة للحد من منظومات الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية سيكون عاملاً أساسياً في كبح السباق في مجال الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، ومن شأنه أن يؤدي إلى تقليل مخاطر اندلاع حرب تستخدم فيها أسلحة نووية، وانطلاقاً من فرضية أن الحد من تلك الصواريخ، فضلاً عن بعض التدابير المتفق عليها فيما يتعلق بالحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، من شأنه أن يسهم في تهيئة ظروف أكثر ملاءمة لإجراء مزيداً من المفاوضات بشأن الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، وإذ تضع في اعتبارها التزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإذ يعلنان عزمهما على تحقيق وقف سباق التسلح النووي في أقرب وقت ممكن، واتخاذ تدابير فعالة للحد من الأسلحة الاستراتيجية ونزع السلاح النووي بالكامل، ورغبة منهما في المساهمة في تخفيف حدة التوترات الدولية وتعزيز الثقة بين الدول، قد اتفقتا على ما يلي[2]:

المادة الأولى:

1. يتعهد كل طرف بالحد من أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، واتخاذ تدابير أخرى وفقاً لأحكام هذه المعاهدة.

---

(1)Memorandum of Conversation, Moscow, May 26, 1972, NO.314, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 900–903.

(2)ДОГОВОР МЕЖДУ СОЮЗОМ СОВЕТСКИХ СОЦИАЛИСТИЧЕСКИХ РЕСПУБЛИК И СОЕДИНЕННЫМИ ШТАТАМИ АМЕРИКИ ОБ ОГРАНИЧЕНИИ СИСТЕМ ПРОТИВОРАКЕТНОЙ ОБОРОНЫ. 26.05.1972.

2. يتعهد كل طرف بعدم نشر أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية للدفاع عن أي منطقة باستثناء ما هو منصوص عليه في المادة الثالثة من هذه المعاهدة.

المادة الثانية:

1. لأغراض هذه المعاهدة، فإن نظام الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية هو نظام لمواجهة الصواريخ الباليستية الاستراتيجية أو عناصرها في مسار الرحلة، ويتألف حالياً من:

أ. الصواريخ الاعتراضية التي تم صنعها ونشرها او اختبارها للقيام بدور الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية.

ب. قاذفات الصواريخ التي تم صنعها من أجل إطلاق الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية.

ج. الرادارات التي تم صنعها ونشرها او اختبارها للمساعدة في عمل الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية.

2. تشتمل مكونات نظام الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية المدرجة في الفقرة (1) من هذه المادة على العناصر الاتية: (أ) قيد التشغيل (ب) قيد الانشاء (ت) قيد الاختبار (ث) تحت الاصلاح أو التجديد (ج) مغمورة.

المادة الثالثة: يتعهد كل طرف بعدم نشر أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية أو مكوناتها باستثناء ما يلي:

(أ) نشر أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية داخل منطقة واحدة يبلغ نصف قطرها (150) كم، ومركزها في العاصمة للطرف، ويجوز لأي طرف نشر ما يلي: (1) ما لا يزيد عن (100) قاذفة صواريخ مضادة للصواريخ الباليستية، وما لا يزيد عن (100) صاروخ مضاد للصواريخ الباليستية. (2) يبلغ عدد رادارات الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية بما لا يزيد عن ستة انظمة رادار للدفاع الصاروخي، وتكون مساحة كل مجمع على شكل دائرة لا يزيد قطرها عن (3) كم.

(ب) نشر أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية في منطقة واحدة يبلغ نصف قطرها (150)كم، وتحتوي على الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، ويجوز لأي طرف نشر ما يلي: (1) ما لا يزيد عن (100) قاذفة صواريخ مضادة للصواريخ الباليستية، وما لا يزيد عن (100) صاروخ مضاد للصواريخ الباليستية. (2) راداران كبيران للصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية ذات المصفوفة الطورية، يمكن مقارنتهما من حيث الإمكانيات بالرادارات المماثلة للصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية العاملة أو قيد الإنشاء في تاريخ توقيع المعاهدة في منطقة نشر النظام الصاروخي الدفاعي عن منصات إطلاق الصواريخ الباليستية العابرة للقارات. (3) ما لا يزيد عن ثمانية عشر راداراً مضاداً للصواريخ الباليستية يتمتع كل منها بإمكانية أقل من إمكانات الراداران الكبيران المذكوران أعلاه.

المادة الرابعة: لا تنطبق القيود المنصوص عليها في المادة الثالثة على أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية أو مكوناتها المستخدمة في التطوير و الاختبار، والموجودة ضمن نطاقات الاختبارات الحالية أو المتفق عليها بشكل إضافي. ولا يجوز لكل طرف أن يمتلك أكثر من (15) منصة إطلاق صواريخ اعتراضية في مواقع الاختبار.

المادة الخامسة:

1. يتعهد كل طرف بعدم تطوير أو اختبار أو نشر أنظمة أو مكونات الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية سواء كانت بحرية أو جوية أو فضائية أو أرضية متنقلة.

2. يتعهد كل طرف بعدم تطوير أو اختبار أو نشر منصات إطلاق الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية بإمكانها اطلاق أكثر من صاروخ اعتراض للصواريخ الباليستية في وقت واحد، أو تعديل منصات الإطلاق المنشورة لمنحها مثل هذه القدرة، وعدم تطوير أو اختبار أو نشر وسائل أوتوماتيكية أو شبه اوتوماتيكية أو غيرها من الوسائل المماثلة لإعادة التحميل السريع للقاذفات المضادة للصواريخ.

المادة السادسة: لتعزيز ضمان فعالية القيود المفروضة على أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية ومكوناتها المنصوص عليها في هذه المعاهدة، يتعهد كل طرف بما يلي:

(أ) عدم إعطاء الصواريخ أو منصات الإطلاق أو الرادارات، بخلاف الصواريخ الاعتراضية للصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، أو قاذفات الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، أو رادارات الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، القدرة على مواجهة الصواريخ الباليستية الاستراتيجية أو عناصرها في مسار الطيران، وعدم اختبارها في وضع الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية.

(ب) عدم نشر رادارات الإنذار المبكر من هجوم الصواريخ الباليستية الاستراتيجية في المستقبل إلا في مواقع على طول محيط أراضيه الوطنية وموجهة نحو الخارج.

المادة السابعة: مع مراعاة أحكام هذه المعاهدة، يجوز تحديث واستبدال أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية أو مكوناتها.

المادة الثامنة: يجب تدمير أو تفكيك أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية أو مكوناتها الزائدة عن الأعداد أو خارج المناطق المحددة في هذه المعاهدة، وكذلك أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية أو مكوناتها المحظورة بموجب هذه المعاهدة، وعلى وفق إجراءات متفق عليها في أقصر مدة زمنية ممكنة متفق عليها.

المادة التاسعة: ولضمان صلاحية هذه المعاهدة وفعاليتها، يتعهد كل طرف بعدم نقل أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية أو مكوناتها التي حددتها هذه المعاهدة إلى دول أخرى، وعدم نشرها خارج أراضيه الوطنية.

المادة العاشرة: يتعهد كل طرف بعدم تحمل أي التزامات دولية قد تتعارض مع هذه المعاهدة.

المادة الحادية عشرة: يتعهد الطرفان بمواصلة المفاوضات النشطة بشأن القيود المفروضة على الأسلحة الهجومية الاستراتيجية.

المادة الثانية عشرة:

1. لغرض التأكيد من الامتثال لأحكام هذه المعاهدة، يجب على كل طرف استخدام وسائل التحقق التقنية الوطنية الموجودة تحت تصرفه بطريقة تتفق مع مبادئ القانون الدولي المعترف بها بشكل عام.

2. يتعهد كل طرف بعدم التدخل في الوسائل التقنية الوطنية للتحقق للطرف الآخر، والتي تؤدي وظائفها على وفق للفقرة (1) من هذه المادة.

3. يتعهد كل طرف بعدم استخدام تدابير الإخفاء المتعمدة التي تعيق التحقق بالوسائل التقنية الوطنية للامتثال لأحكام هذه المعاهدة. ولا يتطلب هذا الالتزام إجراء تغييرات في ممارسات البناء أو التجميع أو التحويل أو الإصلاح.

المادة الثالثة عشرة:

1. لتعزيز أهداف وتنفيذ أحكام هذه المعاهدة، يتعين على الطرفين انشاء على الفور لجنة استشارية دائمة، تعمل على الاتي:

(أ) النظر في القضايا المتعلقة بالامتثال للالتزامات المتعهد بها، والأوضاع ذات الصلة التي يمكن عدها غامضة.

(ب) تقديم معلومات ضرورية لضمان الثقة في الامتثال للالتزامات المفترضة، لأي من الطرفين على أساس طوعي.

(ت) النظر في القضايا التي تنطوي على تداخل غير مقصود مع وسائل التحقق التقنية الوطنية.

(ث) النظر في التغييرات المحتملة في الوضع الاستراتيجي الذي له تأثير على أحكام هذه المعاهدة.

(ج) الموافقة على إجراءات ومواعيد تدمير أو نزع أسلحة أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية أو مكوناتها في الحالات المنصوص عليها في أحكام هذه المعاهدة.

(ح) النظر حسب الاقتضاء، في المقترحات المحتملة لزيادة قابلية هذه المعاهدة للاستمرار، بما في ذلك مقترحات التعديلات وفقاً لأحكام هذه المعاهدة.

(خ) النظر حسب الاقتضاء، في مقترحات لمزيد من التدابير الرامية إلى الحد من الأسلحة الاستراتيجية.

2. يضع الطرفان من خلال المشاورات، اللوائح الخاصة باللجنة الاستشارية الدائمة، ويجوز لهما حسب الضرورة تغييرها، والتي تنظم إجراءاتها وتكوينها والمسائل الأخرى ذات الصلة.

المادة الرابعة عشرة:

1. يجوز لكل طرف اقتراح تعديلات على هذه المعاهدة. وتدخل التعديلات المتفق عليها حيز التنفيذ وفقاً للإجراءات التي تحكم دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ.

2. بعد خمس سنوات من دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ، يجب على الأطراف مراجعة هذه المعاهدة، ويتم اتخاذ هذا الاجراء كل خمس سنوات.

المادة الخامسة عشرة:

1. يجب أن تكون هذه المعاهدة غير محدودة المدة.

2. يحق لكل طرف، أثناء ممارسة سيادته الوطنية، الانسحاب من هذه المعاهدة إذا قرر أن الأحداث غير العادية المتعلقة بموضوع هذه المعاهدة قد عرّضت مصالحه العليا للخطر. وعليه أن يخطر الطرف الآخر بقراره قبل ستة أشهر من الانسحاب من المعاهدة. ويجب أن يتضمن هذا الإخطار بياناً بالأحداث غير العادية التي عدها الطرف الذي يرغب بالانسحاب أنها عرّضت مصالحه العليا للخطر.

المادة السادسة عشرة:

1. تخضع هذه المعاهدة للتصديق وفقاً للإجراءات الدستورية لكل طرف. وتدخل حيز التنفيذ في يوم تبادل وثائق التصديق.

2. تسجل هذه المعاهدة وفقا للمادة (102) من ميثاق الأمم المتحدة.

كما وقع نيكسون وبريجنيف في قاعة القديس فلاديمير في قصر الكرملين الكبير بموسكو في اليوم نفسه، اتفاقية مؤقتة بشأن بعض الإجراءات فيما يتعلق بالحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، والتي جاء في ديباجتها ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والولايات المتحدة الأمريكية المشار إليهما فيما بعد بالطرفين، مقتنعان بأن معاهدة الحد من منظومات الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية وهذه الاتفاقية المؤقتة بشأن تدابير معينة تتعلق بالحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية سيساهمان في خلق ظروف أكثر ملاءمة لإجراء مفاوضات نشطة بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية، وكذلك فيما يتعلق بتخفيف حدة التوتر الدولي وتعزيز الثقة بين الدول، مع الأخذ في الاعتبار العلاقة بين الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والدفاعية، وإذ تضع في الاعتبار التزاماتهما بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، قد اتفقتا على ما يلي(1):

المادة الأولى: يتعهد الطرفان بعدم البدء في بناء منصات إطلاق إضافية للصواريخ الباليستية العابرة للقارات على الأرض بعد 1 تموز 1972.

المادة الثانية: يتعهد الطرفان بعدم تحويل منصات الإطلاق الأرضية للصواريخ الباليستية الخفيفة العابرة للقارات، أو الصواريخ الباليستية العابرة للقارات من الأنواع الأقدم التي تم نشرها قبل عام 1964، إلى منصات إطلاق أرضية للصواريخ الباليستية الثقيلة العابرة للقارات من الأنواع التي تم نشرها بعد ذلك الوقت.

المادة الثالثة: يتعهد الطرفان بالحد من منصات إطلاق الصواريخ الباليستية التي تطلق من الغواصات والغواصات الحديثة الحاملة للصواريخ الباليستية إلى الأعداد العاملة وقيد الإنشاء في تاريخ توقيع هذه الاتفاقية المؤقتة، فضلاً عن منصات الإطلاق والغواصات التي يتم بناؤها بموجب الإجراءات التي وضعها الطرفان كبديل لعدد متساو من منصات إطلاق الصواريخ الباليستية العابرة للقارات من الأنواع القديمة التي تم نشرها قبل عام 1964، أو لمنصات إطلاق الغواصات القديمة.

(1)Interim Agreement Between the United States and the Soviet Union, May 26, 1972, NO.317, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 913-915.

المادة الرابعة: مع مراعاة أحكام هذه الاتفاقية المؤقتة، يجوز إجراء تحديث واستبدال الصواريخ الباليستية الهجومية الاستراتيجية ومنصات الإطلاق التي يغطيها هذا الاتفاق.

المادة الخامسة:

1. لغرض توفير ضمانات للامتثال لأحكام هذه الاتفاقية المؤقتة، يجب على كل طرف أن يستخدم وسائل التحقق الفنية الوطنية المتاحة له بطريقة تتفق مع مبادئ القانون الدولي المعترف بها بشكل عام.

2. يتعهد كل طرف بعدم التدخل في وسائل التحقق التقنية الوطنية للطرف الآخر التي تعمل وفقاً للفقرة (1) من هذه المادة.

3. يتعهد كل طرف بعدم استخدام تدابير الإخفاء المتعمدة التي تعيق التحقق بالوسائل الفنية الوطنية من الامتثال لأحكام هذه الاتفاقية المؤقتة. ولا يتطلب هذا الالتزام إجراء تغييرات في ممارسات البناء أو التجميع أو التحويل أو الإصلاح الحالية.

المادة السادسة: لتعزيز أهداف وتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية المؤقتة، يجب على الأطراف الاستعانة باللجنة الاستشارية الدائمة التي انشأت بموجب المادة الثالثة عشرة من معاهدة الحد من أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية وفقاً لأحكام تلك المادة.

المادة السابعة: يتعهد الطرفان بمواصلة المفاوضات النشطة بشأن فرض قيود على الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. ولا تخل الالتزامات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية المؤقتة بنطاق أو شروط القيود المفروضة على الأسلحة الهجومية الاستراتيجية التي قد يتم التوصل إليها في سياق المفاوضات الإضافية.

المادة الثامنة:

1. تدخل هذه الاتفاقية المؤقتة حيز التنفيذ عند تبادل إخطارات القبول الخطية من قبل كل طرف، ويتم هذا التبادل بالتزامن مع تبادل وثائق التصديق على معاهدة الحد من أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية.

2. تظل هذه الاتفاقية المؤقتة سارية المفعول لمدة خمس سنوات ما لم يتم استبدالها باتفاق بشأن تدابير أكثر اكتمالاً للحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. وإن هدف الطرفين هو إجراء مفاوضات متابعة نشطة بهدف إبرام مثل هذا الاتفاق في أقرب وقت ممكن.

3. يحق لكل طرف، أثناء ممارسة سيادته الوطنية، الانسحاب من هذه الاتفاقية المؤقتة إذا قرر أن الأحداث غير العادية المتعلقة بموضوع هذه الاتفاقية المؤقتة قد عرضت مصالحه العليا للخطر. ويجب عليه تقديم إشعار بقراره إلى الطرف الآخر قبل ستة أشهر من الانسحاب من هذه الاتفاقية المؤقتة. ويجب أن يتضمن هذا الإخطار بياناً بالأحداث غير العادية التي عدها الطرف الذي يرغب بالانسحاب أنها عرّضت مصالحه العليا للخطر.

كذلك وقع بريجنيف ونيكسون في قاعة القديس فلاديمير في قصر الكرملين الكبير في اليوم نفسه على بروتوكول الاتفاقية المؤقتة، والذي اوضح في بيانه التمهيدي إن الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، المشار إليهما فيما بعد بالطرفين، وبعد أن وافقا على بعض القيود المتعلقة بمنصات إطلاق الصواريخ الباليستية التي تطلق من الغواصات، والغواصات الحديثة التي تحمل الصواريخ الباليستية، وإجراءات الاستبدال في الاتفاقية المؤقتة، قد اتفقتا على ان الطرفين يفهما بموجب المادة الثالثة من الاتفاقية المؤقتة، خلال المدة التي تظل فيها الاتفاقية سارية المفعول، فانه لا يكون لدى الولايات المتحدة أكثر من (710) قاذفة صواريخ باليستية على الغواصات، وما لا يزيد عن (44) غواصة صواريخ باليستية حديثة. وقد لا يكون لدى الاتحاد السوفييتي أكثر من (950) منصة إطلاق صواريخ باليستية على الغواصات، وما لا يزيد عن (62) غواصة صواريخ باليستية حديثة. وان قاذفات الصواريخ الباليستية الاضافية على الغواصات حتى المستويات المذكورة أعلاه، في الولايات المتحدة أكثر من (656) قاذفة صاروخ باليستي على غواصات تعمل بالطاقة النووية، وفي الاتحاد السوفييتي أكثر من (740) قاذفة صاروخ باليستي على غواصات تعمل بالطاقة النووية، عاملة وتحت الإنشاء، قد تصبح جاهزة للعمل كبديل لأعداد متساوية من قاذفات الصواريخ الباليستية من الأنواع القديمة التي تم نشرها قبل عام 1964، أو قاذفات الصواريخ

الباليستية على الغواصات الأقدم. وسيتم احتساب نشر الصواريخ الباليستية الحديثة التي تطلق من الغواصات على أي غواصة، بغض النظر عن نوعها، مقابل المستوى الإجمالي للصواريخ الباليستية التي تطلق من الغواصات المسموح بها للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. ويعدَّ هذا البروتوكول جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية الانتقالية[1].

صدر بيان أمريكي – سوفييتي مشترك في 31 ايار 1972، اشار الى قيام الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون وزوجته بزيارة رسمية إلى الاتحاد السوفياتي في المدة (22 – 30) ايار 1972. ورافق الرئيس وزير الخارجية روجرز، وكيسنجر، ومسؤولين أمريكيين آخرين. واثناء الزيارة أجرى الجانبان محادثات تناولت مجموعة واسعة من القضايا ذات الاهتمام المشترك وكانت صريحة وشاملة، واتضح بانه من الممكن تحديد المجالات التي توجد فيها آفاق لتطوير تعاون أوسع بين البلدين بدقة أكبر، وكذلك المجالات التي تتباين فيها مواقف الطرفين. كما اشار البيان الى ابداء الطرفين اهتماماً خاصاً لمشكلة الحد من خطر الحرب النووية. وهما يعتقدان أن المساهمة الكبرى والحقيقية في هذه القضية ستكون من خلال احتواء سباق التسلح الاستراتيجي. كما اعطا الجانبان أهمية كبيرة لمعاهدة الحد من أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، والاتفاق المؤقت بشأن بعض التدابير في مجال الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، المبرمين بينهما، اذ ان الاتفاقيات التي تم إبرامها في موسكو تمثل خطوة كبيرة نحو احتواء سباق التسلح وإنهائه في نهاية المطاف، وهي تجسيد ملموس لنوايا الطرفين في المساهمة في تخفيف التوتر الدولي وتعزيز الثقة بين الدول، فضلا عن الوفاء بالالتزامات التي تعهدا بها وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وان الجانبان مقتنعان بأن تحقيق هذه الاتفاقيات يشكل خطوة عملية نحو تخليص البشرية من خطر الحرب النووية. وهذا يصب في المصالح الحيوية للشعبين السوفييتي والأمريكي، وكذلك لجميع شعوب العالم الأخرى. وان الطرفان يعتزمان مواصلة المفاوضات النشطة بشأن الحد من

---

(1)Protocol to the Interim Agreement Between the United States and the Soviet Union, May 26, 1972, NO.318, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 916–917.

الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، وإجراء هذه المفاوضات بروح حسن النية واحترام المصالح المشروعة لبعضهما البعض، واحترام مبدأ الأمن المتساوي. وأن الطرفان مقتنعان بأن الاتفاقية الموقعة في واشنطن في 30 ايلول 1971، بشأن تدابير الحد من خطر نشوب حرب نووية بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، ليست في مصلحة الشعبين السوفييتي والأمريكي فحسب، بل في مصلحة البشرية جمعاء[1].

القى الرئيس نيكسون خطاباً أمام جلسة مشتركة للكونغرس في 1 حزيران 1972، اشار فيه الى انه شاهد في رحلته مشاهد عدة لا تنسى، الانه هناك صورة واحدة ستظل راسخة في ذاكرته إلى الأبد، الا وهي علم الولايات المتحدة الأميركية يرفرف عالياً فوق قلعة الكرملين، الذي كان في نظر الملايين من الأميركيين طيلة ربع القرن الماضي رمزاً للعداء، على حين مثل العلم الأميركي رمزاً للشر في نظر الملايين من الروس. وما كان أحد ليصدق، حتى قبل مدة قصيرة، أن هذين الرمزين اللذين لا يمكن التوفيق بينهما على ما يبدو سوف يظهران معاً. كما اوضح نيكسون ان الاتفاقات التي عقدت مع السوفييت تمثل عملية من شأنها أن تؤدي إلى السلام الدائم. ولهذا السبب اتخذ هذا الإجراء الاستثنائي بطلب عقد هذه الجلسة المشتركة الخاصة للكونغرس، وانه بحاجة الى موافقة اعضاءه على الاتفاقيات التي تم التوصل إليها مع السوفييت، والتي تعدَّ هامة جداً ولاسيما المعاهدة والاتفاقية التنفيذية ذات الصلة والتي ستحد لأول مرة من الأسلحة النووية الاستراتيجية الهجومية والدفاعية في ترسانة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وان ذلك يمثل خطوة اولى نحو حقبة جديدة من ضبط النفس والحد من الأسلحة المتفق عليه بين القوتين النوويتين الرئيسيتين[2].

---

(1)СОВЕТСКО-АМЕРИКАНСКИЕ ДОКУМЕНТЫ, ПРИНЯТЫЕ ВО ВРЕМЯ ВИЗИТА ПРЕЗИДЕНТА США В СССР СОВМЕСТНОЕ СОВЕТСКО-АМЕРИКАНСКОЕ КОММЮНИКЕ, 31 мая 1970 г, NO. 36. ВНЕШНЯЯ ПОЛИТИКА СОВЕТСКОГО СОЮЗА И МЕЖДУНАРОДНЫЕ ОТНОШЕНИЯ Сборник документов, 1972 ГОД, Москва, 1973, С. 77 - 79.

(2)Address to a Joint Session of the Congress on Return From Austria, the Soviet Union, Iran, and Poland, June 1, 1972, NO.188, Cited in: Public Papers of the Presidents of United States, Richard Nixon: Containing the public messages, speeches, and statements of the president 1972, Washington, 1974, PP. 600-602.

وفي المقابل، اصدرت هيئة رئاسة المجلس الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية، ومجلس وزراء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بياناً في 2 حزيران 1972، اوضح بانه تم النظر في تقرير الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي بريجنيف، حول نتائج المفاوضات السوفييتية – الأمريكية على أعلى مستوى، وتمت الموافقة على "**العمل العظيم**" بالكامل، الذي قام به وفد الاتحاد السوفييتي في المفاوضات. اذ ان الوثائق المشتركة الموقعة في هذه المفاوضات لها أهمية دولية كبرى، وتمثل خطوة مهمة في تطوير العلاقات السوفييتية – الأمريكية، وتساعد على تعزيز مبدأ التعايش السلمي بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة، وقضية السلام وأمن الشعوب. كما اشار البيان الى إن إبرام معاهدة الحد من أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية بين الطرفين والاتفاق المؤقت بشأن تدابير معينة في مجال الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية هي الإجراءات الأكثر أهمية التي ستساهم في الحد من تهديد حرب الأسلحة النووية، وكبح سباق التسلح، والمضي قدماً نحو نزع السلاح العام، فضلاً عن كونها تلبي مصالح الشعبين السوفييتي والأمريكي والبشرية جمعاء[1].

بعث نيكسون رسالة الى بريجنيف في 8 حزيران 1972، اشار فيها الى رغبته في المضي قدماً في وقت مبكر إلى المرحلة التالية من الاتفاقيات الجديدة للحد من الأسلحة الاستراتيجية. وانه يخطط في القريب العاجل لتقديم معاهدة الحد من أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية والاتفاقية المؤقتة بشأن الأسلحة الاستراتيجية الهجومية إلى الكونغرس. وبين ان مناقشاته الأولية مع الأعضاء الرئيسيين في الكونغرس، اعطته انطباعاً بان الاتفاقات التي تم ابرامها مع السوفييت ستحظى بموافقة أغلبية كبيرة في الكونغرس، على الرغم من انه سيكون هناك نقاشاً وجدلاً كبيرين حول بعض بنود هذه الاتفاقيات، الا انه يعد ان هذه المناقشات حيوية لأنه من الضروري أن يكون الاتفاق التاريخي الذي يؤثر على المصالح الأمنية الأساسية

(1)ОБИТОГАХСОВЕТСКО-АМЕРИКАНСКИХПЕРЕГОВОРОВ. ПОСТАНОВЛЕНИЕ ЦК КПСС. ПРЕЗИДИУМА ВЕРХОВНОГО СОВЕТА СССР И СОВЕТА МИНИСТРОВ СССР, 2 июня 1970 г, NO. 37, ВНЕШНЯЯ ПОЛИТИКА СОВЕТСКОГО СОЮЗА И МЕЖДУНАРОДНЫЕ ОТНОШЕНИЯ Сборник документов, 1972, Tam же, С. 86 - 87.

مفهوماً بالكامل من قبل الجمهور، لاسيما وان بعض جوانب الاتفاقية، خاصة تلك المتعلقة بالأسلحة الهجومية، ينظر إليها البعض في الولايات المتحدة على أنها غير مواتية للبلد، بينما هو مقتنع بأن اتفاقية التجميد تمثل تسوية عادلة، وتحافظ على أمن كلا الجانبين. كما بين نيكسون انه بمجرد اكتمال عملية المناقشة والتفسير والموافقة في الكونغرس، سيكون في وضع يسمح له بالمضي قدماً في مفاوضات المتابعة من اجل ابرام اتفاقاً دائماً للحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية. ومع ذلك، اشار نيكسون الى انه لا يجب الانتظار حتى موعد وصول ذلك الوقت، بل السعي عبر القناة الخاصة لتوضيح القضايا المتعلقة بالمرحلة التالية، فضلاً عن استخدام القناة ذاتها لضمان تنفيذ الاتفاقات الأولية بما يرضي الطرفين وتجنب سوء الفهم(1).

سلم نائب مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي الكسندر هيج ورقة اعدها مجلس الامن القومي الى دوبرينين في 8 حزيران 1972، اشارت الى انه فيما يتعلق بجلسات الاستماع القادمة في الكونغرس حول الاتفاقية المؤقتة، سيكون من الضروري الإدلاء ببيانات "**المخادعة**" فيما يتعلق بتنفيذ هذه الاتفاقية والبروتوكول المرتبط بها. وبناءً على المناقشات بين الرئيس نيكسون والأمين العام بريجنيف، وبين كيسنجر وسميرنوف وجروميكو، فأن البيانين التوضيحيين الآتيين مصممان على أفضل وجه لضمان تحقيق الهدف من الاتفاقية وتجنب أي سوء فهم في عملية التنفيذ(2):

1. إن غواصات الصواريخ الباليستية التي تعمل بالديزل التابعة للاتحاد السوفييتي، المعروفة في الولايات المتحدة باسم الفئة (G)، غير مشمولة بشروط الاتفاقية المؤقتة ما لم تكن مجهزة بأحدث قاذفات صواريخ الباليستية. ومن ثم، فإن تفسير الولايات المتحدة هو أن هذه الغواصات

---

(1)Letter From President Nixon to Soviet General Secretary Brezhnev, Washington, June 8, 1972, NO.324, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 942-943.

(2)Paper Prepared by the National Security Council Staff for the Soviet Government, Washington, undated, NO.325, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 943-944.

لا تعد "**غواصات قديمة**" لأغراض الاستبدال على النحو المحدد في بروتوكول الاتفاقية المؤقتة، والذي يشير إلى ان نشر قاذفات الصواريخ الباليستية الحديثة على أي غواصة، بغض النظر عن نوعها. لذا فإن الصاروخ الباليستي الحديث الذي يتم إطلاقه من الغواصات هو من النوع المنشور حالياً من قبل الاتحاد السوفييتي على غواصته الباليستية الحديثة التي تعمل بالطاقة النووية والمعروفة في الولايات المتحدة باسم الفئة (Y).

2. ان الغواصة البديلة للاتحاد السوفييتي هي غواصة الصواريخ الباليستية التي تعمل بالطاقة النووية والتي تحمل اول صاروخ باليستي يُطلق من الغواصات يزيد عن (740) صاروخاً باليستياً عاملاً أو قيد الإنشاء. وعندما تبدأ تلك الغواصة تجربتها البحرية، يجب أن يكون تفكيك عدد متساو من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات القديمة أو الصواريخ الباليستية القديمة التي تُطلق من الغواصات قد بدأ، وسيتم الانتهاء منه في أقصر مدة زمنية ممكنة.

كما اوضحت الورقة بانه فيما يتعلق بالمناقشات المقبلة في الكونغرس بشأن الموافقة على الاتفاقية المؤقتة، فسيكون من المفيد للإدارة الأمريكية أن تكون في وضع يسمح لها بتحديد الوقت الذي تبدأ فيه عملية الاستبدال. الا انه وفي الوقت نفسه لا بد من تجنب الكشف عن البيانات الاستخباراتية وإثارة النقاش العام حول هذا الموضوع الحساس، لذا تم اقتراح أحد النهجين[1]:

(أ) الاتفاق بشكل متبادل على أن الغواصة التالية التي ستدخل قاعات البناء ستكون تلك الغواصة الصاروخية الباليستية التي تعمل بالطاقة النووية والتي تحمل أول صاروخاً باليستياً يُطلق من الغواصات يزيد عن (740) صاروخاً من ذلك النوع قيد الإنشاء في الاتحاد السوفييتي.

(ب) ان الادارة الامريكية ستكون مستعدة لقبول بيان من الجانب السوفييتي يشير إلى موعد بدء عملية بناء الغواصة البديلة الأولى في قاعات البناء. وعلى أساس المناقشات التي جرت في موسكو فانه من المفترض أن تدخل هذه الغواصة قاعات البناء خلال الأشهر القليلة المقبلة.

---

(1)Paper Prepared by the National Security Council Staff for the Soviet Government, Washington, undated, NO.325, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P. 944.

وفي الختام بينت الورقة بان الإشارة المبكرة إلى أي من التفسيرين الواجب اعتماده سيسهم في عملية التصديق. وان هذه المعلومات ستبقى سرية، وانها ستمكن الادارة الامريكية من طمأنة الكونغرس بأن لديها المعلومات المطلوبة فيما يتعلق ببدء عملية الاستبدال الفعلية. وأن التدمير الفعلي للقاذفات القديمة لا يجب أن يبدأ إلا بعد إجراء التجارب البحرية للغواصة البديلة[1].

تسلم كيسنجر من السفارة السوفييتية في واشنطن مذكرة موجهة من القيادة السوفييتية الى الرئيس نيكسون في 14 حزيران 1972، بينت ان الجانب السوفييتي يمضي على أساس أن المستويات الإجمالية لقاذفات الصواريخ الباليستية التي تُطلق الغواصات، التي تم تحديدها للجانبين بموجب بروتوكول الاتفاقية المؤقتة، تغطي قاذفات الصواريخ الباليستية للغواصات من أي نوع، بما في ذلك تلك الموجودة على الغواصات التي تعمل بالديزل والمعروفة في الولايات المتحدة باسم الغواصات من الفئة (G). وفي هذا الصدد، يجوز استخدام منصات إطلاق الصواريخ الباليستية الموجودة على الغواصات القديمة لأغراض الاستبدال كما هو محدد في بروتوكول الاتفاقية المؤقتة. كذلك اوضحت المذكرة ان الجانب السوفييتي ينطلق على أساس أن الغواصة البديلة الأولى للاتحاد السوفييتي هي أول غواصة صواريخ باليستية حديثة تحمل قاذفات صواريخ باليستية تزيد عن (740) صاروخاً، على الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية المشار إليها في البروتوكول. وعندما تبدأ هذه الغواصة تجربتها البحرية، يجب أن يكون تفكيك عدد متساو من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات القديمة أو الصواريخ الباليستية القديمة التي تطلق من الغواصات قد بدأ، وسيتم الانتهاء منه في أقصر مدة زمنية ممكنة متفق عليها. كما اشارت المذكرة الى انه فيما يتعلق بمسألة تحديد وقت بدء عملية الاستبدال، فإن الجانب السوفييتي يتصرف على أساس أن وسائل المراقبة الوطنية تجعل من الممكن تحديد بدء التجربة البحرية لغواصة الصواريخ الباليستية الجديدة، ووفقاً للبيان المتفق عليه بالنسبة لوفدي الاتحاد

---

(1)Paper Prepared by the National Security Council Staff for the Soviet Government, Washington, undated, NO.325, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P. 944.

السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية في هلسنكي، وسيتم الإخطار بذلك بموجب الإجراءات التي يتم الاتفاق عليها في اللجنة الاستشارية الدائمة. وفي ضوء ما ورد أعلاه، فانه ليس هناك حاجة إلى تفاصيل إضافية فيما يتعلق بهذا السؤال في هذا الوقت. واخيراً، بينت المذكرة ان الجانب السوفييتي ينطلق على أساس أن الصاروخ الباليستي الحديث الموجود على الغواصة هو صاروخ من النوع الذي يتم نشره على الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية، والتي تم تشغيلها في الاتحاد السوفييتي منذ عام 1965[1].

ارسل نيكسون رسالة الى القيادة السوفييتية في 15 حزيران 1972، اوضح فيها أن قاذفات الصواريخ الباليستية الوحيدة الموجودة على الغواصات التي تعمل بالديزل والتي تعد ضمن المستويات الإجمالية لقاذفات الصواريخ الباليستية التي حددها البروتوكول هي منصات "**حديثة**". كما ابدى نيكسون قبوله بالافتراض القائل بأن وسائل التحقق الوطنية كافية لتحديد متى تبدأ التجربة البحرية التي تحمل أول قاذفة صواريخ باليستية تزيد عن (740) صاروخاً باليستياً يطلق من الغواصات. وسيتم الإخطار ببدء عملية الاستبدال وفقاً للبيان المتفق عليه من قبل وفدي الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في هلسنكي. وإذا طُلب من الادارة الامريكية – في سياق إجراءات الكونغرس – تحديد الوقت الذي سيحدث فيه ذلك، فستذكر انها تتوقع أن تدخل أول غواصة بديلة قاعات البناء في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من الآن، وهي تتوقع ايضاً أن تبدأ تلك الغواصة التجارب البحرية في غضون عامين تقريباً[2].

ارسلت القيادة السوفييتية مذكرة إلى الرئيس نيكسون في 17 تموز 1972، اشارت فيها الى ان الاتحاد السوفييتي يمكن أن يوافق على النص المقترح للبيان التفسيري بشأن بروتوكول الاتفاقية المؤقتة فيما يتعلق بالحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، الا انه يرى أنه من

---

(1)Note From the Soviet Leadership to President Nixon, Moscow, undated, NO.329, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969 – 1972, PP. 967-968.

(2)Note From President Nixon to the Soviet Leadership, Washington, June 15, 1972, NO.330, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 968-969.

الضروري تضمينه بعض التوضيحات المتعلقة بالصياغة[1]:

1. حتى لا يكون هناك انطباعاً بوجود بعض التغييرات في أحكام البروتوكول، تم اقتراح صياغة الجملة الافتتاحية للبيان التفسيري على النحو التالي: " **توضيحاً لتفسير أحكام بروتوكول الاتفاق المرحلي بشأن الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية...**"

2. توضيح أن الفقرة (1) تنص على أن المستويات الإجمالية لقاذفات الصواريخ الباليستية على غواصات الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة تشمل قاذفات الصواريخ الباليستية على جميع الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية وقاذفات الصواريخ الحديثة التي يمكن نشرها على الغواصات التي تعمل بالديزل، اذ لا توجد غواصات أخرى في كلا البلدين. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، تصاغ الفقرة (1) على النحو الاتي: "**المستويات الإجمالية لقاذفات الصواريخ الباليستية على الغواصات، التي حددها البروتوكول للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (950) لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية و (710) للولايات المتحدة، تشمل قاذفات الصواريخ الباليستية على جميع الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية وقاذفات الصواريخ الباليستية الحديثة التي يمكن نشرها على الغواصات التي تعمل بالديزل**".

3. جعل المصطلحات الواردة في الفقرة (4) متوافقة مع المصطلحات التي اقترحها الجانب السوفياتي في وقت سابق. فبدلاً من عبارة "**الصواريخ الباليستية العابرة للقارات الأقدم أو الصواريخ الباليستية الأقدم**" المستخدمة في المسودة الأمريكية، القول: "**قاذفات الصواريخ الباليستية العابرة للقارات من الأنواع الأقدم أو قاذفات الصواريخ الباليستية على الغواصات الأقدم**". وان مثل هذه المصطلحات تتوافق مع الاتفاقية الانتقالية والبروتوكول الملحق بها.

ذكر كيسنجر عند لقائه مع دوبرينين في 20 تموز 1972، أن الرئيس نيكسون وافق على البيان وأنه يجب التوقيع عليه في أقرب وقت ممكن. وقدم الاخير ورقة جاء فيها بانه لتوضيح تفسير أحكام بروتوكول الاتفاقية المؤقتة بشأن الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية الموقع في 26 ايار 1972، فان الولايات المتحدة تفهم ان المستويات الإجمالية لقاذفات

(1)Note From the Soviet Leadership to President Nixon, Moscow, undated, NO.334, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P. 973.

الصواريخ الباليستية على الغواصات، التي أنشأها البروتوكول (950) لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية و (710) للولايات المتحدة، تشمل قاذفات الصواريخ الباليستية على جميع الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية وقاذفات الصواريخ الباليستية الحديثة التي يمكن نشرها على الغواصات التي تعمل بالديزل. وان قاذفات الصواريخ الباليستية القديمة على الغواصات التي تعمل بالديزل ليست مدرجة في المستويات المذكورة أعلاه، ومن ثم لا يمكن استخدامها لأغراض الاستبدال على النحو المحدد في البروتوكول. وان الصاروخ الباليستي الحديث على الغواصة هو صاروخ من النوع الذي يتم نشره على الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية والتي تم تشغيلها في الاتحاد السوفييتي منذ عام 1965. ولأغراض الاستبدال على النحو المحدد في البروتوكول، فان أول غواصة بديلة للاتحاد السوفييتي هي تلك الغواصة الحديثة ذات الصواريخ الباليستية التي تحمل قاذفات تزيد عن (740) صاروخاً، على الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية المشار إليها في البروتوكول. وعندما تبدأ هذه الغواصة تجربتها البحرية، ويجب أن يكون قد بدأ تفكيك عدد متساو من قاذفات الصواريخ الباليستية العابرة للقارات من الأنواع القديمة أو قاذفات الصواريخ الباليستية على الغواصات الأقدم على النحو المحدد أعلاه، وسيتم الانتهاء منه في أقصر مدة زمنية متفق عليها[1]. وفي 24 تموز 1972، وقع كيسنجر والسفير دوبرينين في واشنطن على البيان التفسيري[2].

صوت مجلس الشيوخ الامريكي في 3 اب 1972، بأغلبية (88) صوتاً مقابل (2) صوت، لصالح معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية [3]. وفي 25 ايلول 1972، اقر مجلس النواب الامريكي الاتفاقية المؤقتة بأغلبية (306) صواتاً مقابل (4)

---

(1)Statement Agreed by the United States and the Soviet Union, Washington, undated, NO.335, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P. 974.

(2)Paper Agreed by the United States and the Soviet Union, Washington, July 24, 1972, NO.336, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, P. 975.

(3)Memorandum From the Acting Executive Secretary of the Department of State (Miller) to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Washington, August 5, 1972, NO.338, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, Footnote 2, P. 977.

اصوات[1]. وعلى الرغم من أن الاتفاقية المؤقتة لم تتطلب تصديق مجلس الشيوخ الأميركي، الا انها كانت تحتاج إلى قرار الدعم، وهو ما قدمه الكونغرس الامريكي في 30 أيلول 1972. وكجزء من حفل التصديق على معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية ودخولها حيز التنفيذ في 3 تشرين الاول 1972، تبادل الرئيس نيكسون والرئيس السوفييتي بودجورني رسائل إخطار كل حكومة بقبول الاتفاقية المؤقتة[2].

وبهذا فقد بدأت مرحلة جديدة من العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، كان لتحديد الاسلحة النووية والاستراتيجية بينهما الدور الابرز فيها، اذ ان كل من المعاهدة والاتفاقية المؤقتة المبرمتان بينهما وفرت الاساس لأرضية مشتركة لاستمرار مفاوضاتهما المتعلقة بالحد من انواع معينة من الاسلحة، والتي كانت دون شك هي العامل الابرز في تحديد طبيعة وشكل العلاقات بين البلدين، وعلى مختلف الاصعدة.

---

(1)Backchannel Message From the President's Deputy Assistant for National Security Affairs (Haig) to the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger), Washington, September 25, 1972, NO.341, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, Footnote 2, PP. 981.

(2)Editorial Note, NO.342, Cited in: F.R.U.S. 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, PP. 982.

❖ الخاتمة

كان لطبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، اثراً في بروز قضايا شائكة عدة بين الجانبين. الا ان اهمهما واكثرها تعقيداً هي مسألة الحد من الاسلحة النووية والاستراتيجية. اذ ان بقاء كل منهما محتفظاً بقوته ونفوذه كان مرتبطاً بشكل مباشر بعدد وانواع الاسلحة التي يمتلكها. لذا حاولت الولايات المتحدة الحد من الاسلحة النووية والاستراتيجية عندما كانت متفوقة فيها، وزاد اصرارها على ذلك بعدما تمكن الاتحاد السوفييتي من تطوير اسلحة نووية واستراتيجية هددت بقلب موازين القوى لصالحه. ومع ذلك فان علو كعب الولايات المتحدة في الجانب الهجومي دفعها الى بذل جهوداً حثيثة من اجل اقناع الاتحاد السوفييتي بإجراء مفاوضات للحد من تلك الاسلحة في مناسبات عدة. ولم يكن ذلك الا لإبقائها محتفظة بتفوقها الاستراتيجي في مرحلة عدت هي الاهم في صراع الحرب الباردة.

بيد ان الامر اختلف بعدما تمكن الاتحاد السوفييتي من تحقيق شيء من التكافؤ في الاسلحة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة او التفوق عليها في الجانب الدفاعي. الامر الذي دفع صناع القرار السياسي في واشنطن الى اعادة حساباتهم في مسألة الحد من الاسلحة، بل ورغبوا في انشاء نظام دفاع صاروخي متطور يجاري النظام الذي كان السوفييت يمتلكه، على الرغم من التكاليف الباهظة التي كان يستلزمها انشاء مثل ذلك النوع من الاسلحة، في وقت كان فيه لدى الادارة الامريكية التزامات مالية وعسكرية عدة، فرضت عليها التفكير ملياً قبل الشروع في مثل هكذا برنامج.

من جانبه، كان الاتحاد السوفييتي رافضاً للحد من الاسلحة النووية والاستراتيجية، عندما كانت ترسانته العسكرية غير مدعمة بأنواع جيدة من تلك الاسلحة. وهو ما دفع السوفييت الى الاعتقاد ان مفاوضاته مع الولايات المتحدة ستعود عليه بنتائج سلبية، لان الاخيرة ستحاول الحفاظ على تفوقها النووي والاستراتيجي، ولا تسمح بمواصلة السوفييت جهودهم في صناعة الاسلحة، الامر الذي سينعكس بدوره على صورة السوفييت في العالم، عندما يروج دعاة الحد من سباق التسلح الى ان الاتحاد السوفييتي هو السبب في فشل المفاوضات.

الا ان الامر اختلف بعد ان استنزف السوفييت موارد الدولة من اجل صناعة الاسلحة المتطورة، وتمكن من مجاراة الولايات المتحدة في حيازة الاسلحة الفتاكة، بل انه شد انتباه الاخيرة الى نظام جالوش الدفاعي الذي بات يمتلكه منذ ستينيات القرن العشرين. لذلك حاول الاتحاد السوفييتي استغلال ذلك التفوق لصالحه ورغب بدوره في عقد معاهدة للحد من الصواريخ الدفاعية المضادة للصواريخ الباليستية العابرة للقارات، وفي الوقت نفسه اراد السوفييت ايضاً ابقاء سباق التسلح قائماً في الاسلحة الهجومية في محاولة منهم للوصول الى التكافؤ الكلي مع الولايات المتحدة في ذلك الجانب.

وعلى الرغم من ان الرئيس نيكسون اتقن ادارة ملف الحد من الاسلحة مع السوفييت، الا ان اختلاف الانظمة السياسية والايدلوجية بين البلدين، ومعارضة بعض اعضاء الادارة الامريكية لعدد من القرارات التي كان يتخذها نيكسون، فضلاً عن غيرها من الاعتبارات السياسية والعسكرية، كانت سبباً في تأخير المفاوضات ومن ثم تعقيدها خصوصاً في القضايا التي كانت تتعارض مع مصالح البلدين العليا. اذ كان هناك محاولات جادة لنيل كل طرف امتيازات على حساب الطرف الاخر. الامر الذي لم يكن من السهولة تجاوزه، لارتباطه بشكل مباشر بالأمن القومي للدولتين. علاوة على ذلك، فقد مثلت اسلحة الولايات المتحدة في المسرح الاوروبي، وكذلك الاسلحة التي كان يمتلكها حلفاء الولايات المتحدة في الناتو، ابرز القضايا التي واجهت المفاوضات، اذ لم يكن من السهل على الادارة الامريكية ان تتنازل عن اسلحتها هناك، او اقناع حلفائها بأنواع واعداد الاسلحة الواجب عليهم امتلاكها.

وعليه، فان المفاوضات التي جرت بين الجانبين كانت شائكة ومعقدة للغاية، وتطلبت بذل جهوداً استثنائية من اجل التوصل الى حلول مقبولة للطرفين، ومما ساهم في ذلك الاتجاه هو تبني القيادات العليا في كلا البلدين فلسفة قائمة على اساس التكيف والتعايش السلمي، الذي ادى فيه عملية ضبط الأسلحة دوراً رئيساً، لذلك فانه ليس من الصعب التوصل إلى نتيجة مفادها ان نجاح معاهدة (سالت 1) كانت بسبب تحسن العلاقات الثنائية بين البلدين. على الرغم من ان قول العكس سيكون صحيحاً ايضاً، الا ان متابعة سير المفاوضات والاتصالات

العلنية والسرية التي جرت بين الرئيس نيكسون وبريجنيف وغيره من قيادات الاتحاد السوفييتي، ترجح بشكل قاطع الرأي الاول.

واخيراً، فان معاهدة (سالت 1) كانت حجر الزاوية في عملية الوفاق. اذ ان تزامنها مع ازدهار عصر الوفاق يشكل دليلاً قوياً على ذلك. اذ لا جدل ان محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية كانت اكثر من مجرد اتفاق أو مجموعة من المحادثات. اذ انها تعاملت مع إرث من المنافسة في الأسلحة الاستراتيجية التي هددت بقلب موازين القوى المصاحبة لهذه المنافسة. وكانت هي المفاوضات الأولى من نوعها للتعامل مع التكافؤ النووي، ووضعت سوابق كان من شأنها أن تحدد من المنافسة النووية، والاهم من ذلك هو انها اوجدت ادراكاً قائماً على اساس أن الانظمة الدفاعية ضد الصواريخ الباليستية لا طائل منها، بل وانها خطيرة، ومن الأفضل تركها دون تطوير. وفي الوقت نفسه، عملت الاتفاقية الموقتة على الحد من انواع معينة من الاسلحة الاستراتيجية في الجانب الهجومي، الامر الذي كان له تأثيراً كبيراً على سباق التسلح النووي والاستراتيجي.

❖ الملاحق

ملحق رقم (1)

عدد الرؤوس الحربية للقوات الاستراتيجية الامريكية والسوفيتية

في المدة (1967 – 1972)

التاريخ	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفييتي
1 تشرين الاول 1967	4500	1000
1 ايلول 1968	4200	1100
1 ايلول 1969	4200	1350
30 كانون الاول 1970	4000	1800
1 تشرين الثاني 1971	4700	2100
حزيران 1972	5700	2500

Source: Robert S. Norris and Thomas B. Cochran, US – USSR/Russian Strategic Offensive Nuclear Forces 1945 – 1996, Washington, 1997, P.4.

ملحق رقم (2)

القوة الهجومية الاستراتيجية للولايات المتحدة (1945-1969)

نهاية عام	الصواريخ الباليستية العابرة للقارات		الصواريخ الباليستية التي تطلق من الغواصات		قاذفات القنابل	
	عدد القاذفات	عدد الرؤوس الحربية	عدد القاذفات	عدد الرؤوس الحربية	عدد القاذفات	عدد الرؤوس الحربية
1945					15	6
1946					125	11
1947					270	32
1948					473	100
1949					447	200
1950					462	330
1951					569	500
1952					660	720
1953					720	878
1954					1035	1418
1955					1260	1755
1956					1470	2123
1957					1605	2460
1958					1620	2610
1959	6	6			1545	2490
1960	12	12	32	32	1515	3083
1961	57	57	80	80	1395	3016
1962	203	203	144	144	1306	3104
1963	597	597	160	160	1055	3293
1964	907	907	320	384	785	3427
1965	854	854	384	736	650	3465
1966	1004	1004	560	1264	575	3476
1967	1054	1044	656	1552	558	3630
1968	1054	1044	656	1552	481	3521
1969	1054	1044	656	1552	399	3288

Source: Robert S. Norris and Thomas B. Cochran, Op.Cit., P. 12.

ملحق رقم (3)

القوة الهجومية الاستراتيجية للاتحاد السوفييتي (1956–1969)

نهاية عام	الصواريخ الباليستية العابرة للقارات		الصواريخ الباليستية التي تطلق من الغواصات		قاذفات القنابل	
	عدد القاذفات	عدد الرؤوس الحربية	عدد القاذفات	عدد الرؤوس الحربية	عدد القاذفات	عدد الرؤوس الحربية
1956					40	120
1957					53	152
1958			6	6	85	250
1959			33	33	105	310
1960	2	2	30	30	121	354
1961	10	10	57	57	133	382
1962	36	36	72	69	138	392
1963	99	99	72	69	150	440
1964	191	191	72	69	173	522
1965	281	281	75	72	163	532
1966	416	416	78	75	159	546
1967	818	818	87	72	159	576
1968	1017	1017	138	120	159	576
1969	1274	1274	221	194	157	568

Source: Robert S. Norris and Thomas B. Cochran, Op.Cit., P. 13.

ملحق رقم (4)

الصواريخ الباليستية العابرة للقارات لدى الولايات المتحدة في المدة (1970-1971)

1971	1970	السنة / الطراز
54	54	TITAN 2
390	490	Minuteman 1
500	500	Minuteman 2
330	30	Minuteman 3
1274	1074	المجموع

Source: K.R. Pennie, Analysis of Superpower Nuclear Stratege: Compellence as a Competing Paradigm to that of Deterrence, A thesis submitted to the Department of International Relations in partial fulfilment of the requirements for the degree of PhD, The London School of Economics and Political Science, London, 1990, P. 440.

ملحق رقم (5)

الصواريخ الباليستية التي تطلق من الغواصات لدى الولايات المتحدة في المدة (1970-1971)

1971	1970	السنة / الطراز
128	128	POLARIS A2
416	512	POLARIS A3
1120	160	POSEIDON
1664	800	مجموع

Source: K.R. Pennie, Op.Cit., P. 440.

ملحق رقم (6)

قاذفات القنابل بعيدة المدى لدى الولايات المتحدة في المدة (1970–1971)

السنة / الاسم	1970	1971
B–52 C/F/D	1405	1040
B–52 G	800	920
B–52 H		120
المجموع	2205	2080

Source: K.R. Pennie, Op.Cit., P. 440.

ملحق رقم (7)

الصواريخ الباليستية العابرة للقارات لدى الاتحاد السوفييتي في المدة (1970–1971)

السنة / الطراز	1970	1971
SS–7	190	190
SS–8	19	19
SS–9	228	270
SS–11	800	950
SS–13	20	40
المجموع	1257	1469

Source: K.R. Pennie, Op.Cit., P. 446.

ملحق رقم (8)

الصواريخ الباليستية التي تطلق من الغواصات لدى الاتحاد السوفييتي في المدة (1970–1971)

السنة / الطراز	1970	1971
SS–N–4	60	60
SS–N–5	21	21
SS–N–6	208	320
المجموع	289	401

Source: K.R. Pennie, Op.Cit., P. 446.

ملحق رقم (9)

قاذفات القنابل بعيدة المدى لدى الاتحاد السوفييتي في المدة (1970–1971)

السنة / الاسم	1970	1971
BISON	40	40
BEAR	100	100
المجموع	140	140

Source: K.R. Pennie, Op.Cit., P. 446.

ملحق رقم (10)

وسائل نقل/ اعتراض الاسلحة النووية لدى الولايات المتحدة في 1 كانون الثاني 1972

النوع	العدد
صاروخ باليستي عابر للقارات	904
صاروخ باليستي عابر للقارات مدمج مع الناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجه	150
صاروخ بولاريس يطلق من الغواصات مدمج مع الناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجه	544
صاروخ بوسيدون يطلق من الغواصات مدمج مع الناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجه	112
قاذفات بعيدة المدى	531
حاملة طائرات	200−100
الطائرات المحمولة على حاملات الطائرات	1000
صواريخ قصيرة المدى	1000 او اكثر
طائرات متوسطة المدى	200−100
طائرات قصيرة المدى	2000−1000
صواريخ مضادة للصواريخ الباليستية العابرة للقارات	0

Source: Stockholm International Peace Research Institute, World Armaments …, P.2.

ملحق رقم (11)

وسائل نقل / اعتراض الاسلحة النووية لدى الاتحاد السوفييتي في 1 كانون الثاني 1972

النوع	العدد
صاروخ باليستي عابر للقارات	1520
قاذفات بعيدة المدى	140
صاروخ باليستي يطلق من غواصة فئة (Y)	400
صاروخ كروز يطلق من الغواصات	270
قاذفات صواريخ كروز على السفن الحربية	بحدود 60
صواريخ متوسطة المدى	700
صواريخ قصيرة المدى	غير معروف
طائرات متوسطة المدى	500 - 250
طائرات قصيرة المدى	غير معروف
صواريخ مضادة للصواريخ الباليستية العابرة للقارات	64

Source: Stockholm International Peace Research Institute, World Armaments …, P2.

❖ قائمة المصادر والمراجع

اولاً: الوثائق غير المنشورة:

أ- الوثائق الامريكية:

1. Canada-United States Ministerial Committee on Joint Defense, Washington, June 25, 1964.
2. Memorandum from Henry Kissinger to President Nixon, "The Soviet Position on ABM Limitations on SALT," 22 January 1970.
3. Memorandum from K. Wayne Smith and Helmut Sonnenfeldt, National Security Council Staff, to Henry Kissinger, "SALT - Vienna Phase IV," 12 January 1971.
4. Memorandum of Conversation between Henry A. Kissinger and Anatoly F. Dobrynin, 28 January 1971.
5. President's Intelligence Check List, Jul 31, 1961.
6. President's Intelligence Check List, Oct 7, 1961.
7. President's Intelligence Check List, May 26, 1962.
8. President's Intelligence Review, Aug 12, 1964.
9. The White House, National Security Decision Memorandum 33, Washington, November 12, 1969.
10. The White House, National Security Decision Memorandum 49, Washington, March 27, 1970.
11. The White House, National Security Decision Memorandum 51, Washington, April 10, 1970.
12. The White House, National Security Decision Memorandum 69, Washington, July 9, 1970.
13. The White House, National Security Decision Memorandum 90, Washington, November 2, 1970.

14. The White House, National Security Decision Memorandum 102, Washington, March 11, 1971.
15. The White House, National Security Decision Memorandum 117, Washington, July 2, 1971.
16. The White House, National Security Decision Memorandum 145, Washington, January 3, 1972.
17. The White House, National Security Decision Memorandum 158, Washington, March 23, 1972.
18. The White House, National Security Decision Memorandum 164, Washington, May 1, 1972.
19. The White House, National Security Decision Memorandum 166, Washington, May 12, 1972.
20. U.S. Delegation SALT Cable 1055 to State Department, "Joint Draft Text," 24 September 1971.

ب- الوثائق السوفييتية:

1.ДОГОВОР МЕЖДУ СОЮЗОМ СОВЕТСКИХ СОЦИАЛИСТИЧЕСКИХ РЕСПУБЛИК И СОЕДИНЕННЫМИ ШТАТАМИ АМЕРИКИ ОБ ОГРАНИЧЕНИИ СИСТЕМ ПРОТИВОРАКЕТНОЙ ОБОРОНЫ. 26.05.1972.

ثانياً: الوثائق المنشورة:

أ- وثائق الامم المتحدة:

1. A/RES/1665 (XVI), Prevention of the wider dissemination of nuclear weapons, 1070th plenary meeting, 4 December 1961.

ب- وثائق الرؤساء الامريكان:

1. Public Papers of the Presidents of United States, Richard Nixon 1969: Containing the public messages, speeches, and statements of the president, Washington, 1971.

2. Public Papers of the Presidents of United States, Richard Nixon: Containing the public messages, speeches, and statements of the president 1972, Washington, 1974.

ت – وثائق الكونغرس الامريكي:

1.The Annual Report to Congress, the United States Arms Control and Disarmament Agency, January 1, 1969, December 31, 1969, Washington, 1970.

2.United States. Congress. House. Committee on Appropriations. Subcommittee on Military Construction Appropriations, Military Construction Appropriations for 1976: Hearings Before a Subcommittee of the Committee on Appropriations, House of Representatives, Ninety-fourth Congress, First Session, Part 2, U.S. Government Printing Office, Washington, 1975.

3.United States. Congress. Joint Committee on Atomic Energy, Nonproliferation of Nuclear Weapons: Hearings Before The Joint Committee on Atomic Energy Congress of the United States, Eighty-ninth Congress, Second Session, on S. Res. 179, February 23, and March 1 and 7, 1966, U.S. Government Printing Office, Washington, 1966.

4.United States. Congress. Senate. Committee on Appropriations, Foreign Assistance and Related Agencies Appropriations for 1962: Hearings Before the Committee on Appropriations, United States Senate, Eighty-seventh Congress, First Session on H.R. 9033, an Act Making Appropriations for Foreign Assistance and Related Agencies for the Fiscal Year Ending June 30, 1962, and for Other Purposes, U.S. Government Printing Office, Washington, 1961.

ث- وثائق وزارة الدفاع الامريكية:

1. United States Army, White Sands Missile Range, Aerial Cable Test Capability, (ACTC): Environmental Impact Statement, July 1991.

2. Department of the Army, The Official U.S. Army Tactics Field Manual, New York, 2013.

ج- وثائق الوكالة الدولية الامريكية للحد من الاسلحة:

1. United States Arms Control and Disarmament Agency, Documents on Disarmament, U.S. Government Printing Office, Washington, 1966.

ح- وثائق وزارة الخارجية الامريكية:

1. Foreign Relations of the United States, 1969–1976, Volume XII, Soviet Union, January 1969–October 1970, United States Government Printing Office, Washington, 2006.

2. ________________, 1969–1976, Volume XIV, Soviet Union, October 1971–May 1972, United States Government Printing Office, Washington, 2006.

3. ________________, 1969–1976, Volume XXXII, SALT I, 1969–1972, United States Government Printing Office, Washington, 2010.

4. ________________,1969–1976, Volume XXXIV, National Security Policy, 1969–1972, Office of the Historian, Washington, 2011.

5. United States: Department of State, Document on Germany, 1944-1985, Government Printing Office, Washington, N.D.

6. US Department of State, Soviet – American Relations, The Détente Years, 1969-1972, United States Government Printing Office, Washington, 2007.

خ- وثائق وزارة الخارجية السوفييتية:

1. ВНЕШНЯЯ ПОЛИТИКА СОВЕТСКОГО СОЮЗА И МЕЖДУНАРОДНЫЕ ОТНОШЕНИЯ Сборник документов 1969 ГОД, Москва, 1970.

2.ВНЕШНЯЯ ПОЛИТИКА СОВЕТСКОГО СОЮЗА И МЕЖДУНАРОДНЫЕ ОТНОШЕНИЯ Сборник документов 1970 ГОД, Москва, 1971.
3.ВНЕШНЯЯ ПОЛИТИКА СОВЕТСКОГО СОЮЗА И МЕЖДУНАРОДНЫЕ ОТНОШЕНИЯ, Сборник документов, 1971 год, Москва, 1972.
4.ВНЕШНЯЯ ПОЛИТИКА СОВЕТСКОГО СОЮЗА И МЕЖДУНАРОДНЫЕ ОТНОШЕНИЯ Сборник документов, 1972 ГОД, Москва, 1973.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح الجامعية باللغة الانكليزية:

1. Amy Joy Nelson, Improving the Efficacy of Arms Control: From Risk Reduction to Uncertainty Management, A dissertation submitted in partial satisfaction of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in Political Science in the Graduate Division of the University of California, 2013.
2. Buse Yılmaz, The Making, Working and Ending of the INF Treaty, A thesis of Master of Science of International Relations, the Graduate School of Social Sciences of Middle East Technical University, 2021.
3. Daniel G. Rathbun, SALT II: A Study, A Thesis of Master of Arts Department of Political Science Western Michigan University Kalamazoo, Michigan, 1989.
4. K.R. Pennie, Analysis of Superpower Nuclear Stratege: Compellence as a Competing Paradigm to that of Deterrence, A thesis submitted to the Department of International Relations in partial 252ulfillment of the requirements for the degree of PhD, The London School of Economics and Political Science, London, 1990.
5. Matthew John Ambrose, The Limits of Control: A History of the SALT Process, 1969-1983, Dissertation Presented in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree Doctor of Philosophy in the Graduate School of The Ohio State University, 2014.

6. Peter Millard Olson, An Analysis of US/Soviet Arms Control: Adding a Subsystem Perspective, the thesis of F the Master of Arts in Political Science, Portland State University, 1989.

7. Samuel R. Shearer, U.S. and Russian cooperation Against Nuclear proliferation, PhD Thesis, Naval Postgraduate School, Monterey, California, September 2004.

8. Sangar Sangar Ahmad ALZangana, Cold War and nuclear weapons stratege competition between the United States and the Soviet Union (1945-1963), Yüksek Lisans tezi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, İstanbul Üniversitesi, İstanbul, 2018.

9. Tijmen Frederik Lamers, Domestic Political System and Nuclear Proliferation: The Case of the United States, the Soviet Union and Iran, the Master's Thesis, Universität Wien, Vienna, 2019.

رابعاً: الرسائل والاطاريح الجامعية باللغة الروسية:

1. Крысенко Дмитрий Сергеевич, ЭВОЛЮЦИЯ ПОЛИТИКИ США ОТНОСИТЕЛЬНО СССР В ПЕРИОД АДМИНИСТРАЦИИ Р. РЕЙГАНА (1981-1989 гг.), ДИССЕРТАЦИЯ на соискание учёной степени доктора исторических наук, Донецк, 2017.

2. ПОДВИГ Павел Леонардович, Противоракетная оборона как фактор стратегических взаимоотношений СССР/России и США в 1945-2003 гг, Диссертаия на соискание ученой степени кандидата политических наук, Москва, 2004.

خامساً: الكتب باللغة العربية:

1. أحمد خضر، فرانكلين روزفلت، إلى القمة على كرسي متحرك، القاهرة، 1992.

2. ستيف توليو، توماس شمالبرغر، نحو الاتفاق على مفاهيم الامن: قاموس مصطلحات تحديد الاسلحة ونزع السلاح وبناء الثقة، معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح، جنيف، 2003.

3. سليم الحسني، مبادئ الرؤساء الأمريكان، ط2، لندن، 1993.

4. عبد الوالي العجلوني، الإشعاع والطاقة النووية: حقائق العلم في مواجهة الوهم، ط1، عمان، 2011.

سادساً: الكتب باللغة الانكليزية:

1. Anatoly Dobrynin, In confidence : Moscow's ambassador to six Cold War Presidents (1962-1986), New York, 1995.
2. Dennis Evans, Strategic Arms Control beyond New Start, Lessons from Prior Treaties and Recent, US, 2021.
3. Donald B. McDaniel, An analysis on the impact of the 1972 ABM Treaty and its affect on the procurement of a National Missile Defense System, Master of Science in Management, Naval Postgraduate School, Monterey, California, 2002.
4. Edward H. Judge, John W. Langdon, The Cold War : A History Through Documents, New Jersey, 1999.
5. Fabio Florindo, Martin Siegert, Laura De Santis, Tim Naish, Antarctic Climate Evolution, India, 2022.
6. Gerhard Besier, 'Intimately Associated for Many Years': George K. A. Bell's and Willem A. Visser 't Hooft's Common Life-Work in the Service of the Church Universal – Mirrored in their Correspondence (Part Two 1950-1958), Cambridge, 2015.
7. Henry Kissinger, White House Years, Vol. One, Washington, 1979.
8. J. Michael Legge, Theater Nuclear Weapons and the NATO Strategy of Flexible Response, U.S., 1983.
9. Jack Mendelsohn, David Grahame, Arms Control Chronology, Center for Defense Information, Washington, 2002.
10. Jefferson Adams, Strategic Intelligence in the Cold War and Beyond, New York, 2015.
11. Jeffrey Haynes، Peter Hough ،Bruce Pilbeam, World Politics: International Relations and Globalisation in the 21st Century, Third edition, UK, 2023.

12.Joseph M. Siracusa, Nuclear Weapons: A Very Short Introduction, New York, 2008.

13.Jozef Goldblat, David Cox, Nuclear Weapon Tests: Prohibition Or Limitation?, Stockholm International Peace Research Institute ، Canadian Institute for International Peace and Security, New York, 1988.

14.Marc Trachtenberg, A Constructed Peace: The Making of the European Settlement, 1945-1963, New Jersey, 1999.

15.Nikita Khrushchev, Edward Crankshaw, Strobe Talbott, Khrushchev Remembers, New York, 1971.

16.Philippe Sands ،Paolo Galizzi, Documents in International Environmental Law, UK, 2004.

17.Raymond L. Garthoff, Détente and Confrontation American-Soviet Relations from Nixon to Reagan, Washington, 1985.

18.Raymond L. Garthoff, The Great Transition American-Soviet Relations and the End of the Cold War, Washington, 1994.

19.Reuben Steff, Strategic Thinking, Deterrence and the US Ballistic Missile Defense Project From Truman to Obama, USA, 2013.

20.Richard Nixon, The Memoirs of Richard Nixon, New York, 1978.

21.Robert Chadwell Williams ،Philip Louis Cantelon, The American Atom: A Documentary History of Nuclear Policies from the Discovery of Fission to the Present, 1939-1984, US, 1984.

22.Robert S. Norris and Thomas B. Cochran, US – USSR/Russian Strategic Offensive Nuclear Forces 1945 – 1996, Washington, 1997.

23.Ronald J. Terchek, The Making of the Test Ban Treaty, Holland, 2013.

24.S. Mahmud Ali, US–China Cold War Collaboration,1971–1989, New York, 2005.

25. Satyabrata Rai Chowdhuri, Nuclear Politics: Towards a Safer World, India, 2005.
26. Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI Year book of World Armaments and Disarmament 1968/69, New York, 1969.
27. Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI Year book of World Armaments and Disarmament, 1969/70, New York, 1970.
28. Stockholm International Peace Research Institute, World Armaments and Disarmament, SIPRI Yearbook 1972, New York, 1972.
29. Tamra B. Orr, The Hydrogen Bomb: Unleashing the Nuclear Age and Arms Race, New York, 2005.
30. The Arms Control Association, Foundation for the Future: The ABM Treaty and National Security, Washington, 1990.
31. The office of the Deputy Assistant Secretary of Defense for Nuclear Matters, Nuclear Matters Handbook 2020, US, 2020.
32. United States Army, History of Strategic Air and Ballistic Missile Defense, Volume II, 1956–1972, Washington, 2015.
33. William Duiker, U. S. Containment Policy and the Conflict in Indochina, California, 1994.

سابعاً: الكتب باللغة الروسية:

1. А.Г. Арбатов, КОНТРОЛЬ НАД ВООРУЖЕНИЯМИ В НОВЫХ ВОЕННО-ПОЛИТИЧЕСКИХ И ТЕХНОЛОГИЧЕСКИХ УСЛОВИЯХ, Москва, 2020.
2. Алексей Арбатов, Стивен Миллер, Ядерные опасности новой эры: Перспективы ядерного выбора России и США, Издательство Весь Мир, Москва, 2021.
3. Андрей Громыко, Памятное. Новые горизонты, Книга 1, 2015.
4. Антонов Анатолий Иванович, Контроль над вооружениями: история, состояние, перспективы, Москва, 2012.
5. Георгий Корниенко, Холодная война, Свидетельство ее участника, Москва, 2001.
6. Олег Викторович Матвеев, Андрей Николаевич Поневенкин, От конфронтации в советско- американских отношениях к ядерному

разоружению (1972–1991 гг.): история и политика, Матвеев Олег Викторович, 2017.
7. П. Л. Подвига, СТРАТЕГИЧЕСКОЕ ЯДЕРНОЕ ВООРУЖЕНИЕ РОССИИ, Москва ИздА, 1998.
8. Рафаил Гругман, Советский квадрат: Сталин, Хрущев, Берия, Горбачев, Москва, 2011.
9. Ю.М. Колосов, Борьба за мирный космос, 2-е изд. Здательство Статут, 2014.
10. Юрид. Литра, Октябрь и социалистическое государство, Москва, 1967.

ثامناً: البحوث والدراسات باللغة الانكليزية:

1. A History of International Efforts in Arms Control, U. S. foreign policy Agenda Usia Electronic Journals, Vol. 2 • Number 3 • August 1997.
2. Educational Foundation for Nuclear Science, Bulletin of the Atomic Scientists, VOL. XXIII, Chicago, December 1967.
3. Marc Trachtenberg, The United States and Strategic Arms Limitation during the Nixon–Kissinger Period: Building a Stable International System?, Journal of Cold War Studies, Volume 24, Issue 4, Cambridge, 2022.
4. Nikolai Sokov, US–Soviet/Russian Cooperation on Article VI of the NPT, in book: End of an Era The United States, USA, 2021.

تاسعاً: البحوث والدراسات باللغة الانكليزية:

1. А. В. Фененко, Эволюция теории ядерного сдерживания в США в годы холодной войны, Вестник СПбГУ. Международные отношения. Т. 13. Вып. 1, 2020.
2. А.Г. Савельев, СТРАТЕГИЧЕСКАЯ СТАБИЛЬНОСТЬ И ЯДЕРНОЕ СДЕРЖИВАНИЕ: УРОКИ ИСТОРИИ, Международные отношения и мировая политика, NO. 3, Моск, 2015.
3. Арбатов Алексей Георгиевич, Новые технологические факторы и будущее системы контроля над вооружениями, МИРОВАЯ ЭКОНОМИКА И МЕЖДУНАРОДНЫЕ ОТНОШЕНИЯ,том 64 № 6, Москва, 2020.
4. К.А. Борисова, РЕАКЦИЯ ФРГ НА СОВЕТСКОАМЕРИКАНСКИЕ ПЕРЕГОВОРЫ 1968—1972 ГГ,

Вестник РУДН, серия Международные отношения, сентябрь, том 15, NO. 3, Москва, 2015.
5. Каширина Татьяна Владиславовна, Создание правовой базы переговорного процесса между СССР и США по ограничению стратегических вооружений в 1969–1972 гг, ЭКОНОМИКА. НАЛОГИ. ПРАВО, Научное периодическое издание, №4-2011.

عاشراً: الصحف باللغة الانكليزية:

1. Hedrick Smith, Soviet Is Believed To Favor Limitation On Deploying ABM, The New York Times, Nov. 29, 1970.
2. Robert Kleiman, SALT at the Summit, The New York Times, May 24, 1971.
3. Seymour Topping, Khrushchev Cautions U.S global rockets render warning systems useless, The New York Times, March 17, 1962.
4. William Beecher, U.S. Urges Soviet to Join In a Missiles Moratorium, The New York Times, July 23, 1971.

احد عشر: الموسوعات باللغة العربية:

1. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج1، 3، 5، ط 2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990.

اثنا عشر: الموسوعات باللغة الانكليزية:

1. Edmund Jan Osmańczyk, The Encyclopedia of The United Nations and International Agreements, second edition, London, 1990.
2. James R. Millar and Others, Encyclopedia of Russian History, USA,2004.
3. Paula K. Byers and Others, Encyclopedia of World Biography, Vol.3, Second Edition, United States of America, 1998.
4. Ruud van Dijk, William Glenn Gray, Svetlana Savranskaya, Jeremi Suri, Qiang Zhai, Encyclopedia of the Cold War, Vol. 1, New York, 2008.

5. The New Encyclopedia Britannica, Vol. 4, 6, 8, 10 15th Edition, U.S.A.,1989.

ثلاثة عشر: المعاجم والقواميس باللغة الانكليزية:

1. Burton I. Kaufman, Diane Kaufman, Historical Dictionary of the Eisenhower Era, UK, 2009.
2. Joseph Smith ،Simon Davis ،Historical Dictionary of the Cold War, Second edition, Maryland, 2017.
3. Lee B. Croft, Ashleigh Albrecht, Emily Cluff, Erica Resmer, The Ambassadors: U.S.-To-Russia/Russia-To-U.S., Arizona, 2010.
4. Mitchell K. Hall, Historical Dictionary of the Nixon-Ford Era, U.S.A., 2008.
5. Richard Dean Burns, Joseph M. Siracusa, Historical Dictionary of the Kennedy – Johnson Era, UK, 2007.
6. Robert J. McMahon, Thomas W. Zeiler, Guide to U.S. Foreign Policy: A Diplomatic History, Vol. I, Washington, 2012.

اربعة عشر: مواقع شبكة الانترنت:

1. Encyclopedia Britannica, Cited in: http://www.encyclopedia.com/doc/1G2-3403300508.html.
2. Encyclopedia Britannica, Cited in: https://www.britannica.com/biography/Richard-Nixon.
3. Encyclopedia Britannica, Cited in: https://www.britannica.com/biography/Henry-Kissinger.
4. Encyclopedia Britannica, Cited in: https://www.britannica.com/topic/ambassador.
5. https://2009-2017.state.gov/t/avc/trty/199116.htm.
6. https://history.state.gov/departmenthistory/people/smith-gerard-coad
7. https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76v32/d28

8. The Acheson-Lilienthal & Baruch Plans, 1946, Cited In; https://2001-2009.state.gov/r/pa/ho/time/cwr/88100.htm.
9. The Acheson-Lilienthal & Baruch Plans, 1946, Cited In; https://2001-2009.state.gov/r/pa/ho/time/cwr/88100.htm
10. The White House, Cited in : http://www.whitehouse.gov/1600/presidents /franklindroosevelt.
11. The White House, Cited in : http://www.whitehouse.gov/1600/presidents/johnfkennedy.
12. The White House, Cited in : http://www.whitehouse.gov/1600/presidents/lyndonbjohnson
The White House, Cited in: https://www.whitehouse.gov/about-the-white-house/presidents/dwight-d-eisenhower;
Wikipedia, The Free Encyclopedia, Cited in: http://de.wikipedia.org/wiki/Llewellyn_E. _Thompson.

المحتويات

قسم العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945، إلى مناطق نفوذ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وخُلقت حالة من المنافسة والصراع بين الجانبين للظفر بعوامل القوى والقدرات على الحاق الهزيمة بالجانب الاخر. ولم يكن الامر متعلقاً بمحاولات امتلاك الاسلحة التقليدية التي مثلت احد المقاييس الهامة في تحقيق التكافؤ النسبي بين الدول سابقاً، بل ان التنافس هذه المرة كان من اجل حيازة الاسلحة الفتاكة الاكثر تطوراً. اذ سمحت التكنولوجيا بتطوير الأسلحة النووية والاستراتيجية، التي اثرت بشكل كبير على التوازن الاستراتيجي، وزادت من قدرة الدول على إحداث دمار على مستوى لم يسبق له مثيل من قبل. ولم يتوقف الامر عند هذا الحد، بل ان السياسات والاستراتيجيات التي تم اعتمادها من قبل بعض الدول ساهمت كثيراً في ايجاد مبررات ودوافع لزيادة سباق التسلح عندما صاغ البعض نظريات هدفت الى تطوير قدرات الضربة النووية الثانية حتى بعد تلقي الضربة الاولى.



دار غيداء للنشر والتوزيع

تلاع العلي- شارع الملكة رانيا العبدالله
مجمع العساف التجاري - الطابق الاول
تلفاكس: 00962 6 5359652
خلوي: 00962795667143
www.darghidaa.com
E-mail: darghidaa@gmail.com



978-9922-21-955-4